121
شتاء ٢٠٠٦
Winter 2006

Shu'un
al-Awsat

شؤون الأوسط

فصلية متخصصة
تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية

ندوة
مشكلة الإندماج
في فرنسا

حوار
شفيق الحوت

إيران والجغرافيا الأمنية

تحدّيات البرنامج النووي
المفاهيم الضمنية للشرق الأوسط والخليج
الإطار النظري للسياسة الخارجية
محددات الأمن الجديدة - مباني النظام

حماس: المقاومة في السلطة
المقاطعة ومقاومة التطبيع
الإنتفاضة بعد الإنسحاب من غزة
حداثات إسلامية - مؤتمر الشرق



مركز
الدراسات
الاستراتيجية

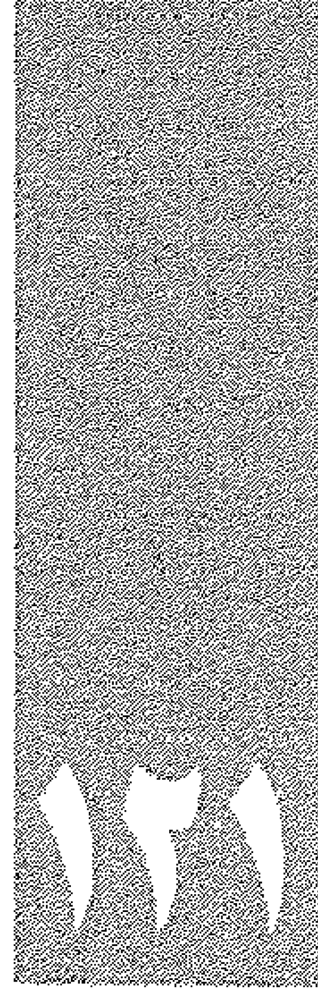


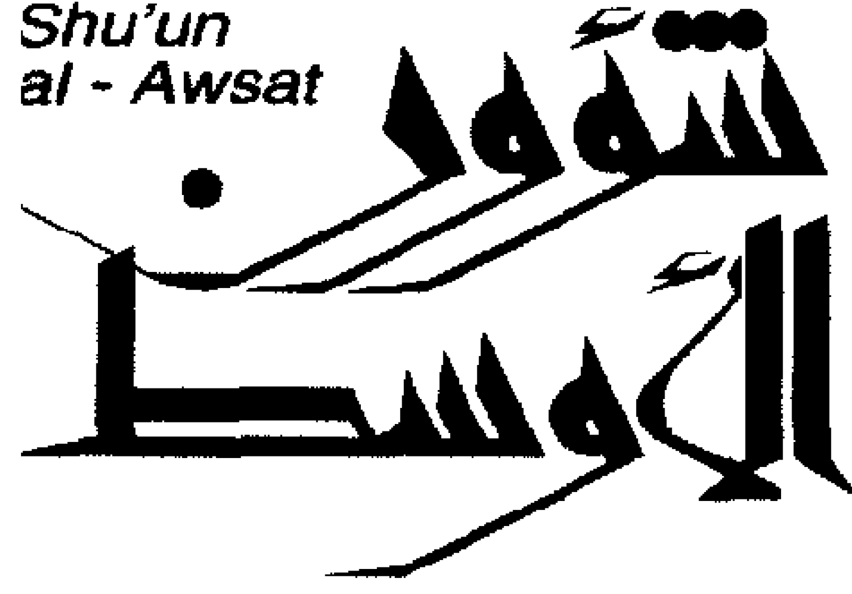
المركز مؤسسة لبنانية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٩٠ على قاعدة المساهمة في تطوير وعي استراتيجي جديد. ولذلك اهتم المركز منذ تأسيسه بالتحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي عصفت بالعالم عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً انعكاساتها على دوائر المنطقة العربية والاسلامية. كذلك اهتم المركز باشكاليات النظام الاقليمي العربي والنظم الفرعية، ومنها العلاقات بين الدوائر العربية والايرانية والتركية.

وقد حدد المركز لنفسه في إطار تلك الانعكاسات وآثارها الواسعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مجموعة من الدوائر الأساسية التي تتمحور حولها اهتماماته، من الندوات والحلقات الدراسية التي يعقدها إلى برامج الأبحاث والكتب التي ينشرها، وهي:

- الصراع العربي - الإسرائيلي.
- النظام العربي.
- دول الجوار الإسلامي وخصوصاً تركيا وإيران.
- الإستراتيجيات والسياسات الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط.

- ترحّب «شؤون الأوسط» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا الشرق أوسطية بما فيها تركيا وايران.
- يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم المجلد، رقم الصفحة.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص الممغنط (الديسك) أو بخط واضح.
- يُرجى من الكتّاب إرفاق مساهماتهم بنبذة فكرية مع عناوينهم من هاتف وفاكس وبريد الكتروني.
- الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.





شتاء ٢٠٠٦
Winter 2006

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية

المحتويات

ندوة

ملف

إيران والجغرافيا الأمنية

حوار

دراسات ومقالات

تقارير ووثائق

قراءات

القوة والحق وما بينهما

الصفة الأقل حدّة التي يمكن أن تُطلق على رئيس حكومة إسرائيل، أرييل شارون، هي أنه «قاتل». هو كذلك منذ ترعرع في كنف العصابات الصهيونية. صبرا وشاتيلا علامته الأبرز. وقد دانته على دوره فيها محكمة إسرائيلية. وهو قرر رسمياً، وفي العلن، أن يصفي قادة المقاومة الفلسطينية، حتى لو كان بعضهم عزّلاً ومقعداً، مثل الشيخ أحمد ياسين، وبعده استهدف عبد العزيز الرنتيسي. وحتى اليوم لم يجرؤ المستشفى الفرنسي الذي عولج فيه ياسر عرفات أن يعلن أسباب وفاته الحقيقية، في ما انتشر أنه عملية تسميم من جانب حكومة شارون.

وفي عهد شارون، بلغت ذروة الحقد والعنصرية الصهيونيين ذروتهما. مجزرة جنين وتدميرها، فلح شوارع غزة، اقتلاع آلاف أشجار الزيتون، وبناء الجدار العنصري بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تعزيز الإستيطان في الضفة الغربية، وقبلها تدنيس الحرم القدسي الشريف الذي أشعل نار الإنتفاضة الثانية. محطات لا تنتهي من سياسات الإجرام والإبادة، طبعت مسيرة آخر القادة المؤسسين للكيان العبري.

مع ذلك، من رام الله وغزة، يتمنى قادةُ السلطة الفلسطينية، الشفاء للسفاح الإسرائيلي، ومن قلب بيروت، يصفه جاك سترو، وزير خارجية بريطانيا، بأنه رجل سلام ويستحق كل الصلوات من أجل تعافيه من مرضه. ولا حاجة بالطبع لتكرار صفات الشجاعة والسلام التي أغدقها «غازي» افغانستان و«فاتح» العراق، وواضع قواعد التعذيب وناشرها في غوانتانامو وأبي غريب، جورج دبليو بوش.

وحده يوشكا فيشر، وزير خارجية المانيا السابق، «أنصف» ارييل شارون، وعرّاه من أقنعته، واستعاد للعرب كرامتهم وشرفهم، عندما صرّح (٢٠٠٦/١/١١) أن شارون رجل لم يؤمن بالسلام يوماً، ولا بإمكانية إقامة سلام في المستقبل مع الفلسطينيين.

نشهد أنه «زمن العجائب» والمرارة.

عندما دعا محمود أحمدي نجاد، رئيس إيران، إلى نقل إسرائيل من مكانها الحالي إلى أوروبا، وعندما شكّك في حصول «المحرقة»، إنهال عليه كل الغضب الغربي. أليس الأوروبيون، بعضهم مباشرة وبعضهم الآخر بالتواطؤ، هم الذين يقولون إنهم قتلوا الملايين من اليهود خلال الحرب العالمية الثانية؟ فلماذا إذاً، لا يعوّضون ذلك بإعادة الإحترام لمن تبقى منهم في بلادهم حيث كانوا؟ وليس بإرسالهم إلى بلاد أخرى لها مالكوها وأصحابها؟ وكيف للأوروبيين أن يصوغوا التاريخ بقانون؟ مرّة بمعاقبة المشككين بوجود محرقة؟ ومرّة بتمجيد الماضي الإستعماري لفرنسا في الخارج ولا سيما في الجزائر؟

إن الإستعلاء الغربي يتجسّد أيضاً في الموقف من البرنامج النووي الإيراني. محمد حسنين هيكل، يستغرب كيف يعارض بعض العرب امتلاك إيران لقنبلة نووية تشكل عامل توازن مع القنبلة النووية الإسرائيلية. أما الغرب فلا يملك الإجابة عن أسئلة كثيرة تفضح ازدواجية معاييره ونظرته. كيف يُسمح لإسرائيل والهند وباكستان، وأيضاً، لا ننسى، روسيا وفرنسا وإنكلترا واميركا والصين، أن تمتلك برامجها وقنابلها النووية ولا يُسمح بذلك لإيران أو لتركيا أو لمصر أو للسعودية؟ هل هؤلاء أكثر حكمة وتعقلاً من الإيرانيين أو الأتراك أو السعوديين أو المصريين؟ أهؤلاء شعب الله المختار فيما نحن معاقون عقلياً؟

لم يعد خافياً على العرب والمسلمين ذلك المشروع التفتيتي والتدميري لمكوّنات أمتهم وقدراتهم الطبيعية والبشرية، سواء بالإحتلال المباشر في فلسطين وأفغانستان والعراق، أو عبر استثارة التوترات والصراعات، في مناطق أخرى، في عمليةٍ المستفيد الأوحد منها إسرائيل.

قانون التاريخ واضح: القوي يفرض شروطه ومعاييره. وقد يرفد الحقُّ قدرةَ أمةٍ على مزيد من الصمود، لكن سرّ الوجود والسيطرة، في مكان آخر، حيث تصبح الفراشة ذئباً والأفعى ملاكاً. فلنمتلك عناصر القوة أولاً، يرفدها إيمان بقضية. وبئس زمن صار «القاتل» فيه داعية سلام.

رئيس التحرير

فرضيات الأزمة النووية بين إيران والغرب

سيد حسين موسوي

يجمع المراقبون أن القيادة الإيرانية ادارت اللعبة الديبلوماسية في ما يتعلق بملفها النووي بحكمة وذكاء حتى اللحظة، على الرغم من التغيير المفاجئ الذي حصل في التركيبة السياسية بعد وصول الرئيس محمود احمدي نجاد إلى سدة الحكم. وكان المتوقع حسب بعض المراقبين أن تنتهج إيران سياسة تختلف عما تعودت عليه الأسرة الدولية إبان حكم الإصلاحيين بقيادة الرئيس محمد خاتمي.

صحيح أن الفريق الذي كان يدير الملف النووي في طهران قد تغير وصحيح ايضاً أن الخطاب السياسي الإيراني اتخذ لهجة اكثر صرامة اعتبرت في بعض الأحيان تصعيدية، لكن المسار العام الذي تسلكه القيادة الإيرانية في هذا المجال لا يزال في اطاره المدروس. غير ان ما حصل فعلاً هو النقلة النوعية في السياسة الأوروبية تجاه الملف النووي الإيراني في الفترة الأخيرة بعد اعلان طهران استئناف أنشطة تتعلق بالبحوث النووية بعد توقف طوعي دام اكثر من سنة، وازالة الأختام عن بعض المنشآت، تحت اشراف مراقبين من الوكالة الدولية للطاقة النووية. وجاءت ردود فعل الأوروبيين والأميركيين على هذه الخطوة الإيرانية سريعة جداً أعقبها إجتماع لندن وزيارات مكوكية لبعض من الشخصيات الأميركية والأوروبية إلى موسكو وبكين بهدف البحث عن إجماع دولي لإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن. الرد الإيراني على هذه النقلة الأوروبية ـ الأميركية كان واضحاً. فقد صرح اكثر من مسؤول إيراني بأن طهران لن تتراجع عن قرارها في ما يتعلق بحقوقها الثابتة حيال الأبحاث النووية طالما أنها تلتزم بكل المعايير والأطر القانونية لمعاهدة حظر انتاج وانتشار الاسلحة النووية والبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة.

لكن السؤال المطروح هنا إلى أين سيذهب الأميركيون ومعهم الأوروبيون في مجال تعاملهما مع الملف النووي الإيراني في المرحلة المقبلة؟ هل اللجوء إلى مجلس الأمن وإحالة الملف النووي الإيراني إلى المنظمة الدولية هوالطريق الأمثل للتعاطي مع هذا الملف؟ وهل درست القيادة الإيرانية، من جانبها، كل الخيارات ومضاعفاتها على الصعيد المحلي

والإقليمي والدولي؟ هذه الأسئلة وأسئلة كثيرة اخرى تدور في ذهن المراقبين الذين يتابعون الملف النووي الإيراني عن كثب وخصوصاً السيناريوات والفرضيات المتعلقة بمستقبل هذا الملف ومستقبل المواجهة الأميركية مع المحور الأقليمي الرئيسي الذي اطلق عليه اسم "محور الشر" من قبل ادارة الرئيس جورج بوش. نحن أمام كم هائل من الفرضيات والسيناريوات التي تنبع اساساً من قدرة الطرفين على التأثير المباشر أو غير المباشر على قرار الطرف الآخر وكيفية التعاطي مع مضاعفات كل خيار قد يتخذه الطرفان عندما تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة.

هناك فرضية قائمة في المرحلة الراهنة تدرس من قبل كثير من الأستراتيجيين وهي أن الولايات المتحدة الأميركية وإلى جانبها الترويكا الأوروبية لن تقوما بمجازفة جديدة في الشرق الأوسط تقوم على توجيه ضربة عسكرية، تكتيكية كانت أم شاملة، ضد إيران، لكي تدرك القيادة الإيرانية أن كلفة الإستمرار في البرنامج النووي حسب الرؤية الإيرانية أعلى بكثير من أكلاف الطروحات التي قدمتها وتقدمها الترويكا الأوروبية إلى إيران مقابل التخلي عن برنامجها النووي. هذه الفرضية قائمة على معطيات ومضاعفات الأزمات التي خلفتها الحرب على العراق على مجمل الأستقرار والأمن الإقليمي والعالمي. فالنتيجة ببساطة هي أنه لن يكون هناك حرب أخرى في المنطقة حتى اشعار آخر. تتسم هذه الفرضية بنوع من الواقعية عند قراءتنا للمضاعفات التي رافقت التصعيد الأخير في الخطاب السياسي لكل من طهران وبعض العواصم الغربية، استناداً إلى الأرقام القياسية في سوق الطاقة الذي اخذ يتصاعد عند الحديث عن احتمال استخدام ورقة النفط من قبل القيادة الإيرانية في حال إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن واحتمال فرض عقوبات عليها. وهذا أدى إلى إطلاق بعض المواقف من قبل القادة الأوروبيين بأن القرار المتعلق بإحالة ملف إيراني النووي إلى مجلس الأمن لا يزال قيد الدراسة وبأن هناك سبلاً أخرى لا تزال موجودة قبل اتخاذ القرار النهائي في هذا المجال. هذه الخطوة الأوروبية والأميركية جاءت - حسب بعض المراقبين - بمثابة رسالة واضحة إلى القيادة الإيرانية بأن المجتمع الغربي جاد في قراره حرمان إيران من تقنيات تمكنها من الحصول على قدرات تخل بموازين القوى في المنطقة.

هناك فرضية اخرى تقع في مواجهة الفرضية الأولى وتبطلها لأسباب عدة منها، ان الولايات المتحدة الأميركية عازمة على إزالة الطرف الأقوى في محور الشر حسب رؤية الرئيس جورج بوش وانه لا سلام وإستقرار في الشرق الأوسط إلا بإزالة النظام السياسي القائم في إيران خصوصاً عندما يتوجه هذا النظام نحو امتلاك قدرات تخوله التأثير المباشر على مجمل التطورات الإقليمية وهذا ما قد يؤدي إلى زعزعة البنية القائمة لموازين القوى التي اعقبت الحرب على العراق وانهيار ما شيد بإسم مشروع الشرق الأوسط

الكبير.

في اطار هذه الفرضية، ما يجري حالياً في قضية ملف إيران النووي والتصعيد القائم هو مؤشر تمهيدي لسيناريو شامل يتم من خلاله جرّ إيران إلى موقف لا يمكن التراجع عنه ومن ثم القيام بتكرار التجربة العراقية ضدها يختلف تماماً في تفاصيله العملية للحيلولة دون تكرار المضاعفات السلبية للتجربة العراقية. وهذا يأتي إما من طريق الضغط المتواصل عبر توجيه ضربات استباقية عسكرية تشل الحركة الإيرانية وتضعف قواها وتستهلك كل طاقاتها حتى نقطة الاستسلام وإما من طريق فرض عقوبات اقتصادية عبر قرارات صارمة من مجلس الأمن ضد إيران. يقوم هذا السيناريو على فرضية فتح مواجهة مفتوحة وشاملة ضد طهران. ومن الواضح أنه اذا ما اقدمت الولايات المتحدة الأميركية على تبني خيار كهذا فإنها ستعطي الجانب الآخر أي طهران تبريراً لإستخدام كل اوراقها وطاقاتها الضاغطة في مجالها الإقليمي وعندها ستكون منطقة الشرق الأوسط عرضة لكل الإحتمالات.

لكن الفرضية المتبقية كبديل للفرضيات الحادة، هي أن هناك فرصاً مفتوحة أمام الطرفين تقوم على عدم حرمان إيران من امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية من جهة واعطاء المزيد من فرص النجاح للديبلوماسية الدولية تمكن طهران من انشاء جسور الثقة بينها وبين الأسرة الدولية من جهة أخرى. وهذا يأتي من طريق دخول طرف ثالث لحلحلة الأمور المستعصية وتحديداً الطرف الروسي الذي يمتلك قوة إقناعية كبيرة بسبب حاجة إيران للإستمرار مي التعاون مع موسكو من ناحية وتبنيه موقفاً يترافق والموقف الأميركي والأوروبي المتعلق بضرورة الحيلولة دون ازدياد عدد الدول ذات القوة النووية من ناحية اخرى.

يبدو الإقتراح الروسي في شأن نقل تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم إلى الأراضي الروسية، كأنه الحل الذي يرضي الطرفين في المرحلة الراهنة. ولكن سيكون من حق طهران عند دراستها لهذا المقترح أن تطرح اسئلة تتعلق بالفترة الزمنية التي سيتم خلالها نقل عملية تخصيب اليورانيوم إلى الأراضي الروسية والتبريرات القانونية لهذه الخطوة من جهة والخطوات التي من الواجب على طهران ان تقوم بها لمد جسور الثقة بينها وبين المجتمع الغربي وألا تتعارض هذه الخطوة مع سيادة الدول وحقوقها وخصوصاً في ما يتعلق بحق الدول إمتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية عند توقيعها على معاهدة حظر انتاج وانتشار الاسلحة النووية والبروتوكول الملحق بها.

المسلمون في فرنسا ومشكلة الاندماج


وليد عربيد


مهدي شحادة


أسعد حيدر

المسلمون في فرنسا ومشكلة الإندماج

ندوة *

*شهدت فرنسا خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ ما سمي بإنتفاضة أو تمرد الضواحي المتصلة في شكل أساسي بقضية المهاجرين الأجانب فيها. وهي ليست المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه التمردات سواء في فرنسا أو في أوروبا، وفي بلدان مثل هولندا أو ألمانيا على وجه التحديد. تأتي هذه الحوادث إذن في سياق. لم تنشأ من فراغ بل ربما هي تكون ذروة هذه السياقات التي حصلت سابقاً في مناطق أخرى من أوروبا. هي مشكلة ليست خاصة بفرنسا فحسب بل بالأوروبيين تحديداً وربما الغرب في شكل عام. حديثنا في هذه الندوة سيتناول مشكلة المهاجرين في أوروبا عبر النموذج الفرنسي إنطلاقاً مما حدث مؤخراً ويشاركنا فيها د. **مهدي شحادة**، استاذ في الجامعة اللبنانية ومدير مركز الدراسات العربي الأوروبي في بيروت والأستاذ **أسعد حيدر**، الباحث والصحافي في صحيفة «المستقبل» اللبنانية ود. **وليد عربيد**، الأستاذ في الجامعة اللبنانية ورئيس جمعية الصداقة اللبنانية ـ الفرنسية. ونبدأ سؤالنا الأول كالآتي:*
هل يمكن الحديث عن مشكلة مهاجرين مسلمين في معزل عن المهاجرين الآخرين أكانوا سوداً أم مسيحيين أم غير ذلك. وبالتالي ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الجاليات المسلمة وغير المسلمة؟

مهدي شحادة: بداية نتكلم عن الأسباب التي أدت إلى الهجرة إلى أوروبا في شكل عام وإلى فرنسا في شكل خاص. من المعروف تاريخياً إنه بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة آثار الحرب التي تركتها بتهديم البنية التحتية وما شابه ذلك، إضافة إلى وجود فرنسا كدولة مستعمرة في عدد من الدول وعلى وجه الخصوص في دول المغرب العربي وفي بعض الدول الأفريقية. كان من الطبيعي جداً حصول هجرات نتيجة هذا التواصل الغير مباشر الذي كان حاصلاً لإنه كان يوجد استعمار اقتصادي واستعمار سياسي وأيضاً ثقافي أثر بالتالي على توجهات هذه الشعوب المُستعمرة. كذلك عندما قررت فرنسا ان

(*) أدار الندوة محمد نورالدين.

تعيد بناء نفسها من جديد، جاءتها موجات هجرة تحديداً من الجزائر ومن المغرب، وكذلك ألمانيا التي توجه إليها الأتراك وبريطانيا التي توجه إليها في شكل خاص الباكستانيون والهنود. وكانت السمة الغالبة التي يتصف بها المهاجرون إلى فرنسا كونهم من المغاربة ومن بعض الدول الأفريقية ومن اليد العاملة، ومنهم التقنيون ومنهم المثقفون. كانوا من أوساط تنتمي إلى شرائح شعبية متواضعة جداً تبحث عن مجال للعمل. وعندما اتوا إلى فرنسا لكي يساهموا في إعادة بناء البنى التحتية التي تهدمت عملوا في مهن متواضعة إلى حد ما، طبعاً ومن الطبيعي ألا يتركوا أثراً، لا على المستوى الثقافي في الحياة الفرنسية ولا على المستوى الإجتماعي. وكان همهم الوحيد هو تحسين حياتهم المادية إلى حد ما ومن ثم العودة إلى بلادهم. لذلك، لم تكن تدري هذه الشرائح إذا كان المطلوب منها عملية تأقلم وإندماج كلي في المجتمع الفرنسي، هذا المجتمع الجديد الذي تنتمي إليه. كان في ذهنها إنها بحاجة إلى فترة زمنية معينة تجمع من خلالها بعض الأموال ومن ثم تعود إلى بلادها. لذلك كنا نرى خلال هذه الفترة معظم المهاجرين يعملون لكي يرسلوا أموالهم إلى بلدانهم الأصلية على أساس إنهم سيعودون يوماً ما.

إضافة إلى ذلك كان هناك نوع من العداء الغير مباشر. فالمهاجر الذي أتى إلى فرنسا يعتبر ان فرنسا دولة مستعمرة. وما أتى إليها. إلا لكي يستفيد منها مادياً ولكن في الوقت نفسه لديه موقف سياسي منها. وهذا لعب دوراً مهماً.

محمد نورالدين: تكلمت في شكل أساسي أن هؤلاء العرب المهاجرين من شمال أفريقيا. هل يعني ذلك إن هذه مشكلة تختص بهم ولا يوجد مشكلة مهاجرين من نوع آخر في فرنسا مثل الفيتناميين أو القادمين من أفريقيا السوداء؟ نحن نتكلم عن طبيعة المهاجرين.

مهدي شحادة: نحن نقول أن هنالك مهاجرين من السنغال ومهاجرين من أفريقيا وهناك مهاجرون من شمال أفريقيا أي العرب أصحاب الجذور المغاربية والمهاجرون الذين ينتمون إلى جنسيات أخرى هم مهاجرون حديثون. قدموا إلى فرنسا خلال السنوات الأخيرة.

محمد نورالدين: ترى أن المشكلة الأساسية تكمن في المهاجرين العرب المسلمين؟

مهدي شحادة: أكثرية المهاجرين في فرنسا ينتمون إلى أفريقيا وإلى دول المغرب العربي، أي تسعون في المئة من المهاجرين ينتمون إلى هذه الجنسيات. الصيني أتى في مرحلة الخمسينات أو الستينات. والفيتنامي كذلك أما التركي وجوده نادر.

أسعد حيدر: موجة المهاجرين العرب والمسلمين إذا أردنا أن نضعها في إطارها التاريخي أتت مع مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا. كل دولة من الدول الأوروبية في إطار مشروع مارشال أو خارجه، الساعية إلى إعادة البناء وجدت في المستعمرات القديمة خزاناً بشرياً. استقدموا المهاجرين إلى بلادهم لمساعدتهم في إعادة البناء في ظل انخفاض نسبة القوى العاملة فيها. ولكن فرنسا وفي الوقت نفسه، ولنكن أكثر تحديداً شهدت موجة من

المهاجرين الآسيويين، فيتناميين تحديداً، التي كانت أقرب مستعمرة إليها. ولكن الملاحظ أن المهاجرين الصفر هي فئة صامتة من المهاجرين، بمعنى أنهم عندما يدخلون إلى أي مجتمع قديم أو حديث يدخلون في حالة من الصمت عبر هويتهم وهذا ممكن أن يكون نابعاً لطبيعتهم الخاصة. يدخلون في الآلة من دون ان يفقدوا هويتهم الخاصة وتعلقهم الشديد بها. ما يحصنهم من الصدام، أي يأخذوا قراراً يقولون فيه: نحن هويتنا فيتنامية أتينا كي نعمل ونحافظ على هويتنا ونتعايش في ما بيننا. أي يحترموا النظام حيث هم. توجد (غيتوات) صفراء في فرنسا في الدائرة الثالثة عشر في باريس على سبيل المثال مثل «شينا تاون» (China Town) وتوجد مناطق لا يدخل أي بوليس إليها كما لا يعرفون عدد المهاجرين الصفر لأنه هناك أشخاصاً يتوفون ويعطون البطاقات لمهاجرين صينيين آخرين. أما المهاجرون المسلمون والأفارقة فطبيعتهم متحركة وعندهم أزمة كبيرة، يبقى حضورهم ساطعاً أكثر في المجتمع الفرنسي. مثل حضور الهندي والباكستاني في المجتمع البريطاني وإن كان بطريقة أخرى ولكن ساطعة جداً تراه وتلحظه. في ألمانيا الحضور التركي أيضاً تلحظه، هذه نقطة أولى. أما النقطة الثانية، مشكلة المهاجرين على درجتين. في أوروبا اليوم مشكلة المهاجرين القدامى ومشكلة المهاجرين الجدد. القدامى عرب ومسلمون وأفارقة وطبعاً الصفر. أما الهجرة الحديثة، خاصة بالأوروبيين الشرقيين. هذه مشكلة طارئة على المجتمعات الأوروبية الغربية وتحديداً فرنسا وألمانيا. وعلى عكس موجة الهجرة القديمة التي كانت ضرورية للمجتمعات الغربية. لكن اليد العاملة فيها من دون خبرة مهنية.

موجة الهجرة الجديدة والتي هي تحديداً من بولونيا ورومانيا هي موجة عندها خبرة ولديها درجات علمية مرتفعة وأرخص بخمس أو سبع مرات من اليد العاملة الأوروبية والتي تتمتع بنفس درجة الخبرة. في فرنسا على سبيل المثال أجرة السمكري البولوني أو الروماني أرخص بست مرات من السمكري الفرنسي وقد يتفوق عليه مهنياً وهذه مشكلة مستقبلية بالنسبة للمجتمعات الغربية.

محمد نورالدين: إذاً أصبح لدينا ثلاث كتل من المهاجرين: الكتلة الأولى، الكتلة المسلمة سواء كانت عربية أم غير عربية. الكتلة الثانية، هي كتلة غير مسلمة وتتمثل باللون الأصفر (هنود ـ فيتناميون، الخ..) تختلف عن المسلمين دينياً وثقافياً. الكتلة الثالثة الطارئة أي الجديدة أو في طور البلورة والتشكل والتي لم تكتمل بعد هي الأوروبيون الشرقيون التي تتميز عن هؤلاء بالمستوى العلمي لأفرادها.

د. وليد كيف ترى المشكلة؟ هل توافق على التقسيمات والفروق؟

وليد عربيد: أولاً، تعقيباً على الكلام الذي تحدث عنه الأستاذ أسعد، لا نستطيع أن ننظر فحسب إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبقراءة تاريخية نعلم أنه كان يوجد

جاليات أوروبية هاجرت إلى فرنسا، نُظر إليها نظرة عنصرية. مثلاً عام ١٩١١ وجدنا هجرة إيطالية إلى فرنسا عندما كان الإيطاليون في مارسيليا ونعتوهم بـ (السباغتي) أي معكرونة. ثم أتت هجرةٌ بعد الحرب العالمية الأولى إلى فرنسا بكثرة من أوروبا الشرقية فاطلقوا عليهم إسم (بولاك) أي البولونيون والهنغاريون. الآن نيقولا ساركوزي، وزير الداخلية الفرنسي الحالي هو من الهجرة الأولى التي وصلت إلى فرنسا وكان عمره ست سنوات. (بالادير رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق) مثلاً من أصل تركي. أتت الهجرة عام ١٩٣٦ بسبب الحرب الأهلية في أسبانيا فكانت هجرة إسبانية إلى جنوب فرنسا وبالتحديد إلى مناطق (تولوز) حيث تجد عائلات فرنانديز مثلاً، كلها من الأسرة نفسها. نأتي إلى الهجرة المسلمة وبالتحديد الهجرة الجزائرية إلى فرنسا. في هذه الفترة من التاريخ كانوا يعتبرون من حاملي الجنسية الفرنسية حتى سنة ١٩٥٤. وبالتالي لم يعتبروا مهاجرين. وهنا يجب أن لا ننسى مئات القبور ورفات الجنود من أصل مغاربي من شمال أفريقيا ومن أصل سنغالي ومالي، كلهم ساعدوا في تحرير فرنسا. كانت أوروبا في حاجة إلى عملية إعادة إعمار جديدة. كانت في حاجة إلى يد عاملة رخيصة. سنعطي مثالاً، كانت الشاحنات والطائرات تذهب إلى مالي وتأتي بالعمال لإعادة إعمار ضواحي باريس وإعادة إعمار ضواحي ليون وإعادة تنظيم قطار الأنفاق (الميترو). كانت أوروبا في حاجة إلى العمال من المستعمرات القديمة. لماذا نتكلم عن إندماج جاليات في المجتمع الفرنسي وعدم اندماج جاليات أخرى كجاليات شمال أفريقيا والتي تدين بالديانة الإسلامية؟

هذا هو السؤال الذي يمكن أن ننطلق به وتعقيباً على كلام الزميليين. فقد تكلمنا عن الجالية الفيتنامية وغيرها وكلها جاليات حديثة. نريد أن نتكلم عن جذور الأزمة اليوم. لماذا لا نتكلم عن وجود مليون برتغالي في فرنسا. كل الأبنية في باريس الناطور فيها (concierge) برتغالي. فهل الإندماج نتيجة أنه من الديانة الكاثوليكية؟

مهدي شحادة: يوجد نوعان من المهاجرين، غير الأنواع التي عددناها. كانت فرنسا دولة مستعمِرة وكان لديها مرتزقة أي جنود من أبناء هذه الدول التي كانت مستعمراتها. كانت ترسلهم في الحروب، في الحرب العالمية الأولى والثانية لكي يقاتلوا. وعندما انتهت هذه الحروب استقدمتهم وسمحت لهم أن يرجعوا إلى فرنسا إذا أرادوا، وكأنهم فرنسيون أي منحتهم الجنسية فوجدوا أن من الأفضل أن يأتوا إلى فرنسا بدل أن يعودوا إلى بلادهم أو دولهم. النوع الثاني الأشخاص الذين كانوا يتعاملون مع الفرنسيين داخل دولهم. على سبيل المثال، الحركيون في الجزائر. هؤلاء كانوا يعتبرون عملاء الفرنسيين داخل دولهم. وعندما اضطرت فرنسا لأسباب سياسية ان تنسحب وأن تنال الجزائر استقلالها، لم يجد هؤلاء مكاناً في دولهم، فاضطروا إلى أن يرحلوا مع الجيش الفرنسي. فأقاموا في فرنسا ومنحوا الجنسية الفرنسية ولكنهم بقوا مهمشين على مستوى الحياة السياسية والحياة

الاجتماعية. وهؤلاء مهاجرون قسراً ولغاية الآن لا يزال لدى الحركيين في فرنسا مشاكل اجتماعية إذ يعتبرون مواطنين درجة ثانية أو ثالثة.

وليد عربيد: يجب ألا ننسى نقطة مهمة أن الدولة الإستعمارية، هنا كانت فرنسا، تذهب إلى مستعمراتها وكانت تجلب بالقوة الجنود والعمالة. مثلاً في السنغال كانت تذهب إلى القرى في الحرب العالمية الأولى أو الثانية وتأخذ الشباب لكي تدربهم وترسلهم إلى الحرب، هذه مسألة. والحركيون لغاية الآن يسمون بالفرنسيين المسلمين.

وكانوا بمئات الآلوف وأنا أذكر عندما كنت في فرنسا تلك المسيرة الكبيرة التي قاموا بها (marche de siècle)، أي عندما أتو مشياً من جنوب فرنسا إلى باريس لكي يعلنوا بأعلى صوتهم «بأننا فرنسيون ونريد حقوقنا». الآن تم اعطاءهم منازل، إذ كانوا يسكنون في الأكواخ لفترة (٢٠ و٣٠ سنة).

محمد نورالدين: عادة تكون الهجرات من العالم الثالث إلى البلدان المتقدمة بدافع القرار السياسي أو البحث عن حياة أفضل، لأن بلاد العالم الثالث متخلفة اقتصادياً ويوجد قمع وإستبداد. هل نستطيع القول إن طبيعة الهجرة العربية المسلمة إلى فرنسا تختلف نسبياً أو جزئياً أو في شكل كامل عن طبيعة الهجرات من المناطق الأخرى من العالم الثالث إلى فرنسا أو إلى أوروبا في شكل عام بحيث أن التاريخ الكولونيالي الفرنسي كان له دور أساسي في طبيعة المهاجرين الموجودين الآن في فرنسا؟

وليد عربيد: نحن أول ما تكلمنا عن الهجرة الإيطالية. كانت هجرة قسرية. اليوم أخذت الهجرة منعطفاً أخر، وهو أنها في أكثرها إقتصادية، أعطيك مثلاً، نتيجة التطور الإعلامي الحاصل أصبح ابن الجزائر الذي يجلس ويشاهد التلفزيون الفرنسي يرى الإزدهار في فرنسا وفي أوروبا. يقول إن فرنسا استعمرتني ١٣٨ سنة يجب عليّ إذاً أن استفيد من هذه الثروات. يجب أن أهاجر إلى هذه المنطقة ليكون هناك حياة أفضل لي ولعائلتي.

أصبحت الهجرة جزءاً من حوار الشمال والجنوب في الإتحاد الأوروبي. أصبحت عاملاً إستراتيجياً يجب الحد منها ووقفها. يعني لم تعد أوروبا اليوم في حاجة إلى يد عاملة. أصبحت أوروبا في حاجة من العالم الثالث إلى مهارات فكرية (inteligencia) يمكن أن تستفيد منها لتطوير نفسها.

أسعد حيدر: لكي نكون دقيقين، توجد هجرتان: هجرة قديمة تاريخياً وهي ناتجة عن علاقات تاريخية (إستعمارية وغير ذلك). وهجرة حديثة. هاتان الهجرتان تولدان نوعين من المشاكل بالنسبة لأوروبا وتحديداً لفرنسا. في فرنسا هناك **مشكلة ضواحي**، حول باريس وحول المدن وهناك مشكلة ثانية وهي كبيرة ومهمة وهي مشكلة **ضواحي فرنسا**. ضواحي فرنسا هي الشطر الجنوبي من البحر المتوسط الممتد من المغرب والجزائر وصولاً إلى غرب إفريقيا. هذه ضاحية أوروبا. فالذي لديه مشاكل اقتصادية وسياسية وفكرية وإجتماعية

يحاول أن يجد له منفذاً بالهروب إلى الضفة الشمالية ومن هنا رأينا طبيعة هذه الهجرة الدموية التي تنتهي بموت وإعتقالات عبر الجسر الإسباني (مليلة وسبتة)، وجبل طارق، هذه الهجرة أساسها إقتصادية. تركض ولو عبر الموت إلى أوروبا لإيجاد فرص عمل (هذه الهجرة التي تعبر من أسبانيا إلى فرنسا هدفها الأساسي بريطانيا، أي أن الأكثرية تتجه نحو بريطانيا أيضاً بسبب طريقة تعاملها مع هذه الهجرة). فمعاملة فرنسا وألمانيا وهولندا للمهاجرين تختلف كثيراً عن معاملة بريطانيا. وهنا لا نستطيع أن نقول أن هذه الأخيرة أقل عنصرية ولكن أقل تعبيراً عن عنصريتها فلا يفسح هذا مجالاً للصدام. والجزء الثاني من هجرة الضواحي (ضواحي أوروبا) وهو قليل نسبياً هي هجرة فكرية وسياسية نتيجة للقمع الفكري والسياسي في بلدانها الأصلية. حيث تجد طريقاً للهروب وعددها محدود ولها قوانينها الخاصة. أي إن الذي يهاجر من هذه الدول إلى أوروبا يخضع لقوانين، مثلاً في فرنسا تمنح الإقامة الدائمة حسب طبيعة سبب القدوم (لجوء أو غيره).

علينا إذاً أن نعالج الأمر بواقعية. علينا أن نميز بين هجرة تاريخية وهجرة حديثة وبين مشكلات الضواحي في فرنسا وبقية الدول الأوروبية ومشكلات ضواحي أوروبا. هنا نحدد المشكلة بهذه الطريقة حيث تصبح معالجتها سهلة علينا.

محمد نورالدين: هنا دخلنا في موضوعين في الوقت نفسه، أي الطبيعة والجذور. نأتي الآن إلى المشكلات التي يعاني منها المهاجرون لنقل المسلمين تحديداً واستطراداً أو إستدراكاً بعض السود في فرنسا.. كيف لنا أن نصف أو نحدد واقع هذه المشكلات التي يعانون منها وفق ثلاثة عناوين أساسية إقتصادياً وإجتماعياً ودينياً. ما هي طبيعة المشكلات بهذه العناوين الثالثة لهؤلاء المهاجرين؟ إذا أردنا نبدأ في الشأن الإقتصادي. يقول إيمانويل فالرشتاين إنه كلما إزداد التفاوت الطبقي علينا أن ننتظر ثورات أكثر داخل فرنسا، وذلك نتيجة للسياسات الليبرالية المتزايدة داخلها. طبعاً هو يضع يده على أحد أسباب المشكلة الإقتصادية التي يعاني منها المهاجرون في فرنسا؟

مهدي شحادة: أريد أن أضيف شيئاً إلى ما قاله أسعد حيدر. يوجد عاملان يلعبان دوراً. وسبق أن طرح السؤال حول الأسباب الإقتصادية. المعروف أنه في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كانت الدول النامية فقيرة وتحديداً كانت الدول الإسلامية تعاني من أزمات إقتصادية كبيرة بدليل المجاعة التي حصلت في لبنان إبان الحرب العالمية الأولى وأكثر اللبنانيين أتيح لهم بأن يسافروا إلى أميركا اللاتينية وأميركا الجنوبية. وبحكم قرب الأوروبيين الجغرافي من منطقة المغرب العربي ووجود الفاصل المائي الذي هو جبل طارق الذي يفصل أوروبا عن المغرب العربي ولا يتجاوز طوله كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات. لذلك هناك عملية تواصل وتفاعل خاصة. هذا القرب الجغرافي يؤدي دوره وكذلك العلاقات التاريخية ودور العرب منذ أيام الخلافة الإسلامية التي أقيمت في الأندلس. هذه

كلها خلقت نوعاً من التفاعل الكبير على المستوى الثقافي وعلى المستوى الفكري لذلك كان من السهل جداً على المقيم في المغرب العربي أن يعتبر عملية إنتقاله إلى إوروبا وكأنه ينتقل إلى ضاحية من هذه الضواحي التي يعيش فيها خصوصاً وأن عامل اللغة يؤدي دوراً مهماً هنا. وهذه اللغة هي التي تحكمت في عملية التوزيع الديموغرافي للمهاجرين، يعني العراقي عندما هاجر إختار بريطانيا لأن لغته الثانية التي يتقنها هي اللغة الإنكليزية. وكذلك الهندي والباكستاني، لأنه يتقن الإنكليزية هاجر إلى بريطانيا ولم يذهب إلى فرنسا مع إنه كان متاحاً له أن يذهب إلى هناك وحتى الآن في المغرب العربي لا تزال اللغة الفرنسية حاضرة بقوة ولا تزال ضمن مصطلحاته وضمن مفرداته التي يستعملها يومياً، ولا تزال داخلة في أدبياته. لذلك كان من السهل جداً على المغاربي أن ينتقل إلى فرنسا لأنه يملك مادة للتفاهم. الأسباب! أكيد هناك أسباب اقتصادية وأسباب دينية وسياسية واجتماعية.. العامل الإقتصادي وقد تطرقنا له وقلنا إنه نتيجة الوضع الإقتصادي المزري التي كانت تعيشه الدول النامية تحديداً دول المغرب العربي ودول شمالي أفريقيا وغرب إفريقيا. اضطروا إلى الإنتقال إلى دول في طور الإعمار أو إعادة الإعمار وكانت من الدول التي تعتبر مزدهرة إقتصادياً. كانوا يبحثون عن أسواق عمل ووجدوا فرصاً متاحة أمامهم في فرنسا فلذلك تهافتوا عليها. إذاً كانت الخلفيةُ إقتصادية. وكان من الممكن أن يأتوا كي يعملوا فترة ويجنوا قليلاً من النقود ويعودوا من أجل إنطلاقة جديدة إلى بلدانهم ونلاحظ على سبيل المثال أن أكثرية المغاربة الذين عملوا في فرنسا لديهم منازل في البلد الأم. الأكثرية الساحقة إذاً كانوا يمنون أنفسهم بأنهم سيعودون يوماً ما إلى بلادهم.

محمد نورالدين: هنا نريد أن نحدد هل هناك سبب اقتصادي لإنتفاضة الضواحي في فرنسا، في باريس؟ هل هي مشكلتهم أم مشكلة في سياسات النظام الفرنسي؟

مهدي شحادة: عندما وصل المهاجرون إلى فرنسا، كان من الطبيعي لأي مهاجر أن يقيم في منطقة معينة. وإذا أتى ابن عمه أو أخوه أو قريبه ان يكون إلى جانبه لأنه يشكل له نوعاً من حزام الأمان. على سبيل المثال، لبنان بلد صغير وعندما هاجر ابن البقاع وابن الجنوب أقام في ضواحي بيروت. أتى مهاجر مثله وأقام قربه لأنه يشكل بالنسبة له نوعاً من التكاملية في العلاقات والعادات والفهم المشترك. المغاربة عندما هاجروا إلى فرنسا حصل معهم الشيء نفسه، إلى حد أن المغاربي نقل معه كل عاداته وتقاليده إلى فرنسا فأقام في كانتون مغاربي. الإفريقي عندما هاجر إلى فرنسا أقام في أماكن تجمع الأفارقة بحيث تحولت هذه الأماكن إلى ما يشبه دول إفريقية يعني أخذ معه عاداته وتقاليده وطعامه ولباسه وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية وعاش ببيئة شبه منعزلة عن عملية التأقلم والإندماج في المجتمع الفرنسي، ولذلك تحولت لاحقاً هذه الضواحي إلى ما يشبه الكانتونات أو الجمهوريات المستقلة إذا صح التعبير، البعيدة كلياً من الدولة المركزية

بالمفهوم الحديث. المسألة الثانية التي أدت دوراً هو أن الحكومة الإشتراكية التي تولت الأمور في فرنسا في فترة من الفترات واجهت أزمة وهي الأزمة السكنية وكان عليها أن تحل مشكلة الطبقات الوسطى وما دون الوسطى أي الطبقات الفقيرة التي لم يكن لديها أماكن سكن لائقة فأوجدت وبنت المساكن الشعبية الجماعية التي يسموها (H.L.M) لكي تحل هذه الأزمة. وهي أبنية ضخمة جداً تتسع لألف مسكن على سبيل المثال تجمعت فيها كل الطبقات المسحوقة. وتحصيل حاصل أن الطبقات المسحوقة هم المهاجرون وبما أنهم تجمعوا في هذه المساكن فإنه لم يتح لهم لاحقاً أن يندمجوا في المجتمع الفرنسي. أصبحوا متعايشين بين بعضهم بعضاً لحد تحولت الجمعات السكنية إلى مجتمعات صغيرة (وهذه لم ينتبه اليها الفرنسيون إلا لاحقاً) لذلك حاولت الحكومات التي أتت لاحقاً هدم هذه الأبنية الضخمة من أجل تحويلها إلى مساكن أصغر في محاولة للخروج مما يمكن أن يشكل أزمة اجتماعية بسبب هذه التجمعات الإثنية.

وليد عربيد: كانت الدولة الفرنسية في حاجة إلى بناء مساكن شعبية كبيرة تستوعب العمال القادمين إليها وأصبحت تريد على الطريقة الروسية أن تستوعبهم والآن تحاول هدمها وهذه المساكن اثبتت فشلها اجتماعياً حتى مع الفرنسيين وليس مع المهاجرين فحسب، ومسألة السكن تدخل ضمن السياسة الإجتماعية للدولة الفرنسية. ويعود تزايد نسبة السكان إلى فشل السياسة الاجتماعية للحكومات الفرنسية المتعاقبة سواء كانت إشتراكية أو كانت يمينية. وأحد أسباب أزمة السكن أن العامل يأتي (للمّ الشمل) ويريد أن يقيم مع عائلته المؤلفة من ثلاثة أو أربعة أولاد فيسكنون في شقة صغيرة من غرفتين، وهذه أيضاً تسبب نوعاً من الفقر الاجتماعي. إضافة إلى تراكمات سياسية من عنصرية ومن عدم وجود فرص عمل. فكل هذه الأشياء تعود إلى السياسة الاجتماعية للحكومات الفرنسية المتعاقبة. ما حصل مؤخراً في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ في الأحياء الفرنسية ليس إنتفاضة، هذه حركات إعتراضية حصلت منذ أجيال. فهناك أجيال كانت تسكن في الضواحي والآن هذا جيل رابع من الفرنسيين. الجيل الذي يقذف بالحجارة هو جيل من مواليد ٩١ ـ ٩٢ أي تبلغ أعمارهم (١٤ سنة). هناك أزمة حقيقية في الإندماج الفعلي لهؤلاء الفرنسيين من أصول مهاجرة، وفرنسا لا تزال لغاية الآن تحاول أن ترسم سياسة اجتماعية إستراتيجية لمليوني مهاجر وعامل. اليوم المهاجرون في فرنسا حوالي سبعة أو ثمانية ملايين وستة مليون منهم من أصول مسلمة، اليوم توجد معاناة للمهاجرين. وضعناهم في مناطق معينة مع بعضهم وأصبحوا يشكلون غيتو (محجراً) مع العلم أن النظام العلماني ضد أن يكون هناك وساكنين في مناطق معزولة (غيتوات). وعلينا أن نلتفت إلى صعود اليمين المتطرف ليس في فرنسا فحسب بل أيضاً في أوروبا وما حصل راهناً في أستراليا من أعمال شغب ضد المهاجرين يبين لنا عقلية اليمين المتطرف

الذي يملك تاريخه الخاص به الذي يضع تراجع النظام الإجتماعي والإقتصادي على عاتق المهاجرين. النقطة الأساسية الثانية التي نريد أن نتطرق إليها هي مسألة التمييز والتي عانينا منها أيضاً خلال وجودنا في فرنسا. وأنا عندما كنت أريد أن أقدم طلب عمل من دون أن يروني، كانوا عندما يقرؤون اسمي يرمون الطلب لأنني عربي. ولكن أصحابي يقولون أنظروا إليه إنه أوروبي من الأوروبيين. وهذه المعاناة لم يُعانِ العربي وحده منها بل عانى منها الإفريقي الأسود ولو كان مسيحياً. هذه كلها تراكمات مهدت لهذه الحركة الإعتراضية والتي نحن شاهدناها سابقاً في فرنسا سنة ١٩٨١، في «المانغيت» في ضواحي ليون وكذلك عام ١٩٩١. وستعود هذه الحركة الإعتراضية إذا لم يكن هناك سياسة إندماج فعلي من قِبل الجاليات وقِبل الدولة الفرنسية في آن.

أسعد حيدر: من السهل كثيراً أن ندخل في التفاصيل ونغرق فيها، لنحاول تأطير المشكلة. أولاً، أنا في رأيي ليس هناك مشكلة أحادية أي من طرف واحد، يوجد تبادلية بين المشاكل لذلك توجد أسباب أو جذور لمشاكل خاصة بالمجتمع الفرنسي وتوجد مشاكل قادمة أو وافدة مع الوافدين إلى هذا المجتمع. وتوجد تبادلية بين هذه المشاكل بمعنى أن لا أحد ينكر والرئيس الفرنسي جاك شيراك قال أنه توجد عنصرية في فرنسا وبين البطالة والعنصرية يوجد رابط مشترك طالما أن البطالة ١٠ في المئة في المجتمع الفرنسي. العنصرية تزيد النسبة إلى الأجنبي وهذا طبيعي. وهي مشكلة ليست خاصة بفرنسا بل نجدها في أي مجتمع. وأنت كلبناني إذ تقدم شخصان إلى وظيفة ما، الأول أجنبي والثاني لبناني، يبقى تعاطفك مع اللبناني حتى ولو كان أقل خبرة. ولكن كيف إذا كان أكثر خبرة من الآخر علماً أن سوق العمل في فرنسا مفتوح ولكن يبقى له قيود. النقطة الثانية التي أريد أن أقولها ولا أريد أن نخوض في التفاصيل لأن قصص العنصرية أصبحت معروفة. إن هذه العنصرية تزداد مع تصاعد اليمين المتطرف ومع عدم وجود حل للبطالة في المجتمعات الأوروبية. يعني ألمانيا اليوم ثاني بلد في البطالة وأيضاً فرنسا ١١ في المئة وإيطاليا ٩ في المئة أو ١٠ في المئة. بينما نسبة البطالة في بعض الضواحي الفرنسية تصل إلى ٥٠ في المئة. وعندما نتكلم عن البطالة، وكأننا نتكلم عن الجزائر، عن الحائطيين أي الشباب اللذين لا يجدون عملاً ويجلسون طيلة النهار في الطرقات يسندون ظهرهم إلى الجدران وينقلون مشاكلهم للشوارع وفي طبيعة الحال يصبح إنتشار المخدرات أسهل، فكل مشكلة تولد مشكلة إضافية ولا نستطيع أن نحصر المشكلة بالعنصرية أو بالبطالة وحدهما. إضافة إلى أن هذا المجتمع الوافد، ولأنه تشكل وتقولب في مناطق سكنية في الضواحي، حمل معه مشاكله الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية ومشكلته في الهوية إلى داخل فرنسا، وفي الوقت نفسه ولأسباب تاريخية رفضَ هذا المجتمع وتحديداً العرب المسلمون. لأن البرتغاليين والأسبان وغيرهم ليس لديهم مشكلة اجتماعية مع هذا

المجتمع. المشكلة تاريخية، عندهم مشكلة تفاوت طبقي وتفاوت إقتصادي والعامل الديني لم يساهم في تخفيف هذا التوتر. أنا أقول المجتمع الوافد إلى فرنسا إزداد تقوقعاً في فرنسا وانغلق على نفسه وخصوصاً المغاربة والأفارقة وأيضاً لأسباب تاريخية وخصوصاً الجزائريين. الجزائري من الجيل الرابع اليوم يقول لك عندما تتكلم معه: «هؤلاء الفرنسيين قد فعلوا كذا وكذا بالجزائريين». ولكن أنت اليوم جيل رابع في فرنسا، وهذا نتيجة فقدان التربية المدنية داخل منزل المهاجر. أنا أفهم أن يكون لدى الجيل الأول والجيلين الثاني والثالث من المهاجرين حقد تاريخي لأنهم أتوا به بالشاحنة أو المركب وقالوا له إعمل هنا أي في مكان ليس له علاقة به. لكن الذي ولد في فرنسا وابنه أيضاً ولد فرنسياً. هذا الجيل الثاني لم يدخل في النسيج الإجتماعي الفرنسي أو على الأقل تقبّل هذا المجتمع وثقف إبنه بثقافة الرفض لهذا المجتمع وشكله على قاعدة الرفض لهذا المجتمع. وعندما ترفض هذا المجتمع بالثورات للجيل الرابع معناه إنك تغذي يومياً قنبلة موقوتة داخل المجتمع، أريد أن أكون أوضح من ذلك، تجد الجزائري يشرب البيرة والكحول في المقهى عندما يخرج من عمله وأنا أعلم أنه يعمل في البرد والهواء. يشرب الكحول ثم يذهب إلى المنزل ويحجّب بناته. كيف يتوافق ذلك، وعندما يتعاطى الكحول يشتم المجتمع الفرنسي، وأيضاً عندما يذهب إلى منزله يشتم المجتمع الفرنسي. فقدان الثقافة المدنية يؤدي إلى خلق بؤر رفض وبؤر الرفض تؤدي إلى إنفجارات نتيجة للبطالة والعنصرية، لأنه كل يوم هناك صدام واحتكاك داخل المجتمع. عندما أعاني من مشكلة عنصرية داخل المجتمع الفرنسي كجيل رابع أقول أن والدي محق عندما يقول بأنهم عذبونا. وعندئذ أرفض أكثر هذا المجتمع. إذاً ثمة مشكلة تبادلية بين الإثنين. فكل محاولات الدمج بين المهاجرين والمجتمع الفرنسي فشلت ويجب الإعتراف بأنها فشلت. والجنرال ديغول كان لديه رؤية تاريخية، فعندما استقدم الجزائريين ورأى هذا المجتمع الوافد إلى فرنسا ماذا قال؟ قال: «دعاة الدمج سخفاء مهما كانوا مثقفين فهل يختلط الزيت بالماء». إذاً، في رؤية تاريخية الدمج غير ممكن، وكان يجب العثور على سياسة غير سياسة الدمج هذه، يمكن سياسة التوافق. تعترف بهوية الآخر كما هو والآخر يعترف بواجباته. أي لماذا الأجنبي الفرنسي عندما يذهب إلى السعودية أو إلى إيران يحترم قوانينها، وتقوم الأجنبية بوضع الحجاب على رأسها، والجزائري والمغربي يريد أن يأتي إلى فرنسا ولا يحتمل القانون الفرنسي العلماني؟ ليس مطلوباً منه أن تخرج ابنته شبه عارية في الشوارع الفرنسية كالفتاة الفرنسية لكن على الأقل عليه احترام تقاليد هذا المجتمع. أريد أن انتقل إلى مسألة الحجاب فإذا كان عامل تفرقة ويؤدي إلى خلاف، لماذا أريد أن أسبب من خلاله مشكلة، تتحول إلى مشكلة سياسية وإجتماعية وغير ذلك؟ فإذا كنت لا تريد هذا المجتمع، عليك إيجاد صيغة للتعايش معه أو أرحل عنه بكل بساطة. حتى ولو كانت كلمتي قاسية، لأن

هذا الوضع لن ينتهي هكذا وأن ما حصل في الضواحي في فرنسا ليس ثورة وليس إنتفاضة لأن الثورة والإنتفاضة يجب أن يكون لها رأس وما حصل ليس له رأس ولا قيادة، هي حركة احتجاجية بالعنف وهذا خطير جداً. لأن كل مشكلة تولد مشكلة أخرى كما قلنا، ومشكلة العنف أدت بفرنسا المتعلقة كثيراً بحرية الفرد لإصدار قوانين تحد من الحرية الفردية مؤخراً. ما العمل إذاً؟ نسمح للقانون الجديد بتركيب شبكات مراقبة في الشوارع ومراقبة التلفونات النقالة ومراقبة مقاهي الإنترنت وحتى الإنترنت. فالقانون الجديد لا يسمح بتسجيل المكالمات الهاتفية بل يراقب الخطوط التي يريدها وإذا أراد أن يراقب خطاً هاتفياً يأخذ إذناً... إذاً فرنسا وجدت نفسها نتيجة لكل ذلك في صدام بين تعلقها بالحريات وحاجتها للأمن فاضطرت أن تنزل من سقف الحرية وترفع من سقف حاجتها إلى الأمن. وهذا يمس كل أطياف المجتمع الفرنسي وخصوصاً المهاجرين.

وليد عربيد: نعود ونقول أن المشكلة مترسخة ولكن هذه تصب اليوم في ما يطرح حالياً في فرنسا، أي ما يطرحه رئيس الحكومة الفرنسية La France c'est une France multiple أي فرنسا المتعددة في النظام العلماني الذي انتصرت فيه الدولة على الكنيسة الكاثوليكية. لغاية الآن في إطار هذه المشاكل لم ننظر إلى عملاق نائم يحسم الأمور التاريخية في تاريخ فرنسا والذي هو العملاق الكاثوليكي في الأرياف الفرنسية. وهنا ثمة توضيح، فقد قام المهاجرون بعمليات إحتجاج حول ضواحي المدن، في باريس وفي ليون وفي مارسيليا بينما تاريخياً حتى في الثورة الفرنسية لغاية الآن من يحسم الأمور جذرياً هم أبناء الأرياف (La France pronfonde).

فرنسا اليوم أمام مفترق وتمر بلحظة تاريخية. لقد أقر مجلس النواب الفرنسي الزواج بعمر ١٨ سنة - أي رفعوه - لماذا؟ لأنه في بعض الأحيان - وهذه من السلبيات التي تخص الإندماج الفرنسي - يزوج البعض الفتيات المغاربيات على الصورة. هنا تأتي مسألة الديانة الإسلامية والأماكن التي تمارس فيها العبادة. أنتم تدرون إنه منذ حوالي سنة صدر مشروع سمي «الصمت» (le silence) بمعنى أن الفرنسيين يسعون وراء الهدوء. بمعنى انهم يريدون هذه المساجد بدون مآذن والحال، يجب على الإسلام أن يكون أيضاً مندمجاً مع تطورات المجتمع الفرنسي في القرن الواحد والعشرين.

طبعاً هذا لا يمنع لغاية الآن أن الحكومات المتتالية فشلت في إقامة سياسة إندماج فعلية للأبناء الفرنسيين. وفشل فرنسا هو في عدم فهم المجتمعات الأخرى. لماذا حصل إندماج فعلي بين الإيطاليين والإسبان والبرتغاليين ولم يحصل إندماج فعلي بين المسيحيين الأفارقة.

هذا يعني أن هنالك خللاً بنتيجة التصور العلماني والمساواة والأخوة في الدول الفرنسية ومؤخراً تم تأسيس «جمعية السود في فرنسا» وهذه تحصل للمرة الأولى في نظام

علماني. يأخذون عن المجتمع الأميركي فكرة الغيتوات. هل المراد أن تصبح فرنسا مجتمع غيتوات بدل أن تكون المجتمع العلماني المبني على المساواة والأخوة والعدالة.

أسعد حيدر: فرنسا هي الأبن الوفي للكنيسة الكاثوليكية، وقد مضى حوالي المئة السنة على العلمانية الفرنسية وعلينا ألا نعلق كل شيء على هذه النقطة، أولاً، في فرنسا اليوم حسب الإحصاءات الرسمية ١٥٠٠ مسجد ومصلى، حتى البروتستانت طالبوا بتعديل قانون بناء الكنائس البروتستانتية لكن الرئيس الفرنسي شيراك رفض قائلاً إنه يُبنى كما يقول القانون العلماني. إذاً، هناك مساواة بين الأطراف وليس صحيحاً أبداً ان فرنسا الكاثوليكية هي التي تمنع المسلمين من ممارسة حريتهم الدينية أو خصوصيتهم الدينية، هذه النقطة الأولى. أما النقطة الثانية والمشكلة الأساسية: اليهود حوالي ٧٠٠ ألف، البروتستانت حوالي ٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف والمسلمون العرب وأفارقة نحو ٦ ملايين. أريد أن أقول أن البروتستانت واليهود يملكون نحو ٢٠٠ ألف صوت في الإنتخابات بينما المسلمون والعرب والأفارقة لديهم مليون صوت. يمكن أن المليوني صوت لا يؤثرون في الإنتخابات البلدية لكن في الإنتخابات الرئاسية يقلبون الطاولة. ولكي نخفف عنا العبء نحن نقول أن اليهود يملكون المال ويسيطرون على الأسواق والبروتستانت أيضاً يملكون المال ويسيطرون على الأسواق ونحن فقراء لا نستطيع أن نؤثر هذا صحيح، لكن النقطة الأساسية إنهم يستثمرون ثرواتهم لتعويض عددهم بينما نحن لا نستثمر عددنا لتعويض فقرنا المالي، لسنا منظمين ولانريد أن نتنظم. علينا أن نمارس لعبة هذا المجتمع وننظم أنفسنا ونستطيع ساعتئذ أن نقلب الطاولة كلها في الإنتخابات الرئاسية، لأن مليون صوت يقلبون الطاولة ويصبح لنا حضور. واليوم في عهد شيراك هناك وزير فرنسي من أصول جزائرية. في المرة الماضية كان يوجد وزيران. أي إن هذا المجتمع بدأ يعرف سياسياً أن للمهاجرين حق، ونؤكد هذا الحضور من خلال إعادة انتماءنا لهذا المجتمع بمعنى فهم آلية هذا المجتمع مع الحفاظ على خصوصية هويتنا وتنظيمنا ونتحرر من العقد التاريخية دون أن تمحى الذاكرة التاريخية، ولكن على الأقل لا تصبح بئراً يولد العنف والرفض.

محمد نورالدين: سؤالي لكم: هل كان هناك فعلاً سياسات اقتصادية أو ثقافية فرنسية لدمج أو عدم دمج هؤلاء المهاجرين؟ وأين نجحت هذه السياسات وأين فشلت؟

مهدي شحادة: لنخرج قليلاً من شعارات الثورة الفرنسية حول العدالة والآخاء والمساواة وفي أن فرنسا بلد منفتح. فرنسا بلد حين يكون مهدداً بعلاقاته وبقيمه وبسياسته فإنه يتخلى عن كل هذه الشعارات الفضفاضة التي طرحها. وهو لا يستقدم مهاجرين إلا لأنه بحاجة إليهم، المسألة الأولى، إنه بحاجة إلى يد عاملة وبحاجة إلى أشخاص تعمل على تنشيط الإقتصاد وتفعيله. والمسألة الثانية أن لديه مشكلة في النمو السكاني. في فرنسا نسبة الولادات أقل بكثير من نسبة الوفيات إضافة إلى أن اليد العاملة الشابة هي التي

تعيل الذي تقاعد والذي أصبح عمره فوق ٦٠ سنة. لديهم حاجة إلى يد عاملة متجددة بإستمرار تعمل داخل هذا المجتمع وتنتج وتقدر أن تعيل المتقاعد ولكن على قاعدة أن المهاجرين الذين سوف يأتون يُفترض أن يتماهوا داخل هذا المجتمع الفرنسي: يتماهوا على المستوى الثقافي وعلى المستوى الإجتماعي والاقتصادي. وما ذكره الزملاء المتداخلون صحيح. كل شخص أتى وجلب معه عاداته وتقاليده وقيمه. المسألة الثانية المهمة هي أنهم ليسوا فقط مختلفين مع الفرنسيين ـ هذا تحصيل حاصل ـ بإعتبارهم ينتمون إلى ثقافة أخرى وإلى هوية أخرى ولكن هناك أيضاً نوع من العداوة التاريخية بإعتبار أن فرنسا كانت دولة مستعمِرة وهم كانوا خاضعين لهذا الإستعمار وإلى ما هنالك ومن ثم يوجد تمييز ديني. فالمجتمع كاثوليكي والوافد هو مجتمع مسلم، وهذا أخاف بعض الفرنسيين الذين لا يزالون لغاية الآن حريصين على كاثوليكيتهم، لأن هذا المسلم لديه قدرة على كثرة الإنجاب بحيث يمكن أي عائلة أن يكون عدد أفرادها من سبعة أو تسعة أو عشرة أفراد. ثانياً، هو يعتمد على الدولة في شكل أساسي كمورد رزق حيث يجلس في المنزل ويأخذ راتب ومساعدات اجتماعية ومساعدات اقتصادية بينما وكأنه مطلوب من الفرنسي أن يبقى هو دائماً من ينعش عملية الإقتصاد. ثالثاً، جلب المسلمون والعرب معهم خلافاتهم، فالمهاجرون ليسوا كتلة موحدة. المغربي ضد الجزائري والجزائري ضد التونسي وليس على المستوى الإجتماعي فحسب بل على المستوى السياسي وحتى على المستوى الفقهي الديني نلاحظ مثلاً على سبل المثال المسجد الموجود في باريس تحت رعاية أو وصاية جزائرية. المغربي لا يدخل إليه.

محمد نورالدين: ماذا تؤثر هذه النقطة بالتحديد على المهاجرين ككل في السلطة والنظام؟

مهدي شحادة: تؤثر بأن الدولة الفرنسية لا تستطيع أن تتعامل مع كتلة المهاجرين ككتلة واحدة خصوصاً مع المسلمين، فلا تجد ممثلين لهم. أنا أذكر على سبيل المثال أن جاك شيراك وقبل جاك شيراك كانت توجد مناسبات وطنية في فرنسا يُدعى إليها مسؤولو الأديان والطوائف الموجودة، ولم يجدوا من يمثل المسلمين، رغم وجود ٦ ملايين مسلم في فرنسا. فكنا نرى انه يوجد نحو ١٥٠٠ مصلى يعني ١٥٠٠ إمام يعني يوجد ١٥٠٠ طرح سياسي واقتصادي واجتماعي وفقهي وإلى ما هنالك، إلى حد أصبح الفرنسيون يتخوفون من بعض التصريحات من مسلمين من خارج فرنسا يقولون أن فرنسا مقبلة على أن تكون دولة إسلامية. هذا الطرح يكفي في ذاته كي يشيع الخوف والفزع داخل المجتمع الفرنسي. المسألة الثانية، والمأخوذة من احصاءات رسمية عن إتحاد المنظمات الإسلامية يقولون إنه يومياً في فرنسا يوجد ٦ فرنسيين يعتنقون الدين الإسلامي، وفي حين أن المجتمع الفرنسي علماني ومتسامح ومنفتح فإنه بدأ يخشى من التبشير الإسلامي. هذا المجتمع الفرنسي بدأ ينقسم على نفسه أكثر وهو أساساً منقسم على نفسه بحيث أنه من

جهة علماني ومن جهة ثانية يريد الحفاظ على هويته الكاثوليكية المسيحية ومن جهة ثالثة يريد ان يقاوم هذا الهجوم الإسلامي الحاصل. لقد نجح وزير الداخلية الفرنسي الحالي ساركوزي في الفترة الأخيرة ولأول مرة في تاريخ فرنسا في أن يدفع الفرنسيين بإتجاه انتخاب مجلس لتمثيل كل المسلمين الموجودين. هناك أشخاص إقتنعوا وأشخاص لم يقتنعوا، هذا بحث آخر. لكن وفي الوقت نفسه علينا ألا ننسى أن جزءاً كبيراً من المسلمين الموجودين في فرنسا يأتمرون بدولهم الأم - أي أن المغاربة تأتيهم التعليمات من دولتهم الأم. إضافة إلى ذلك وهذا أمر يلاحظه الفرنسيون. أن المهاجر المغاربي يعيش في فرنسا ويأكل في فرنسا ويحمل الجنسية الفرنسية وعندما يأتي وقت الخدمة العسكرية لا يذهب، لأنه يعتبر أن لديه خدمة في الجزائر ويريد أن يذهب إلى هناك لكي يؤديها أو لديه خدمة في المغرب يريد أن يؤديها. أنت كمهاجر تريد أن تكون فرنسياً بكل معنى الكلمة حيث تستفيد إقتصادياً وتحظى بالتقديمات الإجتماعية، وعندما يطلب منك أن تقدم شيئاً لهذا البلد تحس بأن لك شخصية أخرى وانتماء آخر. هذه هي المشكلة الأساسية، طبعاً المسؤولية مشتركة لأن الدولة الفرنسية لم تنتبه إلى عملية إيجاد السبل الكفيلة بعملية إدماج هؤلاء الناس بهذا المجتمع.

فليس مطلوباً أن نشطب إسلام المسلم ولكن في الوقت نفسه أريد أن أحسسه أنه فرنسي أولاً وأخيراً بحيث ان المنطقة التي يسكن فيها شبيهة بالمناطق الأخرى التي هي ذات أغلبية فرنسية الأصل. الأمر الذي لم يحصل بل تعمق التمايز الإجتماعي لنأخذ مثلاً، أنا كنت من سكان باريس كنت أسكن في الضفة اليسرى (rive gauche) وهي منطقة معروفة والخط الفاصل هو نهر السين. ما دون نهر السين تعتبر من الأحياء البرجوازية في باريس وما فوق نهر السين وصعوداً أي عندما تذهب إلى شمال باريس تصبح الأحياء فقيرة. فأنت هنا لا تزال تتكلم عن نفس العاصمة. خذ أيضاً على سبيل المثال محطة المترو في المنطقة الشمالية تجدها مختلفة كلياً في شكلها ونظافتها وهندستها عن محطات المترو في مناطق أخرى.

أسعد حيدر: توجد خطة جديدة من الحكومة الفرنسية لتفكيك حزام الضواحي هذا وتحويله إلى مناطق مكاتب تجارية. ثمة تغيير وظيفي للمنطقة. على أساس أن هذا التغيير الوظيفي للمنطقة يغير من الطبيعة الإجتماعية. وهنا أريد أن أشير إلى نقطتين. في النقطة الأولى ومن دون عنصرية، لأكون واقعياً، هذه التجمعات مبنية، على أبعد تقدير، على أساس شقق مساحة الواحدة منها نحو ٧٠ متراً. والتي هي شقة أكثر من عادية لفرنسي عادي. الفرنسي العادي يحلم بشقة مساحتها ٧٠ متراً. لكن ٧٠ متراً لا تصلح لعائلة من أربعة أو خمسة اشخاص وأحياناً يوجد فيها ١٥ شخصاً.

وبهذا العدد لا بد أن تحصل مشاكل اجتماعية خصوصاً إذا كان رب العائلة من دون

تربية مدنية. وهناك أيضاً عندنا مسألة تعدد الزوجات. يتزوج هذا الشخص وتكون لديه امرأة في بلده وامرأة في فرنسا، ويسجل أولاده من زوجاته على الزوجة الثانية الموجودة في فرنسا وأيضاً يسجل امرأته الموجودة في بلده في فرنسا، واحدة تذهب وأخرى تأتي لكي يأخذ مساعدات. في عملية استثمار حقيقية لطبيعة الإدارة الفرنسية التي ترمي إلى حماية الفرد الفرنسي الذي هو تقريباً نظام اشتراكي وأكثر من اشتراكي.

مهدي شحادة: أريد أن أشير إلى نقطة مهمة هي ان المهاجر الفرنسي لم ينخرط في الحياة الفرنسية أي في الأحزاب الفرنسية (الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الديغولي) فالمهاجر يعتبر نفسه غير معني بها، هو لغاية الآن يبحث عن انتماءات سياسية ذات علاقة مع خارج الحدود الفرنسية، أي يعتبر وجوده موقتاً. لذلك عندما تجري الإنتخابات، لا يلتفت أي من المرشحين الفرنسيين إلى الناخب المسلم، لأن هذا المسلم غير منخرط في الحياة السياسية وغير متكتل في «لوبي» يدافع عن مصالحه، وهو ينتخب أو يعتبر أن يوم الانتخاب هو يوم عطلة يجلس فيه في منزله. قبل عقد من الزمن لم تكن تسمع أن في البرلمان الفرنسي أحداً من الأصول العربية.

أسعد حيدر: حتى الوزير الفرنسي الحالي من أصل جزائري في بعض الأحيان يظنون بأنه سائق الوزير!

وليد عربيد: اليوم كل الأحزاب تفتش عن فرنسيين من أصل عربي أو مسلم، مؤخراً وجدنا ابنة بومدين وقد أصبحت في مجلس الشيوخ ـ الحزب الإشتراكي أتى بأربعة نواب في مجلس الشيوخ، وهذه أول مرة تحدث في التاريخ. أعتقد اليوم انه يجب على الجالية المسلمة ان تندمج فعلياً في المجتمع الفرنسي وان يصبح لديها نفوذ. فاليهود نحو ٦٠٠ ألف. ولكن لديهم صوت، المسلمين نحو مليونين ولكن ليس لديهم نفوذ. الإندماج الفعلي هو في الحركة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى المسلم أن يصارع كي يصل والجاليات الأخرى صارعت حتى أصبح لها نفوذ داخل المجتمع الفرنسي. اليوم النظام العلماني في فرنسا نظام ١٩٠٥، هو مكسب للجاليات الإسلامية وللمهاجرين العرب يساعدهم في إقامة اندماج فعلي بهذا المجتمع.

أسعد حيدر: لا شك أن الإسلام والولادات الكثيرة تسبب قلقاً أحياناً داخل المجتمع الفرنسي، لكن المشكلة الطارئة على المجتمعات الأوروبية بما فيها الفرنسية هي الأصولية الإسلامية. هذه الأصولية هي التي حولت القلق إلى خوف خصوصاً أن هذه الأصولية قامت في كثير من الأحيان بعمليات إرهابية سواء في فرنسا أو لندن. والنسبة الأكبر من المهاجرين العرب في فرنسا هم جزائريون، ولا يستطيع الفرنسيون إلا أن يربطوا بين هذه الجالية وبين الجماعة الإسلامية للإنقاذ خصوصاً انهم قاموا بعمليات داخل قطارات الأنفاق (المترو) وأرعبوا فرنسا كلها. وفرنسا تعيش حتى اليوم تحت وطأة خوف. هذا

القلق من الإسلام ومن الجاليات الإسلامية ومن الكتل الإسلامية أضيف إليه اليوم بارود الأصولية. تحول القلق إلى خوف قاتل لدى المجتمعات الأوروبية، وعندما نقول خوف فإن الخوف يولد الرفض ويولد الإنعزال والتباعد.

محمد نورالدين: استطراداً لهذه الفكرة والكلام عن هذه الأصولية الإسلامية لفرنسا هل الأمر سابق لحوادث ١١ أيلول / سبتمبر (٢٠٠١) أم هو إمتداد أم إنه تصاعد بعد ١١ أيلول / سبتمبر؟

أسعد حيدر: أنا قلت إن العمليات الإرهابية في قطارات الأنفاق (المترو) في فرنسا حصلت قبل ١١ أيلول / سبتمبر في العام ٨٦. نتيجة لظهور الأصولية في الجزائر. فالدولة الفرنسية دعمت النظام في الجزائر، والجماعة الإسلامية للإنقاذ (G.I.A) اتهمت فرنسا بأنها تدعم النظام الجزائري الذي يعتمد على المؤسسة العسكرية الجزائرية وهي التي رفضت الانتخابات التي أدت إلى فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية فأصبح يوجد هناك ترابط في المشكلة بين فرنسا والجزائر، وأصبحت المسألة الجزائرية مشكلة داخلية فرنسية.

وبالتالي إنعكست مشاكل السنوات العشرية السوداء في الجزائر على فرنسا فوقعت العمليات الإرهابية.

النقطة الثانية، إن وجود ١٥٠٠ مسجد ومصلى تمثل ١٥٠٠ رأي وجماعة. فلا يمكن تقدير حجم التخلف الأصولي لديهم، وهناك مسائل كثيرة من هذا النوع تخيف الفرنسي العادي. نقطة أخرى من دون عنصرية، فإن اللبنانيين الذين ذهبوا إلى فرنسا في بداية الحرب الأهلية وسكنوا باريس، نلاحظ أن كثيراً منهم فقراء وقد اشتغلوا مثل الجزائريين والمغاربة في المطابخ وفي المطاعم.

محمد نورالدين: رئيس مجلس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، علق على أحداث فرنسا. هو معني بهذه النقطة في حد ذاتها وربما تكون هذه إحدى النقاط التي كانت من أسباب حركة الضواحي وهي منع الحجاب في فرنسا، يقول اردوغان الأحداث بدأت في ضواحي فرنسا في اليوم الذي منع فيه الحجاب. والنقطة الأخيرة في سياق هذه المشكلة. ما هو التقويم العام والآفاق والإحتمالات المستقبلية؟

وليد عربيد: أنا غير موافق على التشخيص الذي طرحه رئيس مجلس الوزراء التركي وكأن المشكلة بدأت مع مشكلة الحجاب، فالفرنسيون في رأيي يعيشون أجواء وجود فعلي للحركة الأصولية التي تتنامى في فرنسا وليس من الآن بل من الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وعلى سبيل المثال، في خلال شهر رمضان وبمناسبة إحياء هذا الشهر في فرنسا كانوا يستقدمون مشايخ من مصر. يأتي شيخ بصفة زائر على فرنسا يستلم مسجداً من المساجد الموجودة في باريس، يلقي خطباً ويعظ الناس وعندما ينتهي الشهر

المبارك يأخذ راتبه ويذهب. لكن لوحظ أنه عندما يأتي هذا الشيخ سواء من مصر أم من الجزائر أم من المغرب يجلب معه هموم بلده ويطرحها ضمن الخطب التي يلقيها داخل المسجد. ما كان يُولد عند هؤلاء الناس نوعاً من التباعد المتزايد عن المجتمع الذي من المفروض ان يتضامنوا معه لذلك حصلت مبادرة من ميتران في وقتها عندما كان رئيس جمهورية، إذ قال لنعمل على إنتاج مسلم أوروبي أو إمام أوروبي. أي لماذا آتي برجل دين من مصر لكي يتولى شؤون المسلمين في فرنسا. فليكن هناك رجل دين فرنسي مسلم يتولى ذلك. لذلك بنوا معهداً في فرنسا يسمى المعهد الإسلامي.

مهدي شحادة: على سبيل المثال عندما أثيرت مسألة الحجاب، كانوا يستفتون: هل يجوز أن تذهب الفتاة إلى المدرسة وأن ترتدي أو لا ترتدي الحجاب على رأسها؟ أحد الفقهاء أفتى أن حجاب عقلها أهم من حجاب رأسها بمعنى أن من المهم أن تحافظ على البنت بتربيتها وبأخلاقيتها وبإسلامها وهذا أهم بكثير من أن تضع على رأسها هذا الحجاب وتذهب به إلى المدرسة. الأفضل إذاً أن تنزع الحجاب وتُحصل علمها.

المحصلة التي أريد أن أقولها هو إن مسألة الحجاب هدّدت إلى حد ما القيم العلمانية الموجودة في فرنسا. فقد أحدثت نوعاً من التمايز إلى حد ما لكنها لم تصل إلى حد خلق شرخ كبير داخل المجتمع الفرنسي. وبالنسبة إلى الحلول والآفاق فما جرى في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ من أحداث هي **حركة عفوية** وليست حركة منظمة وليس وراءها تنظيمات وجماعات معينة يمكن أن تستغلها في سبيل أن يزداد الوضع تفاقماً. ويبدو الآن أن الفرنسيين ذاهبين في إتجاه إعادة دراسة قوانين الهجرة في شكل مختلف خصوصاً الهجرة التي تستغل عبَر لمّ الشمل ولمّ العائلات عبر الزواج الأبيض.. الخ. والأوروبيون منذ عشر سنوات إلى الآن عندما طرحوا مشروع برشلونة حول الشراكة الأوروبية المتوسطية هدف مشروعهم الأساسي إلى مساعدة الدول النامية في إقامة مشاريع استثمارية لكي تحد من الهجرة إلى أوروبا.

وليد عربيد: بداية، أنا لا أوافق رئيس الحكومة التركية رأيه في هذا الطرح، لأن المشروع كما طرحه الرئيس الفرنسي جاك شيراك هو منع الحجاب في المدارس الرسمية وليس في الجامعات. وعلينا ألا ننسى أن في فرنسا صراعاً بين المدرسة الرسمية والمدرسة الكاثوليكية وهو صراع محتدم وغالباً ما يدفع وزير التربية ثمن ذلك. ولمسألة الحجاب انعكاسات، أولاً، على الحرية ضمن النظام العلماني والدولة الفرنسية عموماً تؤمن حرية الشعائر الدينية. وثمة خوف فرنسي من اعتناق الإسلام أكثر فأكثر. اليوم، المطلوب من الدولة الفرنسية إقامة سياسة اندماج فعلي وإعطاء الأولوية للملف الإجتماعي الذي طرحه «دو فيلبان»، رئيس الوزراء الفرنسي، مقابل الملف الأمني الذي يطرحه وزير الداخلية نقولا ساركوزي. وذلك من خلال إيجاد فرص عمل وتأمين حياة اجتماعية صحيحة أي بإيجاد

مناطق سكن لائقة من خلال استراتيجية سكنية لدمج هؤلاء في المجتمع الفرنسي في إطار مساواتهم بسائر الفرنسيين.

أسعد حيدر: أولاً، إن الحجاب مشكلة طارئة على الوضع الفرنسي منذ سنتين فإذا أردنا أن نقول أن الحجاب هو المشكلة وهو الذي فجر القضية نكون قد الغينا كل كلامنا عن جذور المشكلة التاريخية والإجتماعية والهوية وكل ذلك. إذن هي مشكلة طارئة زادت من حدة مواقف الرفض داخل بعض البؤر الإجتماعية والسياسية، ونركز على هذه النقطة، أي عندما أتت مسألة الحجاب، أخذت بعض البؤر المهاجرة التي لديها مشاكل اجتماعية وسياسية من مسألة الحجاب حجة لزيادة رفضها لهذا المجتمع. والآن، بالنسبة للحلول: أولاً، الحل الأمني حل فاشل في المطلق وكل السياسيين في فرنسا وعلى رأسهم الرئيس جاك شيراك قالوا إن الحل الأمني فاشل. وحل الإندماج الكامل أيضاً فاشل. الحل في رأيي هو **الإندماج المتساوي** أي طالما أن المشكلة هي نتيجة مشاكل متبادلة، لا نستطيع أن نقيم اندماجاً إلا بإندماج متساوٍ بين الطرفين، أي على الفرنسي أن يعتاد ويتعلم قبول هذا الآخر بكل خصوصيته والآخر الذي هو المهاجر عليه أن يتأقلم ويتعلم بأنه موجود في مجتمع أخر عليه أن يحترم قواعده وقوانينه، أي يأخذ حقوقه ويستفيد منه ولكن عليه واجبات يجب ان يحترمها وأمامه قوانين أيضاً عليه ان يحترمها وهذه أيضاً عملية لا تحصل بسهولة وتحتاج فترة زمنية طويلة. وضمن هذه الفترة الزمنية على الدولة الفرنسية أن تزيد من قوانينها التي تحمي المهاجر وهذه تساهم في تخفيف العنصرية.

إذاً، هناك مسار متكامل إجتماعي وسياسي واقتصادي وأمني يجب أن يتم الإشتغال عليه حتى نصل إلى نتيجة ولكي لا يتفجر الوضع من جديد داخل الضواحي. فإذا كان الإنفجار الحالي قد تم بعفوية، الأمر الذي أكدته الأجهزة الأمنية فأنا أخاف أن يكون الإنفجار المقبل منظماً أكثر يستفيد فيه شبان الضواحي مما جرى.

وليد عربيد: أود أن اضيف نقلاً عن بعض المجموعات الإسلامية الموجودة في فرنسا انهم كانوا يتعاونون مع البوليس الفرنسي لتهدئة الأوضاع حتى لا يقال بأن الأصوليين هم المسؤولون عما يجري، وكي لا يتم استغلال ما يحصل من طرف اليمين المتطرف (جماعة لوبان Le pen) وتلصق التهمة بالمسلمين، لأن القضية ليست إسلامية بتاتاً.

محمد نورالدين: ختاماً، أشكر مساهماتكم القيمة التي أوضحت الكثير من النقاط حول الهجرة والمهاجرين المسلمين في فرنسا ❑

إيـــران والجـغـرافـيـا الأمنيــة

برنامج إيران النووي التحديات والحلول

علي لاريجاني *

أعتقد أنه من الضروري أن أقدّم للحضور إطاراً مفاهيمياً في تحليل برنامج إيران النووي والمسائل المتعلقة به. والمستوى الأولي للتحليل في هذا الإطار هو الفهم الدقيق للبنية الدولية.

مع زوال الإتحاد السوفياتي، تحطّم التوازن في نظام القوة ذي القطبين على المستوى الدولي، الأمر الذي أتاح أمام الدول النامية فرصة سياسية فريدة لتحديد ومتابعة أولوياتها الوطنية السيادية من منظور مصالحها الداخلية.

إن وصول الحزب الديموقراطي إلى السلطة وفترة حكم الرئيس كلينتون تزامنت تقريباً مع انهيار الإتحاد السوفياتي. ولقد ركزت إدارة كلينتون، (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠)، في سياسة أميركا الخارجية على التعددية واتّبعت في معظم الأحيان، منهج سياسات معتدلة في نظام دولي فيه الكثير من فراغ القوة.

وفي الوقت نفسه، ظهرت في هذه الفترة نقاشات كثيرة حول الدور الكوني للولايات المتحدة إلى أن رست السياسة الخارجية الأميركية أخيراً، من حيث الشكل والإتجاه، بقدوم إدارة الرئيس بوش وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، على قاعدة إعادة هيكلة القوة العسكرية الأميركية والتفوّق التكنولوجي في سياق محاربة الإرهاب ونشر الديموقراطية وحقوق الإنسان. وفي السنوات الخمس الماضية اتّبعت واشنطن، كما يظهر، استراتيجية الحصول على «أمن مطلق» عبر خلق ظروف سياسية وعسكرية ملائمة. ولقد شاهدنا في سياق هذه الإستراتيجية الأميركية حصول شرخ في العلاقات بين واشنطن وفرنسا بسبب معارضة باريس لغزو العراق. إلا أن هذه المعارضة كلّفت فرنسا حرمانها من التعاون التكنولوجي الأميركي لبعض الوقت وجعلتها تفكر بعمق بالمعنى الحقيقي للأمن المطلق للولايات المتحدة.

على هذا الأساس، أُرغمت الدول على ترتيب أولوياتها الوطنية السياسية والعسكرية حسب الرغبات الأميركية في سياق عالمي سادته الأحادية وغابت عنه المنافسة السياسية. وكانت

(*) أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. والنص محاضرة ألقيت في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، في مركز الدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط في طهران بحضور سفراء الدول الأجنبية ونخب فكرية إيرانية. نقل النص من الإنجليزية جبور سمعان.

النتيجة أن الدول، وبخاصة الدول النامية، تعرضت لضغوط متزايدة كي تتخلى عن أولوياتها المتعلقة بالإنماء الداخلي. في مثل هذا السياق تكون المجالات السياسية والأمنية والعسكرية متكاملة مع بعضها موفّرة مرحلة أخرى لـ «**نظرية الإرتباط**» لجيمس دوزينو (مفكر العلاقات الدولية الأميركي).

في أدب الدراسات الإستراتيجية، الأمن المطلق يواجه **الأمن النسبي**، وحيازة الأمن المطلق لطرف لا يكون إلا بتدمير أمن الآخرين. في الأمن النسبي، يمكن اتباع سياسة الإحتواء ضد منافس أو عدو. من وجهة نظر المحافظين الجدد الذين يديرون السياسية الخارجية الأميركية حالياً، فإن السياسة الملائمة في الشرق الأوسط هي استبدال الحكومات عندما تعاكس سياساتها الأولويات الأميركية. وكون الولايات المتحدة قوة مهيمنة فإنها تحاول إملاء سياساتها على الآخرين دون أي اعتبار للضغوط والاحتياجات لدى هؤلاء.

سلوك السياسة الخارجية لأميركا يظهر لنا أن واشنطن عملت في شكل منفرد في كافة النزاعات السابقة من أجل تأمين التفوق الأميركي، وهناك أمثلة كثيرة إبتداء من أفغانستان والبوسنة وكوسوفو إلى العراق. ولسوء الحظ، فإن النظرية الأحادية الجانب للولايات المتحدة قد أضحت ذات صلة بشرعية وأفعال الدول، وقد عبر وزير خارجية أميركا عن هذه الصلة عندما أشار إلى حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية، غير أن إيران لا تمتلك الشرعية لتنفيذ هذا الحق! إن الموقف الأميركي هذا هو أبرز مثال على سياسة الهيمنة الحديثة.

وبما أننا نعيش في نظام هيمنة وفرصة تحدي الآخرين من قبل قوة مهيمنة إقليمية هي فرصة غير موجودة فعلياً، فإن الولايات المتحدة اتبعت سياسة ثابتة بمنع إيران من التحول إلى قوة رئيسية من جهة وإلى قوة إقليمية من جهة أخرى. فإذا تحولت أي دولة شرق أوسطية إلى قوة غير مذعنة لرغبات واشنطن، فإن قوى الضغط الأميركية الإقليمية وحتى الدولية ستواجه صعوبات.

من هذا المنظار، فإن أي محاولة من قبل إيران لزيادة قوتها القومية سينجم عنها عواقب سلبية على موقع أميركا السياسي والإستراتيجي في الشرق الأوسط. إن مثل هذه المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران تعكس الحقيقة إن لدى إيران القدرة كي تصبح موازناً إقليمياً يمتلك خصائص تزعج التفوق الأميركي. من هنا، تتمسك واشنطن بسياسة منع الدول غير السائرة في ركابها من امتلاك وسائل القوة، تلك الدول التي تختار تحديد مجالاتها السياسية والأمنية الخاصة بها. ويبدو في هذا السياق إن الهدف النهائي في الشرق الأوسط هو التأكد من عدم إمكانية تشكل قوة مماثلة لقوة إسرائيل. إن تعاظم قوة إيران خارج المظلة الأميركية سيرفع من الأكلاف التي تدفعها واشنطن، كما أن هذا التعاظم سيقوّض هدف أميركا في تطبيق نظرية تغيير النظام في إيران.

يعود أصل المشروع النووي الإيراني إلى بداية السبعينات من القرن الفائت بتشجيع من الولايات المتحدة التي أظهرت دراساتها في تلك الفترة أن إيران بحاجة إلى ٢٧٠٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية، أي أن واشنطن سمحت لإيران بإنتاج تلك الكمية من الطاقة الكهربائية لعدد من السكان يساوي ثلث عدد سكان إيران حالياً. ولقد تم اختيار شركة سيمنس الألمانية لتوفير ١٠٠٠ ميغاوات من الطاقة النووية من معمل بوشهر.

قبل سنتين من الآن اقترح الأوروبيون على طهران توقيع البرتوكول الإضافي، وفي حال استجابة طهران هذا الطلب فلن تكون هناك أي عقبات تعترض تطوير طاقة نووية مدنية في إيران. لكن الأوروبيين حاولوا، عبر اتفاقية باريس وإرجاء كافة الأنشطة النووية بما فيها الأبحاث، أن يتجاهلوا حق إيران في تطوير تكنولوجيا نووية. ورغم أن إرجاء التخصيب كان مطروحاً في البداية فحسب، إلا أن التطورات السياسية اللاحقة وتبديد الوقت عملت، في حقيقة الأمر، على خسارة ظروف ملائمة تمكن طهران من تطوير برنامجها النووي.

إن مراحل الإرجاء المذكورة آنفاً، في سعدآباد وبروكسل وباريس، كانت تهدف إلى مبدأ الصدّ. إذ أن الجوهر السياسي لهذه المطالب الأوروبية يتمحور حول حقيقة أن إيران، في البيئة السياسية الشرق أوسطية الراهنة، لا تذعن للرغبات الأميركية. والاستراتيجية الغربية العامة في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي تستهدف القوة القومية لإيران وبالتالي تقليص حضور إيران الإقليمي.

لا تتلاءم سياسة احتواء إيران هذه مع التاريخ السياسي لإيران أو الإيرانيين، ولا تتماشى مع الشروط القانونية لاستخدام التكنولوجيا النووية السلمية ولا مع دور إيران على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط. فإيران لم تبدأ حرباً خلال القرون الثلاثة الماضية، وحتى السياسة الراهنة للجمهورية الإسلامية في إيران ليست سياسة تثير عدم الاستقرار. وفي العراق وأفغانستان والخليج الفارسي اتبعت طهران سياسة استقرار وتوازن الوضع القائم.

لا تُدار الجمهورية الإسلامية في إيران طبقاً للرغبات والأولويات الأميركية، أو **الأمركة** حسب تعبير هايدغر، وإنما سعياً نحو منطق جديد للحياة الإجتماعية، كان متوقعاً أن تتجه الوحدانية الأميركية نحو الممارسة فحسب وليس نحو استكشاف الحقيقة، ولكن التفرّد أصبح اليوم المصدر الأيديولوجي للمحافظين الجدد الأميركيين. بهذا المعنى يمكن فهم حقيقة تفكير الفيلسوف الألماني هايدغر الذي يؤكد وجود ثلاث حيوات سياسية يمكن تصورها كأشكال نهائية للحداثة: الأمركة والماركسية والنازية. وحسب رأي هايدغر فإن الثلاثة هذه أشكال مختلفة للعدمية(*). أي، من منظار ميتافيزيقي، إن هذه الأشكال المختلفة هي الشيء ذاته، إنها سلطة الدولة الدكتاتورية على المجال الخاص حيث المظاهر التكنولوجية تسيطر على المظاهر الروحية. علاوة على ذلك، يبين هايدغر أن الأمركة ليست

(*) (مذهب يُنكِر ان يكون للمبادئ الأخلاقية اي اساس موضوعي).

الليبرالية والديموقراطية، وإنما هي شكل من الوضعية المنطقية التي تسيطر على الحياة الإنسانية عبر الاقتصاد والصناعة. ولهذا السبب أصبح الإنسان «متشرداً» (homeless).
ويرى هايدغر أيضاً أن التكنولوجيا جلبت للجنس البشري التشرد وفقدان الإتجاه، وهذه سمة للتكنولوجيا الغربية. ورغم أن هايدغر يمتدح التكنولوجيا ويعتبرها قدر الإنسان التاريخي، إلا أنه يعتقد بأن تناسب المجتمعات الشرقية مع التكنولوجيا الغربية يكمن في جوهرها الإنساني. أي أن على الشرقيين تبني التكنولوجيا بنظرتهم الإنسانية، وأن يقولوا نعم للتكنولوجيا بعد أن يقولوا لا للتشرد. ينبغي أن يركزوا على الكرامة الإنسانية أولاً، وأن لا يؤخذوا كثيراً بجاذبية التكنولوجيا. هذا هو طريق الجمهورية الإسلامية في إيران التي تسعى لمقاربة الغرب انطلاقاً من انتماء وعاطفة إسلاميتين.
لذلك، فإن سعي إيران لامتلاك القوة لا يعني إضعاف دول إقليمية أخرى أو تهديد أي بلد. فمصدر تهديد البلدان العربية انطلق من العراق الذي كان حليفاً للغرب لفترة طويلة. وامتلاك إيران للقوة له صلة بالموهبة الطبيعية لدى الإيرانيين بطريقة جديدة كلياً، طريقة إسلامية في الحياة ومنطق إيران الجيوبوليتيكي والجيو ـ اقتصادي (geo-economics). وحسب هذا المنطق المختلف، من الممكن أن لا تنسجم مفردات اللغة السياسية الإيرانية اليوم مع مفردات الولايات المتحدة، لكن مقاصدنا وغاياتنا هي خدمة الإيرانيين والتمسك بطموح الإيرانيين بسيادتهم الوطنية.
لسنا بمغامرين، غير أننا لن نسمح بتحقير إيران على الطريقة البهلوية (الشاه). إن مصادر هويتنا الوطنية والإسلامية لا تسمح لنا بربط مصيرنا بالأحادية الأميركية. وبطبيعة الحال فإن إيران غنية ومستقرة يمكنها أن تؤدي دوراً أكبر في استقرار السلام والأمن الإقليميين. من هذا المنظار، فإن قوة إيران لا تستهدف أحداً. إنها تخطيط جديد في الحياة الإنسانية والاجتماعية يحتاج إلى الغوص في أعماقه.
وعلى أساس مزايا تنوّع مصادر الطاقة، تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان مستقبل أفضل لملايين المواطنين الإيرانيين. وإذا أخذنا في الحسبان معدل النمو الاقتصادي، فإن إيران ستحرم من صادرات النفط عاجلاً أم آجلاً، وهذا يعني حاجة إيران لتنويع مصادر الطاقة لديها. فالطاقة النووية تسد ٧٠ في المئة من احتياطي فرنسا للطاقة اليوم، وحتى روسيا والولايات المتحدة اللتان تملكان موارد هائلة من النفط والغاز تعتمدان على الطاقة النووية. تمتلك الولايات المتحدة ١٠٤ محطات للطاقة النووية، ويوجد اليوم حوالى أربعين بلداً في العالم يعتمدون على الطاقة النووية. وحسب آخر الإحصاءات عام ٢٠٠٥ يوجد ٤٤٧ محطة نووية تنتج ٣٨٣٧٥٨ ميغاوات من الطاقة. والآن يجري بناء ٢٨ محطة طاقة نووية كي تنتج حوالى ٢٥٠٨٧ ميغاوات من الطاقة.
تنص المادة الرابعة لاتفاقية حظر الانتشار النووي صراحة على حق كافة الدول الاستفادة

من التكنولوجيا النووية لأغراض مدنية كما تنص أيضاً على إجراءات لمساعدة من هم في حاجة لهذه التكنولوجيا. وتتحمّل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولية توفير التجهيزات التي تستطيع الدول بوساطتها استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية.

إيران بريئة من كافة المزاعم بأن برنامجها النووي ربما تحوّل لأغراض عسكرية. لكن حتى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا توافق على هذه المزاعم، فعلى امتداد السنتين المنصرمتين، قامت الوكالة المذكورة بإشراف دائم على المنشآت الإيرانية. لم يكن هناك أي هدف أو أي محاولة للتحول نحو برامج الأسلحة النووية. وعلى أساس هذه الوقائع التي تؤكد سلمية المشروع النووي الإيراني واستمرار المزاعم الغربية بعكس ذلك، يمكن الإستنتاج بأن هدف الدول الغربية هو حرمان الإيرانيين من تطوير بلدهم والاستفادة من إنجازات التكنولوجيا.

لقد دأبوا على القول بأن الرقابة على المشروع الإيراني لم تظهر أي تحوّل فيه، ولكننا غير مطمئنين للنيات الإيرانية. هذه مصطلحات جديدة في القانون الدولي، ومراكز القوة الدولية تستطيع اليوم، أيضاً، استكشاف نيات الدول. أما أفعال الدول فهي خارج الموضوع. إننا نرى أن خلق نظام عالمي يتطلب تطبيق القوانين بالتساوي على كافة الأمم.

إذا ركزنا على نوايا الدول فسيكون لدينا نظام دولي يتسم بالفوضى. فالمعايير المزدوجة الأميركية يمكن رؤيتها في ما يخص الهند وإسرائيل اللتين تمتلكان أسلحة نووية. والسياسة الحالية تقوم على تطبيق إجراءات وقائية في حق تلك الدول التي لا يمكن التنبؤ بنياتها. هذا المنطق سيؤدي فعلاً إلى انتشار الأسلحة النووية.

اقترح معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ثلاثة أهداف لاحتواء تطور إيران الوطني:

أ - سياسة تأخير وإرجاء عبر المساعي الديبلوماسية وصولاً حتى العمليات السرية؛

ب - سياسة ردع واحتواء عبر استثارة مشاعر معادية لإيران في أوساط جيران إيران، وقيادة المنطقة نحو سباق تسلح وتطوير أنظمة مضادة للصواريخ؛

جـ - سياسة تشجيع إيران للتخلي الطوعي عن برنامجها النووي، كما حصل في ليبيا.

تُطرح مثل هذه الخطط في وقت أصبحت إيران قادرة على إنجاز البنية التحتية لمصادر بديلة للطاقة. وهناك سياسة إقليمية لا يمكن إنكارها لتعزيز السلام والاستقرار من دون دور فاعل لإيران. لكن الإنتخابات الأخيرة في إيران أظهرت أن سياسة تشجيع العصيان المدني من قبل الدوائر الاستخبارية الأميركية، قد فقدت إغراءها وصلتها بالوضع الإيراني. لن تتراجع إيران عن سياستها الساعية لإيجاد مصادر بديلة للطاقة.

في رأيي، ينبغي أن يرتكز إطار محادثات باريس على منطق التعاقب أو التتالي، أي كلما كسبنا منفعة من الأوروبيين نكون على استعداد للتخلي عن مرحلة من عملية التخصيب. المفاوضات الاقتصادية يجب أن تقابلها مقاربة إيرانية تدريجية خطوة خطوة، في عملية التخصيب.

في العادة، تستغرق المحادثات بين الدول سنوات، وفي الماضي عندما قمنا بمبادرة مهمة بإرجاء طوعي لكامل عملية التخصيب، بما فيها البحوث النووية، لم نحصل عملياً على أي فوائد اقتصادية ولم نتعامل مع التركيب الزمني للمفاوضات في شكل ملائم.
فعلى سبيل المثال، لو جزأنا عملية التخصيب إلى عشر مراحل، عندئذ في استطاعتنا تجزئة عملية كسب منافع اقتصادية إلى عشر مراحل. يريدنا الأوروبيون أن نتخلى عن حقوقنا الشرعية حتى يمكن إعطاءنا يوماً ما في المستقبل بعض المنافع الغامضة. إن روح ومنطق المفاوضات التي نلتزم بها أيضاً ينبغي أن لا يقوما على ما يجب أن تفعله إيران.
إننا ندعم اتفاقية حظر الانتشار النووي، ونشجع أيضاً فكرة تنشيط هذا الإطار القانوني لأننا نعتقد أن هذه الاتفاقية تصون حقوق الأمم. والعالم الغربي عندما يخلق الأزمات ويطيل في عمرها فإنه يهدف إلى احتواء إيران. إن الغربيين الذين درسوا إيران لا بد يعرفون الاعتزاز الوطني لدى الإيرانيين، واليوم تحول مشروع التكنولوجيا النووية إلى طموح وطني وليس من مصلحة الغرب أن يواجه هكذا طموح.
إيران ليست ليبيا التي اختارت الإذعان الوقائي. منطقياً، الطريق الليبي ليس ممكناً بالنسبة لإيران بعد أن امتلك علماؤها التكنولوجيا النووية. لا تريد إيران أكثر من حقوقها القانونية طبقاً للاتفاقات الدولية، وفي ضوء ذلك فإنها ترغب في إيجاد إجراءات معقولة لبناء الثقة. نحن في حاجة أيضاً للتمييز بين إجراءات الثقة المعقولة ورغبة الغرب في جعل إيران كبش فداء. إن وجود مخزونات هائلة من اليورانيوم، وقدرات علمية، وقوى محلية ماهرة، والحاجة لمصادر طاقة بديلة، هذه جميعها حتّمت إنشاء محطات طاقة نووية مع متطلبات صونها محلياً. من هنا، فإن السعي للطاقة النووية تحول إلى تفويض وطني لا يمكن التبرؤ منه. بهذا المنطق المسالم، ينبغي عدم إرغام إيران على السير في اتجاه حيث تبقى على الدوام عرضة للمتاعب ويتم استخدامها ككبش فداء، وبالنتيجة لا تجد إلا الخيار الكوري الشمالي في التخلي عن مقاربة المعيار المزدوج لاتفاقية حظر الإنتشار النووي.
يجب أن يكون واضحاً أن تزايد الضغط السياسي الغربي وامكان إحالة إيران لمجلس الأمن الدولي سيعمل على تهميش المنظرين والساسة الحاليين المهتمين بالتعاون والفهم المتبادلين، ونقل الملف النووي إلى أيدي آخرين. ففي النسيج المركب للسياسات المحلية الإيرانية لا تعتبر المسألة النووية استنساباً شخصياً أو مصالح ضيقة، وإنما هي مسألة تبلور حول مبادئها العامة إجماع وطني.
كلنا أمل بأننا في المستقبل وفي الجولة الجديدة من المفاوضات ونحن نحرز فهماً أفضل لظروف إيران الحالية، سنسعى لإيجاد سبل جديدة للاستقرار الإقليمي ولإجراءات بناء الثقة، وضمان حقوق الأمة الإيرانية، وأن نستجيب للمسائل المثيرة للجدل في إطار الوكالة

الدولية للطاقة الذرية. إننا بكل تأكيد نعتزم تحاشي التصعيد في المسائل الأمنية في الشرق الأوسط.

إن المقومات الأساسية لخيارات إيران الاستراتيجية هي: النمو الاقتصادي والاستقرار الإجتماعي والسيادة الوطنية. في هذه الناحية، نحن بالتأكيد لا نرغب في إدارة سياستنا الخارجية بأسلوب المواجهة، وبهذه الروحية الجديدة رحبنا بالمفاوضات مع الأوروبيين. لكن من غير الملائم أن نرى فجوة كبيرة بين ما يقوله الأوروبيون وما ينفذونه عملياً. في هذه الظروف المتناقضة يجب أن يكون مفهوماً أن إيران تحتفظ بحق إيقاف تضييع الوقت والبدء بمشروع ناتانز.

إننا مهتمون كثيراً بمتابعة مقاربة استدلالية من المواجهة الأمنية إلى الخلافات السياسية التي هي طبيعية بين الأمم. إننا نتطلع إلى حوار سلمي وإلى جهود شركائنا حتى نتمكن سوية من دعم الاستقرار في المنطقة ونسعى لتحقيق الغايات السلمية لسياسات إيران الخارجية والدوغماتية. دعونا نطمئنكم إن الأمة الإيرانية تسعى لاستغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية على أساس أخلاقياتها الشرقية والإسلامية ❑

الإطـــار الـــنـــظـــري للسياسة الخارجية الإيرانية

محمود سريع القلم *

فهم أهداف وإستراتيجيات السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على النطاق الإقليمي، ينبغي في البدء الوقوف على الرؤية الخاصة بالتفاعلات وأسس السياسة الخارجية ونظام الحوافز فيها لما بعد الثورة الإسلامية.

تعد السياسة الخارجية لأي بلد امتداداً لسياستها الداخلية، وسلوكها الخارجي حصيلة ثنايا وتعقيدات موجودة في الداخل. فما يظهر من سلوك الفرد الخارجي هو نتيجة وإفراز لما يضمره من نزعات وأفكار وتفاعلات داخلية، وأن ما يحدده ظاهر الفرد وباطنه من نوعية الأصدقاء فهو نابع من ذاته وداخله، على أن نظام الدولة ـ الأمة غير مستثنى من هذه القاعدة العامة. إن فهم السلوك الخارجي للدول له ارتباط وثيق بالنسيج الداخلي وخصائص العناصر الرئيسة؛ فعندما ترفض فرنسا، على سبيل المثال، سيادة أو حضور فاعل للولايات المتحدة الأميركية في أوروبا فإنما بسبب رصيدها الحضاري وعنفوانها الوطني، كما إن الصين تنطلق من تاريخها العريق وقدرتها وانسجام نخبها السياسية في عدم استسلامها للضغوط الخارجية وسياسات الضغط، وإذا كانت الهند تعمل في شكل مستقل في سياستها النووية، فبسبب ما تتمتع به من حجم ومساحة وقدرة اقتصادية وتكنولوجية وجغرافيا سياسية تسوقها إلى سلوك خاص، وإن طالبت ألمانيا بمقعد لها في مجلس الأمن الدولي فإنما من جهة إيمانها بقدرتها. لذلك كان من الضروري أن نبحث عن سلوك البلد وتأثيراته في داخله، بل لو أردنا أن نعرف مجازاً كيف يجب أن يكون سلوك البلد، علينا أن نعود إلى الجذور في داخله. على أنه يجب الإشارة إلى أن تأثر البلد بالأحداث الدولية يزداد عمقاً كلما تضاءلت قدرته الوطنية بالمقاييس الدولية، وعلى العكس، كلما ازداد حجم البلد ومساحته وقدراته الوطنية إزدادت معها عملية التأثر صعوبة. وبغية التعاطي مع تأثيرات النظام الداخلي في السياسة الخارجية في صورة عملية، فإننا سنطرح ثلاثة متغيرات رئيسة:

أ ـ الثقافة السياسية التراكمية؛

(*) أستاذ مساعد في العلاقات الدولية في جامعة الشهيد بهشتي، ورئيس تحرير مجلتي «خاورميانه» و«Discourse»، ايران.

ب ـ الطبيعة الاجتماعية والفكرية والطبقية للنخب الرئيسة (أصحاب القوة والثروة).
ج ـ الأهداف والاستراتيجيات الكبرى.

إن المتغير (ج) هو نتيجة للمتغيرين (أ) و (ب)، وبعبارة أخرى، إذا حددنا الأهداف الكبرى لبلد ما فإننا نكون قد فهمنا بشكل ضمني الثقافة السياسية التراكمية والطبيعة الفكرية الطبقية لنخبة من ذوي القوة والثروة(١)، وعندها من الطبيعي أن تكون نتيجة السلوك وردود الفعل أو نظام الحوافز للأمة منبثقاً من ثقافتها السياسية، وبالتالي، فإن الجوهر الفكري للنخب هو الذي يحدد مسير المجتمع ووجهته(٢). إن خلاصة السلوك الاجتماعي والسياسي للمجتمع تتجسد في قرارات قادته، وإيران ليست مستثناة من هذه القاعدة، فالأهداف الكبرى لجمهورية إيران الإسلامية تمتد جذورها في عمق التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ للميلاد؛ إنها الثقافة التي قادت إلى انتصار الثورة، وتحولت في ما بعد إلى ثوابت وهيكليات يمكن أن تكون نفسها مصدراً تشتق منها أهداف السياسة الخارجية للبلاد. ووفقاً للدستور وأداء السياسة الخارجية، يمكن تقسيم الأهداف الكبرى إلى ثلاثة مستويات:

أ ـ التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.
ب ـ الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع إسرائيل والغرب (لا سيما أميركا).
ج ـ إيجاد مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

يبدو واضحاً أن مجموعة أهداف إيران ومساراتها بعد الثورة تتلخص في المستويات الثلاثة أعلاه، لكن النقطة المهمة في هذا التصنيف هي أن هذه الأهداف الثلاثة ليست من نوع واحد، بل كل منها يعتمد أسساً وحتى استراتيجيات خاصة، وبعبارة أخرى، فإن تنفيذ هذه الأهداف يستلزم اتباع منطق فكري وتنفيذي خاص. وعلى العموم تلاحظ هذه التقسيمات لدى الدول التي تحمل مثل هذه الهوية العقيدية في مبانيها السياسية كالاتحاد السوفياتي (سابقاً) وكوبا والصين. فالاتحاد السوفياتي حرص دوماً على وحدة أراضيه، وكذلك الدفاع عن الشيوعية الدولية، وتعزيز المد الشيوعي في مختلف أنحاء العالم، والعمل على إضعاف أميركا، والسعي إلى إرساء مجتمع مثالي على أسس شيوعية، ولقد نجح في برنامجه لمدة من الزمن على الأقل، لما امتلكه من إمكانات ضخمة واستفادته من التقدم العلمي، في وقت يعد عنصر الاستمرار أحد أهم مؤشرات النجاح، فعدم استمرار النظام السياسي السوفياتي ربما مرده إلى التناقضات الداخلية. وفي أي حال، فإنه يمكن القول إن الدولة تنطلق لتحقيق أهداف مختلفة على صعيد الحجم والقوة، والمرونة والمسايرة وقبول العلم وفهم التيارات الدولية بناءً على قواعدها وثوابتها. إن الشروط المرتبطة بالعلم وحجم الدولة ومرونتها وما إلى ذلك، تتسم بالصعوبة والتعقيد، ولعل الصين بصفة كونها

(١) للمزيد حول هذا الموضوع يرجى مراجعة. Ronald Chilcote, *Theories of Comparative Politics*, Boulder: Westview Press, 1981, pp. 217 - 234; and Bryan Turner, edited, *Social, Theory*, Massachusetts: Blackwell Publishers, 1996, pp. 340- 396.

(٢) محمود سريع القلم، عقل و توسعه يافتكي، **العقل والتنمية**، تهران انتشارات علمي وفرهنكي، ١٣٧٦، جاب دوم، صفحات ١١٢ ـ ١٣٠.

دولة عقيدية هي الوحيدة التي أظهرت مثل هذه القدرة في تاريخنا المعاصر، والحقيقة ليس لأي بلد القدرة على متابعة أهدافه وتطلعاته ما لم يراع ثوابت وقواعد معينة.

أولى هذه القواعد تقول إن الأهداف الكبرى تتطلب إمكانات ضخمة، لا من حيث البعد الكمي فحسب، بل وفي بعدها المعنوي أيضاً؛ أي أن تكون العقلانية سنداً لها. إن ذكاء الإنسان هبة إلهية أما العقل والتدبير فمكتسبان، لذا تتحصل العقلانية في ظل الاتصال والتواصل والتعامل والمقارنة. لقد شجعت وحافظت الصين، على سبيل المثال، على الاتصال مع الخارج، فيما بقي الاتحاد السوفياتي نظاماً مغلقاً، وكلاهما عمل بطريقة مختلفة عن الآخر في قبول العقلانية السياسية. ومع توافر الإمكانات الكمية الملحوظة تتوافر إمكانية القيام بأنشطة وفاعليات مهمة لبلوغ الأهداف الكبرى التي يستلزم تحقيقها منهجية أوسع من نطاق الإقليم والمساحة الجغرافية والبعد العقيدي، وللعقلانية أن تكون في خدمة هذه المنهجية ذات الطابع العالمي والعام والإنساني، وكل شعب يريد الوصول إلى درجة من القوة المادية والمعنوية يتحتم عليه القبول بهذه القواعد والعمل بها. وهناك مجموعة عوامل عقلانية ومنهجية أخرى مثل القوة الاقتصادية والقدرة العسكرية وقوة الردع، وإمكانية الإنتاج الواسعة، ومؤسسات الإنتاج العلمي ووجود مواطنين عقلاء وإجماع بين النخب المثقفة، والثقافة العامة الخاضعة للقواعد، والمساحة الشاسعة والمصادر الجمة، والفاعلية والإدارة القوية والحصافة والإستنتاجات المشتركة بين أصحاب الثروة وأصحاب القوة (النخب)، والاهتمام بعاملي الزمان والتكنولوجيا. ومن هنا، تمثل تعبئة الإمكانات وزيادة الثروة بهدف اكتساب عنصر القوة ومن ثم بلوغ الأهداف الكبرى، أهم الأعمال الفكرية والتنظيمية لأصحاب القوة، كما أن إيجاد نوع من التناسق الذاتي بين الأهداف له أهميته الخاصة، لأن كل مستوى من الأهداف يحتاج إلى مجموعة من القدرات والإمكانات الخاصة به.

يتلخص السؤال الأساس في هذا البحث: هل يوجد تطابق بين أهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإمكانات والطاقات التي تمتلكها على نحو العموم والجودة أم لا؟ هذا السؤال ذو بعد منهجي لا قيمي. لا يبحث سؤالنا في ما إذا كانت الأهداف جيدة أم سيئة، مناسبة أم غير مناسبة، عقلانية أم لا، بل يبحث في منطقية الترابط بين الأهداف الثلاثة، آخذين في الاعتبار طبيعة كل منها، وكيف يمكن تحقيقها بما يتناسب وإمكانات بلدنا [إيران]؟ من الطبيعي أن كل مجموعة من هذه الأهداف إما أن تكون مرتبطة بطبيعة مفهوم الدولة الشعب (مثل الحفاظ على وحدة الأراضي)، أو مرتبطة بجذور المجتمع الإيراني أو ثقافة الثورة الإسلامية وطبيعة حكومة ما بعد الثورة (مثل الدفاع عن المسلمين)، على أننا كلما تحركنا من الهدف الأول باتجاه الثاني، كلما ازداد العمل عمقاً واتساعاً في آفاقه الفكرية النظرية. ويمكن تصوير الأهداف الثلاثة في ثلاث دوائر متداخلة يبينها الشكل رقم (١).

إن هدف الجمهورية الإسلامية الإسلامية الأول والمتمثل بوحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية هو عرف عالمي، ويتطلع إلى تحقيقه كل شعب ودولة، ويهتم به كل نظام سياسي مهما كانت أولوياته. أما المستوى الثاني من الأهداف أي؛ الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر... وهذا يعني الدفاع عن خُمس سكان الكرة الأرضية، وهو عمل ممكن شريطة توفير إمكانات وقدرات وطاقات استثنائية حيث توجد هناك تباينات وربما أوجه تباين حادة بين الدول والأقوام المختلفة ما يعقد المهمة ويزيدها صعوبة. أما الهدف الثالث، فعلى الرغم من ارتباطه بالشأن الداخلي لكن له إفرازات على الصعيد الخارجي، وذلك لصلته بالهدف الثاني للسياسة الخارجية، فإقامة حكومة إسلامية في إيران يكسب التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي صيغة خاصة، هذا فضلاً عن احتمال ظهور تعارض وتضاد مع العالم الذي يعتبر الدين خياراً فردياً، وكذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية، أو تعتمد منطق القوة في الحكم.

إن دولاً مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين نظمت مسيرتها على أسس اقتصادية، وجعلت العوامل الثقافية والسياسية في دوائر أصغر وتحت تأثير المدار الاقتصادي(٣)، وتقضي هذه الصيغة بأن تكون الأنشطة كافة غير الاقتصادية للدولة تابعة للمفاهيم الاقتصادية، وهو المسار نفسه الذي يتبعه النظام الدولي ككل. من هنا، فإن الأهداف التي طرحتها الجمهورية الإسلامية من خلال عقائدها وشعاراتها وبرامجها لها جذور في شمولية المبادئ الإسلامية وعالميتها وبعدها الفلسفي ونطاقها الواسع. لكن المشكلة هي أن قدرات إيران وإمكاناتها لا ترقى إلى مستوى أهداف الجمهورية الإسلامية؛ فأهداف إيران بعد الثورة ظلت متأثرة بوضع العالم الإسلامي الذي استعمرته واستغلته القوى الكبرى طوال قرنين من الزمن. فإن أمكن حل مشاكل العالم الإسلامي بوساطة استراتيجية متماثلة وواسعة النطاق، فسيتوافر قدر كبير من الإمكانات والقدرات والقوة التي ستساعد العالم الإسلامي على مواجهة الأخطار المنبثقة من ناحية مخالفيه ومنافسيه، أما شعارات جزء صغير من العالم الإسلامي وأمانيهم بالنظر إلى واقع التبعية السياسية والهوة الشاسعة بينه وبين الجزء الثاني (الجزء الأكبر من العالم الإسلامي) فلا تكفي لتوفير المقدمات اللازمة لتحقق أهداف جمهورية إيران الإسلامية.

فإذا فرضنا أن إيران صاحبة لواء النيات والأهداف الإنسانية والإسلامية والإيجابية في منطقة الشرق الأوسط، والسباقة لكل تغيير يصب في مصلحة المسلمين... فسيدخل بحثنا في هذا الحال مرحلة أصعب، بحيث يكون لإيران زمام المبادرة بما يحقق نظرية [الحجم المتجانس]، ذلك أن تلاقي قدر ملحوظ من العالم الإسلامي حول أهداف واضحة يسهل من تحقيق أهدافه، وعلى العكس، فإن غياب الإلتفاف حول نقاط محددة وعدم ظهور الطاقات الكامنة يجعل من بلوغ الأهداف الكبرى أمراً صعباً، بل مجرد مواد ونصوص دستورية.

(٣) Mitchell Seligson and Jon Passe'-Smith, edited, *Development and Underdevelopment*, Boulder: Lynne Rienner, 1998.

إن إيجاد عوامل النمو والتقدم بين المسلمين يعتمد بالضرورة على استقلالهم وإمكاناتهم والعقل الجمعي فيهم، فلو كان للمسلمين نوع من التخطيط للقرنين القادمين، وتوافر نوع من الإجماع لتحقيق الاستقلال والاقتدار الديني لأمكن بالتأكيد تفعيل هذا الهدف، وبالتالي لا يمكن للمسلمين أن يكونوا في منأى عن وسائل العقلانية الجديدة سواء الاقتصادية أم العلمية أم الثقافية أم الفنية والإتصالاتية والعسكرية.

يلاحظ المتتبع في نصوص العلاقات الدولية أن طبيعة العلاقات بين الشعوب ومستواها تخضعان للتقويم وفق بضع مقاييس هي عبارة عن التنسيق والتعاون والائتلاف، إضافة إلى الاتحاد والتناغم(٤). فمن التنسيق إلى التناغم هناك درجة ملحوظة من التقارب والتوحد يحصل بمقتضى مرور الأيام وبالتنسيق بين الهياكل السياسية - الاجتماعية المختلفة. فعندما يتم الحديث عن اتحاد دولتين، فذلك يعني تكوين نظامين سياسيين واجتماعيين واقتصاديين متجانسين متماثلين، وهذا النمط من التماثل هو نتيجة نوع من العقلانية المصلحية غير الفردية، تختبئ خلف صيغ وقواعد وسلوكيات متوقعة. فالدول تعمد إلى التنسيق مع بعضها الآخر في شأن قضية أو أكثر، لكن حال الاتحاد تكسبها مصيراً مشتركاً، وليس لواحدة منها القيام بعمل منفرد ومن دون توافر الإجماع في وجهات النظر، وبعبارة أخرى تشكل الدول باتحادها حلقة مغلقة في إطار سلسلة الاتحاد وتمهد للسلام، وبما أنها تجمع معاً قدرات هائلة، فستكون قادرة على متابعة أهداف كبرى ونتائج مثمرة وتحقيقها، الأمر الذي يحتم على الدول الائتلاف على الأقل إذا ما أرادت تحقيق أهداف مهمة. إن الائتلاف يمثل مرتبة مهمة من المشاطرة في المسير، حيث باستطاعته قيادة دولتين أو أكثر نحو بلوغ أهداف مهمة، ما يعني أن التنسيق والتعاون، وإن كانا على درجة بالغة من الأهمية في كل مرحلة، لكنهما ليسا كافيين لنيل الأهداف الجماعية الكبرى. إن الحد الأقصى من العلاقات بين دولتين أو أكثر هو التناغم والتقارب، غير أن ذلك له ما يحدده أيضاً، فلم يسجل لنا التاريخ المستوى الذي نشهده اليوم من العلاقات بين الدول الأوروبية، بيد أنه وبالرغم من التناغم الشديد بين هذه الدول إلا أن لكل منها مواقف وطنية مستقلة في قضاياها المهمة على صعيد السياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية والتعاطي مع الأزمات الإقليمية.

وعلى طريق تحقيق أهدافها الثلاثة، تحتاج جمهورية إيران الإسلامية إلى الائتلاف والاتحاد، بل الائتلاف هو الحد الأدنى الذي يمكن تصوّره لتحقيق هذه الأهداف. إن لكل هدف ومجموعة من الطموحات نوعاً خاصاً من الائتلاف؛ فالدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة الأراضي، على سبيل المثال، يكفيه إقامة التعاون والتنسيق، رغم أن الأمن الجماعي يستلزم الائتلاف، غير أننا نستشعر الحاجة الملحة للاتحاد بمجرد اتجاهنا للمدار الثاني والثالث من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وعلينا أن لا ننسى أن الأهداف الثلاثة

(٤) Bruce Russett and Harvey Starr, *World Politics*, New York: W. H. Freeman and Company, 1985, pp. 94 - 127; Theodore Couloumbis and James Wolfe, *International Relations: Power and Justice*, New York: Prentice - Hall, 1982, pp. 123-144 and 291-309.

للجمهورية الإسلامية الإيرانية غير موجودة بهذا الشكل في أي من دول العالم، أي لا يعثر على بلد يقترب في أهدافه من هذه المجموعة المثبتة بمثل هذه المفاهيم والمضامين في الدستور الإيراني. إن الدول التي تخطت أهدافها حدودها عمدت إلى فرض أولوياتها على الآخرين من خلال قوتها الإقليمية والعالمية؛ كما هو الحال بالنسبة إلى بريطانيا القرن التاسع عشر والقوتين الكبريين في القرن العشرين: الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأميركية.

إذا أرادت دولة أن تقيم ائتلافاً مع أخرى، فعليها أن تشاطر أهدافها لأن القصد من الائتلاف هو تحقيق غاية معينة... في إطار أهداف طهران الثلاثة؛ ما هي الدول التي يمكن أن تشكل على الأقل ائتلافاً مع إيران ومن ثم الاتحاد معها؟ إن إيران لم تشكل ائتلافاً تقليدياً على صعيد المنطقة. لقد اتسمت إيران بصفات خاصة ميزتها عن جاراتها؛ فهي، من ناحية، دولة شيعية تحدها أقطار تقطنها غالبية سنية، ومن ناحية أخرى، تتمتع بماض عريق مستمد من الهوية الإيرانية، فضلاً عن ريادتها في مجال الفكر السياسي (آفاق التجديد وتأميم الصناعة النفطية وتعزيز الانتماء الإسلامي). هذه التباينات الأساسية حالت دون أن تشكل إيران ائتلافاً لا مع العرب في الجهة الجنوبية، ولا مع تركيا من ناحية الشمال الغربي، ولا مع الهند وباكستان في الشرق، وكانت دائماً تتصرف كحالة خاصة ومنفردة. ولو أخذنا في الإعتبار الأهداف الثلاثة السابقة، فمن المحتمل أن كثيراً من الدول ستبدي استعدادها للتعاون والتنسيق وحتى الائتلاف بشكله المحدود مع إيران في مجالات وحدة الأراضي الإيرانية والتنمية الاقتصادية وتحقيق تقدم علمي سواء على الصعيد الإقليمي أم الدولي، لكننا مع هذا نجد أنفسنا أمام تناقضات حقيقية مع الدول الأخرى بمجرد أن نتحرك من الهدف الأول باتجاه الهدفين الثاني والثالث. فعلى سبيل المثال، توجد تصورات متعارضة بين إيران والحلفاء المحتملين كالسعودية والسودان ومصر وليبيا حول مبدأ الدفاع عن حقوق المسلمين وحركات التحرر الإسلامية. فالتصور الإيراني خاص جداً، إذ يعتبر أن النظام العالمي القائم لا ينسجم ولا يتماشى مع مصالح المسلمين ولا يؤمنها، فيما لا ترى الدول الآنفة الذكر أي منافاة بين مصالح المسلمين والاتجاهات الغربية، [وأعتقد] أن الأمر يرجع إلى التباين في التصورات السياسية بين أهل السنة والشيعة التي تتسم بالتحدي. على أن التعاون بين الدول الآنفة الذكر أمر ممكن، بينما يستلزم الإئتلاف تواؤماً فكرياً، في حين لا تنظر هذه الدول بما فيها ماليزيا وباكستان بمنظار عقيدي إلى القضايا العالمية، مع الإعتراف بأن إيران لوحدها لا تملك القدرة والحجم اللازمين لإيجاد التواؤم. وربما أمكن القول إن سبعاً من دول العالم الإسلامي (تركيا والعراق وأندونيسيا والسعودية والجزائر وماليزيا ومصر) تقف مع إيران في المستوى نفسه من القوة، وإن الدفاع عن حركات التحرر يتنافى مع مصالح تلك

الدول، أما الدول الداعمة لحركات التحرر فعليها إما أن تختار بين هذه الحركات أو الحكومات الحاكمة لأن اختيار الاثنين معاً يعني فقدانهما، والقوى الكبرى هي وحدها القادرة على الاتصال مع القوى السياسية جميعها داخل بلد أو أمة.

وفي هذا الإطار ينبغي تعريف مفهوم الدفاع عن حقوق المسلمين؛ فإذا كان القصد منه الحفاظ على استقلالهم وتطبيق أحكام الشريعة فذلك يتناقض مع مصالح الحكام، ما يعني إثارة موضوع المخاوف الأمنية واتخاذ المسألة بين الدول صبغة أخرى. إن الحكومات التي تحكم دول العالم الإسلامي لا تحمل هذا التصور عن الإسلام وأوضاع المسلمين، ورؤية إيران الحالية متأثرة إلى حد كبير بالثقافة السياسية الشيعية، وهي لا تلقى سوى قبول محدود جداً في واقع العالم الإسلامي. إن الائتلاف مع الدول الأخرى يعني التوائم في القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولا يمكن الفصل بين هذه الأمور.

ليس من الممكن إقامة تعاون وثيق مع حكومة بلد ما ومد جسور علاقة وطيدة في الوقت نفسه مع معارضيها. فالعلاقات الناجعة في إطار الائتلاف توصف بأنها كاملة ومتقاربة في الأصعدة كلها، ولذا فإن التعاريف الموجودة لدى الجمهورية الإسلامية عن النظام الدولي والغرب والاقتصاد الدولي والرأسمالية والأخلاق والحكومة والعلم والقومية والإسلام، نختلف في شكل ملحوظ عن التعاريف المتداولة في العالم الإسلامي سواء أكان ذلك بين النخبة الفكرية أم حتى بين أصحاب المصالح والثروة، وبالتالي تنعدم مقومات الائتلاف مع الدول الإسلامية حول قضية الدفاع عن حركات التحرر وحقوق المسلمين. إن تقويم وفهم كثير من مفكري عالمنا الإسلامي للغرب وأميركا، وكذلك لاستراتيجية المسلمين في التعامل مع الغرب، يختلف كثيراً مع ثوابت السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالتحدي يغلب على نظرة الجمهورية الإسلامية للغرب، بينما يكتفي أكثر المتطرفين من أهل السنة بالاحتجاج على السياسة الغربية، ويرون إلى ضرورة تغيير السلوك الأميركي والغربي وتوعية وتنوير أوروبا في ما يتعلق بالأفكار الدينية والشريعة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، فإن تقويم نسبة كبيرة من المسلمين لإسرائيل يختلف في شكل جذري عما هو مدرج في السياسة الخارجية الإيرانية، لكن هذا لا ينفي وجود استراتيجية ورؤية مشتركة تأسيساً على ما تمخض عن قمة الجامعة العربية في بيروت، فإن أقوى المعارضين لإسرائيل يتبعون استراتيجية الحد من قدرة إسرائيل، وفي ما إذا تحققت إقامة دولة فلسطينية مستقلة و مكاسب أخرى نراهم سيعترفون بإسرائيل رسمياً، وبناء على ذلك، تحتل الجمهورية الإسلامية مكانة ممتازة ومنفردة في العالم الإسلامي على صعيد أهدافها من النوعين الثاني والثالث، علماً أن كلامنا لا يعني تحديد صحة الأهداف المذكورة أو سقمها، بل إنه نوع من وصف للحال الموجودة. حينما تتحالف الدول بعضها مع بعض تمتنع على الأقل عن القيام بأي عمل من شأنه إضعاف أو الإطاحة بحكومة

إحدى المتحالفات، وحينما تتحد الدول، فإن كلاً منها سيقبل منطلقات الحكومة الأخرى، بل ويحصل نوع من الانطباق الأمني، ومثاله أن أكثر أعضاء حلف شمال الأطلسي يتمتع بنوع من التناغم الفكري والنسق السياسي المتجانس والثوابت الاقتصادية العريضة. إن التجانس الفكري للنظم السياسية له أهميته الخاصة في هذا المجال؛ فإن أبدى بلد رغبته في الائتلاف مع الجمهورية الإسلامية في نطاق الهدف الثاني فسيكون بلا شك من الدول الإسلامية، بيد أن الاختلافات الجادة بين الدول الإسلامية لا يسمح بمثل هذا الائتلاف. فالعالم العربي لم يستطع أن يحدث نوعاً من التنسيق الدائم في القضايا البسيطة وحتى البديهيات رغم نقاط التشابه والقواسم المشتركة فيه. في مثل هذه الحالة؛ كيف يمكن لإيران بما لديها من قواسم مشتركة وخصائص متميزة أن تتحالف مع العالم العربي أو تركيا أو الدول الآسيوية وآسيا الوسطى؟ فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت القومية والطائفية والقومية الاقتصادية والهوية الوطنية أساس الخلاف والمواجهة بين الدول، ما قاد إلى تضاؤل فرص الائتلاف والاتحاد على الصعيد العالمي(٥). من جهة أخرى، تنظر غالبية دول العالم الإسلامي إلى الدين بوصفه أساساً للتربية الأخلاقية والمعنوية وليس كأيديولوجية وأهم مصدر عقائدي ومنهج عمل يطاول جوانب الحياة كلها، أما النموذج الإسلامي في إيران، فذو نظرة عالمية له رأيه في شؤون الحياة كافة في حين لا يحتل الإسلام لدى غالبية المسلمين مثل هذه المكانة العقائدية.

في ما يتعلق بالهدف الثالث فإن هناك خلافات حقيقية بين علماء السنّة والشيعة حول المراد من مفهوم المجتمع الإسلامي وكيفية بنائه في ظل الظروف الدولية الراهنة؛ فأغلب أهل السنّة ينظرون إلى الدين بمعزل عن السياسة، ويصرون على أنه معني بالأحكام الفردية وأحياناً العامة ولا يتدخل بالشؤون السياسية والاقتصادية والسياسة الخارجية، هذا في حين تؤمن الثقافة السياسية الشيعية بالحكومة الإسلامية، وتقدم الإسلام كمشروع لحل مشاكل البشرية، الأمر الذي يستلزم آليات معقدة ومسيرة طويلة وشاقة جداً من أجل التوصل إلى إجماع بين علماء الدين بشأن المفاهيم والتعاريف المختلفة للحكومة الإسلامية وسبل إيجاد وحدة وتناغم فكري بين المسلمين بما يعزز استقلالهم. في خضم ذلك، كيف يمكن للجمهورية الإسلامية أن تتابع موضوع الائتلاف وتتطلع إلى الاتحاد؟ إن أكثر الدول المجاورة لإيران لا سيما العربية منها لا زالت من الناحية الأمنية والسياسية والثقافية تعيش ظروف التبعية إلى حد كبير، بحيث إن أي خطوة باتجاه إيجاد تغيير فكري ستمهد إلى فقدان الاستقرار السياسي. حتى حزب الرفاه المحافظ في تركيا والذي حرص على تطبيق بعض الأحكام الدينية الأولية، واجه أزمات متعددة في سبيل المحافظة على مكانته وقوته. وحكومة ماليزيا اتجهت نحو الإسلام في محاولة لتحقيق نوع من التوازن مع نتائج مكننة الحياة والإفراط في الماديات، وكذلك إعادة المثل الإسلامية إلى

(٥) See David Lake and Donald Rothchild, edited, *The International Spread of Ethnic Conflict*, New Jersey: Princeton University Press, 1998; Jack David Eller, *From Culture to Ethnicity to Conflict*, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1999.

المجتمع الماليزي من خلال إحياء بعض القيم الاجتماعية الدينية. على أن هناك فاصلاً كبيراً بين هذا التفسير للإسلام وبين من يرى الإسلام إيديولوجية متكاملة، ومن هنا تكاد جمهورية إيران الإسلامية أن تكون وحيدة لا تجد من يحالفها في مدار الهدف الثالث، أي إيجاد مجتمع إسلامي، وعليها أن تقطع الطريق وتواصل مسيرتها بمفردها.

وفي متابعة موازية لأهداف السياسة الخارجية الإيرانية الثلاثة، أظهرت الأوساط الدولية والإقليمية ردود أفعال كثيرة.. وعلى العموم، فإن متابعة الهدف الأول وتفعيله، أي التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية، لا يتنافى ولا يتناقض مع الوسط الخارجي رغم أن إفرازاته يصاحبها نوع من الخلاف والتنافس الطبيعيين. من ناحية أخرى، إذا كان هدف الجمهورية الإسلامية من إيجاد مجتمع ديني وهدفاً داخلياً بحتاً، ويتم فيه تسخير طاقات البلاد لإيجاد المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية المحلية وإغنائها على أساس التعاليم الإسلامية الشيعية، فإنه يبدو أن الوسطين الإقليمي والدولي لن يمكنهما زج أنفهما في شؤون إيران وخصوصاً مع الاستقلال السياسي الذي تتمتع به. وبعبارة أخرى، فإن لدى إيران القدرة الفكرية والنظرية والسياسية لاستثمار الطاقة الكامنة لبناء نظام إسلامي. إن الأزمات والتناقضات الزمانية كلها تحدث حينما نتقدم بموازاة الهدفين الآخرين نحو تحقيق الهدف الثالث، أي أن تعمد إيران، وتزامناً مع مسيرتها التنموية والاقتصادية وبناء المجتمع الديني، إلى حل القضايا السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي، وهو ما يخلق بطبيعة الحال نزاعاً سياسياً بين إيران والحاكمية القائمة في الدول الإسلامية، وكذلك حاكميتها الخارجية.

وبينما يمكن إيران إقامة تحالف على صعيد الهدف الأول، فإنه يمكنها أن تستعين فكرياً على صعيد الهدف الثالث، وتستفيد من العلماء المسلمين الذين لم تتوافر في بلدانهم فرصة تطبيق الفكر الديني، لكن هذا الهدف لا تتوافر فيه مجالات الائتلاف فضلاً عن الاتحاد. وبالنسبة إلى الهدف الثاني، فإن إيران لا تستطيع تحقيق شعاراتها المتعلقة بتطبيق الإسلام والتصدي للغرب من دون الائتلاف، وبهذا يلقي الهدف الثاني بظلاله على الهدفين الأول والثالث. وكما أشير سابقاً؛ فإن مقومات الائتلاف حول الهدف الثاني ليست موجودة. على الطرف الآخر تنفرد الجمهورية الإسلامية في تصوراتها عن الغرب والحركات الإسلامية ما يقلل من فرص الائتلاف والاتحاد. فالسودان وسوريا وليبيا وحتى بعض دول الخليج الفارسي تنظر إلى هذه الحركات نظرة تكتيكية وكأداة، وهي نظرة لا تلتقي مع التصور العقائدي الإسلامي في إيران.

النقطة التي تستحق التأمل في بحثنا هنا هي أن الوسط الدولي كرّس محاولاته طوال العقدين الماضيين من أجل الحؤول دون تحقق أهداف الجمهورية الإسلامية من النوع الثاني، بحيث تأثرت أهداف المدارين الأول والثالث تحت تأثير أهداف المدار الثاني، وبغية

تبسيط البحث نشير إلى التصنيف التالي الذي قد يكون مفيداً في تحليل السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفهمها(٦). إن ارتباط الدول مع الوسط الخارجي يمكن النظر إليه من زوايا ثلاث هي:

أ ـ **علاقات مشوبة بالاختلاف:** وهي علاقات تنشب فيها خلافات بسبب اختلاف المصالح والتصورات، لكنه وبسبب القواسم المشتركة فكرياً وسياسياً وإيديولوجياً فإنها تتسم بالمرونة ويمكن حلها.

ب ـ **علاقات متناقضة:** وهي علاقات تتخللها مشاكل أساسية ليس من السهل حلها، لكنها ليست من المستحيلات، إذ يمكن تسوية المشاكل، مع مرور الزمن وتلاقح الأفكار والحوار المتواصل وتنازل كل من الجانبين عن بعض مصالحه.

ج ـ **علاقات متضادة:** وهي علاقات تتعارض فيها مصالح ووجهات نظر أحد الجانبين تماماً مع مصالح الجانب الآخر ومواقفه، وعادة ما تكون نتيجة هذا النوع من العلاقة صفراً، وأن الخلافات التي تتخللها أعمق من أن يجري تسويتها بالحوار أو بتلاقح الآراء، وفي مثل هذا النمط إما أن تسيطر الحرب الباردة على طبيعتها وإما أن تتحول ربما إلى مواجهة علنية.

ويلاحظ في هذه الأنواع الثلاثة من الارتباط بالخارج أنه كلما ابتعدنا عن الاختلاف إلى التناقض أو التضارب كلما أصبحت العلاقات أكثر تأزماً وتوتراً، علماً أن الاختلاف أمر طبيعي. في هذا السياق، لم تصل العلاقة بين دولتين إلى الحد الذي وصلت إليه اليوم العلاقات بين أميركا وبريطانيا من تفاهم وانسجام فكري، ورغم ذلك ثمة خلافات كثيرة بينهما حول بعض القضايا والمواضيع. وهناك نماذج من العلاقات المتناقضة على الصعيد العالمي، منها علاقات الهند وأميركا، والصين وأميركا، وعلاقات الجزائر والمغرب. أما بالنسبة إلى العلاقات المتضاربة، فهناك ثلاثة أمثلة هي العلاقات بين إيران وأميركا، وإيران وإسرائيل، وتايوان والصين. أما العلاقات الإيرانية ـ العربية، أو العلاقات بين إيران والدول الأوروبية مثل النرويج وفنلندا فهي متذبذبة بين التضارب والتناقض.

إن العلاقات الخارجية الإيرانية مع الدول المجاورة يتخللها نوع من التوتر ولكن بنسب متفاوتة، وسبب ذلك هو الطبيعة الخاصة لنظام الجمهورية الإسلامية الذي لا يتواءم ولا ينطبق مع غالبية التطورات والمسارات الدولية الراهنة، وعدم التطابق هذا ليس سيئاً لكنه خاص ومنفرد في حد ذاته، ولذا على إيران في مثل هذه الظروف ألا تكتفي بالسعي لتحقيق أهدافها الثلاثة، بل لا بد لها من الائتلاف ومن ثم الاتحاد لتطوير بعض منها. إن إيران تدير شؤونها اليوم بمستوى التنسيق والتعاون في علاقاتها الخارجية، لكن هناك مسافة شاسعة تفصل عن مرحلة الائتلاف حتى بالنسبة إلى مستوى الأول من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية. نعم يمكن لدول مثل الصين التي تتمتع بكثافة سكانية عالية

(٦) للمزيد حول هذا الموضوع يمكن مراجعة كتابي (James Rosenau) *Turbulence in World Politics*, New Jersey: University of Princeton Press, 1990, and *The Scientific Study of Foreign Policy.* London: Frank Cass, 1978.

وقدرات ضخمة أن تتحمل لمدة طويلة مثل هذه التناقضات والتضارب، بيد أن بلداً متوسط الطاقات كإيران يستهلك في الواقع جزءاً من إمكاناته التنموية لتجاوز صور التناقض والتضارب ولتوفير الأمن أيضاً، الأمر الذي يهدد مسيرة التنمية والتقدم، ويؤخر نتائجها، وهذا المثال يصدق على البشر أيضاً؛ فكما يستطيع كبار الناس أن يتحملوا التناقضات، كذلك البلدان القوية والكبرى تتمتع بمثل هذه القدرات، أما الدول المتوسطة فإنها تقلل تدريجياً من المستوى المعيشي فيها بسبب هذه الضغوط.

كان غرضنا من طرح هذا الإطار التحليلي والإصطلاحي الوقوف على المدلول العلمي لمفردة الائتلاف، وما يفوقها عمقاً وقوة أي الاتحاد، من خلال الأهداف الإستراتيجية والكبرى، إذ إن الأهداف المشتركة وذات البعد العالمي هي التي تحدد مسيرة التعاون، وكذلك طبيعة الائتلاف أو الاتحاد.

ونتحدث الآن عن أربعة معسكرات يمكن تصورها في سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الائتلاف والاتحاد هي:

ـ جنوب إيران ويشمل منطقة الخليج الفارسي والعالم العربي المؤلف من العراق وسوريا والأردن.

ـ منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

ـ العالم الإسلامي الكبير.

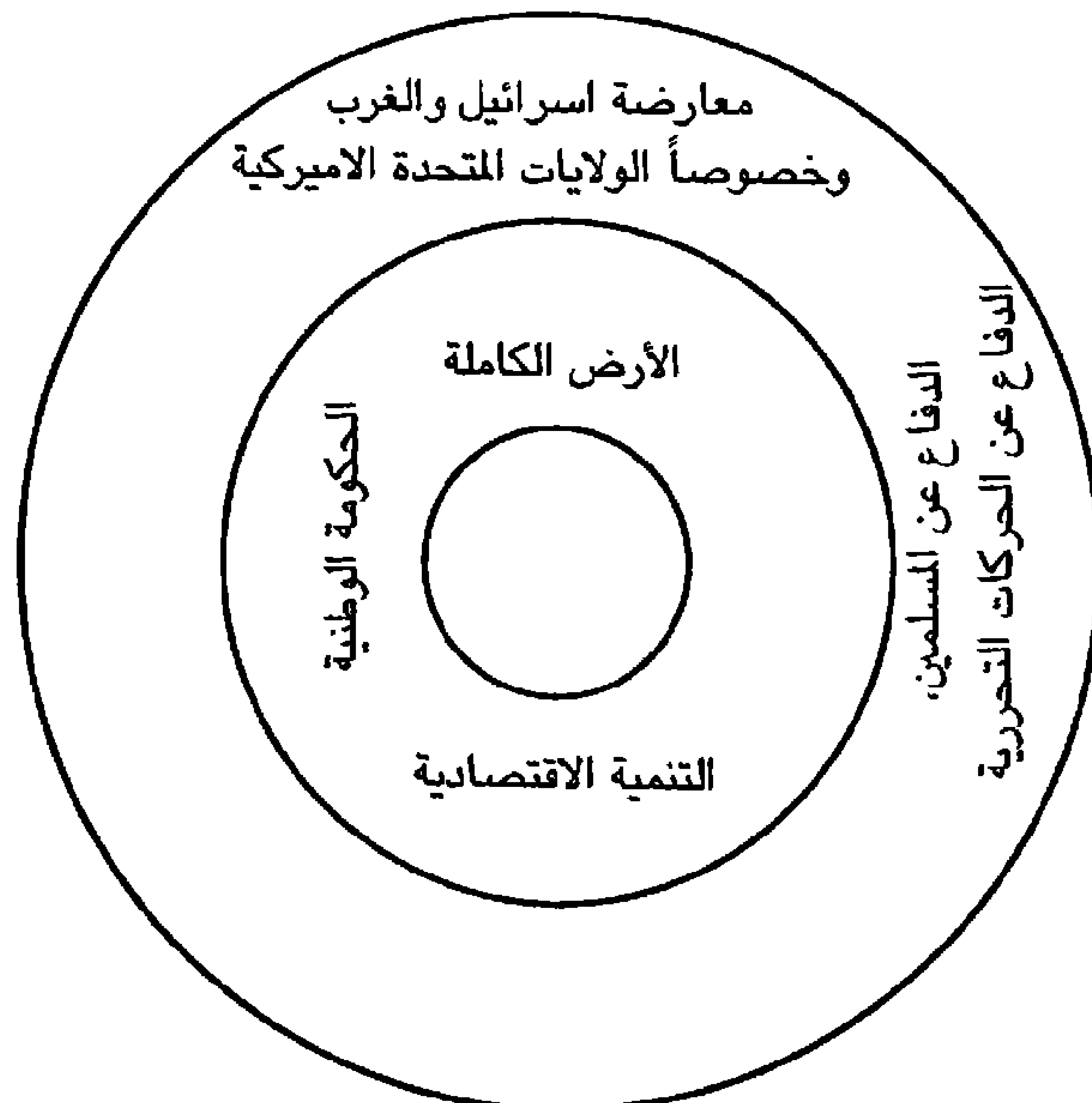
ـ المجتمع الكبير في شرق آسيا.

النقطة المهمة في موضوع الائتلاف والاتحاد، هي مدى استقلال الدول الراغبة في القيام بمثل هذا العمل؛ فعلى الرغم من إمكانية التعاون والتنسيق مع الدول التي تعيش ظروف التبعية لكن دخول المراحل التالية كالائتلاف والاتحاد يحتاج إلى استقلال أكبر لوضع السياسات واتخاذ القرارات. والحقيقة أن الاستقلال مسألة نسبية، بمعنى أن يكون لدى مسؤولي دولة ما ومؤسساتها القدرة على تحديد مصالحهم الوطنية مع الأخذ في الإعتبار في الوقت نفسه مصالح الآخرين وسياساتهم. وعلى سبيل المثال، فإن إمكانية مد جسور العلاقة بين إيران وتركيا أكبر منه بين إيران مع أية دولة عربية. من جهة أخرى ربما أمكن القول إن ما من دولة مسلمة تحترم استقلال إيران السياسي كماليزيا، ذلك أن ماليزيا نفسها حساسة جداً تجاه سيادتها الوطنية واستقلالها.

إن الائتلاف والاتحاد مع دولة تابعة عقيم ولا معنى له سياسياً، كما أن أيامه قصيرة أيضاً، فمن الممكن لبلد أن يتحالف مع بلد آخر من موقع القوة، أو حتى يفرض عليه اتحاداً بالقسر كالعلاقات الأميركية ـ المصرية، بينما يمكن لدولتين عقد صيغة الاتحاد على أساس المصالح المشتركة وتوافر الإرادة السياسية مثل الصين وباكستان، أو أميركا وبريطانيا. علينا أن نقر بأن دول آسيا الوسطى والقوقاز والدول العربية الآسيوية وشمال

أفريقيا كلها تعيش في ظل تبعية سياسية وثقافية واقتصادية وأمنية ملحوظة. وربما أمكن الإشارة إلى دول مثل أندونيسيا وماليزيا وباكستان وتركيا بصفتها دولاً لها مصالح وطنية، وتمتلك نخبة سياسية فاعلة. وانطلاقاً من كون إيران تقع في منطقة جيواستراتيجية معقدة، فعليها وفقاً للأعراف الدولية أن تقيم تعاوناً وتنسيقاً وعلاقات سلمية ومتنامية مع جاراتها، غير أن إيران لا تستطيع أن تربط مصيرها السياسي والأمني مع هذه الدول، بل تتحرك بخطوات ثابتة وموثوقة باتجاه الائتلاف أو الاتحاد المحتمل مع البلد الأكثر استقلالية. إن خلق نوع من الانسجام بين أهداف السياسة الخارجية الثلاث من جانب وتكيفها مع ظروف المحيط الخارجي الصعبة والأمنية البحتة والمعقدة وغير الأخلاقية من جانب آخر، يحتاج إلى تخطيط استراتيجي وانسجام فكري بين النخبة السياسية في الداخل وتعاط تدريجي وذي صبغة تكاملية مع خطط السياسة الخارجية ❑

أهداف السياسة الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية



التحولات الجيوبوليتيكية الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني

محمد الحيدري *

لا تزال دراسة آثار إنهيار المعسكر الشرقي والتحولات الجيوبوليتيكية لعقد التسعينات (١٩٩٠)، وخصوصاً آثار هذه التحولات في الشرق الأوسط، تحظى بإهتمام باحثي قضايا المنطقة.

تسعى هذه المقالة لدراسة آثار هذه التحولات في المصالح القومية الإيرانية وأمنها، والتعرّف على المحيط الإقليمي لإيران، من خلال مناقشة الفرضيات الآتية:

١ ـ بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي أدى تقلّص مساحة نفوذ روسيا وسيطرتها إلى توسع سلطة أميركا، وبلوغ الحدود الجيوبوليتيكية الأميركية الحدود الجغرافية لروسيا.

٢ ـ أدى التوسع في المجال الفضائي الأميركي إلى محاصرة إيران، ما أدى إلى رفع الكلفة الأمنية لإيران. ويرى الكاتب أن على إيران أن تتحرك نحو الإتحاد والإئتلاف لتتمكن من خفض الكلفة الأمنية في الوضع الحالي.

المقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولات جيوبوليتيكية عدة أثّرت في شدة على أمن دول منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً على أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومصالحها القومية. هذه المقالة ستستعرض ما إذا كانت هذه التحولات تشكل تهديداً أو فرصة سانحة. وتحاول أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

١ ـ هل أدى إنهيار نظام القطبين إلى توسع وانحسار في مساحة نفوذ القوتين حول إيران، وانطباق الحدود الجيوبوليتيكية للقوة الجنوبية مع الحدود الجغرافية للقوة شمال إيران؟

٢ ـ ما هو تأثير إنهيار نظام القطبين في قدرة إيران على المناورة في المناطق المجاورة؟

في الإجابة عن السؤال الأول يفترض أن انحسار مساحة نفوذ القوة شمال إيران بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي أدى إلى تمدد مساحة القوة الجنوبية (أميركا) والتقاء الحدود الجيوبوليتيكية للقوة الجنوبية مع الحدود الجغرافية للقوة الشمالية (روسيا).

(*) دكتوراه في العلوم السياسية من كلية الفارابي للعلوم والفنون - (إيران).
نقل النص من الفارسية موسى قصير.

والفرضية الثانية للكاتب في الإجابة عن السؤال الثاني هي أنّ تمدد القوة الجنوبية أدى إلى محاصرة إيران طبيعياً وأدى في النهاية إلى خفض قدرة المناورة الإيرانية في المحيط المجاور لها ورفع كلفتها الأمنية.
ما تقرأونه هو نقاش وتقويم للفرضيتين المذكورتين، وخطوة نحو التعرف على الجو العالمي وجو المنطقة حول الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إنهيار نظام القطبين والجغرافيا الأمنية لإيران

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، قسّمت أراضي جار إيران الشمالي المقتدر والكبير والقديم إلى ١٥ دولة جديدة أكثرها محتاجة. وكانت هذه الجمهوريات الجديدة تؤمن زمن الإتحاد السوفياتي المواد الأولية لذلك الإتحاد، لكن هذه الظروف تبدلت بعد عام ١٩٩١، وأضحت الحدود الطبيعية لروسيا في الجنوب عند خط رأس جبال القوقاز، وأنتقلت الحدود الدولية لروسيا من نهر أرس إلى قمم جبال القوقاز، وتحولت القوقاز إلى مفصل أساسي.
منطقة القوقاز ذات أهمية خاصة عند روسيا وأميركا بسبب خصائصها الجيوبوليتيكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ما جعلها قطباً أساسياً وفتح باب التنافس عليها للإستيلاء على مصادر الطاقة والقواعد العسكرية فيها. فمن الناحية الجغرافية الأمنية تعتبر روسيا أن جبال القوقاز تشكل سداً في وجه نفوذ المنافسين، ولذلك توليها أهمية خاصة. وعلاوة على الخصائص الطبيعية فإن وجود دولة حديثة الإستقلال ومصادر غنية بالنفط والغاز وضعف البنية السياسية ورغبة الإنعتاق والسير نحو المعسكر الغربي، كل ذلك زاد من تنافس القوى الكبرى على هذه المنطقة. وكان انهيار الإتحاد السوفياتي قد وضع المنطقة والعالم أمام فراغ قوى أدى إلى انحسار روسي. ومنافس الإتحاد السوفياتي السابق، أي أميركا، أضحى القوة الأعظم وتقدم لسد هذا الفراغ والسيطرة على هذه المنطقة. وكانت أميركا خلال الحرب الباردة قد بذلت جهوداً حثيثة لإيجاد تكتلات إقليمية وتوقيع معاهدات عسكرية بهدف زيادة حضورها ونفوذها في المنطقة. ومن خلال معاهدات السنتو والسيتو وغيرها نفذت أميركا سياسة محاصرة الإتحاد السوفياتي، وأسست لمعسكر الغرب في وجهه. وعلاوة على ذلك كانت أميركا تسعى للإستيلاء على أوراسيا بحسب نظرية اسبايكمان، وقد اقتربت من تحقيق امنيتها تلك بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. وقد أطلقنا على هذا الوضع في مقالتنا هذه إسم تمدد الحدود الأمنية.
إن القوة المحورية التي كانت مؤهلة بعد عام ١٩٩١ لمواجهة خطة التوسع الأميركية هي روسيا التي واجهت خلال هذه الأعوام معضلات مثل: الضعف الاقتصادي الشديد، وأزمات في البنى السياسية، والاختلالات الإجتماعية، والقوى الفارّة من المركز، وأزمة

الهوية. ما جعل روسيا تهتم أكثر بصون حدودها وثغورها، وعدم القدرة على التوسع. وقد استغلت أميركا هذه الفرصة ووسّعت حدودها الأمنية إلى تخوم روسيا.

من ناحية أخرى، فإن الدول حديثة الإستقلال انهمكت بحاجاتها الاقتصادية الأولية، والتعلق بهويتها القومية، وترميم بنيتها التحتية المهترئة، والإلتحاق بالمعسكر العالمي القوي (الغرب) سعياً وراء حل تلك المشاكل حسبما تظن. لذلك نجد أن اللهاث خلف الغرب في هذه المنطقة قد أخذ منحى جديداً وفاعلاً، وقد ضاعف ذلك من تحرك أميركا في هذه المنطقة. والقوقاز كنقطة اتصال أوراسياوية اجتذبت نحوها قوى أخرى مثل: تركيا، أوروبا، والصين، والهند، وباكستان ما حوّل المنطقة خلال عقد التسعينات إلى ساحة تجاذب بين القوى البديلة. والمسؤولون الروس يعتبرون أن القوقاز هي المكمل الجيوستراتيجي لروسيا، وأن الوجود الأميركي في هذه المنطقة يشكل تهديداً لوجود روسيا وأمنها. وبما أن القوقاز كانت منطقة تلاقي الحلفين العسكريين الأساسيين أي حلف شمال الأطلسي (الناتو) ووارسو، ولها دور ممتاز من الناحيتين البرية والبحرية، لذلك فإنّ أميركا وروسيا سعتا خلال عقد التسعينات إلى السيطرة على أوضاع هذه المنطقة، واستغلال كل منهما الإمكانات الخاصة للقوقاز للتفوق على منافستها. واتخذت أميركا سياسات مختلفة لتحقيق أهدافها، وأهم تلك السياسات:

١ ـ بعد بروز فراغ السلطة الناشىء عن إنغلاق جيوبولتيك روسيا، وإثر الأزمات السياسية والاقتصادية لجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، تمكنت أميركا من توسيع نفوذها، وتكدير العلاقة بين هذه الجمهوريات وروسيا.

٢ ـ قامت أميركا بدعم مشروع تقسيم بحر قزوين بين الدول المشاطئة فقطعت بذلك الإرتباط الأساسي لروسيا مع إيران، وأنهت بذلك إمكانية تواصل روسيا مع جنوب البحر، وأكملت حصارها لإيران من جهة الشمال.

٣ ـ تواجدت أميركا في المنطقة بشكل مباشر، ومارست الضغوط على الأصدقاء في الأكو (باكستان وتركيا) لمنع تعاظم التعاون بين إيران وتركيا وباكستان.

٤ ـ قامت أميركا بدعم دخول الجمهوريات المستقلة الجديدة إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي والناتو، من أجل استيعاب دول المنطقة في المعسكر الغربي وتكتلاته، ومنعاً لتشكيل معسكر شرقي قوي.

٥ ـ قدمت أميركا مساعدات فنية واقتصادية وشجعت المتمولين الأميركيين على الحضور الفاعل في المنطقة من أجل تثبيت وتعميق التواجد والنفوذ الأميركي فيها.

٦ ـ دفعت أميركا أذربيجان للإمتناع عن مشاركة إيران في مشاريعها النفطية. وطلبت منها إلغاء العقد الذي كانت أبرمته مع إيران بإستثمار ٥ في المئة من العقد الدولي النفطي في أذربيجان، فألغته في نيسان / أبريل ١٩٩٥.

٧ ـ زادت أميركا من تعاونها العسكري والأمني مع أوزبكستان إلى حد إقامة تحالف، وقد دعمت أوزبكستان توسيع حلف الناتو نحو الشرق.

٨ ـ وضعت أميركا سياسات وبرامج جدية وفاعلة في جميع جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً من أجل تحقيق الأهداف الآتية: الحد من عودة العقائد الراديكالية، والسيطرة على الحروب الداخلية، ومنع إنهيار الدول جديدة الاستقلال، ومنع إنتشار الأسلحة النووية، ومنع نمو الإسلام الأصولي المعادي للغرب، ودعم الديموقراطية، وتطبيق اقتصاد السوق الحرة، والتوكيد على رعاية حقوق الإنسان، ودفع روسيا لتصبح عضواً معتدلاً في المجتمع الدولي.

٩ ـ قام كلينتون عام ١٩٩٤، بتوجيه رسالة إلى الكونغرس ربط فيها أي تدخل عسكري للجيش الروسي لدعم الأقليات ذات الأصول الروسية في دول آسيا الوسطى والقوقاز بموافقة أميركا، بهدف إضعاف السياسات العسكرية الروسية(١).

١٠ ـ وقعت أميركا إتفاقية مد خط أنابيب النفط (باكو ـ جيحان) بين أذربيجان وتركيا وأميركا، لإلغاء عبور خط الأنابيب عبر روسيا وإيران.

١١ ـ سعت أميركا لإفشال الجهود الديبلوماسية لدول المنطقة كإيران في حل وإنهاء أزمات المنطقة كأزمة قرباغ.

١٢ ـ توقيع معاهدة نقل النفط والغاز من تركمنستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان وتركيا، وجاءت الإتفاقية بمشاركة أميركية ـ إسرائيلية بهدف نقل غاز تركمنستان إلى تركيا عبر جزء بسيط من أرض إيران.

١٣ ـ قدمت أميركا الدعم الكبير لتواجد ونفوذ حلفائها في المنطقة، ما جعل لتركيا وإسرائيل موقعاً مهماً في آسيا الوسطى والقوقاز، حيث تنشط أكثر من ١٠٠٠ شركة تركية في تلك الدول(٢).

١٤ ـ نقل القاعدة العسكرية الأميركية من تركيا إلى جزيرة آبشرون في كانون الثاني / يناير ١٩٩٩ وترحيب جمهورية أذربيجان بذلك.

١٥ ـ أعدت أميركا وإسرائيل وتركيا عام ١٩٩٦ مشروعاً لتوسيع نفوذ إسرائيل والتأكيد على تأمين الحاجات التسلحية والجاسوسية والطبية لجمهورية أذربيجان.

١٦ ـ عقد الإجتماع الإقليمي لحلف الناتو في ٢٠٠٠/٤/٣ في مدينة باكو بالتزامن مع تنفيذ مناورات مشتركة أميركية وأوزبكية في طشقند(٣).

١٧ ـ في ١٩٩٩/٥/٢٦ اجتمعت اللجان المشتركة الأميركية الأوزبكية في طشقند، ووقعت اتفاقات عدة في مجال الترتيبات الأمنية، ومكافحة الإرهاب، والتعاون بين وزارتي دفاع البلدين(٤).

١٨ ـ توسع الناتو نحو الشرق الذي لاقى ترحيباً من دول آسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما أدى إلى تسلط أميركا على مصادر النفط والغاز.

(١) E. Beukel, *America Approaching the Soviet Successor States: Between Idealism and Realism*, 1995, pp. 57-60.

(٢) **الترجمان السياسي**، العدد ١٤٠.

(٣) حبيب الله أبو الحسن الشيرازي، «المصالح القومية الأميركية في آسيا الوسطى وتنافسها مع روسيا»، **فصلية دراسات آسيا الوسطى القوقاز**، العدد ٢٩، ربيع ٢٠٠٠، ص ٢٥.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٢٩.

١٩ ـ كذلك منع تواجد أميركا في المنطقة قيام محور روسي صيني هندي إيراني.
٢٠ ـ تسعى أميركا لفتح جيوبولتيك تركيا نحو الشرق، وإقامة ارتباط بين جيوبولتيك بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط.
٢١ ـ إن المساعدة الأميركية على تشكيل خفر السواحل في قرقيزيا عند بحر قزوين، وإقامة المناورات المشتركة الأميركية الأوزبكية، وتسليم أذربيجان زوارق لخفر السواحل؛ تأتي في سياق التعاون بين أميركا وهذه الدول.
٢٢ ـ وقعت أميركا عدة اتفاقات عسكرية قصيرة الأمد مع كل من: قرقيزيا، أوزبكستان، كزاخستان بهدف تواجد القوات العسكرية الأميركية في هذه الدول واستخدام القواعد العسكرية فيها(٥).
٢٣ ـ إرسال مئتي اختصاصي عسكري أميركي مع تجهيزاتهم العسكرية إلى جورجيا لتدريب جيشها على مواجهة الإرهابيين في هضبة بانكيسي.
٢٤ ـ أكثر دول آسيا الوسطى وافقت على استخدام الطيران الأميركي لأجوائها، وتعاونت مع أميركا أمنياً لمواجهة الطالبان(٦).

هذه المحطات تشير بوضوح إلى أن أميركا عملت خلال عقد التسعينات بجد وفاعلية من أجل ملء الفراغ الذي تركه إنهيار الإتحاد السوفياتي في المنطقة، فوقعت أنواعاً عدة من اتفاقات التعاون العسكري والأمني والاقتصادي والصناعي وفي مجال حقوق الإنسان مع هذه الدول. أما رد فعل روسيا تجاه هذا التعاون فقد كان لافتاً للنظر، فالروس ادركوا طوال التسعينات أن الدول المستقلة حديثاً لا ترغب بالتعاون معها كثيراً، لذلك قامت روسيا بمواكبة أميركا في تعاونها مع دول المنطقة، لأنها استنتجت أن التعاون مع أميركا يؤمن مصالح روسيا أكثر من منافستها. ففي الواقع حول الروس اللعبة التي ناتجها صفر إلى لعبة ناتجها غير الصفر. ومارسوا التعاون مع الشركات وتقديم المشاريع وتنفيذها في المجالين الاقتصادي والبنى التحتية.

في الجدول رقم (١) يظهر تأثير التحولات الجيوبوليتيكية في المنطقة على الأمن القومي الإيراني. ومجموع المؤشرات يشير إلى أن معظم التحولات المذكورة ليست لمصلحة الأمن القومي الإيراني، بل جعلت إيران تواجه تحديات جديدة. وملاحظة المؤشرات وتداعياتها الأمنية تدعم إدعاء الفرضية الأولى لهذه المقالة. فكما أسلفنا إن انفراط عقد السيطرة السوفياتية على المنطقة من حولها، وحاجة الدول حديثة الإستقلال إلى الإعتراف الرسمي والدعم ورفع المستوى المعيشي، دفع المنافس القديم للإتحاد السوفياتي، أي أميركا، إلى إستغلال الفراغ والقيام بالخطوات الأربعة وعشرين ضد إيران. وعادت أغلب هذه الخطوات بالضرر على المصالح القومية الإيرانية، فيمكن الإستنتاج بأن إنحسار سلطة جار إيران الشمالي أدى إلى بسط سلطة أميركا منافسة الإتحاد السوفياتي، والتسويات

(٥) Michael Denison, *Central Asia's New Romance Life with the West*, 2002, p16.

(٦) نبي سنبلي، «إيران والمحيط الأمني لآسيا الوسطى والقوقاز»، **فصلية دراسات آسيا الوسطى والقوقاز**، العدد ٣٧، ربيع ٢٠٠٢، ص ١١١.

المتتالية بين القوتين أدت إلى التقاء الحدود الأمنية للقوتين (روسيا - أميركا) وتضييع مصالح إيران القومية. (أنظر الجدول رقم (١)).

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي فقدت إيران دورها الأساس الفاصل بين المعسكرين المتخاصمين، ولم تكن قدرات إيران الكيفية والعينية تؤهلها لإستغلال الفرص الناتجة عن إنهيار الإتحاد السوفياتي في شكل كافٍ، لذلك فقد انحسر دور إيران، وما أوردناه من مؤشرات في الجدول يؤيد ذلك التحول في الأدوار.

إحد الأسباب الأساس في إنحسار هذا الدور هي السياسة الأميركية التي تسعى لتوجيه كل الأمور بعيداً عن إيران. حيث استغلت أميركا الفرص الاقتصادية والتي تشمل تأمين الطاقة، وتصدير الخدمات الفنية والهندسية والفرص الجيوبوليتيكية والتي تشمل الوصول مباشرة إلى الأرض والفضاء الجغرافي لمنافسيها وأعدائها والضغط عليهم والسيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين والخليج الفارسي والفرص الجيواستراتيجية والتي تشمل استغلال الجو الجغرافي للمنطقة في التخطيط للعمليات العسكرية، وتجزئة القوى القيادية: روسيا، الصين، الهند، إيران للوصول إلى أهداف منها: الإستفادة من ضغط الحاجات المحلية في البُعد الاقتصادي (الإستثمار) والفنية (التقنية) وخصوصاً في مجال الطاقة، الإستفادة من الشق الأخذ بالإتساع بين دول المنطقة مع روسيا، الإستفادة من أزمات المنطقة للعب دور الوسيط مثل: أزمة قرباغ، وإحداث الصدع في العلاقات بين دول المنطقة وإيران وروسيا والصين، ودعم مصالح حلفائها كإسرائيل وتركيا وبسط نشاطهم ونفوذهم، واستغلال مقولة مكافحة الإرهاب للتواجد بشكل مباشر عبر المؤسسات الاقتصادية والثقافية والعسكرية في المنطقة.

أظهر إنحسار نفوذ الإتحاد السوفياتي وظهور الأجواء الحرة فراغاً في السلطة ما شكّل فرصة لبسط النفوذ الأميركي لتوسع أميركا من حدودها الجيوبوليتيكية بالإتجاه الجنوبي والشمالي والغربي والشرقي نحو الحدود الجغرافية لروسيا، وتحدي منافسيها الإقليميين وخصوصاً إيران وروسيا، وتضييق مساحة نفوذهما بحيث أن أميركا استطاعت خلال العقد الأخير أن تسيطر على مناطق نفوذ الإتحاد السوفياتي سابقاً، وأن تبسط حدودها الجيوبوليتيكية في آسيا الوسطى والقوقاز إلى حدود روسيا الجغرافية، حتى أضحت روسيا جنوباً مجاورة لأميركا، ذلك لأن أميركا استطاعت أن تعقد اتفاقات مهمة مع الدول المجاورة لروسيا مثل: أوزبكستان وجورجيا وأذربيجان وقرغيزيا وتركمنستان.

إنهيار نظام القطبين وقدرة التحرك الإيراني

السؤال الثاني لهذا البحث كان: ما هو تأثير إنهيار نظام القطبين في قدرة إيران على التحرك في المحيط المجاور لها؟ في الإجابة عن هذا السؤال طرحنا فرضية بهذا المضمون:

إن بسط جو القدرة الجنوبية أدى إلى محاصرة إيران طبيعياً، وفي النهاية إضعاف قدرة إيران على المناورة والتحرك في المحيط المجاور لها، ورفع مستوى تضررها أمنياً.
في هذه المقالة نتناول الفرضية آنفة الذكر ونقدم استنتاجاً يمكن إثباته.
كما قيل من قبل فإن المكانة الجيوبوليتيكية لإيران طوال القرن العشرين وحتى عقد التسعينات منه كانت تتأتى من المنافسة العقائدية بين المعسكرين الشرقي والغربي، لتشكل حائلاً بين القوتين العالميتين الكبريين. وكلما اتفقت تلك القوتين نقض أمن إيران، وإذا اختلفتا حفظ أمنها. ومع إنتهاء الحرب الباردة فإن التناسب والتلازم الموجود قد تلاشى، وظهرت تحولات جيوبوليتيكية جديدة أثرت على الأمن القومي الإيراني في شدة. أما أهم التحولات الجيوبوليتيكية التي جعلت الأمن القومي الإيراني عرضة للتأثر فهي:

١ ـ **مباحثات بحر قزوين**: الإبهام الذي كان قائماً حول كيفية ومستوى الإستفادة من ثروات بحر قزوين استقطب قسماً مهماً من التمركز الديبلوماسي للدول خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة. ففي عهد الإتحاد السوفياتي نظمت العلاقات البحرية بين إيران والإتحاد السوفياتي من خلال معاهدتي ١٩٢١ و١٩٤٠، لكن إنهيار الإتحاد السوفياتي، واعتراف العالم رسمياً بالدول الأربع المطلة على البحر: روسيا، أذربيجان، قزاغستان، تركمنستان من جهة وإيران من جهة أخرى، ونشر إحصاءات متناقضة حول ثروات بحر قزوين جعل منها قضية سياسية. كما إن التنافس والنقاش حول هذه البحيرة إلى جانب قضايا مهمة مثل: عسكرة أو عدم عسكرة بحر قزوين، والتلوث، وتخريب النظام البيئي في بحر قزوين، شكلت جميعاً وزادت من وجود أزمة بالقوة في محيط بحر قزوين. كل ذلك أثر على العلاقات السياسية وحتى الأمنية القومية لهذه الدول.

٢ ـ **خطوط نقل النفط والغاز**: اختيار أماكن عبور خطوط نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى مراكز الشراء في دول العالم الصناعية أخذ منحى سياسياً أمنياً بالكامل من خلال حضور وتدخل الشركات الصناعية والتجارية والدول الغربية(٧).

٣ ـ **تحويل فضاء المنطقة إلى فضاء أمني**: أضحت الأنشطة التجارية والإقتصادية لدول المنطقة متأثرة في شدة بالعامل الأمني، وبعبارة أخرى أضحت التجارة والأمن لازمين بعضهما لبعض.

٤ ـ **القومية التركية**: من التحديات الأمنية الجدية في المنطقة بروز الميول العنصرية أو القومية المتشددة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز كالقومية التركية والقومية الطورانية.

٥ ـ **المواجهة الإيرانية الأميركية**: إيران هي أقرب وأوفر طريق للوصل إلى البحر المفتوح، وأكثر الطرق أماناً لنقل نفط وغاز آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيا، لكنها رغم ذلك همشت عملياً بسبب عداء أميركا لها وتعارض مصالح أميركا مع إيران.

٦ ـ **إنتهاء التنافس بين القوتين العقائديتين**: إنّ إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء

(٧) حشمة الله فلاحت بيشه، التحولات الأمنية لآسيا الوسطى والقوقاز والأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، (طهران، منشورات كلية القيادة والأركان في قوات حرس الثورة، ٢٠٠١)، ص ١٢.

الحرب الباردة سحب من إيران ورقة اللعب بين القوتين، حيث كانت تستفيد من التوتر بين القوتين للحصول على امتيازات.

٧ ـ استفادة دول المنطقة من ثقل أميركا: إن التواجد الأميركي في المنطقة ترافق مع ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية ضد الدول المجاورة لذلك التواجد، بحيث أن بعض الدول في أسيا الوسطى والقوقاز تسعى للإستفادة من الحضور الأميركي لإستخدامه كثقل لمواجهة الدول الأقوى في المنطقة أي إيران وروسيا. هذا الأمر مهّد الظروف أكثر لبسط نفوذ أميركا وتسلطها وتهديدها لمصالح إيران وأمنها القومي[8].

٨ ـ بحر قزوين وتعقيد الأزمة: إن تدخل القوى الكبرى في القرارات الداخلية لدول المنطقة أدى إلى تحويل منطقة بحر قزوين إلى ساحة تحدي للقوى الكبرى في العالم والمنطقة، وجعلت من قضاياها مانعاً أمام حل قضايا المنطقة على يد دولها. في حين كان من المتوقع أن تساهم الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة وظروفها الاقتصادية والتجارية الخاصة في التقارب بين دول المنطقة والتعاون بينها لا العداوة.

٩ ـ عدد اللاعبين الخارجيين: دخول القوى الكبرى من خارج المنطقة إلى ساحة التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة وتحدياتها لإيران شكلت عاملاً لإيجاد الفرقة والتأزم في علاقات الدول المشاطئة لبحر قزوين.

١٠ ـ تنوع أزمات المنطقة: مهد الإختلاف في التوجهات الدولية لدول المنطقة وبدوافع مختلفة سعياً وراء ربط مستقبلها مع قوى المنطقة والعالم، الأرضية من ناحية لتواجد القوى الأجنبية، كما أدى إلى سريان خلافات القوى الأجنبية إلى منطقة بحر قزوين.

١١ ـ العضوية في الناتو: أعلنت دولتا أذربيجان وجورجيا رغبتهما في الإنضمام إلى حلف الناتو، وإذا تحقق ذلك فستصل حدود حلف الناتو شرقاً إلى بحر قزوين، وتختل بذلك موازين القوى في المنطقة في شكل أساسي.

١٢ ـ احتمال تغيير الحدود الجغرافية: هناك احتمال لوقوع تغيرات أساسية عند الحدود الشمالية لإيران (مشروع غوبل لتبادل الأراضي بين أذربيجان وأرمينيا بدعم ووساطة الغرب) وتبديل مجتمعات وهجرات قومية.

التداعيات المهمة لإعتداء العراق عسكرياً على الكويت وحرب الخليج الفارسي

وقعت حرب الخليج الثانية في ظروف إنهار فيها أحد ركني نظام القطبين عملياً، وبان في المنطقة فراغ قوى. وقد انتهى الأمر بالتواجد العسكري الأميركي في المنطقة، واستيلائها على المصادر النفطية لدول الخليج العربية. بعد إنتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية لم يبق سبب للتواجد العسكري الأميركي ـ الأوروبي في الخليج الفارسي، لكن حرب الخليج

(٨) محمد جواد ظريف، «ندوة التحولات الجديدة في جيوبوليتيك المنطقة والأمن القومي لجمهورية إيران الإسلامية»، **فصلية دراسات الشرق الأوسط**، السنة الخامسة، العدد ٢، صيف ١٩٩٨، ص ٢٨ ـ ٢٩.

الثانية أدت إلى تقوية الغرب وخصوصاً أميركا لتواجده العسكري في المنطقة واستمراره، وتوقيع معاهدات أمنية وعسكرية أميركية مع عدد من دول المنطقة لإعادة السلم والاستقرار والأمن في الخليج الفارسي، وتوسيع الفضاء الجيوبوليتيكي الأميركي في جنوب إيران والتحرك نحو شمال إيران. فإتحاد دول العالم القوية والصناعية والدعم الأممي لها لإخراج العراق من الكويت دل على الأهمية القصوى لمصادر الطاقة في الخليج الفارسي في نظر القوى الصناعية. لذلك فإن القوى الكبرى في أي نظام عالمي وإقليمي تسعى لتأمين ظروف تواجدها وسيطرتها على قلب طاقة العالم. إن اعتداء العراق على الكويت أدى إلى طرح ادعاء جديد في ساحة النظام الدولي تحت عنوان النظام العالمي الجديد، قدمت من خلاله أميركا نموذجاً جديداً للأمن. على أساس هذا النموذج من حق أميركا أن تقوم بحراسة الأمن القومي الأميركي من خلال الدفاع الإستباقي أو الردعي، وترويج القيم الأميركية في العالم. وإلى جانب هذا النظام الكبير تقوم أميركا بتشجيع الدول العربية في المنطقة لتشكيل اتحاد (٢ + ٦) لتقوية مكانتها الأمنية في مواجهة العراق وإيران. فوقوع حرب الخليج الثانية، وانسحاب العراق من أرض الكويت أدى إلى بسط وتثبيت النفوذ الأميركي في الخليج الفارسي (المنطقة التي تشهد تصدير كل النفط الإيراني، وحيث تضيق المسافة بين القوات الأميركية والإيرانية) وقد اكتمل مشروع إيران للتحرك الجديد في المنطقة بمشروع آخر. حيث هاجمت أميركا أفغانستان عسكرياً وصاروخياً بعد حادثة ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ بذريعة المواجهة مع الإرهاب، فشكل ذلك الهجوم تحولاً جيوبوليتيكياً ومصيرياً أثر في شدة على الأمن القومي الإيراني. سنبين تفاصيل هذا التأثير في هذه المقالة.

الهجوم الأميركي على أفغانستان، تمدد وانحسار القوى شمال إيران وجنوبها

مع الهجوم الأميركي على أفغانستان واحتلالها عسكرياً، تعرضت المناطق المجاورة لإيران إلى تغييرات، وتغيرت كيفياً مصادر التهديد الأمني لإيران وأشكاله، الأمور الدالة على هذا التغير هي:

١ ـ التواجد الأميركي المباشر في أفغانستان وغير المباشر في الباكستان أدى إلى إضعاف قدرة إيران على التحرك في أفغانستان، وإلى إتساع المحيط الجيوبوليتيكي الأميركي.

٢ ـ عملت أميركا على إيجاد نظام سيطرة جديد يجعل من جيوبوليتيك منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز ليتمدد من غرب آسيا إلى حدود الهند والصين(٩).

٣ ـ مكافحة الإرهاب مهدت الأرضية لإستقرار القوات الأمركية عند حدود آسيا الوسطى والقوقاز. وسعت أميركا من خلال تواجد قواتها في آسيا الوسطى والقوقاز وبسط مظلتها

(٩) بابك نادر بور، اهداف اميركا من الهجوم على افغانستان، (طهران، مؤسسة ابرار الثقافية المعاصرة للدراسات والبحوث الدولية، ٢٠٠١)، ص ٥٣.

الأمنية في المنطقة إلى خفض مستوى التدخل الروسي، وتمهيد الأرض عملياً لتواجد الناتو في إطار تمدده إلى الشرق.

٤ ـ أوجد الهجوم الأميركي على أفغانستان الخلل في علاقات إيران مع آسيا الوسطى وروسيا والقوقاز(١٠).

٥ ـ أمن إيجاد حكومة موالية لأميركا في أفغانستان الفرص الاقتصادية والسياسية والقيادية الجديدة لأميركا.

٦ ـ استطاعت أميركا بتواجدها في أفغانستان أن تكمل حصارها لإيران، فأميركا متواجدة في تركيا وأذربيجان والخليج الفارسي وبحر عمان، وقد حاصرت إيران بقواتها وبالأنظمة الموالية لها.

٧ ـ من المخططات الأميركية إيجاد بديل آمن للوصول بسهولة إلى مصادر النفط والغاز، وفي الحد الأدنى الوصول السهل والآمن إلى هذه المصادر، وعبور النفط بالترانزيت عبر أفغانستان أحد هذه المخططات المهمة.

٨ ـ من خلال حضورها في أفغانستان تسعى أميركا للإشراف المباشر على القوقاز والإمساك بخطوط نقل النفط والغاز من كزاغستان وتركمانستان إلى البحار الحرة، وممارسة السيطرة على التحولات وخطط الطاقة الإيرانية.

٩ ـ منع قيام علاقات وثيقة بين إيران وروسيا والصين والهند(١١).

١٠ ـ التدخل في التغيير التدريجي للبناء الثقافي والسياسي لدول آسيا الوسطى، ومنع قيام حركات إسلامية في هذه المنطقة، وإيجاد جو ـ جيواستراتيجي والسيطرة الكاملة عليه(١٢).

١١ ـ عملت أميركا على تعزيز تواجدها العسكري في آسيا الوسطى وتركمانستان والقوقاز من خلال عملياتها العسكرية في أفغانستان، وعقد عدة معاهدات عسكرية مع دول المنطقة، وزادت من مساعداتها الاقتصادية والفنية لهذه الدول(١٣).

١٢ ـ بعد تواجدها عسكرياً تسعى أميركا لأداء دور أساس في قضايا المنطقة وزيادة مساهمتها في الترتيبات الأمنية في المنطقة، لتشارك في حل الأزمات والتجاذبات المناطقية مثل: ناغورني قرباغ.

١٣ ـ أدى التواجد العسكري الأميركي إلى إنطباق الحدود الجيوبوليتيكية الأميركية مع الحدود الجغرافية لروسيا، وغير توجهات هذا البلد من التوكيد على التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة إلى التعاون العسكري الأمني.

١٤ ـ اعتبار إيران أحد محاور الشر على لسان الرئيس الأميركي، جورج بوش، لتشكل *إيران بذلك أحد الأهداف القادمة لأميركا.*

١٥ ـ ظهور أفغانستان كمنافس جيوبوليتيكي، فإذا نعمت أفغانستان بالأمن والإستقرار

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) مجيد يونسيان، **كوابيس القصر الزجاجي، تأمل في العلاقات الأميركية السعودية**، (مؤسسة أبرار الثقافية المعاصرة للدراسات والبحوث الدولية، ٢٠٠١، ص ٦٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(١٣) Michael Denison, op. cit., p16.

يمكنها بالتعاون مع باكستان أن تستفيد من الأهمية الجيوبوليتيكية الإيرانية للتخفيف من عزلة آسيا الوسطى جيوبوليتيكياً.

١٦ ـ لم يعد في آسيا الوسطى الحالية ذلك العدو المشترك (الطالبان) الذي كان سبباً في تحسين علاقات دول المنطقة مع إيران، وقد حل محلّه حليف (أميركا) يتمكن من حماية هذه الدول من إيران وروسيا.

نظراً لما مرّ ذكره وبناء على التحولات الجيوبوليتيكية التي بحثناها في الفرضية الأولى، فإن إنهيار نظام القطبين وسع مساحة سلطة أميركا في منطقة الخليج الفارسي، وعمل تدريجاً على بسط هذه المساحة إلى شمال إيران وآسيا الوسطى والقوقاز، وهذا التمدد الجيوبوليتيكي لسلطة أميركا وتراجع روسيا من مناطق نفوذها التقليدية أدى إلى محاصرة إيران طبيعياً، وبالتالي إلى إضعاف نفوذ إيران وقدرتها في المحيط من حولها.

رغم أنه خلال الحرب الباردة كان من الصعب تغيير أماكن تواجد ونفوذ القوى الكبرى بسبب توازن القوى، وكان ذلك يشكل لإيران نوعاً من الأمن الناشىء عن التنافس بين القوتين، لكن التواجد المباشر وغير المباشر للإتحاد السوفياتي خلال تلك الحرب حول إيران كان أكبر من التواجد الأميركي، وذلك من خلال التواجد المباشر عند الحدود الشمالية والشرقية في أفغانستان وغير المباشر عند الحدود الغربية في العراق، وكانت حصة الإتحاد السوفياتي في حصاره لإيران أكبر من أميركا بمرات عدة، وكان تماس أميركا مع إيران في شكل غير مباشر عبر باكستان وتركيا والحدود الجنوبية مع الخليج الفارسي.

ومع انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة تحول نموذج التماس الطبيعي لإيران مع القوى الكبرى وتغيرت الظروف لمصلحة أميركا كعدو ومنافس لإيران. فشكلت أميركا مصدر تهديد جدي لإيران عند حدودها الجنوبية من خلال تواجدها العسكري المباشر والقوي، ووسعت من تماسها الطبيعي مع إيران من خلال حضورها المباشر عند الحدود الجنوبية والغربية (شمال العراق) وفي تركيا بتواجدها المباشر وغير المباشر، وفي أذربيجان والقوقاز بتواجدها المباشر. وعليه فإن إيران مهددة من ناحية الجنوب والغرب والشمال الغربي مباشرة من قبل أميركا. واستطاعت أميركا أيضاً أن تكمل حلقة حصارها لإيران من خلال بسط نفوذها في الباكستان وتواجدها المباشر في أفغانستان (شرقاً) وقد شكل هذا الحضور والنفوذ حول إيران تحدياً خطراً لها أفرزه إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار نظام القطبين وتراجع روسيا عن مساحة نفوذها التقليدي.

أدى التوسع في مساحة القوة الأميركية إلى إنحسار وتحديد مجال نفوذ إيران في محيطها. من انعدام الأمن في باكستان للأنشطة الثقافية والاقتصادية والفنية الإيرانية، إلى اغتيال الإيرانيين والقوى السياسية الشيعية الموالية لإيران، إلى إلغاء عقد بناء مصفاة

مشتركة بين إيران وباكستان بسبب الضغوط الأميركية، إلى دعم باكستان لتأسيس وتقوية الطالبان واحتلالهم لمعظم أراضي أفغانستان، إلى تشديد التنافس بين إيران وباكستان في آسيا الوسطى وتشكيل محور إسلام آباد ـ طشقند في مقابل محور طهران ـ دوشنبه، إلى فقدان إيران لنفوذها في أفغانستان بسبب تشكيل حكومة عميلة لأميركا فيها. كل تلك الأمور تشير إلى ضعف مكانة إيران شرقاً.

وفي الشمال قيام الإئتلاف بين أعداء إيران ومنافسيها أي تركيا وأميركا وإسرائيل، ونمو الأنشطة الاقتصادية التركية، وتحركات تركيا الثقافية في آسيا الوسطى والقوقاز، وإخراج إيران من كنسرسيوم نفط أذربيجان، واستفراد إيران في موضوع تعيين نظام الحقوق البحرية في بحر قزوين، وعبور خطوط وأنابيب النفط والغاز الإقليمية من معابر غير إيرانية؛ كل تلك الأمور تشير إلى الحد من نفوذ إيران شمالاً، وقيام مصدر تهديد جدي ضد إيران.

شكلت أميركا مانعاً أمام تحرك إيران في الخليج الفارسي وفي دول الخليج العربية. فأميركا تسعى إلى تجاهل المكانة الطبيعية لإيران في النظام الإقليمي لتتمكن بذلك من خفض قدرة إيران على المنافسة في المنطقة، والحد من مساحة نفوذ إيران، وتعمل في المقابل على بسط نفوذ منافسي إيران: السعودية ومجلس التعاون الخليجي في الجنوب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الغرب، وآسيا الوسطى والقوقاز في الشمال. والهدف من هذه التحركات هو خفض مكانة إيران في المنطقة، أي الأمر نفسه الذي نشأ عن موقع إيران الجغرافي.

فأميركا تروّج لتركيا كمرشح مناسب للحضور في المنطقة، وتدعم الآمال التوسعية لتركيا كنشر الثقافة التركية القومية والطورانية الكبيرة، واعتداءاتها العسكرية المتكررة على شمال العراق، وبسط أنشطتها الاقتصادية والثقافية في القوقاز وآسيا الوسطى.

على أي حال، فإن العوامل التي تقف في وجه التحرك المثمر لإيران وتفوقها جيوبوليتيكياً في الظروف الراهنة هي: المقاطعة التجارية والاقتصادية الأميركية، ضغط أميركا على حلفائها في العالم والمنطقة، وتحويل العلاقات إلى علاقات أمنية.

المؤشرات المدرجة في الجدول رقم (٢) تشير إلى أن إنهيار نظام القطبين كان سبباً في تحولات جيوبوليتيكية وتغيرات سياسية واقتصادية أساسية في المحيط من حول إيران. (أنظر الجدول رقم (٢)).

في هذا المجال هناك ثلاثة متغيرات أساسية هي:

١ ـ إنهيار الإتحاد السوفياتي.

٢ ـ حرب الخليج الثانية.

٣ ـ الهجوم الأميركي على أفغانستان (التحالف ضد الإرهاب).

ونتائج التحقيق تشير بوضوح أن الإتحاد السوفياتي كان متواجداً حول إيران بشكل مباشر وغير مباشر إبان الحرب الباردة، وكان ذلك التواجد يشكل تهديداً وخطراً مضاعفاً على إيران، وأن إيران قد وقعت خلال العقد الأخير من الحرب الباردة تحت تأثير تنافس القوى الكبرى، وقد مالت نحو القوة البحرية (أميركا) وأصبحت عضواً في حلف السنتو في إطار خطة السد الأميركي الرادع والحزام الأمني الغربي ضد روسيا. لكن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية أدى إلى خروج إيران من حلف السنتو. وأدت هوية الثورة الإسلامية العقائدية إلى وضع إيران فوراً في وجه التسلط الأميركي والنفوذ الشيوعي السوفياتي، وتحولت إيران عملياً من حليف للغرب إلى عدو للغرب والشرق. ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي تغير نموذج التماس الفيزيائي للقوى الكبرى مع إيران، وكان بروز الفراغ الناشىء عن تراجع روسيا من محيطها التقليدي يهيىء الظروف تدريجياً لمصلحة أميركا وبسط مجالها الجيوبوليتيكي.

وقدمت حرب الخليج الثانية العون لأميركا، فإضافة إلى إخراج العراق من الكويت، اكتسبت أميركا شرعية لتواجدها العسكري الكبير في منطقة الخليج، فطرحت أميركا النظام العالمي الجديد لتقود العالم، وحققت بذلك بعض أهدافها الرئيسة المتمثلة بالسيطرة على مصادر الطاقة (من تنقيب واستخراج ونقل) في الخليج حيث أكبر مصدر لتأمين الطاقة في العالم، وحدت من مكانة إيران وجيوستراتيجيتها، وعقدت أميركا معاهدات عسكرية طويلة الأمد، وتمركزت قواتها الجوية والبحرية والكوماندوس في دول مجلس التعاون الخليجي، لتحاصر بذلك إيران عملياً.

وجاء الهجوم الأميركي على أفغانستان ليشكل فرصة رئيسية أخرى لأميركا لتحقيق أهدافها البعيدة في محيط بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز. وقد استغلت أميركا هذه الفرصة جيداً لتسيطر على دول آسيا الوسطى والقوقاز، وتتسلط مباشرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين، وتمسك بزمام أوراسيا ومعبرها، وتشرف وتراقب عن كثب الأنشطة النووية للصين وباكستان.

وبهذا التجدد الجيوبوليتيكي الأميركي، أضحت إيران كجزيرة تحاصرها أميركا، وانخفضت بذلك قدرة ايران على التحرك في الجوار (أفغانستان - باكستان - آسيا الوسطى والقوقاز) إلى أدنى الحدود، ونشطت التهديدات الخارجية ضد الأمن القومي الإيراني وضد مصالح إيران القومية. هذه التهديدات بمستواها وشكلها وقوتها ألحقت الضرر الكبير بمصالح إيران القومية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية. في المقابل، عملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مواجهة هذه التهديدات وتأمين أمنها القومي من خلال تعزيز بنيتها الدفاعية والعسكرية لتشكل قوة رادعة. ورغم أن قدرة الردع الإيراني تبقى ضعيفة أمام أي هجوم أميركي يعتمد على الأسلحة النووية؛

لكن المنطق الدفاعي يقضي بالحفاظ على السيادة الكاملة في وجه أي تهديد واعتداء. وللحفاظ على القدرة الدفاعية واستمرارها يتم سنوياً صرف مبالغ كبيرة، وعند مراجعة الموازنات الدفاعية لإيران خلال السنوات العشر الأخيرة نجدها تشير إلى إهتمام حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقضية الدفاع والحفاظ على هوية البلاد واستقلالها وسيادتها والحصول على القوة الرادعة. فالإحصاءات تشير إلى أن معدل النمو في الموازنة العامة لإيران خلال العقد الأخير كان ٢٦,٢٩ في المئة في حين أن معدل ارتفاع موازنة الدفاع خلال العقد الأخير هو ٥٠,٦ في المئة، ويجري ذلك في ظروف ما زالت إيران في حالة الخروج من حرب السنوات الثمانية التي ألحقت الأضرار الجسيمة في البنى التحتية الصناعية والاقتصادية، وانخفاض في عائدات النفط الإيرانية بسبب تدخل أميركا وضغوطها على السياسة النفطية للدول المصدرة للنفط، وتعاون بعض أعضاء منظمة "أوبك" مع السياسات الأميركية.

ورغم كل تلك الصعاب والمشاكل التي برزت في داخل إيران بعد إنتهاء الحرب وبسببها، وتراجع مكانة إيران في ساحة العلاقات الدولية، فإنّ الإهتمام بالمجال الدفاعي يعد من جملة التحركات الإيجابية لحفظ الأمن القومي.

على أي حال فإن الآثار السلبية الـ ٣٥ من المتغيرات على مصالح إيران القومية الناشئة عن إنهيار نظام القطبين، والتحولات التالية لها والمتأثرة بها، والتي أدت إلى بسط الحضور الأميركي حول إيران، أكملت حلقة محاصرة إيران، وأدت إلى خفض نفوذ إيران وقدرتها على المناورة، وإلى زيادة الموازنات الأمنية والدفاعية. فعند مقارنة معدل ارتفاع الموازنة الدفاعية خلال عقد مع معدل ارتفاع الموازنة العامة للبلاد يتبين ارتفاع الموازنات الأمنية والدفاعية، وزيادة التهديدات الضارة.

الإستنتاج

قامت هذه المقالة باستعراض أهم التحولات الجيوبوليتيكية خلال التسعينات وتبيان تأثيراتها على مصالح وأمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكما جاء في المقالة فإن التحولات الجيوبوليتيكية للتسعينات هي: إنهيار الإتحاد السوفياتي، وحرب الخيج الثانية، والمواجهات الإرهابية التي برزت في إطار حادثة ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

وفرضية الكاتب اعتبرت أن انحسار قوة جار إيران الشمالي أدى إلى تفعيل القوة المستقرة جنوب إيران أي أميركا، وهذا الفعل وما أثاره من ردود قيدت قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية على التحرك.

أما الحل الذي اقترحته المقالة للخروج من العزلة الجيوبوليتيكية والمقاطعات والتهديدات، بالخروج من الحصار الطبيعي الأميركي لإيران، والإستفادة من الفرص الدولية والوصول

إلى وضع جيوبوليتيكي جيد من خلال التحالف والإتحاد. بحيث إذا ما تحرك نظام التعدد في الأقطاب، وتم الأئتلاف التكتيكي، والإستفادة من الفرص المناسبة، وتم توظيف ذلك كله في تأمين أمن إيران القومي. أما إذا تكرس نظام القطب الأوحد فإن اعتماد سياسة الإئتلاف الشامل يساعد في تأمين مصالح إيران وأمنها ❑

الجدول (١)
مؤشرات التحولات الجيوبوليتيكية وتأثيرها على المصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا

التسلسل	مؤشرات التواجد الأميركي في آسيا الوسطى والقوقاز	تأثيرها على مصالح	
		روسيا	ايران
١	مكافحة الإرهاب مهدت الأرض لتواجد واستقرار القوات الأميركية في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز، وقد عملت أميركا من خلال حضورها في المنطقة وبسط مظلتها الأمنية على إضعاف قوة روسيا وإيران.	سلبي	سلبي
٢	تواجد أميركا في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز منع قيام تحالف إيراني روسي هندي صيني.	سلبي	سلبي
٣	التواجد العسكري الأميركي في هذه المنطقة أدى إلى التقاء الحدود الجيوبوليتيكية لأميركا مع الحدود الجغرافية لروسيا.	سلبي	سلبي
٤	هدف أميركا من التواجد في المنطقة رفع مستوى مكانتها في الترتيبات الأمنية للمنطقة، إلى جانب مكافحة الإرهاب.	سلبي	سلبي
٥	بسط السياسات والبرامج الأميركية في أنحاء منطقة آسيا الوسطى والقوقاز لمنع ظهور جديد لتوسع عقائدي روسي وإيراني.	سلبي	سلبي
٦	منع الحروب الداخلية والسيطرة عليها ومنع إنهيار الدول الحديثة الإستقلال، ومنع إنتشار الصحوة الإسلامية الأصولية المعادية للغرب، ودعم الديموقراطية، والاقتصاد والسوق الحرة، والتوكيد على رعاية حقوق الإنسان.	ثنائي	ثنائي
٧	استغلت أميركا قدراتها لأداء دور بارز في النمو الاقتصادي لهذه الدول.	سلبي	سلبي
٨	الضغط الأميركي على جمهورية أذربيجان ما دفعها في نيسان / ابريل ١٩٩٥ إلى حرمان إيران من ٥ في المئة من الاستثمار الدولي النفطي.	إيجابي	سلبي
٩	خططت أميركا لنوع من علاقة الرعاية لأوزبكستان، ودعمت اوزبكستان توسع الناتو نحو الشرق.	سلبي	سلبي
١٠	خطاب كلينتون الى الكونغرس عام ١٩٩٤، قضى بتحديد التحرك العسكري الروسي وجعل التدخل العسكري الروسي دعماً	سلبي	سلبي

	للأقليات الروسية في دول آسيا الوسطى والقوقاز مشروطاً بموافقة أميركا.	سلبي	سلبي
١١	توقيع عقد نقل الطاقة (باكو - جيحان) بين أذربيجان وتركيا وأميركا. وعقد نقل النفط والغاز التركماني عبر بحر قزوين إلى أذربيجان وتركيا بهدف إضعاف العلاقة الإيرانية والروسية مع تركمانستان.	سلبي	سلبي
١٢	إفشال المساعي الدبلوماسية للقوى المحلية مثل إيران في حل وإنهاء أزمة قرباغ زاد من نفوذ أميركا.	سلبي	سلبي
١٣	توقيع اتفاقية نقل نفط وغاز تركمانستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان وتركيا، والدعم الواسع والعلني الأميركي لتركيا بهدف تواجدها ونفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز إلى حد أن أكثر من ألف شركة تركية تنشط في أذربيجان.	سلبي	سلبي
١٤	نقل القاعدة العسكرية الأميركية من تركيا إلى جزيرة أبشرون في أذربيجان في كانون الثاني / يناير ١٩٩٩ وترحيب أذربيجان بذلك.	سلبي	سلبي
١٥	إشراك أذربيجان في التعاون الأمني والعسكري التركي الإسرائيلي، وإقامة الإجتماع المناطقي لحلف الناتو في ٢٠٠/٤/٣ في باكو، وإجراء مناورات مشتركة أميركية أوزبكية في طشقند بالتزامن مع الإجتماع، ما زاد من حجم التواجد والنفوذ العسكري الأميركي.	سلبي	سلبي
١٦	اجتماع اللجنة الأميركية الأوزبكية بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٦ في طشقند وتوقيع عدة اتفاقات في مجال الترتيبات الأمنية ضد الإرهاب والتعاون بين وزارتي دفاع البلدين.	سلبي	سلبي
١٧	تحرك الناتو نحو الشرق وترحيب دول القوقاز به ما أدى إلى تسلط القوى الخارجية على مصادر النفط.	سلبي	سلبي
١٨	استفادت أميركا من نظريات علماء الجيوبوليتيك واعتمدت على قوتها البرية في آسيا الوسطى والقوقاز وقدرتها البحرية لتستولي على مصادر الطاقة في الخليج الفارسي وبحر قزوين.	سلبي	سلبي
١٩	سعي أميركا إلى فتح جيوبوليتيك تركيا نحو الشرق، وإقامة ارتباط بين منطقة بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط.	سلبي	سلبي
٢٠	أميركا تقدم العون لإسرائيل لتستفيد من قدراتها الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية للنفوذ في المنطقة لتتمكن بذلك من تنفيذ سياساتها المعادية لإيران.	سلبي	سلبي

٢١	مساعدة كزاغستان في إنشاء حرس سواحل، وإقامة مناورات أميركية أوزبكية قزاغية، وتسليم أذربيجان زوارق دوريات بحرية في سياق التعاون الأميركي مع هذه الدول.	سلبي	سلبي
٢٢	توقيع عدة معاهدات عسكرية قصيرة الأمد مع دول: قرغيزيا، أوزبكستان، طاجيكستان، كزاغستان تقضي بتواجد القوات الأميركية فيها واستخدام قواعدها وامكاناتها العسكرية.	سلبي	سلبي
٢٣	ارسال مائتي مستشار عسكري أميركي مع تجهيزاتهم لتدريب وتجيهز الجيش الجورجي بذريعة مكافحة الإرهاب المتواجد في هضبة بانكيسي.	ثنائي	ثنائي
٢٤	خلال الهجوم الأميركي ضد أفغانستان قدمت كل من: طاجيكستان، اوزبكستان تسهيلات وقواعد برية للقوات الأميركية وحلفائها ووافقت اكثر دول آسيا الوسطى على استخدام الطائرات الأميركية لمجالها الجوي، وتعاونت أمنياً مع أميركا ضد الطالبان.	سلبي	سلبي

الجدول (٢)
مؤشرات التحولات الجيوبوليتيكية وتأثيرها على مصالح إيران القومية

التحولات الجيوبوليتيكية	نتائج التحقيق / المتغيرات	تأثيرها على مصالح إيران القومية
انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبين	١ ـ التحول في النظام الحقوقي لبحر قزوين أدى إلى انتاج مشاكل ديبلوماسية وتصاعد أزمة بحر قزوين وزيادة الدول المشاطئة للبحر.	سلبي
	٢ ـ الاختلاف والإبهام في تعريف الحدود البحرية أدى إلى إيجاد خلل في حدود سيادة وصلاحية الدول المشاطئة في الاستفادة من مصادر بحر قزوين.	سلبي
	٣ ـ أخذ اختيار طرق عبور النفط والغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى مراكز الشراء منحى سياسياً وأمنياً بالكامل بسبب حضور وتدخل القوى الصناعية والتجارية.	سلبي
	٤ ـ إنهيار الإتحاد السوفياتي وفراغ القوة الناشىء عنه مهّد الأرضية لحضور ونفوذ بقية القوى العالمية والمناطقية في شمال إيران.	سلبي
	٥ ـ شكلت النظرة العنصرية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مثل القومية التركية والطورانية تهديداً أمنياً جدياً.	سلبي
	٦ ـ تعارض مصالح أميركا مع إيران أدى إلى حرمان إيران من أن تكون محطة ترانزيت لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا، وكبدها خسائر كبيرة.	سلبي
	٧ ـ إنهيار الإتحاد السوفياتي حرم إيران من الاستفادة من تنافس القوى الكبرى واستغلال ذلك لمصالحها القومية.	سلبي
	٨ ـ التواجد الأميركي في المنطقة جاء مقروناً بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول المجاورة لإيران، وقد استغلت بعض الدول التواجد الأميركي للتضييق على إيران.	سلبي
	٩ ـ تدخل القوى الخارجية وخصوصاً أميركا في القرارات	سلبي

	الداخلية لدول المنطقة أدى إلى عدم حل المشاكل العالقة بين هذه الدول، بل شكل عائقاً في طريق العلاقات والتعاون الاقتصادي والتجاري بينها.	
	١٠ ـ دخول أميركا الى ساحة التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية للمنطقة، وتحدي أميركا لإيران جعل من مصادر النفط والغاز وخطوط عبورهما عاملاً لإيجاد التفرقة والتأزم في علاقات الدول المشاطئة لبحر قزوين.	سلبي
	١١ ـ اختلاف التوجهات الدولية لدول المنطقة، وسعيها للإلتحاق بالقوى الخارجية مهّد الأرضية لتواجد تلك القوى، ونقل الخلافات بين القوى الخارجية إلى المنطقة.	سلبي
	١٢ ـ أعلنت أذربيجان وجورجيا رغبتهما بالإنضمام إلى حلف الناتو وإذا تحقق ذلك فستصل حدود الناتو شرقاً إلى بحر قزوين، ما يوجد تغييرات أساسية في توازن القوى في المنطقة.	سلبي
	١٣ ـ هناك احتمال حصول تغييرات أساسية في الحدود الشمالية الإيرانية (مشروع غوبل لمبادلة الأراضي بين أذربيجان وأرمينيا بدعم ووساطة غربية).	سلبي

التحولات الجيوبوليتيكية	نتائج التحقيق / المتغيرات	تأثيرها على مصالح إيران القومية
العدوان العسكري العراقي على الكويت وحرب الخليج الثانية	١ ـ الإعتداء العسكري العراقي على الكويت أدى إلى تشكيل أئتلاف عالمي مهم لإخراج العراق من الكويت، وتولت أميركا قيادة ذلك الإئتلاف. وأنتهى الأمر بالتواجد الأميركي واستيلاء أميركا على مصادر النفط في الخليج الفارسي.	ثنائي
	٢ ـ اجتياح العراق الكويت أدى إلى تبعية دول الخليج بشدة لقوة خارجية تحميها، وفي هذا المجال وقعت أميركا معاهدات أمنية وعسكرية ثنائية مع هذه الدول، وأقامت فيها قواعد عسكرية دائمة، وبذلك ثبتت تواجدها العسكري.	سلبي
	٣ ـ اجتياح العراق الكويت أدى إلى وجود فكرة جديدة في ساحة النظام الدولي أسمها النظام العالمي الجديد، تتولى فيه أميركا	سلبي

	قيادة العالم.	
	٤ ـ اتخذت أميركا سياسة الضربة المزدوجة لإيران والعراق واعتبرتهما مصادر تهديد الأمن في منطقة الخليج الفارسي.	سلبي
	٥ ـ أوجد خللاً في مسيرة سياسة الثقة ووقف التأزم والتجاذب بين إيران ودول الخليج العربية.	سلبي
	٦ ـ طرح إدعاء الإمارات العربية المتحدة ملكية الجزر الإيرانية الثلاث (أبو موسى، طنب الصغرى، طنب الكبرى).	سلبي
	٧ ـ عدم استقرار سوق النفط، وفي المحصلة خفض اسعار النفط والحاق ضربة بالإقتصاد الإيراني.	سلبي
	٨ ـ قيام دولة الحكم الذاتي في شمال العراق، ودعم أميركا الشامل للأحزاب الكردية، الذي أدى إلى التواجد الأميركي المباشر عند الحدود الغربية لإيران، وأدى ذلك إلى تنامي الميول القومية الكردية بين الأكراد الإيرانيين.	سلبي
	٩ ـ مقاطعة إيران اقتصادياً وسياسة تحجيم ايران، وإقرار قانون داماتو عام ١٩٩٣.	سلبي

التحولات الجيوبوليتيكية	نتائج التحقيق / المتغيرات	تأثيرها على مصالح إيران القومية
أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ والعدوان الأميركي على أفغانستان	١ ـ تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة أميركا، والهجوم العسكري الأميركي ضد أفغانستان، وإسقاط حكم الطالبان، واستقرار القوات الأميركية في أفغانستان، وفي المحصلة توسيع المساحة الجيوبوليتيكية الأميركية، وفقدان ساحة الفراغ الأمني الإيراني.	ثنائي
	٢ ـ استغلال الحضور الأميركي في أفغانستان لممارسة سياسة تحجيم ايران وبسط تواجد أميركا في آسيا الوسطى والقوقاز وحتى نهاية الحدود الجنوبية، ومن غرب آسيا إلى حدود الهند والصين، وتغيير جيوبوليتيك إيران لمصلحة أميركا.	سلبي
	٣ ـ مكافحة الإرهاب مهدت الأرضية لإستقرار القوات الأميركية	سلبي

	عند حدود آسيا الوسطى والقوقاز. وتسعى أميركا من خلال تواجدها في المنطقة وبسط مظلتها الأمنية إلى اضعاف قدرة إيران وروسيا.	
	٤ ـ الهجوم الأميركي على أفغانستان أوجد خللاً في مسيرة العلاقات الإيرانية مع آسيا الوسطى والقوقاز.	سلبي
	٥ ـ إيجاد حكومة موالية لأميركا في أفغانستان أدى إلى الحد من نفوذ إيران، وأوجد فرصاً جديدة لأميركا.	سلبي
	٦ ـ بتواجدها في أفغانستان اكملت أميركا حصارها لإيران. فأميركا كانت متواجدة في تركيا وأذربيجان والخليج الفارسي وبحر عمان وقد حاصرت إيران بقواتها وبالأنظمة الموالية لها.	سلبي
	٧ ـ تسعى أميركا من خلال تواجدها في أفغانستان وآسيا الوسطى للحصول على مصادر النفط والغاز بسهولة.	سلبي
	٨ ـ التواجد الأميركي في أفغانستان يشكل مانعاً أمام تحالف إيران وروسيا والصين والهند.	سلبي
	٩ ـ التواجد الأميركي في أفغانستان يغير تدريجياً المباني الثقافية والسياسية لدول المنطقة، ويمنع قيام حركات اسلامية فيها، ويبسط السيطرة الأميركية الكاملة على المنطقة.	سلبي
	١٠ ـ بعد تواجدها العسكري في أفغانستان تسعى أميركا لأداء دور أساس في قضايا المنطقة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ولتثبيت دورها في الترتيبات الأمنية للمنطقة لتشارك في حل نزاعات المنطقة مثل ناغورني ـ قرباغ.	سلبي
	١١ ـ التواجد العسكري الأميركي أدى إلى إنطباق الحدود الجيوبوليتيكية الأميركية مع الحدود الجغرافية لروسيا.	سلبي
	١٢ ـ إعلان جورج بوش أن إيران أحد محاور الشر، يجعل من إيران هدفاً مستقبلياً للعدوان العسكري الأميركي.	سلبي
	١٣ ـ ظهور افغانستان كمنافس جيوبوليتيكي لإيران يجعل منها عند استقرارها وتعاونها مع باكستان عاملاً يؤدي إلى إضعاف الأهمية الجيوبوليتيكية والقيادية لإيران في تخليص اسيا الوسطى من انزوائها الجيوبوليتيكي.	سلبي

ناصر ثقافي أميري *

العلاقات الأمنية بين الإتحاد الأوروبي وواشنطن

المفاهيم الضمنية للشرق الأوسط والخليج وإيران

في العلاقات عبر الأطلسية، لم يعد الإتحاد السوفياتي موجوداً ليؤدي دور الهدف للنظام الأمني للتحالف الغربي. إن توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقاً، وتوسيع الإتحاد الأوروبي بضم الأعضاء العشرة الجدد، والأهم، التغيرات الرئيسية في السياسات الأمنية الأميركية منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تشير إلى بدء فصل جديد في العلاقات الأمنية بين دول جانبي المحيط الأطلسي. يستكشف الكاتب الآثار المكنة لهذه التغيرات المتوقعة في العلاقة الأمنية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الأمن العالمي، والشرق الأوسط، ومنطقةالخليج الفارسي، وخصوصاً إيران. يعتمد الأميركيون اليوم أكثر من أي وقت مضى على القوة القاسية لتحقيق سياستهم الخارجية في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. منتقدو السياسات الأميركية الأحادية الجانب - بمن فيهم كثير من الأوروبيين - يشددون على مقاربة متعددة الطرف لحل المشاكل الدولية. يعتقد المؤلف أن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد باشرا مسعى تعاونياً لإنهاء ما يعتبر إنه برنامج الأسلحة النووية المفترض لإيران. وهو يستنتج أن المعارضة الأميركية لأي إنفتاح تجاه إيران قد جعل من الصعوبة في مكان بالنسبة إلى الأوروبيين المشاركة الكاملة مع إيران.

مقدمة

أكثر من نصف قرن من التحالف العسكري بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية قد شكل العمود الفقري لسياسات الغرب تجاه غريمه الكتلة الشرقية، وبقية العالم بعامة. منذ نهاية الحرب الباردة، تغير المحيط الأمني في العالم جوهرياً. في العلاقات عبر الأطلسي، العدو القديم الذي كان يخشى، أي الإتحاد السوفياتي، لم يعد موجوداً ليؤدي دور الهدف أو كصمغ لاصق للنظام الأمني للتحالف الغربي. كما إن تطورات جديدة قد حصلت في ميادين أخرى. إن توسع الناتو شرقاً، وتوسيع الإتحاد الأوروبي من خلال ضم الدول الأعضاء العشر الجديدة مع خطط لسياسة أمنية مستقلة تجاه الولايات المتحدة

(*) دبيلوماسي إيراني سابق. كاتب ومحلل في العلاقات الدولية.
المقالة مستلة من فصلية Discourse الإيرانية، جزء ٦، عدد ١، صيف ٢٠٠٤.
نقل النص من الإنجليزية محمد عبيد.

الأميركية، والأهم، التغيرات الرئيسية في السياسات الأمنية الأميركية منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تشير إلى بدء فصل جديد في العلاقات الأمنية بين دول جانبي المحيط الأطلسي. ومن الواضح أن هذه التطورات يمكن أن تسفر عن نتائج غير مباشرة ومفاهيم ضمنية ليس للدول الأعضاء في الناتو فحسب بل أيضاً لقوى خارجية ومناطق أخرى. تهدف هذه المقالة إلى التركيز وتسليط الضوء على بعض النقاط البارزة في هذه العلاقة المتطورة، وخصوصاً عندما تتعلق بالأسئلة الآتية:

إلى أين تتجه العلاقة الأمنية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؟ أي عوامل مؤثرة في هذه العلاقة الجديدة؟ وما هي الآثار الممكنة لهذه التغيرات المتوقعة في العلاقة الأمنية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أمن العالم، وخصوصاً على الشرق الأوسط، والخليج الفارسي، وإيران؟

البيئة الأمنية المتغيرة

يواجه العالم اليوم مجموعة من الإصطفافات الدولية أكثر ميوعة وتعقيداً من أي وقت مضى منذ تشكل نظام التحالف الغربي في ١٩٤٩. عبارة كهذه ما كانت لتكون دقيقة حتى خلال تسعينات القرن الفائت. خلال ذلك العقد، كانت العناصر التي تجمع النظام الدولي أقوى من تلك التي كانت تفرّقه(١). لقد تبدلت العلاقة الأميركية - الأوروبية من مجموعة أمنية واحدة عبر الأطلسي إلى تحالف فضفاض. وهذا عائد إلى حقيقة أن الإبقاء على التحالفات أمر أصعب في ظل نظام أحادي القطب، كما إن دول أخرى تفتقد القدرة التي تؤهلها لتكون شريكة كاملة. إن الوضع الحالي هو نتاج تبدل بنيوي عميق في العلاقات الأوروبية - الأميركية. كانت هذه التغيرات تتراكم خلال تسعينات القرن الفائت، إلا أنها كانت مغطاة بالخطاب المغلف بالحلوى حول التضامن الراسخ عبر الأطلسي. بيد أن اصطدام المصالح حول العراق أظهر تلك التغيرات إلى العيان بوضوح(٢). في الأعوام الأخيرة، أعادت تغيرات بارزة تعريف موقع ودور أوروبا في العالم(٣). لقد حصلت تغيرات راديكالية في طبيعة السياسة الدولية، والقوة والفاعلية العسكرية، والاقتصاد، والمجتمع، بل وحتى في الثقافة. هذه التغيرات مجتمعة جعلت من أوروبا مخزناً جديداً للقدرة على التحرك في العالم، وبهذا منحت أهمية جديدة للعلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة. فيما لدى الأوروبيين مزاج أميل لمعارضة العنف بعد المرور بحربين عالميتين مدمرتين، فإن الإدارة الأميركية الحالية تتصرف بما يسمى «مناخاً عسكريتارياً». لقد فسر البعض هذا الإتجاه في الولايات المتحدة على أنه نزعة لها جذورها في بنية الاقتصاد الرأسمالي الأميركي. في الولايات المتحدة الرأسمالية مكثفة جداً وتتحرك في إتجاه توليد الثروة، وهذا هو العنصر الأهم في القوة العسكرية. وهكذا، ليس من المفاجيء إن الموازنة الدفاعية

(١) انظر روبرت هتشينغز، «خيارات استراتيجية، تحديات استخبارية»، معهد وودرو ويلسون، جامعة برنستون، ١ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٣

(٢) المصدر نفسه

(٣) للمزيد من المعلومات حول الدور المستقبلي لاوروبا في سياسات العالم انظر ناصر ثقافي عامري «تشكل أوروبا جديدة من ٢٥ دولة»، النشرة الدورية (صحيفة غير منتظمة بالفارسية)، مركز الأبحاث الاستراتيجية، طهران، العدد ٦٦، نيسان/ابريل - أيار/مايو ٢٠٠٤.

الأميركية في العام ٢٠٠٣ بلغت نحو أربعمئة مليار دولار. على الجانب الأوروبي، تعود معارضة العنف أيضاً إلى طبيعة الرأسمالية الأوروبية نفسها. تمدد الفكر الإشتراكي في أوروبا وسيطرة الأحزاب الإشتراكية الديموقراطية في القارة أسهما أيضاً في تعزيز معارضة العنف وتوزيع الثروة الاقتصادية بين الناس(٤).

يعتمد الأميركيون اليوم أكثر من أي وقت مضى على القوة القاسية سعياً لتحقيق سياساتهم الخارجية في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. في غضون ذلك، ثمة مناظرات متنامية حول عقلانية هذه السياسة في الولايات المتحدة وخارجها على حد سواء. يشدد منتقدو السياسات الأحادية الأميركية - وبينهم كثير من الأوروبيين - على مقاربة متعددة الطرف لحل المشاكل الدولية. وفي هذا السياق، يؤيد كثير من الأميركيين استخدام القوة اللينة، التي ابتكرها جوزف ناي(٥) Josef Nye. يقول مؤيدو هذه النظرية، على سبيل المثال، إن القوة اللينة يمكن أن تساعدك في «الحصول على ما تريده من خلال الجذب بدلاً من الإجبار... وهي تنبثق من الجاذبية التي يتمتع بها بلد ما على صعيد الثقافة، والمثل السياسية والسياسات»(٦). ويبدو أن فكرة تطبيق القوة اللينة في السياسة الخارجية قد تلقى استحساناً أكبر على ضفتي الأطلسي عندما يتوافر إدراك مشترك بأن البيئة الأمنية أكثر تعقيداً، ولا يمكن التنبؤ بها بحد أكبر، وعلى نحو ما أكثر خطورة كما خلال عقود الحرب الباردة المألوفة. في الوقت الحاضر، هم يرون أن الأخطار الجديدة تنبع في شكل رئيسي من أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً من الإرهاب النووي، والإبتزاز النووي، والترهيب النووي، ومن حادث نووي. في مواجهة هذه التهديدات، يسعى بعض المحللين إلى مقاربة جديدة. يقول وليم هيغ، في خطاب حول العلاقة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: «لا نستطيع الإعتماد ببساطة على المحاولات لوقف تدفق التكنولوجيا العسكرية. فنظم من نوع كـ «نظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ» يمكن لها - بأفضل الأحوال - إبطاء انتشار الأسلحة المتقدمة. كما إننا لا نستطيع اعتبار الأساليب التقليدية لضبط الأسلحة الرد الأساسي. تلك الدول التي تمثل تهديداً للإستقرار من غير المحتمل أن توقع - أو تلتزم - بمعاهدات لوضع حد أو لتخفض مستوى الأسلحة. وعلى نحو مضاد، فتلك التي يمكن التوقع منها أن تلتزم بالمعاهدات لا تشكل خطراً على السلام. الردع البسيط لن يكون كافياً أيضاً. علينا بالتأكيد أن نسعى لردع المعتدين المحتملين حيثما تكون مصالحنا الحيوية مهددة، بيد إن الردع يتطلب معرفة مفصلة بالثقافة السياسية والحسابات الممكنة للمعتدين المحتملين إضافة إلى قنوات مستقرة وموثوقة للتواصل. لا يمكن توقع أي من هذه الشروط في المستقبل. وفي الواقع فإن خطر الحسابات الخاطئة في فترة ما بعد الحرب الباردة هو الآن أعظم، لأن التهديدات قد ازدادت عدداً فيما ارتفعت الأكلاف الممكنة(٧). في شكل أكثر عمومية، يواجه الأمن الغربي،

(٤) هذا المقطع مقتبس من مقابلة لمحمود سريع القلم مع صحيفة إيران، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٥) التعابير المستخدمة خلال مناقشة الأمور والتداول في شأنها كـ«قوة قاسية» مقابل «لينة» غالباً ما تكون غامضة وغير دقيقة، وخصوصاً بين الديبلوماسية والقوة وبين الأدوات العسكرية وغير العسكرية، وغالباً ما يصف المحللون والمعلقون القوة العسكرية على أنها الأكثر أهمية، من دون ذكر النتائج المرجوة، والسبب ببساطة هو أنه هناك اعتقاد سائد بأن حسمها هو الأكثر وضوحاً.

(٦) انظر هـ. د. س. غرينواي، «أميركا في العالم: المزج الصائب للقوة القاسية واللينة»، **البوسطن غلوب**، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٧) أنظر «العلاقة الإستراتيجية الأميركية - الأوروبية. هل بمقدورها الصمود؟» خطاب ألقاه **وليم هيغ في مؤتمر من تنظيم مبادرة الأطلسي** الجديدة، لندن، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

كما هو مفهوم بالإجمال، سلسلة واسعة من التحديات الفعلية والكامنة حيث تكتسب الأدوات غير العسكرية أهمية. لقد تضمن نمط العلاقات الأميركية - الأوروبية خلال نصف القرن الفائت اعتماداً كبيراً على العمل مع الآخرين، وصوغ ورعاية مؤسسات دولية، وتعزيز حكم القانون.

ويحتم الضعف العسكري النسبي الأوروبي العثور على بدائل للحرب. وبتعبير عملي، لا تستطيع أوروبا جسر الفجوة مع أميركا التي تنفق ثلاثة في المئة من إجمالي الناتج القومي على الشؤون العسكرية، مقارنة بأوروبا التي تنفق اثنين في المئة. وعلى نحو مماثل، ليس ثمة سبيل لأن يكون إنفاق الولايات المتحدة، سواء أكانت تحت قيادة الجمهوريين أو الديموقراطيين، في المستقبل المنظور موازياً للإنفاق الأوروبي على الجانب غير العسكري من السياسة الخارجية. تنفق الدول الأوروبية ثلاثة أضعاف ما تنفقه الولايات المتحدة من المساعدات للدول النامية وضعفي ما تدفعه واشنطن من موازنة الأمم المتحدة. تساهم الدول الأوروبية بعشرة أضعاف الجنود الذين تساهم بهم الولايات المتحدة في حفظ السلام(٨). وفي محاولة لمواجهة التهديدات الجديدة المنبثقة من دورة الصراع، وانعدام الأمن، والأمراض، والفقر، يسعى الأوروبيون لتحقيق استراتيجية **«مشاركة وقائية»** بخلاف «السياسة الوقائية» الأميركية. من خلال هذا الفهم تعزز دورة الصراعات الإقليمية مطالب التكاثر؛ ويتم ربط التطرف الديني العنيف بضغوط الحداثة، وغربة الجيل الشاب. وهكذا، توصل الأوروبيون إلى استنتاج مفاده أن «عالماً أكثر عدالة هو عالم أكثر أمناً»(٩).

الناتو في الماضي والحاضر

لقد تأسس الناتو في أربعينات القرن الماضي لخدمة أهداف دفاعية، ولضخ النفوذ الأميركي، في ظروف الدمار الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية رداً على التهديدات السوفياتية. في أوائل ستينات القرن العشرين، تطورت بعض الخلافات الديبلوماسية بين الولايات المتحدة وبريطانيا. وكان التفسير البسيط لذلك هو أن الدولتين احتلتا موقعين استراتيجيين مختلفين إلى حد بعيد كما سعتا لتحقيق أهداف قومية متنوعة. صانعو السياسة الأميركيين، الذين كان من الواضح أنهم في الموقع الأقوى اقتصادياً وعسكرياً، تنازعتهم على نطاق واسع رغبة تجاه أجندة متعددة الطرف في أوروبا من جهة، ومواصلة علاقات دافئة مع بريطانيا من جهة أخرى. وقد سعى البريطانيون للحفاظ على العلاقة الخاصة كي يحصلوا على المعلومات النووية من الولايات المتحدة. وهذا، بدوره، سيخلق موقعاً مفضلاً تجاه فرنسا يمكن بريطانيا من مبادلة تقنية كهذه مقابل الرعاية الفرنسية للسوق الأوروبية المشتركة. أمام هذا التعقيد، طورت فرنسا إحساساً قومياً قوياً في ظل الرئيس ديغول الذي أبقى على شك راسخ في ما يتعلق

(٨) انظر جيفري كيمب، «تحديات أوروبا الشرق أوسطية»، **فصلية واشنطن**، شتاء ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ص ١٦٣.

(٩) خافيير سولانا، «توحيد القوى ضد أخطار مشتركة»، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

بالناتو، والسياسة الخارجية البريطانية، والنيات الأميركية. وقد أحبط المساعي البريطانية لدخول السوق الأوروبية المشتركة وأخاف الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال التودد إلى ألمانيا الغربية، كل هذا فيما واصل الإستثمار في القوة الضاربة Force de Frappe النووية الفرنسية(١٠).

بعد الحرب الباردة، طرحت أسئلة جدية حول استمرارية ووجود الناتو(١١). وهكذا، فخلال تسعينات القرن الفائت وفي بداية القرن الحالي، وجدت الولايات المتحدة مشقة في الحصول على الدعم من الحلفاء الأوروبيين لتطوير وتحديث أدوات النفوذ المرتبطة، وخصوصاً النفوذ العسكري، للإستخدام المحتمل في أماكن أخرى وبالتأكيد ليس للتطبيق في أي من الأوضاع المذكورة أعلاه. وتضمنت هذه، بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، التطورات في الشرق الأوسط الكبير للمصلحة المنزهة لأوروبا، في الواقع، والتي يمكن المجادلة بأنه ذو مصلحة أكبر لأوروبا مما هو للولايات المتحدة. في تسعينات القرن الفائت، قرر التحالف «الخروج من المنطقة لتفادي الخروج عن العمل». وقد برر الناتو قيامه بعمليات غير دفاعية حتى من خلال شن حرب الناتو على صربيا. في ديناميته الجديدة، عوضاً من مراجعة المعاهدة والسعي للمصادقة عليها من قبل المشرعين القوميين، فإنه تصرف وكأن قراراته السياسية تتمتع بشرعية دولية على قدم المساواة مع ميثاق الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك، أنه بتحليل الوضع الحالي للعلاقات في الناتو فإن المنتقدين يقولون إن الأزمة في العلاقات عبر الأطلسي هي نتاج وجهات نظر مختلفة حيال مسائل كالعراق أقل مما هي نتيجة محتومة لناتو فقد علة وجوده ولم يعد تحالفاً صادقاً لمصالح مشتركة، ناهيك بالقيم المشتركة. فيما تدعم كل الحكومات الأوروبية الولايات المتحدة في بعض الظروف كمطاردة القاعدة في أفغانستان، فإن أياً من الدول الأوروبية لا تشاطر اميركا أطماعها العالمية... أوروبا، بتاريخها الذي تضمن إنهيار إمبراطورياتها خلف البحار والحروب والإيديولوجيات المدمرة، قد فقدت أطماعها الكونية. والأوروبيون يواجهون تدريجاً، ولو ببطء، حقائق جديدة. ولدى تأسيس علاقة أمنية جديدة مع الولايات المتحدة، تظل نقطة الضعف، كما دائماً، مستوى النفقات الدفاعية الأوروبية ونوعية التخطيط الدفاعي. الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا، أشار لدى تعليقه على هذه المسألة:

«[الإتحاد الأوروبي] إتحاد سياسي لـ ٤٥٠ مليون إنسان في ٢٥ بلداً ينتج ربع إجمالي الناتج القومي في العالم، لديه مسؤوليات إقليمية ودولية على حد سواء. فعلى عاتق أوروبا مسؤولية متزايدة للأمن في البلقان، بيد أن تحدي بناء أمن إقليمي يمتد أوسع من هذا ـ ما وراء حدودها الجديدة شرقاً إلى العالم العربي»(١٢). وحول التهديدات الأمنية، أضاف مؤكداً «التهديدات الأمنية اليوم تتطلب قوات عسكرية أكثر حركة وأكثر مرونة. ولتحقيق

(١٠) كونستانتين أ. بابغيداس، «العلاقات الإستراتيجية الانغلو ـ اميركية والمشكلة الفرنسية، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣: شراكة مضطربة»، **إيروسيايس باور جورنال**، صيف ٢٠٠١.

(١١) انظر ناصر ثقافي اميري، «**احتمالات نزع الأسلحة بعد الحرب الباردة، في المبدأ العسكري وإعادة البناء العسكري في أوروبا ما بعد المواجهة**»، المنتدى الدولي، جامعة تشارلز، براغ، ١٩٩٤، ص ٢١٦

(١٢) سولانا، في المرجع المشار إليه.

هذا الأمر، علينا العثور على بعض الموارد للدفاع. ليس ثمة بديل أو خيار سهل. جماعياً، ينفق الأوروبيون حالياً ١٦٠ مليار يورو سنوياً على الدفاع. تمثل القدرات العسكرية عنصراً مهماً في استراتيجيتنا، ولكن هناك آخرين. غالباً ما تلي الفاعلية العسكرية فوضى مدنية. إننا بحاجة إلى شرطة وقدرات مدنية أخرى في أوضاع الأزمات وما بعد الأزمات»(١٣).

خلال العام ٢٠٠٢، تبنى الناتو المبادىء والخطط العسكرية والبنى الضرورية لإمكانية التدخل الدولي، قوة الرد الجديدة وبنية القيادة... الخ، والتي تطلبت خطوة رئيسية، وربما لا يمكن العودة عنها، بعيداً من كون الدفاع الجماعي عن النفس وظيفتها الأساسية. منذ ذلك الحين، وافق الناتو على أكبر عملية توسيع وتمدد كاسح لدوره العسكري على الإطلاق. عندما وافق جميع الأعضاء على السماح له بتولي الدور التنسيقي لقوة إيساف في أفغانستان، كما تم إبقاء الباب مفتوحاً على نحو ما لدعم حفظ السلام في العراق. عملية التوسع في العام ٢٠٠٤ والعلاقة الجديدة بين الناتو وروسيا تجعلان من الناتو قوة مهمة مستمرة للأمن والاستقرار داخل أوروبا، حتى وإن كان قد بدأ بالإنسحاب من دوره العسكري المباشر في البلقان. ولكن هذا الدور لم يعد كافياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة لتبرير التحالف إلا إذا تمكن الناتو أيضاً من أن يصبح فاعلاً من الناحية العسكرية في حل الأزمات خارج الأقليم الأوروبي. وعلى الرغم من أنه من المبكر التأكد من ذلك، يبدو الأمر وكأن دور الناتو يتحول من موجد عام لسياسات الدفاع وبناء الأمن المشتركة إلى دور «صندوق الأدوات» والذي يمكن اختيار الآلات العسكرية لدى نضوج الظروف السياسية في مكان آخر لإستخدامها. ومن الممكن أن تدفع تجربة العراق بالعديد من الحلفاء لإعادة اكتشاف القيمة «الأداتية» للناتو أيضاً في المجال السياسي، كقناة حوار عبر الأطلسي وكابح، مهما كان متواضعاً، للأحادية الأميركية.

الإحتكاك بين الحلفاء

مع إنتهاء الحرب الباردة، برزت مناطق احتكاك محتملة في العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. لقد عقدت مدركات ووجهات نظر مختلفة حيال المسائل الدولية والمصالح القومية والتعاون المستقبلي. ويؤثر الإفتراق بعمق على الرؤى الأميركية للنفوذ والتأثير الأوروبيين لجهة التقويمات الذاتية والقدرات الموضوعية، بصرف النظر عما إذا كانت الدول الأوروبية ستستخدم هذه القدرات. أضف إلى ذلك أن هذا الإختلاف ولّد مشكلة من جزئين كلاهما مهم وإن كان غير العسكري أكبر من العسكري لأنه، وعلى الأقل في الصراعات، تكون الولايات المتحدة أقل حاجة للحلفاء مما هي كذلك في كل من ديبلوماسية ما قبل الحرب أو تقديم الأمن وأشكال دعم أخرى عقب إنتهاء الحرب. تمثل

(١٣) المصدر نفسه

هذه النقطة مصدر قلق خاص لجهة الدور الأوروبي ضمن الناتو وبروز النفوذ العسكري في أماكن كالشرق الأوسط الكبير. وتجادل التجربة في أفغانستان والعراق ضد الكفاح لجعل الدول الأوروبية تنفق المزيد من الأموال على الدفاع ما خلا بضعة جيوش أكثر تقدماً، فيما يتم التوكيد على الأسلحة ذات القدرات التكنولوجية الرفيعة كالطائرات التكتيكية المتقدمة والذخائر الموجهة بدقة.

في منتصف تسعينات القرن العشرين، كان تعبير «خارج المنطقة» يعني في الناتو البوسنة وكوسوفا، رغم أن كلاهما كانت في شكل ممكن إثباته ضمن أوروبا. إضافة إلى هذا، ورغم أن بعض الدول الأوروبية انخرطت فعلاً في حفظ السلام وبناء الأمم، فإنها جميعاً تمكنت فعلياً وبأمان من التخلي عن المسؤولية للولايات المتحدة لإدارة معظم المشاكل الخارجية بالنسبة إلى أوروبا التي قد تكون مستحيلة إدارتها في نقطة ما أو قد تؤثر على نحو خطير على المصالح الأوروبية. لقد أعقب أزمة كوسوفا الإطلاق المبتكر لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة. ثمة إجماع يتطور حول مجموعة من المقترحات لتقوية سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة والتي ظهرت في الميثاق الأوروبي في التبني الأخير من جانب حكومات دول الإتحاد الأوروبي لإستراتيجية محددة وخطة عمل ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وإقرارها لإستراتيجية أوروبية عامة، تفكر كل منهما على حد سواء بإستخدام القوة على أنه الملاذ الأخير. ولكن ثمة قيم وأولويات أمنية يتقاسمها معظم الأوروبيين، بخلاف الحال وربما بشكل متعارض مع الولايات المتحدة. حتى أولئك الأوروبيين الذين عملوا على نحو وثيق مع الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق واصلوا إتخاذ خطوات خلال وبعد الأزمة بهدف التأكد من أن خيارات وقدرات أخرى ستتوافر لهم للعمل سعياً لتحقيق مصالح أوروبية متمايزة. بيد أن سلوك الأعضاء المستقبليين في الإتحاد الأوروبي من شرق ووسط أوروبا في الصراع على العراق غذى الشكوك في بعض دول الإتحاد الأوروبي بأن الأعضاء الجدد يتصرفون كحلفاء للأميركيين. وقد تكون أسوأ نتائج الإنقسام عبر الأطلسي حول العراق الشعور المعادي للأميركيين المتنامي في شرائح كبيرة من الرأي العام الأوروبي. والمثير للإهتمام هو أنه بحلول منتصف العام ٢٠٠٣ كانت دينامية التحرك ورد الفعل في المنطقة الأوروبية - الأطلسية قد بدأت تؤكد نفسها في وضوح عبر مساع واعية تم القيام بها لإستعادة أسلوب المحاسنة modus vivendi بين الولايات المتحدة وأوروبا. لقد بدأ الأوروبيون ببذل قصارى جهدهم للتراجع سوية، وأخذت المؤسسات تبحث عن أنشطة علاجية والتفافية، كما إن الدول الفردية تراجعت للخلف للتأمل في أخطائها. أحد الأسباب التي تدفع المحللين والرأي العام بعامة للتناظر إلى هذا الحد حول التطورات التي أعقبت التحرك الأميركي الأحادي الجانب لإطاحة نظام صدام في العراق وذلك بمصطلحات محددة هو أن الولايات المتحدة تتجه للهيمنة على المشهد

الأمني الغربي ليس عسكرياً وسياسياً فحسب، بل أيضاً إلى حد معين فكرياً. ومن ناحية أخرى، فإن محاولات أوروبا لإستقدام سياسة خارجية وأمنية مشتركة هي غالباً ما تفسر في المقام الأول على أنها مسعى لمواجهة التأثير الأميركي في العالم، ربما من خلال التدمير المتعمد للناتو ولمصالح أميركية أخرى.

بالنسبة إلى بعض المراقبين، تم تفسير حركة الإتحاد الأوروبي منذ اجتماع قمة الإتحاد الأوروبي في ١٩٩٩ في هلسنكي على أنها حركة للمضي في الإتجاه الآخر والذي تكرس فيه تقريباً كل المبادرات والمخصصات المالية لتعزيز القدرات العسكرية الجديدة. كما إن فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وإلى حد ما بريطانيا، تتميز بأنها تضغط بقوة على أوروبا ليكون لها هويتها الدفاعية الخاصة. ويقول المنتقدون إن الناتو خاضع إلى حد بعيد لهيمنة صنع القرار الأميركي، وأوروبا تحتاج إلى الحرية للتعامل مع ما ترى فيه أزمة من دون أن تضطر لكسب دعم واشنطن. حتى الكلام الفرنسي حول بناء أوروبا كـ «رجازة» للولايات المتحدة في عالم متعدد القطب يفسر غالباً في هذا السياق. ورغم أن فكرة الرجازة وجدت أصداء في برلين، ما يشير ضمناً إلى نقصان نسبي في النفوذ الأميركي وازدياد نسبي في النفوذ الأوروبي، إلا أن ذلك لا يبدو وكأنه رغبة معظم الدول الأوروبية. فهي تفضل أن تكون أوروبا شريكاً للولايات المتحدة. ولكن، مع إنتهاء الحرب الباردة، يشعر الأوروبيون أن لديهم المزيد من الحرية لتطوير سياساتهم الخاصة في شكل مستقل عن واشنطن. في غضون ذلك، وفيما يتحرك الأوروبيون بإتجاه سياسة خارجية وأمنية مستقلة، ثمة إمكانات للتصادم مع واشنطن إذا ما وقفوا ضد تلك السياسات الأميركية التي قد يرون أنها غير مناسبة لأوروبا. ويظهر في وضوح من مراجعة تقرير الرئاسة الأوروبية والملاحق في قمة نيس وجود رغبة متمايزة لإستقلال الإتحاد الأوروبي عن الناتو. فالتقرير والملاحق يحددان الآتي:

- القوات العسكرية للإتحاد الأوروبي ستكون حرة ومستقلة عن الناتو،
- التخطيط للكثير من العمليات سيتم خارج الناتو،
- الإتحاد الأوروبي هو من سيتخذ القرار حول إذا ما كان سيستشير الناتو ومتى يحصل ذلك،
- الإتحاد الأوروبي هو من سيقرر في شأن العمليات، وليس الناتو،
- سيحتفظ الإتحاد الأوروبي بالسيطرة السياسية الكاملة خلال أي عملية.

هذه التحركات من جانب الإتحاد الأوروبي، يمكن تفسيرها على أفضل نحو على أنها قلق انعزالي من المجازفة الخارجية ومزاج بناء الأمم في الولايات المتحدة في أعقاب حملة انتخاب الرئيس بوش في خريف العام ٢٠٠٠(١٤). وقد ازدادت المخاوف حتى أكثر من ذلك مع الأجندة الأمنية الجديدة لإدارة بوش بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويبدو أن هذا قد

(١٤) هيغ، في المرجع المشار إليه.

تسبب بانقسام في الإتحاد الأوروبي أكثر مما فعل بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فالإنقسامات التي برزت لم تكن محدودة بمظاهر معينة لسياسة مكافحة الإرهاب ومواجهة انتشار الأسلحة أو ببعض حالات تحرك محددة كأفغانستان والعراق. فهي قد امتدت أيضاً إلى ميادين مهمة أخرى من حكم العالم كمسألة حكم القانون،وشرعية العمل العسكري، والمساواة أمام القانون، ومعنى الإستقرار الاستراتيجي والقيود المرتبطة، إضافة إلى مسائل تتعلق بطريقة غير مباشرة أكثر بالأمن كالتجارة والمنافسة العالميتين، وحماية البيئة والتغيرات المناخية. وقد فاقمت نتائج هذه الاضطرابات المشاكل التي يواجهها الإتحاد الأوروبي والناتو في التعامل مع تحدياتهم الصعبة أصلاً للتكيف المتزامن مع أكبر عملية توسيع يمران بها على الإطلاق(١٥).

السياسات الأميركية أحادية الجانب

يرى بعض المراقبين إن الحملة في العراق وتغيير النظام في أفغانستان أوضح وأكد حقيقة كون الولايات المتحدة هي في الواقع القوة العظمى الوحيدة في العالم الآن. وهم يجادلون بأنها قادرة على تعبئة أحدث التكنولوجيا والتكتيكات العسكرية لتحقيق انتصار سريع على المدى البعيد، على مستوى وفي تركيبة لا تتوافر لأي أمة أخرى، وأيضاً بمساعدة متواضعة جداً من غير الأميركيين. أضف إلى ذلك أن الأحداث المحيطة بالصراع قد أكدت أيضاً اتساع مدى قدرة الوصول العالمي الأميركي ديبلوماسياً واقتصادياً وقدرة واشنطن على تفعيل ضغوط كبرى وسريعة للتغيير لاستخدامها على دول في جميع القارات. إن الغلو الأميركي في تقدير البعد العسكري للنفوذ، لدرجة إهمال البعدين الآخرين الاقتصادي والقوة «اللينة»، يمثل قضية جدل رئيسية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولهذا السبب، فإن المفهوم الأميركي حول كيف يكون ضرورياً وممكناً استخدام هذه القوة هو مختلف تماماً عن السياسة الأمنية لمعظم الدول بما فيها الدول الأوروبية. وتحديداً، فإن المبادئ التي وردت في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ حول الحفاظ على التفوق الاستراتيجي الأميركي الحالي لأطول فترة ممكنة وبأي ثمن، وحول شرعية الهجمات الاستباقية حينما تكون ضرورية ضد أعداء خطرين، هي أهداف لا تفتقد معظم الدول الحديثة القوة للتخطيط نحوها فحسب، بل هي ترى أنه من غير الملائم أن يعبر عنها بهذه التعابير. المبدأ الاستباقي خصوصاً هو مبدأ من الواضح أنه ليس له أي غطاء في القراءة العادية للقانون الدولي. واقتناع الإدارة الأميركية الحالية بأن هذه السياسات ليست مسموحة فحسب بل ضرورية يمكن تفسيره بمنتهى البساطة من خلال الموقع الفريد للولايات المتحدة كبلد لم يتعرض قط لاجتياح أو توحيد سلمي لقوميات متعددة مع شركاء متساوين كالأوروبيين. لذا فإن الولايات المتحدة تميل لاعتبار حفظ

(١٥) اليسون ج. ك. بايلز، **«حرب العراق: الأثر على الأمن الدولي»**، مركز جنيف للسيطرة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٣.

حدودها من أي غزو مادي أو قانوني على أنه قيمة مطلقة تختلط مع الصدمة الاستثنائية والأذى المستمر لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهكذا فإن الولايات المتحدة، في الوقت الحاضر، لا تشعر بأنها ملزمة أو ترى أي سبب للعمل من خلال المؤسسات الدولية ـ سواء كانت الأمم المتحدة أم الثمانية الكبار، أو حتى الناتو. وزير الخارجية الأميركي كولين باول، وخلال نفيه اعتماد بلاده سياسات أحادية الجانب، أشار إلى أن استراتيجية واشنطن هي استراتيجية شراكات تؤكد في قوة الدور الحيوي للناتو والتحالفات الأميركية الأخرى بما في ذلك الأمم المتحدة. وحول الدور المستقبلي للناتو، أضاف أن «بعض المراقبين تنبأوا بأن الناتو سيخبو بعد الحرب الباردة، وتنبأ آخرون بأن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي سينتهي بهما الأمر حتى في مسار تصادمي». ولم ولن تتحقق أي من النبوءتين. فالناتو لم يصمد فحسب، بل إن كلاً من عضويته ومهمته قد توسعت. صحيح أنه كان لدينا اختلافات مع بعض أقدم وأثمن حلفائنا في الناتو. إلا أن هذه اختلافات بين أصدقاء. إن الشراكة عبر الأطلسي ترتكز في ثبات بالغ على مصالح وقيم مشتركة لا يمكن لشخصيات متناحرة ولا لمفاهيم متباعدة أن تحرفها عن مسارها. لدينا أصدقاء قدماء وآخرون جدد على حد سواء في أوروبا. ونحن أقرب من أي وقت مضى من أوروبا سالمة، حرة وتعيش في سلام. وأوروبا هذه تتضمن بالتأكيد روسيا إضافة إلى الجمهوريات الجديدة والمولودة مجدداً التي انبثقت من الإتحاد السوفياتي. أما في ما يتعلق بعلاقاتنا مع الإتحاد الأوروبي، فإن أجندتنا المشتركة لم تكن قط بهذا الحجم الكبير والأهمية المتبادلة من تعزيز التجارة الحرة إلى الجهود المشتركة لمكافحة انتشار الأسلحة»[١٦]. وجهات نظر الإتحاد الأوروبي حول الاستراتيجية الأمنية وتعاونه مع الولايات المتحدة يصفها على أفضل نحو خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي. فهو يقول «شراكة أوروبا مع الولايات المتحدة لا يمكن استبدالها بغيرها. فهي قد دعّمت توحدنا التصاعدي وأمننا.

إن الناتو تعبير مهم عن العلاقة وشريك استراتيجي وثيق لإدارة الأزمة. ومع أن الولايات المتحدة هي اللاعب العسكري المهيمن، إلا أنها لا تستطيع معالجة مشاكل اليوم المعقدة بمفردها. أعتقد أن أمننا سيعتمد أكثر ـ وليس أقل ـ على نظام متعدد الطرف فاعل، نظام دولي مرتكز على قواعد ومؤسسات دولية تعمل في شكل جيد»[١٧]. تؤكد هذه النقاط حقيقة أنه فيما أوروبا كبيرة اقتصادياً وسياسياً على حد سواء تظل مهمة للمصالح والأهداف الأميركية الدولية، إلا أنها لا تزال تعتمد على النفوذ والتأثير والقيادة الأميركية كي تكون متأكدة تماماً من استقلالها وأمنها وازدهارها على المدى البعيد، وفي بعض الأماكن حتى استقرارها الداخلي.

(١٦) كولن ل باول، «إستراتيجية شراكات»، فورين افيرز، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٤

(١٧) سولانا، في المرجع المشار إليه.

القوة الأوروبية المستقلة

فكرة قوة أوروبية مستقلة هي بقدم الإتحاد الأوروبي نفسه. فبعد أن أصبحت السوق الأوروبية المشتركة إتحاداً في معاهدة ماسترخت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، توافقت الدول الأعضاء على تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة. وقد كان صراعاً عسيراً، فالقرار الرسمي بتشكيل قوة تدخل سريع لم يتخذ إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ كخطوة أولى نحو جيش أوروبي. وكما ذكر آنفاً، فإن الحملة الرئاسية لجورج بوش في خريف العام ٢٠٠٠ أعادت الحياة إلى أصداء الانعزالية - من خلال إشارته إلى أنه إذا ما أنتخب فإنه سيجعل سحب القوات الأميركية من البلقان أولوية. وبالرغم من أنه شذب موقفه لاحقاً وطمأن حلفاء أميركا في الناتو بأنه لن يكون هناك قرار متسرع، إلا أن مخططي الدفاع الأوروبيين حرّضوا على البحث عن منظمة عسكرية مستقلة، أضف إلى ذلك أن هناك كثيرين في أوروبا يعتقدون أن على أوروبا فعلياً صوغ استراتيجية دفاع ترتكز أكثر على المصالح الأوروبية المشتركة، وأقل على العلاقة عبر الأطلسي.

إلا أن القادة الأوروبيين لم يقرروا تأسيس عنصر تخطيط عسكري أوروبي حر ومستقل عن الناتو إلا بعد اجتماع القمة في بروكسيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقد تمت هذه الخطوة رغم المعارضة القوية من جانب إدارة بوش. وقد اعتبر بعض المراقبين هذا درساً لواشنطن حول الطريقة التي لا ينبغي أن تتعامل بها مع حلفائها. في الواقع، إن العنصر العسكري الجديد صغير جداً. سيتم تأسيس وحدة تخطيط عملياتية ضمن الطاقم العسكري الأوروبي الموجود في بروكسيل، والذي مهمته الحالية هي تقديم المشورة للمجلس الأوروبي حول التطورات الاستراتيجية.

هذه العلاقة بين الناتو وهوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة تم تعريفها في العام ١٩٩٦. كان واضحاً منذ البداية أن القوات المسلحة الأوروبية ما كانت لتكون قادرة على تولي مهام رئيسية. وكان يفترض بها أن تكون شفافة تماماً بالنسبة إلى الناتو. وقد واصل القادة الأوروبيون التأكيد على الالتزام العميق للإتحاد الأوروبي للعلاقة عبر الأطلسية، وقبولهم لأولية الناتو رداً على الأزمات الكبرى. ومع هذا، كانوا صمموا على إنشاء جهازهم العسكري الخاص، وكانوا سيمضون في هذا السبيل في شكل منفصل عن بريطانيا والمعارضين الآخرين لو لم يحصلوا على موافقتهم. وعلى هذا الأساس فقط تمكنت بريطانيا من إقناع الإدارة الأميركية بقبول ذلك.

إن أهمية القوة الأوروبية المستقلة هي أيضاً في إظهار استقلاليتها عن الناتو، وعلى هذا النحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة. وبهذا المنطق نفسه أنشأ الإتحاد الأوروبي قوة الرد السريع الأوروبية. ومن المخطط تتجمع قوة مشكلة ستين ألف عنصر من الدول الأعضاء للقيام بعمليات محددة وللتدريب في قوة الرد السريع الأوروبية. وسيكون لها

ثلاثة أدوار رئيسية. أحدها تقديم المساعدة للمدنيين الذين تتهددهم أزمة خارج الإتحاد الأوروبي. دور آخر هو الاستجابة لدعوات الأمم المتحدة لإنشاء قوات حفظ سلام.
أما الدور الثالث فهو التدخل لفصل أطراف متحاربة وفي السيناريوات الثلاثة جميعاً، لن ينشر الإتحاد الأوروبي قواته إلا إذا قرر الناتو التدخل.

الشرق الأوسط: مصالح متقاربة أم متباعدة؟

في الشرق الأوسط، للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مصلحة مشتركة ساحقة في رؤية إسرائيل ذات يوم متصلة مادياً بالغرب عبر خليط من الديموقراطيات الإسلامية وما بعد الإسلامية. ورغم أن الولايات المتحدة وأوروبا قد توصلتا إلى موقف مشترك حول سبل العثور على حل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، إلا أن الفجوة عبر الأطلسي حول المواقف إتجاه إسرائيل تظل واسعة وخصوصاً لجهة الرأي العام. والحقيقة أن الأميركيين يدعمون ويحمون إسرائيل أكثر بكثير من الأوروبيين في تشعبات بعيدة المدى، وهذا يمثل عقبة جلية في وجه تعاون أفضل[١٨]. ورغم أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل، إلا أن العلاقات السياسية بين الجانبين ليست جيدة. وفي زمن حرب الأيام الستة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، تعاطف معظم النخب الأوروبية مع الدولة اليهودية جزئياً بسبب عدائية تلك النخب للحكومات العربية الرئيسية، إلا أن جواً مختلفاً للغاية يسود أوروبا اليوم. فمعظم الزعماء الأوروبيين والكثير من الرأي العام يعتقدون أن إسرائيل مسؤولة عن الفشل في حل المسألة الفلسطينية بقدر العرب. ويعتقد معظم الأوروبيين أن سياسات حكومة شارون هي نفسها مسؤولة جزئياً عن الفشل في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وليس لدى أوروبا ما يساوي الدعم القوي لإسرائيل الموجود في الكونغرس الأميركي وبين الطائفة اليهودية الأميركية والمسيحيين الإنجيليين الذين يدعمون ـ لأسباب أيديولوجية ولاهوتية على حد سواء ـ فكرة «إسرائيل الكبرى» والتي تمثل منذ سنوات أيديولوجية حزب الليكود في إسرائيل. وتظهر استطلاعات الرأي أن شعبية إسرائيل في أوروبا قد انخفضت في شكل لافت مع مرور السنين. وفي رأي كثير من الأوروبيين، فإن الرفض الأميركي للتعامل مع الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية يقلل من احتمالات التقدم ويناقض المثل الديموقراطية التي ينادي بها بوش للشرق الأوسط[١٩].
ولكن، في ما يتعلق بالشرق الأوسط الكبير، ثمة تفاهم مشترك بأن كل الدول العربية هي في النهاية في المركب نفسه. وهذا جزئياً هو سبب بدء المجلس الأوروبي النقاش حول مجموعة من المفاهيم الواسعة[٢٠]. ويمضي التقرير شوطاً لا بأس به في ملاقاة المخاوف الأميركية حول المواقف الأوروبية من التهديدات والردود عليها. ومع هذا، فإن الدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي في مقدورها أن تتصرف وهي ستتصرف بسبل أخرى قادرة

(١٨) كيمب، في المرجع المشار إليه، ص ١٦٨.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٤.
(٢٠) في أعقاب تلك المناظرة تم إعداد تقرير مسجل **«تقرير سولانا»** لمؤلفه الممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامنية المشتركة خافيير سولانا.

على تشكيل الأحداث بطريقة بارزة وفي بعض الأحيان على تقليل احتمالية الصراع أو الأخطار الأخرى التي تواجه المصالح الأمنية الغربية. وفي ذلك الاتجاه ولتعزيز السلام والأمن في هذه المنطقة المضطربة، تتم منذ وقت طويل مناقشة فكرة «عملية هلسنكي للشرق الأوسط» في مراكز البحوث الأميركية والأوروبية. المقاربة الأميركية هي على نحو غير محكم على نمط اتفاقات هلسنكي للعام ١٩٧٥ والتي وقعتها ٣٥ دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكل الدول الأوروبية تقريباً.

مبادرة الشرق الأوسط الكبير «تصور الإدارة على أنها تنظر إلى ما وراء النقاط الملتهبة الآنية لمأسسة سياسة تغيير للمنطقة». ومع أن الحكومات الأوروبية عموماً تؤيد الفكرة، إلا أن لديها درجات متفاوتة من الشك حول إذا ما كانت مقاربة على نسق هلسنكي ستنجح في الشرق الأوسط. ويتسم الإتحاد الأوروبي بالحذر بسبب حواره الطويل الأمد مع الدول العربية على البحر الأبيض المتوسط، والذي حقق بعض النجاح في إصلاح الأنظمة التربوية والصحية ولكن مع أثر هامشي على السياسة[٢١]. يقول الأوروبيون إن من دون حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ستكون الفرصة ضئيلة للتعامل مع مشاكل أخرى في المنطقة. ويجادل الأوروبيون بأن أوروبا، وليس الولايات المتحدة، هي المحاذية للشرق الأوسط، وفيما يتواصل توسيع الإتحاد الأوروبي، وربما في النهاية سيضم تركيا، فإن علاقاته مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ستصبح حتى أوثق مما هي الآن. كما يشار أيضاً إلى أن الهجرة، الشرعية وغير الشرعية على حد سواء، من الدول الإسلامية أصبحت عاملاً خطير الشأن في السياسات المحلية الأوروبية. ومع هذا، من منظار آخر، فإن الأمن الأوروبي يتأثر وفي شكل متزايد بالأهمية المتنامية لصادرات الغاز الطبيعي من الدول العربية في شمال أفريقيا. كميات الغاز من تلك المنطقة، والتي تستمر في تلقي الضربات من خلال التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تقوم بدور متنام في التنمية الاقتصادية وخطط التحديث لدى الإتحاد الأوروبي. ففرنسا وإسبانيا وإيطاليا تستورد جزءاً كبيراً من احتياجاتها من الطاقة من أفريقيا، والحكومات والمؤسسات الأمنية في كل من هذه الدول الثلاث يساورها قلق متزايد من إمكانية تعطيل الاضطرابات والصراعات في المنطقة لصادرات الغاز ولهذا السبب لدى أوروبا الكثير سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً على المحك في ما يحدث في المناطق الواقعة جنوبها وجنوب شرقها.

الخليج الفارسي

تزايدت أهمية الخليج الفارسي للأمن الغربي مع بدء الألفية الجديدة، وهي ستظل في هذا المسار في الأعوام القادمة. فالمنطقة هي موطن نحو ٦٥ في المئة من احتياط النفط المثبت

(٢١) انظر روبين رايت وغلين كيسلر، «بوش يهدف لإطلاق مبادرة خطة الديموقراطية في الشرق الأوسط الكبير، خلال محادثات مجموعة الثماني»، **الواشنطن بوست**، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

في العالم و٣٠ في المئة من كل النفط الذي هو محل تجارة عالمياً. ومن المتوقع أن تزداد نسبة استيراد الأميركيين والأوروبيين للنفط من الخليج الفارسي خلال العقدين القادمين. وخلال تلك الفترة سيأتي ١٤ في المئة من إجمالي استهلاك النفط في أميركا الشمالية من الخليج الفارسي، وهذه النسبة كانت ٨ في المئة في ١٩٩٥، أما بالنسبة إلى أوروبا الغربية، فزهاد ٢٥ في المئة من إجمالي استهلاك النفط سيأتي من هذه المنطقة، مقارنة بـ ٢٥ في المئة قبل خمسة أعوام. كان معدل صادرات الخليج الفارسي من النفط إلى أوروبا الغربية حوالى ٢،٣ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٢، وتستورد الولايات المتحدة أيضاً نحو مليوني برميل يومياً من الشرق الأوسط، بيد أن هذه الكمية تمثل نسبة أصغر من إجمالي ما تستورده لأن الولايات المتحدة تستورد معظم نفطها من الأميركيتين وكندا والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا. ولكن أي تعطيل رئيسي لصادرات النفط من الشرق الأوسط سيؤثر على كل من الولايات المتحدة وأوروبا لأنهما ستتنافسان في ظل أسعار نفط أكثر ارتفاعاً في السوق. ومن المحتمل أن يزداد اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي الشرق أوسطي في المستقبل وتتعاظم أهميته في حاجتها الإجمالية للطاقة. ومع هذا، ليس ثمة علاقة مباشرة بين الاعتماد على واردات النفط لتلبية احتياجات الطاقة وعرضة المنطقة للمخاطر الأمنية على آثار توقف واردات النفط. ورغم ذلك، فإن الاقتناعات القومية تعتبر أن انقطاعات حادة لواردات النفط سيكون لها آثار معطلة قوية تقوم في دور بارز في تشكيل السياسات الأمنية القومية للحكومات الغربية. والأهم من هذا هو أن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية وجيوسياسية في حفظ أمن الخليج الفارسي بعيداً تماماً من أهمية المنطقة كمصدر نفط رئيسي. وتتضمن هذه المصالح الالتزامات الأمنية لواشنطن مع دول عدة في المنطقة وعلى تخومها، بما في ذلك إسرائيل وتركيا وضرورة منع المنطقة من السقوط تحت سيطرة أنظمة معادية للغرب يمكن أن تستخدم سيطرتها على إنتاج النفط في الخليج الفارسي للمس بالمصالح الغربية أو - كما حدث في الماضي - لتغيير حكومات وحدود في المنطقة(٢٢).

إيران

رغم دعم إيران للغزو الأميركي لأفغانستان لعزل الطالبان، فإن واشنطن قد صنفت إيران على أنها جزء من «محور الشر» في مسعى لتسليط الضوء على التهديدات الأمنية التي يقول المسؤولون الأميركيون إن إيران تمثلها. وتتهم الولايات المتحدة إيران بالسعي للحصول على أسلحة نووية وتكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى. كما إنها تتهم إيران بمساعدة حزب الله اللبناني والجماعات الفلسطينية كحماس والتي تدرجها واشنطن في لوائح الإرهاب. وتجادل الولايات المتحدة بأن التجارة والحوار مع دول كإيران لا يشجعان

(٢٢) أنظر ريتشارد لارابي، «أمن الخليج الفارسي: تحسين إسهامات الحلفاء العسكرية»، ٢٠٠١.

على الأقل على المدى القصير - على الإنفتاح والتغيير السياسي، بل هما يعطيان هذه الحكومات المعادية مصادر تمكنها من تنفيذ برامجها المدمرة، وهكذا فإن هدف الولايات المتحدة هو إبقاء الضغط على إيران مع الاحتفاظ بالخيار العسكري مفتوحاً لتغييرات مفضلة في البلاد. سلسلة السياسات التي اتبعها الأميركيون للتغيير في إيران تراوح بين «تغيير السلوك» و«تغيير النظام»، وذلك حسب الإتجاهات السياسية المختلفة. ومع أنهم يشاطرون الأميركيين المخاوف نفسها حول برنامج إيران النووي، إلا أن الأوروبيين يؤثرون الحوار والديبلوماسية. وفي هذا السياق، وفي ما يبدو أنه تحرك لتجنب تكرار سلسلة الأحداث بين أوروبا وأميركا حول الحرب في العراق، وفي لائحة مقترحة تضم ستة خيارات لتجنب شرخ جديد تراوح بين عدم التغيير والانضمام المتردد إلى أميركا في عزل إيران، فإن الوزراء البريطانيون اختاروا وقرروا مساراً وسطياً. وقد عنى هذا الخيار ضمناً إصدار تحذير خاص إلى إيران. وعلى هذا الأساس، فإن الإتحاد الأوروبي سيوقف المحادثات التجارية ويعيد النظر في حواره مع طهران إن لم تتخذ خطوات حيال مسائل مهمة ضمن موعد نهائي قريب ومحدد في شهرين. وقد ذكر أيضاً أن الحكومة البريطانية كانت تحاول إقناع أوروبا وأميركا بلعب لعبة منسقة مع إيران هي «الشرطي الجيد» و«الشرطي السيئ»(٢٣). وهكذا، فإن الغرب، في علاقته مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قد اتبع في الواقع أجندة محددة منذ أعوام. وكما تؤكد الدول الغربية في بيانات سياساتها المختلفة، لا تزال أربع مسائل في أجنداتها لدى التعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فعلى سبيل المثال، ولدى وصفه السياسات الأميركية حيال إيران في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، ريتشارد باوتشر، مجدداً تلك السياسات باشتراط التخلي عن «الإرهاب، والتطوير النووي والشرق الأوسط ومعارضة عملية السلام والسجل السيئ لحقوق الإنسان، هي مسائل قياسية نسعى لطرحها مع إيران بسبل متنوعة!».

وحول مسألة برنامج إيران النووي، بدأ الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مسعى تعاونياً لإنهاء ما يعتبر أنه برنامج الأسلحة النووية المفترض لإيران. ويبدو أن الإتحاد الأوروبي قد توصل إلى استنتاج بأنه كي يتجاوز الصدوع التي نشأت خلال الأزمة العراقية مع الولايات المتحدة، عليه أن يلعب الورقة الإيرانية ويستخدم نفوذه على برنامج إيران النووي، إلا أنه من المرجح أن تضغط الولايات المتحدة بقوة بالغة لتحقيق إجراءات إضافية ضد إيران وللمطالبة بتخلي الأخيرة عن بنيتها التحتية النووية، وخصوصاً منشآت تخصيب اليورانيوم والمياه الثقيلة. إن التوصل إلى اتفاق حول هذه الأهداف الأشمل سيكون مثار جدل لأن إيران ستمارس دفاعاً قوياً وكثير من الأوروبيين سيتعاطون معها، وخصوصاً إذا ما التزمت إيران بتعهداتها حيال معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ومع هذا،

(٢٣) ناصر ثقافي اميري، «العلاقات بين إيران والإتحاد الأوروبي: العودة إلى المناطق الإستراتيجية»، **دراسات حول اوروبا**، خاص حول العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وإيران، جزء ٢، عدد ٣، TISRT، طهران، ٢٠٠٤، ص ٢٢٣.

فلأوروبا مصلحة في رضوخ إيران للمطالب الأميركية وفي التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة. وإلى أن يحدث هذا، فإن موارد الطاقة الإيرانية الضخمة، وخصوصاً الغاز الطبيعي، لا يمكن تطويرها على نحو كامل. وبالنظر إلى احتياجات الطاقة على المدى البعيد، بمقدور المرء أن يؤكد أن الوصول إلى الغاز الطبيعي الإيراني أمر منطقي جداً للسوق الأوروبية المتنامية لأن أوروبا لا تريد أن تعتمد أكثر مما ينبغي على مصدر واحد كروسيا(٢٤).

في أعقاب انكشاف منشأة بحوث نووية في إيران، كافح وزير الخارجية الأميركي كولن باول بقوة لإقناع وزراء الخارجية الأوروبيين بممارسة الضغوط على إيران. وقد جادل بأن وجهة النظر الأكثر بروزاً في البيت الأبيض ووزارة الدفاع هي أنه من المرجح أكثر بكثير أن تستجيب إيران لمواعيد نهائية ذات معنى مما ستستجيب للوعود بالتعاون التجاري والديبلوماسي والتي يفضلها الزعماء الأوروبيون. النقطة الإيجابية في النزاع كانت انبثاق استراتيجية شرطي جيد وآخر سيئ . المفارقة هي أن الانسحاب المحتمل لإيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مثل حالة خطيرة أمكنها إطلاق إنذارات والتسبب بنشوء إئتلاف من الدول(٢٥). ويفترض أن يكون مفتاح هذا الإئتلاف عملاً جماعياً مشتركاً بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي يرسل رسالة قوية إلى إيران وربما يكون مدعوماً من جانب روسيا واليابان. ويستشهد مسؤولو الإدارة الأميركية بحقيقة أن فرنسا وألمانيا وروسيا، التي عارضت جميعها حرب العراق، قد ساعدت في الضغط على إيران لتفكيك قدرتها النووية المتنامية بسرعة. ويلاحظ الخبراء أن أوروبا تشعر الآن بنفس الضغوط التي يشعر بها كل اللاعبين الاستراتيجيين لتجنب المخاصمة القوية مع الولايات المتحدة أو التخلي عن الآمال المتبقية التأثير على تلك القوة العظمى.

ويعتقد الآن على نطاق واسع أنه كلما ازدادت جدية الإتحاد الأوروبي كلاعب نفوذ، كلما تنامى فهمه العملي للنفوذ وازداد قرب أحكامه العملية الخاصة حول كيف ينبغي التعامل مع تحديات أمنية محددة من أحكام الولايات المتحدة. ثمة إشارة حول نموذج مستقبلي بهذا المعنى يمكن العثور عليه في التكتيكات المتقاربة التي استخدمها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ليحاولا إحداث تغيير في سياسات التطوير النووي في إيران. الأداة الجديدة لاستراتيجية أسلحة الدمار الشامل التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي تقرّ ضمناً بأن المساعدة في تعزيز الأدوات القانونية الدولية، بما في ذلك قدرات المراقبة والتفتيش، هي المهمة المشتركة لجميع الدول المسؤولة.

وهكذا فإن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبعد انقسام حول السياسات الأميركية في العراق، توصلا أخيراً إلى تفاهم مشترك حول برنامج إيران النووي ونتائجه المحتملة على أمن إسرائيل. إسرائيل التي أبدت الكثير من القلق حيال البرامج النووية لإيران،

(٢٤) كيمب، المرجع المشار إليه.

(٢٥) أشار بعض المسؤولين الإيرانيين إلى أنه في حال حصول هجمات عسكرية ضد المصانع النووية الإيرانية ينبغي على إيران الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، انظر ناصر ثقافي اميري، «برنامج إيران النووي، مسألة عدم الإنتشار؟»، **دورية إيرانية**، جزء٥، عدد ٢، خريف ٢٠٠٣، ص ٧٥.

اعترفت بقدرة أسلحتها النووية بعد أربعة عقود من الصمت. رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون، وخلال كشفه لهذا الأمر، قال إن وجود إسرائيل لا يزال في خطر و«إيران تمثل خطراً وجودياً، أحد الأخطار الوجودية أو ربما الخطر الوجودي الرئيسي لإسرائيل». وفوراً، طالب الرئيس بوش ـ بعبارات شديدة اللهجة قالها أمام جمهور من رؤساء تحرير وناشري الصحف ـ قيادة الجمهورية الإسلامية بتلبية المطالب الأميركية والأوروبية بعدم السعي لبرنامج أسلحة نووية، وقال «سيكون أمراً لا يمكن تحمله بالنسبة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط إذا ما حصلوا على سلاح نووي، ولا سيما أن هدفهم المعبر عنه هو تدمير إسرائيل. وفيما يزداد احتمال التهديدات الأميركية والإسرائيلية باستخدام القوة العسكرية ضد إيران، يحذر بعض المراقبين من أن رد فعل عسكري من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل بضرب المنشآت النووية في إيران من المرجح أن يكون لها النتيجة غير المقصودة بمعاداة جمهور شديد الوطنية وموال للغرب إلى حد بعيد فيما يقنع الإيرانيين بأن سلاحاً نووياً هو في الواقع يصب في مصالحهم القومية. رد فعل كهذا يمكن أن تكون كوارثية على المصالح الأميركية في المنطقة، وخصوصاً مع الأخذ في الاعتبار موقع إيران المهم بين العراق وأفغانستان(٢٦).

خاتمة

مع انهيار الإتحاد السوفياتي والنظام الشيوعي، لم تعد القارة الأوروبية ـ فجأة ـ ساحة منافسة للنفوذ العالمي ومحط تركيز اهتمام الولايات المتحدة وهو ما كان عليه الحال لأكثر من نصف قرن. ورغم أهمية أوروبا ككيان جيواستراتيجي على قمة لائحة المناطق التي يجب أن تبقى في نشاط خالية من أي سيطرة أو هيمنة أيديولوجية معادية للغرب قد انخفضت راديكالياً، إلا أن تطورها الداخلي قد حفظ أهميتها المتأصلة بالنسبة إلى الأميركيين. وعموماً فإن البيئة الأمنية الدولية الجديدة تزداد تعقيداً وإمكانية التنبوء بمآلها يصبح أقل احتمالاً، وفي بعض الحالات هي أخطر مما كان عليه الحال خلال عقود الحرب الباردة المألوفة. وفي ظل ظروف كهذه، تواجه العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تحديات جديدة، سواء بالنسبة إلى التكيف مع الاحتياجات الحالية لبنيتيهما الأمنية الموجودة، أي الناتو، إضافة إلى التوصل إلى إجماع حول سبيل مواجهة التحديات الجديدة. لقد خطا الناتو خطوات كبرى في تكييف مهامه، ومنظمته ومبدئه وقواته مع التحديات الأمنية الجديدة لبيئة ما بعد الحرب الباردة. إضافة إلى الإبقاء على قدراته لتنفيذ مهمته المركزية وهي الدفاع الجماعي، فإن التحالف قد أكد التزامه بهدف جديد أكثر ارتباطاً بكثير بالتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وحلفاؤها اليوم عبر توسيع مهمته للأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية وحولها.

(٢٦) يُجادل في الوقت نفسه بأنه «رغم المعارضة الصامدة من جانب حكومة إيران الإسلامية للولايات المتحدة وإسرائيل، فإن خصومة كهذه غير موجودة بالنسبة إلى معظم الإيرانيين. فعلى سبيل المثل، يقال إن الجمهور الإيراني الشاب ـ أكثر من ثلثي سكان البلاد هم دون الثلاثين من العمر ـ هو من بين الأكثر موالاة للأميركيين في الشرق الأوسط، وهو يميل إلى عدم مشاطرة الحكومة الشعور العاطفي المعادي لإسرائيل الموجود لدى جيرانه العرب. اضف إلى ذلك أن الشعب الإيراني متحمس للخروج من العزلة السياسية والاقتصادية التي يعيشها منذ عقدين وهو يؤيد بقوة زيادة العلاقات مع الغرب». انظر كريم ساد جادبور «الإيرانيون لا يريدون التحول إلى دولة نووية»، **واشنطن بوست**، ٣ شباط/فبراير، ٢٠٠٤.

إن نمط العلاقات الأميركية ـ الأوروبية خلال نصف القرن الماضي اعتمد في شدة على القوة العسكرية المرتكزة على تحالف اتخذ شكل الناتو. في الوقت الحاضر، يواجه الأمن الغربي، بمعناه الأوسع، سلسلة واسعة من التحديات الفعلية والكامنة حيث تكتسب الأدوات غير العسكرية المزيد من الأهمية. وتتعلق هذه التحديات إلى حد بعيد بنمو ظواهر انتقالية تتخطى سيطرة الدول الفردية. لقد كان انهيار البرجين التوأمين في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ـ بالمعنى الحقيقي ـ بداية عصر جديد في التفكير الأمني في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً. وتعتبر تركيبة مكونة من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الآن في الغرب على أنها تمثل أكبر الأخطار على أمنهم. ولكن، ومن منظور أشمل، فإن الإسلام السياسي، أو إذا شئنا استخدام تعبير أقل استفزازاً «التطرف الإسلامي» هو مستهدف عموماً على أنه جذور سبب العديد من مصادر القلق والتحديات الأمنية بالنسبة إلى الغرب. ويقال أيضاً إن هذا الاتجاه يخدم الهدف الذي ثمة حاجة ماسة إليه وهو العثور على بديل يحل محل صورة خطر الشيوعية والذي فقد في أعقاب عصر الحرب الباردة.

في غضون ذلك، وعلى مستوى استراتيجي فرعي أدنى، فإن التنافس لكسب النفوذ السياسي واليد العليا اقتصادياً في بعض المناطق المهمة هو جار ليس بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية فحسب بل أيضاً في بعض الحالات بين الأوروبيين أنفسهم. وتضم هذه بشكل أساسي مناطق في البلقان، وفي الشرق الأوسط وفي الخليج الفارسي.

في البلقان، أول مبادرة أوروبية مستقلة لإحلال السلام والأمن لم تكن ناجحة، وقد أنقذ الأميركيون لاحقاً ـ وفي إطار الناتو ـ خطة حفظ السلام. وفي الشرق الأوسط، باستثناء الاختلافات بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي حول سياساتهم تجاه خطة السلام، فإن الانتصار الأميركي في العراق قد وضع الأوروبيين في موقف أضعف بكثير في المنطقة مما كانوا عليه. وفي ظل الظروف الحالية، يبحث الإتحاد الأوروبي عن سبل للإفادة من نفوذه على إيران كيف يعزز صورته الإقليمية والدولية في لعبة النفوذ مع الولايات المتحدة. كما إن الإبقاء على حوار وعلاقات طيبة مع إيران يضمن مصلحته الاقتصادية الحالية والمستقبلية مع هذا البلد المهم. بيد أن المعارضة الأميركية لأي انفتاح تجاه إيران قد جعل من الصعب بالنسبة إلى الأوروبيين أن ينخرطوا في شكل كامل مع إيران. وما يجعل الأمور حتى أكثر تعقيداً هو برنامج إيران النووي الذي تم تصويره كمخاطرة بالنسبة إلى الأمن الدولي. وقد رحبت الولايات المتحدة بمبادرة أطلقتها الحكومات البريطانية والفرنسية والألمانية للتفاوض مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول برنامجها النووي وقد اعتبر بعض المراقبين هذه المبادرة الأوروبية لعبة منسقة مع الولايات المتحدة وإيماءة تصالحية تجاه الأميركيين وخصوصاً من جانب فرنسا وألمانيا بعد أن عارضتا بحماسة التدخل الأميركي في العراق من دون تفويض من الأمم المتحدة.

في ما يتعلق بالدينامية السياسية الخاصة بالإتحاد الأوروبي، فإن الأحداث حول العراق قد أظهرت أن توحيد الإتحاد الأوروبي برمته على برنامج متطرف معاد لأميركا هو أصعب من توحيده على برنامج موال لها. وأخيراً وليس آخراً، فإن مصالح معينة يتعذر تبسيطها على جانبي الأطلسي تم تسليط الضوء عليها مؤخراً وخصوصاً من خلال التفكر في ما كان يمكن أن يحدث لو أن عراق ما بعد صدام قد سار فعلاً في الاتجاه الخاطئ؛ كل هذا مجتمعاً ساعد في تفسير الدافع قصير المدى الحالي لإعداد أجندة محددة لتحرك أميركي - أوروبي مشترك أو متمم مع إمكانية تعزيز علاقة الجانبين الأمنية المستقبلية في أرجاء العالم وخصوصاً في الشرق الأوسط❑

مـــبـــانـي الـنـظـام الإيـرانـي

هادي قبيسي *

تداخل السياسة والاجتماع والاقتصاد بالأمن القومي وارتباطها ككل بالثقافة، في عصرنا الحاضر، جعل مسألة تحديد شكل النظام السياسي، بما هو تنظيم للدورة الاجتماعية الشاملة لكل هذه الأبعاد المتداخلة، مسألة مرتبطة بموقف رجل الشارع، فإذا شاءت الجهة المؤسسة للنظام أو المديرة له توفير استقراره واستمراره فإن الارتباط المذكور ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في شكل عميق. وإذا قلنا إن سعي الشعوب نحو التحرر في القرن الفائت كان واضحاً، فإن الدافع كان تنامي الأفكار التحررية، مختلفة الفلسفات، من جهة، وتوطد الحلف بين الاستعمار والاستبداد من جهة أخرى بما يحجب دور الفرد والمجتمع في إدارة الحياة الاجتماعية. عليه، كان الشعب المتضرر الأكبر من هذا الحلف، يعيش وعياً سياسياً ولد في رحم الصراع، فعندما أرادت الثورة الإيرانية، مستثمرة هذا الوعي، بناء نظام جديد يأخذ في الحسبان الارتباط المذكور آنفاً، سارعت إلى إعلان عدائها لهذا الحلف وأعلنت نظام «جمهورية إسلامية» مؤكدةً أن لا أحد يمكنه استلاب حق الشعب في تقرير المصير، ولا يُسمح لحركة التاريخ وتقلباته أن تضعف الارتباط العقيدي الجذري لدى الشعب، الذي سيشكل أساس البنيان الذي سيقوم عليه مستقبل الحياة السياسية في إيران.

ثورية القائد الروحي، وثورية الوسيلة في الوصول إلى قيادة البلاد، أملتا ثورية الفكر في رسم بنية النظام الإيراني، من هنا كان إطلاق تسمية تجربة على مشروع الدولة الإسلامية.

وشكل ركنان أساسيان رؤية الثورة لبنية النظام الجديد: الشعب والقيادة، الأول يروم الحرية والثاني يفرض الاحتكام إلى النص، وهنا تكمن إشكالية النظام الإيراني المعاصر، التي يعمل أعداء الجمهورية الإسلامية على جعلها إشكالاً وإبقاء النقاش فيها وحولها دوماً وأبداً... كيف تم الدمج بين حرية الشعب والاحتكام إلى النص، وهل يمكن أن تجتمعا، وبأية صورة.

(*) كاتب لبناني.

وضع الإسلام ركائز عامة للاجتماع البشري تلامس فلسفة الحياة وأهدافها ضمن رؤية كونية شاملة، تهدف لنظم شؤون الفرد والمجتمع على الساحة التاريخية كما يسميها الشهيد الصدر (رض). أما تفصيلات الحياة السياسية: شكل وهيكلية النظام، شكل الشورى، آلية تعيين الولي الفقيه[١]، آليات الإنتخاب... والعديد من الأمور التفصيلية فقد تركت الشريعة أمرها للمسلمين[٢]، على أن الإحتكام إلى النص والإستفادة من الشريعة موكلان إلى العقل والأفهام المتعددة داخل المجتمع بما لا يتنافى مع الأصول الشرعية، وكذلك تطبيق هذا النص وتحديد أولويات المصلحة الوطنية ككل وقابلية المجتمع وتأثيرات المحيط وضرورة المرونة في مواجهة تقلبات الواقع.

من هنا، أدرك قائد الثورة ضرورة استحداث شكل يناسب ظروف البلاد وتعقيدات المجتمع المعاصر، وفي الوقت نفسه يتناسب وفلسفة الحكومة في الشرع الإسلامي، وقد كان افتقار الثورة لتجربة معاصرة، بنيت على أساس الفكر السياسي الشيعي، سبباً في الإستفادة من التجربة الغربية نظراً إلى توفرها على مميزات تخص مفهوم «الجمهورية» الوارد في عنوان النظام، والذي يعكس مقولة أن "السيادة المطلقة على العالم وعلى الناس لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الإجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيره في خدمة فرد أو فئة ما"[٣]، ما يعكس ثنائية الشعب والدين التي اعتمدت في تدوين الدستور وبناء النظام، والمستندة إلى واقع ذلك الشعب الذي يمكن اعتباره شعباً عقيدياً.

أول خطوة على طريق بناء حكم شعبي هي إنشاء مجلس شورى الثورة في آخر أيام النظام البهلوي حين أطلت تباشير النصر، ويقول الشيخ رفسنجاني وهو عضو في ذلك المجلس: " كان الميل إلى الشورى في تلك الأيام شديداً، فقد كانت ذاكرتنا مثقلة بالخواطر المرة من الإستبداد والدكتاتورية، ولم نكن نرغب بأي وجه من الوجوه، في أن نلجأ إلى الأساليب الفردية في الحكم، فقد كانت مقاومة الإستبداد من أقوى دوافع النضال لدى الناس ولدينا جميعاً،وكنا نرى أن التخلص من الإستبداد، لا يكون إلا بالشورى، ولم يفكر أحد مطلقاً بالحكم الفردي"[٤]، إذن كانت الديموقراطية حالة فعلية في الشارع وحلاً لمشكلة الديكتاتورية.. وقد كانت هذه أول بادرة فعلية على طريق بناء حكومة شعبية، وتبعتها خطوات أخرى: تعيين حكومة انتقالية برئاسة المهندس بازركان ١٩٧٩/٢/٥، الإستفتاء على الجمهورية الإسلامية ١٩٧٩/٣/٣٠، الإستفتاء لاختيار أعضاء السلطة التأسيسية التي ستدون الدستور، الإستفتاء على نص الدستور. لكن أية ديموقراطية في إيران اليوم؟

(١) هنا المقصود ليس شروط التعيين بل آلية الإنتخاب الشكلية.

(٢) الإمام الخميني، منهجية الثورة، ص ٣٦٩.

(٣) المادة ٦٥ من الدستور الإسلامي.

(٤) هاشمي رفسنجاني، حياتي، (بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٩.

مُرَكّب الدستور الإيراني

يبدو توصيف النظام الإيراني معقداً إذ لا نجد مصطلحاً، من تلك السائدة في عصرنا هذا، يستوعب جوانبه كافة، فإن كان البعض قد استحسن تسميته بالديموقراطية الدينية أو الثيوديموقراطية[٥]، أو أي مصطلح مركب آخر يجاري تركيب النظام الإسلامي المعاصر، فإن هناك خللاً في هذا الإستحسان، فبالنسبة إلى المصطلح الأول لا يمكن عد ما حصل في إيران على صعيدي التشريع[٦] والشرعنة[٧] طوال هذه التجربة مستنداً إلى الديموقراطية، بل يمكن القول أنه يستند إلى الدين في شكل أساس، ويأخذ بالفكر السياسي الإسلامي بكليته، ويوفق بين النقاط المبدئية في هذا الفكر والآليات الشكلية التي أتت بها الديموقراطية الوضعية. فصحيح أن الحكم للشعب غير أن الكتلة الرئيسية في التشريع، من أحكام وقوانين، تظل ثابتة غير قابلة للتبديل بسبب سماويتها، ويبقى للشعب هوامش وخيارات واسعة ضمن ما أفردته الشريعة في خانة المباحات. فيظل مصطلح الديموقراطية منتمياً إلى الفلسفة الوضعية، ولذلك يصعب استخدامه في توصيف نظام حكم لا يعترف بتلك الفلسفة أساساً.

المصطلح الآخر: الثيوديموقراطية، يزيد إلى الإشكالية الآنفة الذكر خللاً آخر يتعلق باستخدام مصطلح إعتمد لتوصيف حقبة معينة من تاريخ الأنظمة السياسية في الغرب المسيحي، تلك الحقبة التي سيطر فيها رجال الدين على الحياة السياسية من خلال حق التشريع المطلق الذي امتلكوه، في ظل خلاء الشريعة المسيحية من أطر تقنين الحياة السياسية والإجتماعية، الأمر الذي يتناقض وطبيعة الرسالة الإسلامية، حيث جاء النبي الخاتم (ص) برسالة شاملة لكل أبعاد الحياة، والنظام الإسلامي في إيران ليس فيه رجال دين، بل علماء وظيفتهم التفقه في الرسالة الإسلامية واستنباط الأحكام الإسلامية من خلال الكتاب والسنة.

عملياً، النظم الثيوقراطية أعطت الحاكم صفة مطلقة، فهو إما من طبيعة إلهية أو يملك الحق الإلهي المباشر أو غير المباشر لكنه يبقى معتقداً بانه يمثل الإرادة الإلهية ولو كان منتخباً من الشعب فالإعتراض عليه ممنوع. وقد مارست تلك الحكومات استبداداً غير مسبوق في مواجهة العقل والعلماء، فاستخدمت الذبح والإعدام بحق المعترضين على حق التشريع الذي امتلكه الإكليروس وحده، واستغلت السلطة لتعزيز مكانتها الذاتية في المجتمع، لا مكانة الدين، فسيطرت على ثروات البلاد وأغرقت الشعب في ظلمات البؤس، ما خلق عقدة نقص لدى الشعوب الغربية من الدين ككل، في حين لم يكن الدين حاكماً ولم تتضمن المسيحية نصاً يتناول موضوع الحكم أصلاً، بل كان الحاكم سلطة استبدادية استغلت فراغ النص الديني لتستأثر بحق التشريع. ويعلق الإمام الخامنئي مقارناً بين تلك الحكومات وبين تجربة الحكم في إيران: "إن الجمهورية الإسلامية ـ في الحقيقة ـ على

(٥) إعتمده ابو الاعلى المودودي في توصيف النظام الإسلامي.

(٦) يرتبط التشريع في النظام الإيراني بالشريعة الإسلامية.

(٧) الشرعية مجزاة في النظام الإيراني، جزء يؤخذ من المواصفات التي تحددها الشريعة، وجزء يؤخذ من الشعب الذي يحدد الشخص المالك لهذه المواصفات. فالشرعية هنا متداخلة.

نقيض مع كلا التيارين اللذين شهدتهما أوروبا، سواء ذلك الذي كان سائداً فيها خلال القرون الوسطى أو قبل القرن الثامن عشر، أو ذاك الذي تبلور في ما بعد كرد فعل، فما كان سائداً حكومات استبدادية موروثة تقوم على تسلط وسيادة قدرة أو فرد أو مجموعة قوية على مقدرات بلدٍ ما، والإسلام يرفض ذلك. أما ما تبلور لاحقاً فكان أن رأوا الحق حكراً على الانتخاب ورأي الشعب وإرادته ولو على مستوى الشعار والطرح الفكري والنظري على أقل تقدير ـ وإن كان الواقع خلاف ذلك ـ، وهذا ليس من الإسلام في شيء.

إن حق الله في الإسلام ليس نِداً ولا نقيضاً لحق الناس. فحقوق الناس بأجمعها ـ ومن بينها حق الانتخاب المسلّم به بالنسبة إلى الشعب في ما يخص أمر الحكومة ـ إنما هي منبثقة من الحكم الإلهي وما هو مقرر من قبل الله تعالى. من هنا فحيثما ورد في القرآن الكريم ذكر للتعدي والتعرض على حقوق الناس ـ من قبيل الربا إذ يعد تعدياً على أموال الناس ـ يأتي التعبير بـ ﴿*فأذنوا بحربٍ من الله*﴾. فبالرغم من أن هذا الفعل يعدّ تعدياً على حقوق البشر، لكنه حرب مع الله. أو حيث ترد قضية الفساد في الأرض ﴿*ويسعون في الأرض فساداً*﴾ فهو محاربة لله ﴿*يحاربون الله ورسوله*﴾ فهو تعدٍ على حقوق الناس لكنه حرب لله ورسوله، لأن ما هو عائد للشعب بما عليه من سعة يعد تكليفاً إلهياً، وحق قرره الله للشعب، وتكليف أناطه الله على عاتق المتصدين لشؤون الناس"[٨].

مفاد ما مضى، أن المصطلحات المعتمدة أكاديمياً لا تستوعب منهجياً مهمة توصيف النظام الإيراني، الذي يبقى الحل لمشكلة توصيفه إعطاءه مصطلحاً جديداً كل الجدة، مركباً كما هو النظام: النظام الإسلامي الشعبي. النظام الذي تأسس عام ١٩٧٩ أتى، إذن، إسلامي المضمون شعبي الشكل، اجتمعت، ضمن إطار الإجتهاد، بنية الفكر الديني المستند إلى النص وعناصر أخرى من الفكر الوضعي المستند إلى العقل لا تتنافى والبنية الأساسية، ولو شئنا إدراك مشهد عام للبنية التي قام عليها النظام الإيراني، فلا بد من إعادة تشريحها إلى عناصرها الأصلية: البنية الدينية والعناصر الوضعية.

أولاً: العناصر الدينية

تُشكّل العناصر الدينية في الدستور الإيراني حصيلة مسار تطوري، نظري وعملي، مر به الفكر السياسي الشيعي منذ بداية الغيبة الكبرى، وهي من ناحية أخرى انعكاس لعقيدية الشعب الإيراني ورسوخ ارتباطه بالدين الإسلامي أولاً وبالمذهب الشيعي ثانياً.

وإذ أننا لن نخوض في شرح لمسارات الفكر الشيعي ولا في تأثير التاريخ الشيعي على تركيب بنية النظام في إيران، فإننا سنقتصر على مشهد بنيوي مقتطع للدستور الإسلامي يظهر تجليات الفكر الإسلامي فيه، ثم ننتقل إلى مقطع آخر يظهر العناصر الديموقراطية الوضعية التي شاركت الفكر الإسلامي في بنائه.

(٨) الخطاب: حاكمية الشعب الدينية والديموقراطية الغربية، موقع *alwelayah*.

١ ـ تجليات الإسلام في حاشية الدستور

الحاشية التي دونت في الدستور مليئة بتلك التجليات، وقد جاءت كتعبير شفاف عن انفتاح العقل الديني على المجتمع المعاصر، بكل ما صاحب ذاك التعبير من إرهاصات الثورة وانفجار كوامن تاريخية، نفسية وفكرية، عميقة ومتجذرة في الفكر والوجدان. فأول سطر في مقدمة الدستور هو الآية: ﴿*لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط*﴾، ثم الفقرة الأولى: "يعبر دستور جمهورية إيران الإسلامية عن الركائز الثقافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمجتمع الإيراني، وذلك على أساس القواعد والمعايير الإسلامية التي تجسد أهداف الأمة الإسلامية، وآمالها القلبية... ولقد أعرب الشعب صراحة عن هذه الأهداف من خلال وقائع الثورة الإسلامية العظمى التي خاضها، ومن طريق شعاراته، وهتافاته المدوية التي شاركت فيها طبقات الشعب كافة".

٢ ـ تجليات الإسلام في القوانين الدستورية

انطلقت فكرة إقامة حكومة إسلامية في الذهن الفقهي الشيعي من رؤية جديدة لبنية الشريعة التي اعتبرها الإمام الخميني مادة حاضرة لبناء دولة من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر الحكومة فلسفة لكل أحكام الفقه وقوانين الشرع المقدس. عليه، انعكست هذه الرؤية في المواد الدستورية التي اتخذت من الأحكام الفقهية الفرعية مرجعاً تشريعياً لها، فيما نظمت فلسفة الفقه شكل البنية الدستورية وإطارها العام.

نأخذ المادة التاسعة والأربعين فنجد أنها تعتبر أن: "الحكومة مسؤولة عن أخذ الثروات الناشئة عن الربا والغصب والرشوة والإختلاس والسرقة والقمار والإستفادة غير المشروعة من الموقوفات ومن المقاولات والمعاملات الحكومية وبيع الأراضي الموات والمباحات الأصلية، وتشغيل مراكز الفساد وسائر الطرق غير المشروعة، وتجب إعادة هذه الثروات إلى أصحابها الشرعيين وفي حالة مجهوليتهم تعطى لبيت المال. ينفذ هذا الحكم من خلال التفحص والتحقيق والثبوت الشرعي من قبل الحكومة".

هذا في مجال الأموال ومشروعيتها، أما في القضاء، فقد ورد في المادة السادسة والخمسين بعد المئة أن من وظائف السلطة القضائية "كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين، ومعاقبتهم وتعزيرهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة". واعتبرت المادة الثالثة والستون بعد المئة أن صفات القاضي يحددها القانون "طبقاً للقواعد الفقهية"، وبخصوص مصادر الأحكام القضائية "على القاضي أن يسعى لاستخراج حكم كل دعوة من القوانين المدوَّنة، فإن لم يجد فعليه أن يصدر حكم القضية اعتماداً على المصادر الإسلامية المعتمدة أو الفتاوى المعتبرة" كما تقول المادة السابعة والستون بعد المئة.

كما أن "على قضاة المحاكم أن يمتنعوا عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة

للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية"، بحسب المادة السبعين بعد المئة. كما أنه "لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور" كما تقرر المادة الثانية والسبعون.

٣ ـ شرط الإسلام في مسؤولي النظام

نظرة الإسلام إلى دور السلطة تسبق منهجياً، بنظرنا، الحديث حول الإطار القانوني المنظم لهذا الدور، ونستعين بآراء الإمامين الخميني والخامنئي في هذا المجال، حيث يقول الإمام الخميني: " إن استلام الحكم في حد ذاته لا يعتبر شأناً أو مقاماً، بل وسيلة لأداء مسؤولية تطبيق الأحكام وإقامة النظام الإسلامي العادل. قال أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس عن الحكم والقيادة بينما كان يخص نعله بيده "ما قيمة هذا النعل؟" قال ابن عباس: لا قيمة لها. قال الإمام عليه السلام: "والله لهي أحب إلي من إمرتكم إلا أن أقيم حقاً (يعني قانون ونظام الإسلام) أو أدفع باطلاً (يعني القانون الظالم والأنظمة الجائرة).

إذن فصيرورة الإنسان حاكماً بنفسه ليس سوى وسيلة، لا قيمة له عند الصالحين إن لم تستخدم هذه الوسيلة في الخير وتحقيق الأهداف السامية. لذا فإن الإمام يقول كما ورد في نهج البلاغة: "لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر.. لألقيت حبلها على غاربها"(٩).

ويقول الإمام الخامنئي موجهاً حديثه إلى أعضاء مجلس الشورى الإسلامي: "إنّ تمثيل الشعب يعدّ بمثابة الاختبار بالنسبة اليكم. وكل الحوادث في حياة الشخص المؤمن اختبار، ابتداءً من الحوادث البسيطة التي تواجه المرء في بيته، أو في أجواء عمله، أو مع الأصدقاء أو في المعاملات اليوميّة، وانتهاءً بالحوادث المهمة إلى الأعمال المصيريّة وحتّى إلى التوقيع النافذ، إلى الكلام المؤثّر الذي يصدر من الشخص. هذه كلها اختبارات. ﴿*ليبلوكم أيّكم أحسن عملاً*﴾. هذه خلاصة المطلب.

إنّ أساس الفهم والرؤيّة الدينيّة في حياة الإنسان هي أنّه إذا نجح في مجموع هذه الاختبارات فنصيبه السعادة والفلاح، أمّا إذا أخفق فيها ـ لا سمح الله ـ ولم يوفّق في اجتيازها فذلك هو الخسران. وليس بين الخسران والفلاح سوى لحظة، هي رهينة بإرادة الإنسان ونيّته وهمّته، وعليكم النظر إلى النيابة في المجلس بهذا المنظار لا بمنظار المسؤوليات الخطيرة ذات الصيت الاجتماعي والضجيج الإعلامي، ولا بمنظار الشهرة والمهام الخطيرة والثروة والوجاهة الاجتماعيّة والنفوذ الجماهيري، بل يجب النظر إليها بمنظار الاختبار(١٠).

قانونياً، السلطة التأسيسية (مجلس الخبراء) التي دونت الدستور لم تكتفِ بتضمينه

(٩) منهجية الثورة، ص ١٥٧.

(١٠) الخطاب: وصايا إلى نواب الشعب، موقع alwelayah.

قوانين الإسلام وضوابط الشريعة، بل اعتبرت اعتناق الإسلام شرطاً أساسياً لوصول الفرد إلى المناصب المختلفة في النظام، وبدءاً من نواب مجلس الشورى الإسلامي مروراً برئيس الدولة والوزراء إلى أعضاء المجالس المختلفة كان شرط الإسلام، لا بل شرط الإيمان العميق به والمعرفة برسالته وأحكامه والتفقه فيه، ضرورة لازمة للوصول إلى مواقع إدارة البلاد، على أساس أن دور الحكومة الإسلامية هو بناء المجتمع الإلهي المتدين السائر نحو الكمال.

"عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مئتان وسبعون نائباً.. وينتخب الزرادشت واليهود كلاً على حدة نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً": تقرير المادة الرابعة والستين الآنفة الذكر يتضمن في شكل غير مباشر إسلامية أعضاء الشورى، أما المادة السابعة والستون فتقول: "على النواب أن يؤدوا اليمين الآتية في أول اجتماع للمجلس ويوقعوا على ورقة القسم: بسم الله الرحمن الرحيم، أقسم أمام القرآن الكريم بالله القادر المتعال، وألتزم بشرفي أن أكون مدافعاً عن حرم الإسلام، حامياً لمكاسب ثورة شعب إيران الإسلامية، ولأسس الجمهورية الإسلامية..". أما على صعيد السلطة التنفيذية التي يتولاها رئيس الجمهورية، فقد أكدت المادة الخامسة عشرة بعد المئة مواصفاته، حيث أكدت أن "تتوافر فيه الأمانة والتقوى"، وأن يكون "مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية، والمذهب الرسمي للبلاد"، إضافة إلى وجوب كونه إيراني الأصل وحاملاً للجنسية الإيرانية، وقدرته على الإدارة، وأن يكون ذا ماضٍ جيد.

٤ ـ مجلس صيانة الدستور

أساس وجود مجلس دستوري، أي من ناحية الشكل، هو تقليد ديموقراطي، أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول: بالأهداف والقوانين والمعايير. فالأهداف والدور: "ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور" بحسب المادة الحادية والتسعين، فهو إذن مجلس فقهي ـ قانوني، ويتكون من "ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويختارهم القائد" و"ستة أعضاء من الحقوقيين المسلمين من ذوي الإختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي"(١١).

وتقدم هذه المؤسسة ضمانات أساسية للحفاظ على إسلامية النظام حيث أن "تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور"(١٢)، و"يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى

(١١) المادة ٩٦ من الدستور
(١٢) المادة ٩٨ من الدستور.

الإسلامي، وعلى الإستفتاء العام"[١٣]، تعاونه في ذلك لجان تنفيذية واستشارية تابعة له، ومن خلال المواصفات القانونية لقبول المترشحين لهذه المواقع والتي يشكل الإسلام والإيمان بنظام الجمهورية الإسلامية بنداً أساسياً ومحورياً فيها، يمكن لمجلس صيانة الدستور ضمان ساحة النظام من اختراق الشخصيات التي تختلف فكراً أو ممارسة مع أسس النظام الذي أقر الشعب بشرعيته وصادق عليه، وبناه الإمام الخميني ضمن رؤية شاملة للشريعة الإسلامية.

٥ ـ حاكمية الولي الفقيه

شكلت نظرية ولاية الفقيه لب النقلة النوعية في الفكر السياسي الشيعي، وجاءت على موج الثورة لتصل إلى مرحلة التطبيق العملي كمحور أساسي في التركيبة السياسية الشيعية، ترتكز على النص المقدس الذي أوجد آلية لخلافة المعصوم حال غيابه، وقوم على أساس تعيين الشخص الأكثر قرباً منه لناحية المواصفات، ويقوم هذا التعيين على أساس رأي أهل الخبرة الذين لا يحق لهم وضع المعايير والمواصفات، بل فقط يقومون بتحديد الشخص الأفضل والأكثر قرباً من المعصوم بناءً على المواصفات التي أقرها النص المقدس، وشرحها الإمام الخميني في شكل واضح وشبه مفصل في خطابه السياسي العام، ثم دونت في الدستور كمادة جوهرية ومرتكز للنظام[١٤]. أما الرقابة التي يتولاها جمع أهل الخبرة (مجلس الخبراء) فهي استمرار عملي ذو امتداد زمني لمسألة تحديد المواصفات وثباتها في شخص الولي الفقيه المعين من قبلهم.

والمواصفات التي حددها الدستور بـ"الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه؛ العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية،والرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الإجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوافر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره"[١٥]. تبدو هذه المعايير مظهراً واضحاً من مظاهر انفتاح العقل الشيعي، فصحيح أن النص الديني قد أشار إلى تولية الأتقياء رواة الحديث مطيعي الإمام، لكن هنا فهم رواية الحديث والتقوى وإطاعة الإمام اختلف، انتقل، مع فكر الإمام الخميني، من النظر إلى العمل، ومن الحوزة إلى الشارع والجبهة وحتى الدولة.

٦ ـ الدور الإسلامي التربوي للنظام

للنظام في الإسلام، إضافة إلى البعد المادي الدنيوي، بعداً معنوياً أخروياً يتكامل والبعد الأول ليحقق حياة إجتماعية منظمة وهادفة قدر الإمكان، تستبعد فيها الفلسفة الوضعية التي تعني أن لكل فرد قانوناً خاصاً وأهدافاً خاصة اعتماداً على رؤية مادية عاجزة عن

(١٣) المادة ٩٩ من الدستور.
(١٤) المادتان: ٥/١٠٩.
(١٥) المادة ١٠٩ من الدستور.

تلبية كامل أهداف الفرد ومطالب فطرته وتكييفها مع أهداف المجتمع، حيث "يطمح قادة الفكر في عالم اليوم ـ الذي يطلق عليه إسم عالم الصناعة ـ بإدارة المجتمع البشري كما يدار المصنع. في حين أن المجتمعات مؤلفة من البشر الذين يملكون أبعاداً معنوية وعرفانية. ويهتم الإسلام ـ إضافة إلى المجالات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها ـ بتربية الإنسان على أساس الإيمان بالله، ويستخدم هذا البعد أكثر من غيره في هداية المجتمع، وهداية الإنسان نحو التعالي والسعادة. ولو كان الإيمان بالله والعمل لله في صلب الأنشطة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وسائر شؤون الحياة البشرية، لأمكن حل أعقد المشاكل العالمية في يومنا هذا(١٦).

المشكلة التي يسعى النظام الإسلامي إلى حلها على صعيدي الفرد والمجتمع هي تركيز وتكثيف الفردية فـ"الأنانية هي رأس جميع الخطايا. وسوف تبقى هذه الحروب والمفاسد والمظالم ما دامت هذه الأنانية موجودة لدى الإنسان. والسبب في أن الأنبياء أرادوا تحقيق الحكومة العادلة في الدنيا هو أن هذه الحكومة العادلة ـ ذات الأهداف الإلهية والأخلاق والقيم المعنوية ـ يمكنها فيما لو تحققت أن تكبح جماح المجتمع، وتصلحه إلى حد كبير(١٧).

انعكست الرؤية الشاملة لوظائف وأهداف النظام الإسلامي التي آمن بها الإمام الخميني في الدستور الذي أقرته غالبية الشعب الإيراني، فبحسب المادة الثالثة منه "تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية توظيف جميع إمكاناتها لتحقيق ما يأتي:

- خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع.
- رفع مستوى الوعي العام في كل المجالات، بالإستفادة السليمة من المطبوعات ووسائل الإعلام، ونحو ذلك.
- توسيع وتقوية الأخوة الإسلامية والتعاون الجماعي بين الناس كافة.

مضافاً إلى هذه البنود، ثمة نقاط مهمة أخرى تناولتها المادة آنفة الذكر، لكن اقتصرنا على ما يميز النظام الإيراني بلحاظ إسلاميته على وجه التحديد.

وتبدو لمن يطالع صفحات الدستور سيطرة الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية في شكل كبير على النظام في إيران، وإضافة إلى ما تقدم، تجد بين تلك الصفحات بنوداً وتفاصيل ونماذج أخرى عديدة لمن أراد أن يراجع، لن نتعرض لها في هذه العجالة.

ثانياً: العناصر الديموقراطية والوضعية

المشهد الآخر الذي يستكمل بنية النظام الإيراني يجمع عناصر وضعية تم استقدامها من ثقافات غير إسلامية، تمت بصلاتها إلى الجانب الشكلي، أو الحلول الشكلية للإجتماع البشري دون المضامين، لكن وبما أنها، بشكليتها، تمثل سبباً لاستقرار النظام وحيويته فلم

(١٦) الإمام الخميني، منهجية الثورة، ص ١٥٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

يكن أمام قيادة الثورة بد من الإستفادة منها، لا سيما مع عدم تعارضها مع الرؤية العامة للفكر السياسي الإسلامي والشيعي تحديداً. وأهم تلك العناصر:

١ ـ الإعتراف بسلطة الشعب

إعتراف الإسلام للإنسان بامتلاكه لنبي باطن (العقل) وبدور الأخير في سمو الكائن الحاضر في ساحة الإختبار الكوني على أساس الإختيار فـ "**لا إكراه في الدين**"(١٨)، هذا الإعتراف يفرض اعترافاً آخر بدور الفرد والجمهور في ما يتعلق بتقرير المصير، أما الحدود والتعزيرات والضوابط القانونية في الشرع الإسلامي فدورها منع المجتمع الإسلامي من الإنحراف نتيجة وجود النماذج المكرسة للفردية الأنانية. وإذا انتقلنا من وجهة النظر الفلسفية إلى زاوية عملية نرى أن الإسلام لم يغفل دور الشعب في بناء الدولة وحفظها. "لاحظوا أنّ الله تعالى يخاطب النبي (ص) ـ وهو على تلك العظمة ـ قائلاً: ﴿*هو الذي أيّدكَ بنصره وبالمؤمنينَ*﴾، فوضع (المؤمنين) إلى جانب (النصرة الإلهية)، ولا يستبعد القول إنّ كلمة (المؤمنين) هنا تفسير جزئي أيضاً لمفهوم (النصرة)، إذ أنّ النصر الإلهي إنّما يتحقّق بوساطة المؤمنين. طبعاً كانت هناك في حياة النبي العظيم (ص) وفي بعض المواطن انتصارات خارجة عن هذه المقولات الطبيعية ـ من قبيل (الملائكة المسوّمين) وغير ذلك، إلاّ أنّ العماد هم المؤمنون"(١٩).

تاريخياً، كان الإمام علي عليه السلام منصباً بالنص لكن وصوله إلى الحكم لم يكن أبداً بالقوة، فحين لم يتقبل الواقع والجمهور وجوده في السلطة جلس في بيته، ولم يصل إلى الحكم إلا بعد ثبوت الحجة عليه بوجود الناصر، وكذلك الإمام الحسين عليه السلام الذي لم ينطلق في الثورة إلا بعد وجود الناصر، ووضوح الخطر باندثار الدين الإسلامي ككل، عليه فإن مفاعيل النص السماوي لا يمكن لها أن تتحقق على أرض الواقع إلا بدعم الناس وبجزء خاص من الشرعية العملانية التي يقدمونها والتي أقرها الدستور تحت صيغة "مساهمة عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي"(٢٠).

في إيران، الثورة قامت للشعب ومن الشعب وبالشعب، قامت رداً على تفرد فئة قليلة بالسلطة والثروة.. قامت لتعيد حقوقاً للشعب اغتصبت منه، لذا، واستناداً إلى الفكر السياسي في الإسلام، وفي الفقرة الأولى من الفصل الخامس من الدستور (سيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها) أُقرَّ بأن: "السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الإجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيره في خدمة فرد أو فئة ما، والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة"(٢١)، والتي تحدثت عن السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية. لكن لا بد من الإشارة إلى أن مجلس الخبراء، وإن تميز

(١٨) آل عمران، الآية ٢٥٥.
(١٩) الإمام الخامنئي، الخطاب: مكانة مجلس صيانة الدستور، موقع *alwelayah*.
(٢٠) المادة الثالثة من الدستور.
(٢١) المادة ٥٦ من الدستور.

بطابع اختصاصي، يشكل نوعاً من سلطة تنشأ من الرأي العام. إذن أقر الدستور للشعب حريته، لكن هذه الحرية، كما في مجال الأخلاق الإجتماعية والفردية، وضع لها الإسلام حدوداً في المجال السياسي، فما مقدار السلطة التي نالها المجلسان المنتخبان مباشرة من الشعب.

- **صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي:** يخضع المجلس لرقابة المختصين في مجلس صيانة الدستور، أي يخضع لنظام الاجتهاد والتشريع الإسلامي، فإذن يعود إليه حق، وعليه مهمة، تحديد الخيارات الفضلى من بين تعدد الخيارات التي يبيحها الشرع المقدس، أخذاً في الحسبان أولويات مصلحة الأمة وتطلعات الشعب. كما أن هذا المجلس يعتبر صمام أمان الإستقرار: "يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد"(٢٢)، و"يجب أن تتم المصادقة على المواثيق، والعقود والمعاهدات، والإتفاقات الدولية من قبل مجلس الشورى الإسلامي"(٢٣)، ويمكن مراجعة الفصل السادس المتعلق بـ "السلطة التشريعية" لمعرفة المجالات القانونية والصلاحيات المتاحة لهذا المجلس.

- **صلاحيات مجلس الخبراء:** أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩٧٩ بغرض تدوين الدستور، ثم أقر لها الأخير صلاحية تعيين الولي الفقيه "بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته"(٢٤). والصلاحية الأخرى هي عزل الولي الفقيه، وقد حددتها المادة الحادية عشرة بعد المئة بالنص الآتي: "عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة أو المادة التاسعة بعد المئة أو عُلِمَ فقدانه لبعضها منذ البدء فإنه يعزل من منصبه. ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء".

أما القيود التي تضمن توافق دور المجلس مع روح النظام الإسلامي فقد ظهرت في مواصفات المرشح لعضويته: "الإخلاص والأمانة وحسن الخلق/الإلمام بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى/التمتع بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفاً بالأوضاع العامة/معروفاً بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية"(٢٥). فالشعب، إذن، له ممثلون يشرفون ويراقبون الولي الفقيه، ما يضمن حداً معيناً من إشراك الشعب في إدارة سلطات البلاد، ويضمن من ناحية أخرى المفهوم العميق للولاية المحدد بالنص الشرعي الذي اشترط العدالة والهداية في المرشد الأعلى للمجتمع الإسلامي.

من ناحية أخرى فإن عملية التمثيل برمتها، في كلا المجلسين، تتم في شكل قانوني يشرف عليه مجلس صيانة الدستور الذي يحفظ المعايير الإسلامية لهذه العملية، ويضمن العدالة

(٢٢) المادة ٧٦ من الدستور.
(٢٣) المادة ٧٨ من الدستور
(٢٤) المادة ١٠٧ من الدستور
(٢٥) موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، المعرفة، تغطيات ٢٠٠٤، انتخابات مجلس الشورى الإسلامي.

في المضمون من خلال الإشراف على توافر المواصفات الإسلامية الدستورية في المرشحين، ويضمنها في الشكل من خلال الإشراف على نزاهة عملية الإنتخاب.

٢ ـ فصل السلطات

يمكن اعتبار فصل السلطات تقسيماً إدارياً للأدوار في شكل لا تتكثف فيه السلطة أو المسؤولية أو المهمات في مكان واحد،في زمن تعقدت فيه الحياة الإجتماعية، على أن التاريخ السياسي الإسلامي والشيعي تحديداً لم يخرج هذا المبدأ من الإعتبار كلياً، بل اعتمده بقدر الحاجة(٢٦) ففي عهد الإمام علي عليه السلام كان التقسيم الإداري لا مركزياً، فكان هناك ولاة مفوضون من قبله على البلاد نظراً لاتساع الدولة الإسلامية والحاجة العملية لذلك، وعلى مستوى البنية العلوية في النظام كانت السلطة القضائية مستقلة ما يحقق لها النزاهة والإستقامة والحيادية الضرورية لانحصار احتكامها إلى النص الشرعي.

دستورياً، أقرت المادة السابعة والخمسون الآتي: "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة بعضها عن بعض".

أنتجت النظريات الوضعية نظرية فصل السلطات كمانع لاحتكار سلطة الشعب بيد فرد واحد أو مجلس أو هيئة واحدة، وعملياً انقسمت سلطة الشعب إلى ثلاثة أجزاء: سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، سلطة قضائية. وقد استفاد مشروع الدولة الإسلامية في إيران من هذه النظرية، لكن القيمين عليه ارتأوا إحداث تغييرات خاصة في عملية تجزئة سلطة الشعب، بما يتناسب وضرورة تلاقي الأخيرة مع سلطة النص الديني واحتكامها لها. عليه نشأ مجلس الخبراء، واتخذ مجلس صيانة الدستور طابعاً إسلامياً وكذلك مجلس الشورى الإسلامي، وأعطي مجمع تشخيص مصلحة النظام دور الحَكَم الفقهي والقانوني في خلافات مجلسي الشورى والصيانة إلى جانب أدواره الأخرى، وأعطي الولي الفقيه صلاحية حل النزاعات بين السلطات الثلاث، وإقالة رئيس الجمهورية في ظروف خاصة..

إذن استدعت عقيدية النظام الإسلامي، في نظر مؤسسيه، فصلاً متزايداً للسلطات، لا تكثيفاً لها في نطاق واحد، وذلك نابع من أولوية سلطة النص وضخامتها مقارنة بسلطة الشعب، حيث يوجه النص الشعب ويستند الأخير إلى الأول في قراراته، عليه كان لا بد من تقنين سلطة النص وتجزئتها منعاً لاستغلالها وانحرافها، وجعلها منوطة بمؤسسة علمية تخصصية.

تظهر الرؤية العامة للدستور في تركيبته الثنائية المتداخلة أولوية واضحة للفكر السياسي الإسلامي على مستوردات الفكر الغربي الوضعي، ويمكن القول إن الشريعة الإسلامية

(٢٦) اي بقدر تعقيدات المجتمع آنذاك.

تشكل الأرضية الأساسية للنظام الإيراني، بينما يقتصر دور الفكر الوضعي على متممات عملانية تتصل بالجانب الشكلي للنظام الذي يعتبر مادة مرنة في جميع الأنظمة السياسية الديموقراطية، إذ يرتبط بمتطلبات الواقع. ولو افترضنا أن الإسلام قد حدد شكلاً تفصيلياً للنظام السياسي لوقعنا في حال من الجمود لا تتناسب وطبيعة الواقع التاريخي المتقلب. أما لو افترضنا أن المجتمع البشري قد توصل في القرن الفائت إلى أفضل نظام سياسي وضعي في التاريخ، فإن توصله إليه بعد قرون من ظلمات الديكتاتوريات المختلفة لهو دليل على قصور البشر عن تحديد النظام السياسي الأمثل[٢٧]، في حين لا يخفي الغربيون اعترافهم بأن الديموقراطية هي أقل النظم سوءاً، في وصفها النظام الممكن لمجتمع ليس له شريعة هادية.

فلسفة النظام الإيراني

الإلتقاء بين الواقعية والمثالية، التوفيق بين سلطة الشعب وسلطة النص، الجمع بين الدنيا والآخرة، موازنة المصلحة الفردية بالمصلحة الإجتماعية... إلى ما هنالك من عناوين ومقولات تعكس أبعاد النظام الإيراني، لكن المركب الأساسي لهذه الثنائيات والعنصر الأساسي فيها هو ذو صبغة كلامية، تغوص في مفهوم النبوة والوحي.

فعندما استبعد الفكر الشيعي مرجعية الفرد أو الجماعة في ما يخص تحديد أو بناء رسالة التكامل البشري (الشريعة) مميزاً الإنسان عن غيره من المخلوقات التي تحمل رسالة تكاملها في باطنها وخلقتها، بما للإنسان من مكانة الإختبار الحر[٢٨]... أعطى إستبعاد مرجعية البشر لصالح مرجعية النص الديني الأخير سلطة قاهرة تفرض نفسها على الشعب وعلى النظام على حد سواء في شكل طوعي. وعلى خلفية امتلاك الرسالة السماوية الأجوبة لكل التساؤلات الفكرية العامة والرئيسية دون التفاصيل المتبدلة دوماً وأبداً، على هذه الخلفية يتم الحراك الإجتماعي داخل الدولة الإسلامية، في نطاق من الحرية المسموح بها دون الوصول إلى حد الإفساد المباشر والترويج لمنهج الفكر الوضعي في مقاربة رسالة التكامل، بحيث يصبح حق التشريع عائداً إلى الفكر البشري دون النص، أو باللعب عليه.

بنيوياً، كان لا بد من التقاء بين الواقع والمثال في علاقة جدلية، في نظام يحاول تجربة إسقاط رسالة سماوية على أرض الواقع، بعد انعزال تلك الرسالة سنين طويلة عن الساحة العملية، وأهم نقاط الإلتقاء هي في المؤسسات الآتية: مجلس الخبراء، مجلس الشورى الإسلامي، رئاسة الجمهورية. فمجلس الخبراء وإن لم يكن قد ورد النص عليه ضمن الرسالة الإسلامية في شكل مباشر إلا أن الأئمة عليهم السلام أوكلوا للمسلمين "النظر" في من كان من العلماء راوياً للحديث زاهداً في الدنيا مطيعاً لإمام زمانه، هذا "النظر"

(٢٧) فضلاً عن رسالة تكامل شاملة.
(٢٨) راجع: الريشهري، فلسفة الوحي والنبوة.

يتمظهر عملياً في مجلس يضم أهل الخبرة يستطيع ترجيح الخيار الأصلح للأمة من بين الشخصيات الموجودة، هذا هو الشق الديني، أما الوضعي فتحدد عدد أعضاء المجلس ومدة ولايته وقوانينه الداخلية وآليات انتخابه من قبل الشعب. أما مجلس الشورى الإسلامي فهو نقطة التقاء محمومة بين حق الفرد في تقرير مصيره الإجتماعي ووجوب الإنصياع طوعاً للشريعة الإلهية، فهو إذن موقع لتثبيت سلطة الشعب في إطار النص، إلى جانب ساحة المباحات.

وقد طرحت في المجتمع الإسلامي في إيران أفكار مستوردة من الثقافات الوضعية، وأكثر تلك الأفكار تناقضاً مع النموذج الإسلامي الشعبي هي: التفكيكية والليبرالية. الأولى، والتي يُعد د. سروش منظراً أساسياً لها[٢٩]، تحاول إضعاف سلطة النص الديني من خلال التشكيك في ثبات فهم النص وصدقيته كبنية للتواصل مع الرسالة السماوية، والثانية تحاول منافسة تأثير الشريعة في المجتمع الإيراني من خلال وضعها في تناقض مع مفهوم الحرية عبر الدعوة إلى التحرر المطلق وتكسير الحدود الإجتماعية أو الدينية. من خلال هاتين المقولتين يحاول الفكر الوضعي خلق ثغر في الإرتباط بين الدين والفردية لمصلحة الأخيرة، بحيث يتحلل النظام من الإحتكام إلى النص نظرياً وعملياً، فيتم إفشال التجربة الدينية الشعبية التي أخفق الغرب المسيحي، في القرون الوسطى، في التأسيس لها فضلاً عن النجاح في تطبيقها.

بصرف النظر عن أهداف المجتمع الوضعي التي تبرر له هذه الهجومات[٣٠]، لنر ما هو الفارق بين الديموقراطية والنموذج الإسلامي الشعبي في التجربة الإيرانية، وما هي منجزات تلك الأخيرة. كما أسلفنا، حلت الوضعية الغربية مشكلة الإجتماع البشري من خلال حلول شكلية ابتدأت بإقصاء المؤسسة الدينية والفكر الديني عن الحياة الإجتماعية والسياسية في شكل كلي، ثم باستحداث نظريات تجتمع تحت عنوان حكم الشعب بالشعب: الديموقراطية، وكانت هذه النظريات تلجأ إلى حلول شكلية، أي تتعلق بشكل نظام الحكم، لمشكلة الإستبداد المستفحلة في حضارة الغرب فكانت نظرية انتخاب مجلس يمثل الشعب، وسيادة الدستور وفصل السلطات... حلولاً ظلت في نطاق الشكل، فليس هناك قيود فعلية على الإستبداد، بل قيود شكلية تمنع من المجاهرة به وتضطر الحكام إلى تعليبه بغلاف جميل[٣١].

أما *النموذج الإسلامي الشعبي* فقد لجأ، إضافة إلى الحلول الشكلية، إلى قيود على مضمون السلطة، وغاياتها ووسائلها، وقد راهنت هذه التجربة على التربية الإسلامية للفرد والرقابة الدستورية والإجتماعية عليه، والمواصفات التي يتطلبها ترشحه إلى المناصب المختلفة، محاولةً قلع الإستبداد من الجذور لا من السطح فحسب. وتتبدى هذه المحاولة أكثر إلزاماً وتعقيداً كلما ازداد حجم المسؤولية واتساعها، وعندما نصل إلى موقع ولاية

(٢٩) راجع الردود التي اوردها الشيخ مصباح اليزدي عليها، **أصول المعارف الإنسانية**، (بيروت، جمعية المعارف، ٢٠٠١)، ص ٥٥ وما بعدها.

(٣٠) سنتحدث عنها في مجال آخر.

(٣١) لمحة سريعة إلى السياسات الخارجية والداخلية الأميركية لإدراك هذه الإشكالية.

الفقيه تصبح الهفوة الصغيرة في أي حكم فرعي أو أصلي في الشريعة، بل حتى في المجال الأخلاقي، سبباً لعزل الولي الفقيه من منصبه، وبالتأكيد فإن أي نظام ديموقراطي في العالم لا يمكنه ضبط رجال السلطة إلى هذا الحد لا بل إلى أقل من ذلك بكثير.. فيمكننا القول إن الأنظمة الوضعية الغربية اعتمدت ديموقراطية شكلية، أما النظام الإسلامي الشعبي الإيراني فقد اعتمد ديموقراطية المضمون حلاً لمشكلة المجتمع.

بناءً على ما تقدم، تكون تهم الإستبداد، حكم الفرد، الثيوقراطية، الجمود والراديكالية.. ناشئة من ضعف الدراسات التي تعرضت للنظام الإسلامي في إيران. فالتعددية نشأت من حاكمية الإسلام ورفض حاكمية الأفراد(٣٢)، وتقنينها بالنص، فلا سلطة تشريعية مطلقة للفرد ولا يملك حرية التنفيذ ووسائله، من دون أن يعني ذلك طغيان سلطة النص بل تتوازن وسلطة الشعب، ضمن المجال الذي أرادته الشريعة الإسلامية إطاراً مباحاً للحراك الإجتماعي الهادف.

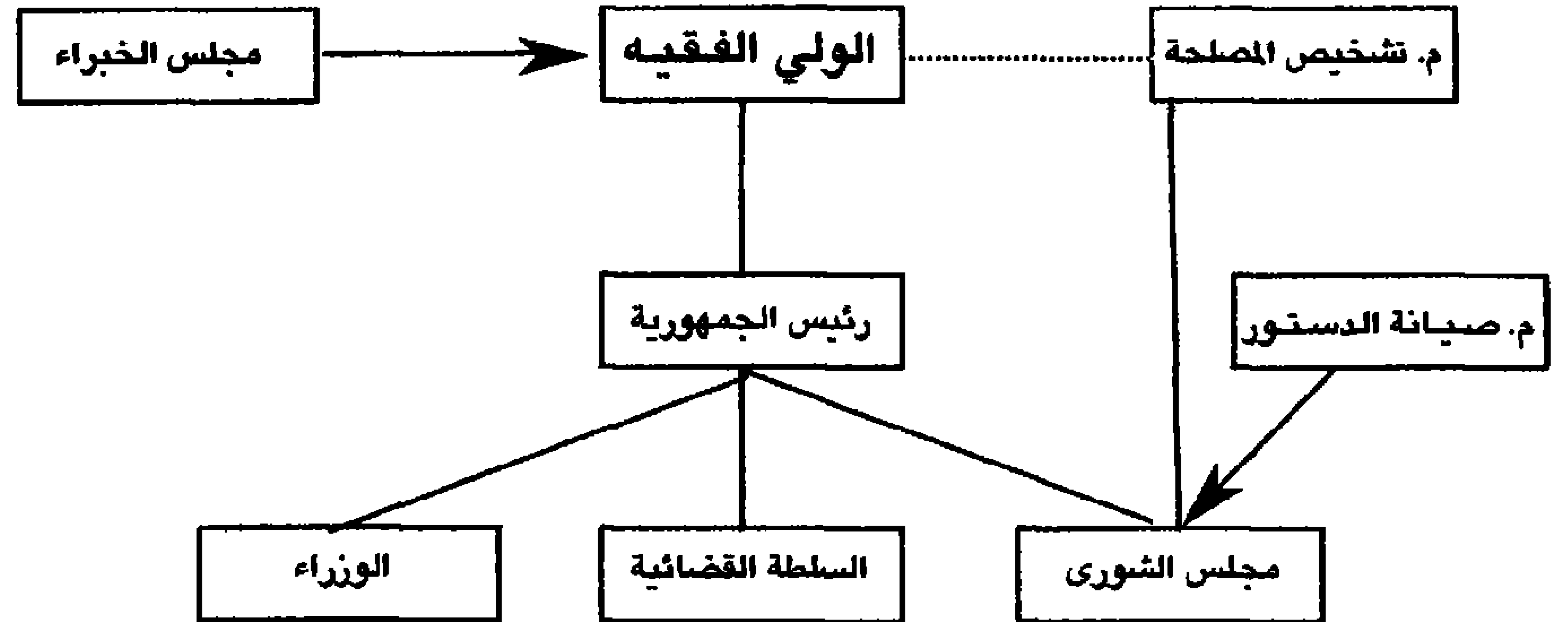
المجالس والمؤسسات: الموقع والدور

الإطلالة العاجلة على بنية النظام الإسلامي في إيران والمرور على فلسفته يمكن أن تعتبر مفتاحاً موضوعياً، لمن أراد استقراء تجربة النظام الإيراني، وهناك جانب مهم يعتبر مفتاحاً رئيسياً لاستقراء أو متابعة مجريات الساحة الإيرانية وأحداثها والتي تعكس أبعاد التركيبة الإسلامية الشعبية المعتمدة أساساً للنظام السياسي، والتي لها، بكل تأكيد، تأثير واضح في السياسات الخارجية وإن اقتصرت على المدى القصير دون البعيد منها. هذا الجانب ـ المفتاح هو تشكيلة مؤسسات الدولة الإسلامية، التي تتميز بالعديد من الفروق الواضحة في بنيتها عن سائر الدول والأنظمة في العالم، فما هو الشكل المؤسساتي للنظام، وما هو موقع ودور كل مؤسسة فيه.

هيكلية النظام

الفلسفة الفريدة التي ارتكز عليها بناء النظام السياسي عام ١٩٧٩ انعكست فرادة في الهيكلية المؤسساتية، فإلى جانب المؤسسات التي نصادفها في أنظمة الحكم التقليدية في مختلف البلدان: رئاسة الجمهورية، البرلمان، السلطة القضائية، مجلس الوزراء... نجد مجموعة أخرى من المؤسسات متعددة الدور: رقابية: مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء الذي يتمتع بالتمثيل الشعبي، استشارية: مجلس تشخيص مصلحة النظام، إشرافية: موقع الولي الفقيه ومجلس تشخيص المصلحة.

(٣٢) كما هو موضح في مكانه من الدستور.



العلاقات والروابط :

............سلطة استشارية

←——سلطة رقابية

——— سلطة إشرافية

الولي الفقيه

المائز الأساس في موقع الولي الفقيه نقطتان: **المواصفات والدور**، النقطة الأولى يشرحها الإمام الخميني موضحاً تميز الحاكم في الإسلام فهو "ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية. فالحاكم الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير ويستمع إلى كلام الناس. وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، وكان اجتماعهم بحيث أن القادم من الخارج لا يميز من هو رئيس الدولة، ومن هو صاحب المنصب. فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم. وكان إجراء العدالة بشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص الأول في المجتمع، وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة، وكان ذاك الشخص يحضر أيضاً[٣٣]. أما بخصوص الدور فقد أشار الإمام الخامنئي إلى بعض المهام العملانية التي تتخطى المجال القانوني والإداري المحدد في الدستور، والذي سنتعرض له، لتصل إلى لب مفهوم قيادة المجتمع والدولة ومواجهة محاولات الأعداء لاختراق اللحمة التي تجمعهما فـ "متى أرادوا بث اليأس في نفوس الشعب يكون القائد هو الذي يزرع الأمل في القلوب، وأنّى شاؤوا تدبير مؤامرة سياسية دولية ضد الشعب الإيراني، يكون القائد هو السبّاق لاستنفار الثورة بكل طاقاتها لصد المؤامرة، كقضية الاتحاد الأوربي التي وقعت في الآونة الأخيرة، وأرغم العدو على أثرها على التراجع. ومتى انصبت مساعيهم على الايقاع بين مختلف فصائل الشعب يتجسد

(٣٣) منهجية الثورة، ص ١٦٦.

هناك دور القائد في ايجاد التآلف والحيلولة دون حدوث الفرقة. وحيثما يحاولون صد الشعب عن المشاركة في الانتخابات وثني أبناء الشعب عن الإدلاء برأيهم؛ يتجلّى دور القائد هناك كمثال يحتذي به أبناء شعبه، فيذكرهم بوجوب المشاركة في الانتخابات؛ ويستجيب الشعب ويجعل من الانتخابات ملحمة كبرى. وحينما تستدعي الظروف من الشعب أن يقول كلمته عن قضايا الثورة، تبقى أنظار الشعب مشدودة تترقب ما يدلي به(٣٤).

موقع ولاية الفقيه، إذن، ميزة ينفرد بها النظام الإسلامي في إيران عن سائر النظم السياسية في العالم، و يصف الشيخ مالك وهبي دور الولي الفقيه في (الفقيه والسلطة والأمة)(٣٥) بأنه: " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه. وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف ويحكم بهواه... كما أن مبدأ ولاية الفقيه يمنع الفقيه نفسه أن ينحرف وأن يحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلاً، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده". فهو إذن حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفاً وسطياً بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الإنسجام بينهما قدر الإمكان، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي وبما يملكه من صلاحيات تمكنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام.

موقعه الديني والشرعي تكرسه عوامل عدة: نظرية ولاية الفقيه، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم الغائب عجل الله تعالى فرجه، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة... هذه العوامل توفر تأثيراً فريداً في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين القائد والشعب.

أما الصلاحيات التي تمكنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام فهي بحسب المادة العاشرة بعد المائة من الدستور: "تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام، حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث، حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام". ومن ناحية أخرى، يشرف في صورة غير مباشرة على أهم مناصب البلاد من خلال تخويله دستورياً صلاحية تنصيب وعزل كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

هذا الموقع المحوري يرفده استغناء الولي الفقيه عن تجديد انتخابه من قبل الشعب، فالأمد الوحيد الذي تنتهي فيه ولايته، سوى الموت، هو تلك اللحظة التي يفقد فيها إحدى، أو كل،

(٣٤) الخطاب: ولاية الفقيه اس النظام، موقع *alwelayah*.
(٣٥) الدار الإسلامية، ٢٠٠٠، ص ٣٩٥.

مواصفاته الدستورية. ويعول المجتمع الإسلامي على المؤسسة الدينية وأجوائها التربوية الخاصة لتوفير شخصيات تملك المواصفات الدستورية التي تخولها تحمل كل هذه المسؤوليات وممارسة تلك السلطات.

وعلى صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والنظام "ينسق مكتب المرشد الأعلى نشاط الولي الفقيه... وهو مكون من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم حجة الإسلام أو آية الله، وللمرشد الأعلى أكثر من ٢٠٠٠ ممثل أغلبهم برتبة حجة الإسلام منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل إيران وخارجها وفي محافظات إيران الثماني والعشرين"(٣٦).

مجلس الخبراء

مؤسسة تعنى بالإشراف على أداء الولي الفقيه، وتتولى قبل ذلك تعيينه، وبعد ذلك إقالته في حال افتقاده لإحدى المواصفات الدستورية. وقد كانت من أوائل البنى التي أنشأت بعد الإنتصار، إذ أوكل إليها آنذاك مهمة تدوين الدستور الإسلامي. ويعتبر فقهاء مجلس الخبراء مجموعة من نخبة المجتمع الإسلامي وكـ "خبراء" في الشريعة الإسلامية يتولون مهمات فريدة في النظام، وذلك ما استدعى انتخابهم المباشر من قبل الشعب. الذي له أن يشعر بالمشاركة في السلطة ومقابل ذلك يشيد بناء ولاية الفقيه على أساس شرعيتين: دينية ووضعية، ما يحافظ على هذا الموقع الأساسي في النظام. ويقول الإمام الخامنئي مؤكداً هذه الثنائية:" الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمرٍ يُعد أهم الأمور في النظام السياسي لبلدنا. ومجلس الخبراء ـ في الحقيقة ـ يمثل مظهراً لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إن وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإن أعضاء المجلس أناسٌ عارفون بالنظام السياسي للإسلام وقضية الحكومة وفقاً للمعايير الإسلامية ولا يتعدون هذه المعايير من ناحية أخرى. وهذه صورة لما نسميه: **حاكمية الشعب الدينية**"(٣٧).

دستورياً "هؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون في شأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخصوا فرداً منهم ـ باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والإجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة ـ انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً"(٣٨). و"في حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك"(٣٩).

ويعاد انتخاب مجلس الخبراء كل ثماني سنوات، ويضم ٨٦ عضواً حددت مواصفاتهم في القانون بالآتي:"مخلصاً وأميناً وحسن الخلق، ملماً بالفقه لمعرفة الشروط الواجب

(٣٦) موقع الجزيرة على الإنترنت، المعرفة، تغطيات ٢٠٠٤، الولي الفقيه: الدور والصلاحيات.
(٣٧) الخطاب: حاكمية الشعب الدينية والديموقراطية الغربية، موقع alwelayah.
(٣٨) المادة ١٠٧.
(٣٩) المادة ١١١.

استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى، متمتعاً بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفاً بالأوضاع العامة، معروفاً بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وكان آخر انتخاب لهذا المجلس بتاريخ ٢٣ تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٨، حيث يرأسه منذ ذلك الحين آية الله الشيخ علي مشكيني(٤٠).

مجلس صيانة الدستور

لما كان مجلس الشورى الإسلامي يمتلك القدرة على التشريع في إطار الحدود الفقهية، وموقعه القانوني والشرعي والفقهي الحساس، ودوره الكبير في إدارة البلاد، ولما كانت الدولة الإسلامية بنية مهمتها تطبيق الشريعة أولاً والدستور ثانياً، فينبغي أن لا تفتقد الرقابة عليها، فلا بد من إيجاد سلطة تتولى الإشراف على انتظام القوانين والمقررات البرلمانية في سياق الفقه الإسلامي والدستور. هذا المجلس (صيانة الدستور) إذ يتألف من أعضاء غير منتخبين من الشعب مباشرة يبقى بعيداً عن التجاذبات السياسية ويقوم بدوره كمجلس اختصاصي ذي مهمة أكاديمية محضة. ويلخص الإمام الخامنئي دور المجلس بأنه المانع "دون انحراف النظام الإسلامي عن خطّ الدِّين والإسلام، ويحول أيضاً دون الخروج عن الدستور ـ الذي يأتي بالدرجة الثانية في الأهمّية، إلاّ أنّه أيضاً مهمّ جدّاً ـ فالدستور يعدُّ بمثابة العمود الفقري، وفي الحقيقة هو مركز السلسلة العصبيّة للنظام وهو المعيار والضابطة، ومجلس الصيانة لا يسمح لمؤسّسات النظام بالانحراف عن الدستور، فلا يسمح بالمصادقة على ما يخالف الدستور من القوانين ويقف أمامها"(٤١).

دستورياً، أقر تشكيل المجلس في المادة ٩١ "بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور"، على أن يتكون من "ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد"، و"ستة أعضاء من المسلمين من ذوي الإختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي"، وقد أقرت المادة ١١٠ للولي الفقيه صلاحية إقالة فقهاء المجلس، ويعاد انتخاب أعضائه كل ستة سنوات بحسب المادة ٩٢.

الهدف الأساس إذن هو الإشراف على إسلامية ودستورية قوانين مجلس الشورى ومقرراته، ولكن ما الآلية الدستورية لهذا الإشراف، وقبل ذلك ما هو موقع مجلس الصيانة في النظام، تجيبنا المادة ٩٣ من الدستور بأن "لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور". أما الآلية الدستورية فـ "يجب على مجلس الشورى إرسال كل ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور"(٤٢)، كما يستطيع أعضاء مجلس الصيانة حضور جلسات الشورى توفيراً للوقت(٤٣)، ما يلزم حضورهم في الجلسات غير

(٤٠) را: موقع الجزيرة على الإنترنت.
(٤١) الخطاب. مكانة مجلس صيانة الدستور، موقع *alwelayah*.
(٤٢) المادة ٩٤.
(٤٣) المادة ٩٧.

العلنية، وتتم الموافقة على القوانين والمقررات بالآلية التالية:" تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه"(٤٤). إضافة إلى صلاحية الإشراف على قوانين مجلس الشورى ومقرراته أعطى الدستور لهذا المجلس صلاحية تفسير الدستور والإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الإستفتاء العام(٤٥).

في مجتمع إسلامي تسيره شريعة دقيقة ومحكمة، إن في المقررات والقوانين أو في مواصفات مسؤولي النظام، إكتسى مجلس صيانة الدستور طابع الأهمية والمحورية، حيث يعد حارساً لإسلامية النظام ودستوريته ومانعاً لأي تأثير على عقيدية النظام وينبع من داخل المجتمع أو بعض فاعلياته(٤٦). ونظراً إلى الجدل الدائر في إيران والمتمحور على آليات إسقاط الفكر الإسلامي، في كل أبعاده، على الحياة الإجتماعية المعاصرة، وما يتطلبه ذلك من تحديث للفقه وفلسفته، يتنامى دور مجلس صيانة الدستور في صيانة الدستور والإشراف على الحياة السياسية ككل(٤٧).

مجلس تشخيص مصلحة النظام

نقطة فريدة أخرى تميز النظام - التجربة في جمهورية إيران الإسلامية، تم استحداث هذا المجلس في عام ١٩٨٨ و"مدة دورته خمس سنوات و"يقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والموقتين لهذا المجمع"(٤٨) ويلتحق بعض الأعضاء في شكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء... وتتبع للمجمع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والإقتصاد وغير ذلك"(٤٩)، وهو سلطة استشارية يستفيد منها الولي الفقيه في إدارة شؤون البلاد بمختلف جوانبها، ويمتلك دوراً مهماً في مجال التشريع فهو بحسب المادة ١١٢ يتولى "تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، وذلك عندما لا يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور، بملاحظة مصلحة النظام". فبما أن الحكومة الإسلامية تملك الحق بإقرار قوانين استثنائية (تسمى القوانين الخاصة) قد تخالف حكماً شرعياً جزئياً أو فرعياً لمصلحة حكم شرعي أهم أو للحفاظ على دولة الإسلام ومصلحة الأمة ككل، باعتبار أن الحكومة هي الوسيلة الأساس للحفاظ على المجتمع الإسلامي: هذه الصلاحيات الواسعة تطلبت سلطة عليا تحسم الخلاف حول أولويات البلاد على أساس مصلحة النظام واستمراره.

ومن الناحية الإستشارية، يدرس المجلس القضايا "التي يوكلها القائد إليه.. والمقررات التي تتعلق بهذا المجلس تتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم، وترفع

(٤٤) المادة ٩٦.
(٤٥) المادة ٩٦.
(٤٦) المادة ٩٨.
(٤٧) وقد اكد الإمام الخميني على هذه المسألة. را: منهجية الثورة، ص ٣٨٥، ٣٨٤.
(٤٨) المادة ١١٢.
(٤٩) موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، المعرفة: تغطيات ٢٠٠٤، انتخابات مجلس الشورى الإيراني).

إلى القائد لتتم الموافقة عليها"[٥٠]، وأقرت المادة ١١٠ ضمن وظائف القائد وصلاحياته "تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام".

وفي حالات الضرورة التي تتطلب إعادة النظر في الدستور "يقوم القائد بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام.. باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر بالدستور"[٥١] ويشارك في هذا المجلس "الأعضاء الدائمون في مجلس تشخيص مصلحة النظام"[٥٢].

كما أن للمجلس دوراً آخر يدخل في إدارة البنية السياسية خلال الأزمات حيث تضمنت المادة ١١٠ صلاحية للقائد هي "حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجلس تشخيص مصلحة النظام".

هو إذن، مؤسسة ذات بعدين: استشاري، تشريعي. جاءت لتزيد من فصل السلطات،وتساند موقع ولاية الفقيه بشكل استشاري، وتخفف من الأزمات، وتعمل على وضع حد للإختلاف بين ممثلي الشعب وفقهاء صيانة الدستور، حول إسلامية ودستورية القوانين.

رئيس الجمهورية والوزراء

"يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة"[٥٣]، إزاء الصلاحيات الإشرافية الواسعة للقائد اتخذ رئيس الجمهورية موقعاً ذا طابع تنفيذي أكثر منه تقريري، فرغم الهامش الكبير الذي يتمتع به على صعيد ترتيب الأولويات وتوجيه حركة النظام على أساسها، يظل رئيس الجمهورية ملتزماً بسياسات يضعها القائد، فإلى جانب حركة تبادل السلطة التي تجري عبر الإنتخابات يظل موقع الولي الفقيه مانعاً من تأثير تبدل الأشخاص في موقع الرئاسة على استقرار السياسات العامة للبلاد وبقائها، إلى حد ما، خارج منطقة التأثر بالصراع السياسي، المشروع، على السلطة.

من ناحية أخرى و بانتخابه من قبل الشعب[٥٤] يكسب رئيس الجمهورية توازناً في التمثيل يهبه القدرة على تنفيذ السياسات العامة للبلاد بحيوية أكبر، ويحق له تكرار انتخابه لأربع سنوات مرة واحدة[٥٥]، وينسجم مع روح النظام الإسلامي من خلال المواصفات التي حددتها المادة ١١٥ بالتالي: "أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية، قديراً في مجال الإدارة والتدبير، ذا ماضٍ جيد، تتوافر فيه الأمانة والتقوى، مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد". هذه المواصفات التي يشرف على توافرها في المرشحين مجلس صيانة الدستور مع موافقة القائد[٥٦]، ويوقع القائد حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه[٥٧] وتعتبر هذه الضوابط ضمانة لانسجام نظرية

(٥٠) المادة ١٢٢.
(٥١) المادة ١٧٧.
(٥٢) المادة ١٧٧.
(٥٣) المادة ١١٣.
(٥٤) را: المادة ١١٤.
(٥٥) را: المادة ١١٤.
(٥٦) المادة ١١٠.
(٥٧) المادة ١١٠.

المشاركة الشعبية مع إسلامية النظام، ويبقى للقائد ومجلس الشورى حق الرقابة على موقع رئاسة الجمهورية إذ يحق للقائد "عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي"(٥٨)، "إذا صوتت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية"(٥٩)، فيما يحق للرئيس أن "يقدم إستقالته للقائد، ويستمر في القيام بوظائفه إلى أن تتم الموافقة على استقالته"(٦٠)، من جهة ثانية تعتبر الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية واسعة في النظام الإسلامي في إيران إذ "يتولى والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة"(٦١)، فهو بمثابة رئيس للوزراء يعينهم بنفسه(٦٢) ويعزلهم(٦٣)، وقد صرحت المادة ١٣٤: "تسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء".

وبالنسبة إلى علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية في إطار مبدأ فصل السلطات المعمول به تقول المادة السبعون: " لرئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء حق الإشتراك في الجلسات العلنية للمجلس" ويحق للرئيس طلب جلسة غير علنية لمجلس الشورى(٦٤)، و"يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني، بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي، على المعاهدات والعقود والإتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية، وسائر الدول، وكذلك المعاهدات والعقود والإتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية، وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالإتحادات الدولية"(٦٥). ويتولى رئيس الجمهورية دستورياً، إلى جانب رئاسة مجلس الوزراء، رئاسة مجلس الأمن الوطني الأعلى(٦٦)، ويشرف على الإذاعة والتلفزيون من خلال عضوية ممثليه في المجلس المشرف عليها(٦٧).

و"يجب على رئيس الجمهورية بعد تشكيل مجلس الوزراء أن يحصل لهم على ثقة مجلس الشورى الإسلامي"(٦٨)، حيث يبقى موقع رئاسة الجمهورية، بما له من تمثيل شعبي، في حال من التوازن مع مجلس ممثلي الشعب (الشورى) الذي له الحق بتوجيه السؤال إلى الرئيس أو الوزراء و"على رئيس الجمهورية أو الوزير المسؤول الحضور في المجلس للإجابة"(٦٩) فهو مسؤول أمام "الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي"(٧٠) وهو "يتولى مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية في البلاد"(٧١).

قضائياً "يجري التحقيق في التهم الموجهة إلى رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء بالنسبة إلى الجرائم العادية في المحاكم العامة لوزارة العدل، ومع إعلام مجلس الشورى الإسلامي بذلك"(٧٢)، ويتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق في أموال "رئيس الجمهورية، معاونيه والوزراء، وزوجاتهم وأولادهم، قبل تحمل المسؤولية وبعده، وذلك لئلا تكون قد ازدادت بطريق غير مشروع"(٧٣).

(٥٨) المادة ١١٠.
(٥٩) المادة ٨٩.
(٦٠) المادة ١٣٠
(٦١) المادة ٦٠.
(٦٢) المادة ١٣٣.
(٦٣) المادة ١٣٦.
(٦٤) المادة ٦٨.
(٦٥) المادة ١٢٥.
(٦٦) المادة ١٧٦.
(٦٧) المادة ١٧٥.
(٦٨) المادة ٨٧.
(٦٩) المادة ٨٨.
(٧٠) المادة ١٢٢.
(٧١) المادة ١٢٦.
(٧٢) المادة ١٤٠.
(٧٣) المادة ١٤٢.

مجلس الشورى الإسلامي

"يمتاز مجلس الشورى الإسلامي - الذي هو على رأس جميع مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية بخصائص معينة أهمها أنه إسلامي - وطني"[٧٤]. وهذا هو رأي مؤسس الدولة الإسلامية الحديثة في إيران، الإمام الخميني، فالشورى هي محور التقاء الحق الديني بالحق الشعبي، وكذلك هي مؤسسة التشريع التي تشرع على أساس الإسلام وبمقتضى احتياجات العصر.

دستورياً، يتشكل هذا المجلس من المرشحين الموافق عليهم في مجلس صيانة الدستور[٧٥] ولمدة أربع سنوات[٧٦]، وعددهم مائتان وسبعون نائباً[٧٧] وهم مسؤولون تجاه جميع أبناء الشعب ولكل منهم "الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة"[٧٨] و"لا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس ضمن أدائهم مهام النيابة"[٧٩]. وإضافة إلى المواصفات المحددة للمرشح، ينسجم الأخير مع روح النظام الإسلامي عبر أدائه اليمين الدستورية التي تبدأ بالفقرة الآتية: "أقسم أمام القرآن الكريم بالله القادر المتعال، وألتزم بشرفي أن أكون مدافعاً عن حريم الإسلام، حامياً لمكاسب ثورة شعب إيران الإسلامية، ولأسس الجمهورية الإسلامية.."[٨٠].

ومن ناحية أخرى، أقر الدستور لتمثيل الرأي العام شكلاً آخر جرى اتباعه في شكل مكثف[٨١] خلال عمر الدولة، حيث أجاز الدستور "ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الإستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، حول القضايا الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، والثقافية المهمة جداً"[٨٢]. فيما تظل أجواء مناقشات مجلس الشورى قريبة من الرأي العام فـ"مناقشات مجلس الشورى يجب أن تكون علنية، وينشر التقرير الكامل عنها من طريق الإذاعة والجريدة الرسمية"[٨٣].

دور مجلس الشورى الإسلامي ينقسم إلى بعدين: التشريع، الرقابة. البعد الأول يتضمن إشكالية أساسية في النظام - التجربة: ما الحاجة إلى التشريع في وجود الشريعة؟ وكيف يتلاءم التشريع الإنساني مع الشريعة السماوية، وما درجة الإرتباط بينهما؟... الجزء الأول من الإشكالية حلها الدستور، إذ وضع ضمن أسس النظام الإسلامي "الإجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين"[٨٤]، هذا الإجتهاد الذي أنتج نظرية ولاية الفقيه وأسس للثورة الإسلامية ووضع أطر نظام إسلامي حديث، الإجتهاد الذي انتقل من الحوزات إلى الشارع.

أما الجزء الثاني منها فقد تم وضع آلية قانونية لحله بإعطاء الأولوية للشريعة الإسلامية فـ"لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمة البت في هذا

(٧٤) منهجية الثورة، ص ٣٧٨.
(٧٥) المادة ٦٢
(٧٦) المادة ٦٣
(٧٧) المادة ٦٤.
(٧٨) المادة ٨٤.
(٧٩) المادة ٨٦.
(٨٠) المادة ٦٧.
(٨١) لا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن كثافة الإستفتاءات التي أجريت في ظل الدولة الإسلامية تدلنا على حاجة النظام - التجربة إلى التأييد الشعبي، نظراً إلى ارتكازه، في عدد من المحطات، على أفكار ابداعية تطرح لأول مرة في العالم الإسلامي، ونظراً إلى فلسفته المختلفة عن سائر النظم الوضعية.
(٨٢) المادة ٥٩.
(٨٣) المادة ٦٩.
(٨٤) المادة ٢.

الأمر"(٨٥) وذلك لأن سلطة النص يحميها الإختصاصيون لا ممثلو الشعب، وفي حال الإختلاف يحسم القرار مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ويبقى لمجلس الشورى صلاحية "شرح القوانين العادية وتفسيرها"(٨٦)، أما علاقات مجلس الشورى الإسلامي بالسلطة التنفيذية، فتدخل في نطاق البعد الرقابي لدور الشورى، و"يستطيع أعضاء المجلس استيضاح مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضرورياً"(٨٧)، وكذلك رئيس الجمهورية مع اشتراط توجيه السؤال من قبل ثلث النواب على الأقل(٨٨) ويحتاج المجلس إلى ثلثي نوابه لإقالة رئيس الجمهورية على خلفية "عدم كفاءته السياسية"(٨٩). وقبل كل هذا، السلطة التنفيذية،غير المنتخبة، ممثلة بالوزراء تنال ثقة الشعب ممثلاً بنوابه قبل الإقدام على أي عمل(٩٠).

مضافاً إلى رقابته على السلطة التنفيذية، لمجلس الشورى صلاحيات رقابية متفرقة تشمل الزوايا الحساسة في النظام، والتي تمس أمن البلاد واستقرارها:

١ ـ يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد(٩١).

٢ ـ يجب أن تتم المصادقة على المواثيق، والعقود، والمعاهدات، والإتفاقات الدولية من قبل مجلس الشورى الإسلامي(٩٢).

٣ ـ يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية، مع مراعاة مصالح البلاد... وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي(٩٣).

٤ ـ الإذن للحكومة بفرض الأحكام العرفية، في شكل موقت قابل للتجديد في حالات الضرورة، يصدر من مجلس الشورى(٩٤).

٥ ـ عمليات الإقتراض والإقراض أو منح المساعدات التي تجريها الحكومة يجب أن تتم بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي(٩٥).

٦ ـ لا يجوز للحكومة توظيف الأجانب إلا في حالات الضرورة وبمصادقة مجلس الشورى الإسلامي(٩٦).

٧ ـ العقارات والأموال الحكومية ـ التي تعتبر من المباني الأثرية والآثار التراثية ـ لا يجوز نقل ملكيتها إلى أحد إلا بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي، على أن لا تكون من التحف الفريدة النادرة(٩٧) ❑

(٨٥) المادة ٧٢.
(٨٦) المادة ٧٣.
(٨٧) المادة ٨٩.
(٨٨) را: المادة ٨٩.
(٨٩) المادة ١١٠.
(٩٠) المادة ٨٧.
(٩١) المادة ٧٦.
(٩٢) المادة ٧٧
(٩٣) المادة ٧٨.
(٩٤) را: المادة ٩٧.
(٩٥) المادة ٨٠.
(٩٦) المادة ٨٢.
(٩٧) المادة ٣٨.

شفيق الحوت

فلسطين، ذاكرة وحِقَب

حاوره :

محمد نورالدين

شفيق الحوت

- من مواليد يافا (فلسطين) عام ١٩٣٢.
- بكالوريس علم نفس من الجامعة الأميركية في بيروت.
- عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- ممثل منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً في بيروت.
- كاتب سياسي.

من مؤلفاته المطبوعة:

- اليسار والقومية العربية (١٩٥٩).
- حقائق على طريق التحرير (١٩٦٥).
- الفلسطيني بين التيه والدولة (١٩٧٦).
- يوميات ابن البلد (١٩٧٩).
- لكي نحرث في الأرض، أحاديث مستقبلية.
- لحظات لها تاريخ (١٩٨٦).
- عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية، أحاديث الذكريات: ١٩٦٤ ـ ١٩٨٤ (١٩٨٦)
- إتفاقية غزّة ـ أريحا أولاً: الحل المرفوض (١٩٩٤).

حوار | فلسطين، ذاكرة وحِقَب

محمد نورالدين:إذا عدت بالذاكرة سبعة وخمسين سنة إلى الوراء، إلى العام ١٩٤٨ وأردت أن تقوم بمقارنة خاطفة بين لحظة النكبة واللحظة الحالية للقضية الفلسطينية، ما الذي يخطر على بالك للوهلة الأولى؟

شفيق الحوت: إن أول ما يخطر على البال هو علاقتي بالذاكرة، لأنني أخشى عندما أجيب على مثل هذا السؤال الآن، أن تخونني الذاكرة، بل وأخشى أن أخون أنا الذاكرة لأن الإنسان أحياناً عندما يستعيد التاريخ لا يستطيع إلا أن يكون إنتقائياً، ربما دفاعاً عن ذاته وربما دفاعاً عن مرحلة من المراحل. ما بين الأعوام ١٩٤٨ و٢٠٠٥، مرت الأمة العربية، بالطبع بقضيتها المركزية القضية الفلسطينية، بمراحل متعددة وبأحداث مختلفة. عشنا تجارب متناقضة منها ما ارتد إيجابياً على الأمة وعلى القضية، ومنها ما ارتد سلبياً. ففي النصف الأخير من القرن العشرين لم ننجز ما طرحته الأمة العربية أو ما تبنته وهو تحرير فلسطين وتحقيق نوع من التكامل أو التضامن أو الوحدة العربية التي تكفل لهذه الأمة كياناً قادراً على مجابهة عالم القرن العشرين، عالم القوى العظمى وعالم النهضة التقنية التي لا بد من امتلاكها. لضمان تقدم هذه الأمة. لقد فشلنا ولكن في الوقت نفسه لا أنكر ان هذه الأمة حاولت ولا تزال تحاول، ناضلت ولا تزال تناضل من أجل الدفاع عن وجودها ومن أجل تحقيق أهدافها وإن كنا نحيا الآن لحظة تاريخية لا يمكن ان نتجاهل مدى الإنهيار الذي وصلت إليه هذه الأمة في صراعها أمام العدو الأجنبي الذي نمثله عادة بالتحالف الصهيوني الإمبريالي.. في بدايات القرن العشرين كنا نجابه آثار الحرب العالمية الأولى وآثار إنهيار العالم والخلافة الإسلامية. كانت مخاوفنا من أن سايكس ـ بيكو هو الإستعمار القديم الذي إتخذ أشكال متعددة في وطننا العربي. نحن اليوم في بدايات القرن الواحد والعشرين نجابه إمبراطورية أميركية إمبريالية شديدة التحالف إلى درجة التماهي مع الكيان الإسرائيلي، ومن المفارقات ان ما كنا نحارب ضده وهو كيانات سايكس ـ بيكو نحرص اليوم ونحاول ان نتمسك بها لأن هنالك مخططات تستهدف تفتيت

هذه الكيانات إلى مزيد من الكيانات الأقل حجماً والأكثر مذهبية أو طائفية. أختم وأقول حتى لا يبدو في كلامي ميل إلى التشاؤم إن هذا الواقع لن يستمر. فالتاريخ يشهد بأن صراع الأمم يمر بدوائر فيها ذروات وفيها منحدرات وقد نكون الآن في المنحدر ولكنني واثق بأننا في المدى البعيد لا بد ان نحقق هدف هذه الأمة.

محمد نورالدين: كيف يمكن تصنيف القضية الفلسطينية وفقاً لحقباتها التاريخية منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم. يعني شهدت محطات متعددة قبل ولادة منظمة التحرير مثال نكسة ١٩٦٧ وإجتياح ١٩٨٢ وثم «كامب دايفيد» وبعدها أوسلو وبعدها إنتفاضة عام ٢٠٠٠، برأيك الشخصي كيف يمكن تحقيب هذه الفترة من القضية الفلسطينية؟

شفيق الحوت: أريد أن أستأذنك، وأن أمر ولو بكلمات معدودات عما قبل الـ ١٩٤٨ لكي نتفق أو أن يتضح للأخ القارىء الصورة كما أراها أنا على الأقل. وهي محاولة للرد على السؤال لماذا انهزمنا ولماذا كانت نكبة ١٩٤٨. وألخصها بأسبابها بإيجاز شديد فأقول إن السبب الأول كان التخلف في القيادة العربية مقارنة مع القيادة الصهيونية الإمبريالية، يعني على مستوى الإدارة وعلى مستوى الخبرة وعلى مستوى التقنية والفهم والإدراك. إن من يقرأ تاريخ هذه المرحلة يشهد إنه كان هناك بين قيادة الحركة الصهيونية وقيادة الهيئة العربية العليا فرق شاسع وكبير. ثانياً، أننا في ١٩٤٨ ظننا وتوهمنا أن الجيوش العربية التابعة للدول المحيطة بإسرائيل كانت حرّة الحركة، وكان هذا خطأً ووهماً كبيرين لأن هذه الدول نفسها لم تكن كاملة الإستقلال.

لقد دخلت في حرب ١٩٤٨ تحت شعار تحرير الوطن وبقيادة من؟ بقيادة غلوب باشا البريطاني الجنسية، والقائد الأعلى الملك عبد الله المعروف بعلاقته مع المعسكر الغربي ومحاولة مهاجمته للتيار العربي ظناً منه بأن هذا هو الأسلوب الأمثل في الدفاع عن الذات، هذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى خسارة الوطن في فلسطين.

نأتي الآن إلى النكبة. أعتقد إنه إذا اردنا أن نتوخى البساطة في التحليل نقول بأن العشر سنوات الأولى التي تلت النكبة على أقل تقدير كانت سنوات ذهول وتساؤل ومراجعة للواقع العربي ولهذه الأنظمة القائمة وسبب خيبتها في فلسطين. والبحث عن سبيل للثأر من العدو الصهيوني ما عكس نفسه على الواقع وتجسد في عدد من الإنقلابات في الوطن العربي لا سيما في سوريا وفي مصر. لكن مع ذلك بقيت الصورة غامضة ورمادية غير واضحة بالنسبة للفلسطيني إلى أن دخلنا مرحلة ١٩٥٦، يعني في أعقاب ثورة تموز / يوليو المصرية التي في البداية ظن الناس إنها مثل غيرها من الإنقلابات العسكرية التي جرت في سوريا وتكررت ولم تؤد إلى أي نتائج إيجابية.

نقول ١٩٥٦ لأن الوقائع المادية على الأرض شهدت على حقيقة موقف قائد هذه الثورة جمال عبد الناصر الذي تحدى الإستعمار. أول قائد عربي في القرن العشرين يقول لا

للإستعمار علناً. وهو أول قائد رسمي مسؤول بإذاعته وبلسانه وبصحفه القومية قال لا للإستعمار وصمد عند هذه «اللا» التي اضطرته لمجابهة الحلف الثلاثي بين فرنسا وانكلترا ومعهما إسرائيل. هذه «اللا» أعطت الثورة المصرية دوراً تجاوز مصر إلى البلدان العربية. فالفلسطينيون وحتى القضية الفلسطينية بالتالي تأثرت كثيراً بهذه الثورة، وطغى على الساحة شعار أن **الوحدة تولد التحرير**، يعني عبد الناصر أثّر بشعاراته القومية وشاهدنا الإرهاصات الوحدوية في العواصم العربية في عمان وفي بغداد وفي دمشق. كان هنالك حلم أن الوحدة العربية باتت في متناول اليد. وانخرط معظم الشباب العربي الفلسطيني في إطار النضال القومي، أي لم نفكر كفلسطينيين في إنشاء كيان فلسطيني سياسي يتكلم بلسان فلسطين التي كانت بلا قيادة منذ ١٩٤٨، يعني الحاج أمين الحسيني انتهى دون ان ينهيه أحد، سقط كورقة خريف. بسقوط فلسطين سقطت هذه القيادة، أما القيادات الشابة التي كنت أنا منها في تلك المرحلة وبالنسبة لعمري وكطلاب جامعيين فكان معظمنا منضوياً تحت شعار ان الوحدة طريق التحرير وإنه إذا تمكنت القوى القومية من إنجاز هذا الطوق حول إسرائيل سيصبح تحرير الوطن الفلسطيني متاحاً. هذه أسميها **المرحلة القومية** من القضية الفلسطينية إذا اردنا اعتماد التحقيب.

للأسف، فإن هذا الحلم القومي وهذا المبدأ القومي أصيب بنكسات منها وأهمها الإنفصال بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة التي كانت أول تغير جذري في التاريخ العربي الحديث وهو إقامة دولة وحدوية هو أول تحد انتصر على سايكس بيكو ولكن للأسف ولأسباب ربما ليس هنا المجال لتعدادها انكسرت هذه الوحدة وانفصل الإقليمان عن بعضهما البعض. قامت الثورة في العراق لكنها كانت وحدوية في بدايتها وانتهت كذلك دون ان تنجح في رأب الصدع وفي تحقيق ما كان يطمح إليه الشعب العربي ومن ثم الوحدة الثلاثية بين سوريا والعراق ومصر. وكلنا نعرف أن هذه المشاريع الوحدوية كانت دائماً موضع رفض لدى الدوائر الإستعمارية، أي إذا خضنا في التفاصيل سنجد أن التجربة الإتحادية وتجربة الوحدة الثلاثية وحتى الجامعة العربية على تواضعها لم تتمكن من تحقيق إنجازات جدية في إطار ما نسميه الطريق نحو الوحدة أو التضامن العربي والسبب هو طبعاً الإستعمار الصهيوني الذي يعرف مدى خطورة ما قد يترتب من نتائج لو تحققت هذه الوحدة. هنا بعد الإنفصال وبعد إنحسار المد القومي نجد خصوصاً خلاف أبناء البيت الواحد من العروبيين بعثيين وقوميين عرب وناصريين والخ... استيقظ لدى الفلسطيني شعور بالوطنية على حساب القومية أو كبديل للقومية لأنه رأى أن العراقي والسوري والمصري أفشلوا هذه الوحدة وعطلوا مسيرتها لأسباب تتعلق بمطالب ذاتية قطرية بينما كان الفلسطيني من موقعه في هذا النظام القومي يرنو إلى فلسطين لأننا نحن نرى الوحدة ليس هدفاً فحسب بل وسيلة لتحرير فلسطين، وكان يغرينا أكثر موقف العدو

الصهيوني الذي كان فعلاً قد اهتز بالنسبة لقيام الجمهورية العربية المتحدة وقال يومئذ بن غوريون إن هذه فكّا الكماشة بين شمالي الأرض المحتلة وجنوب الأرض المحتلة. مع هذا الإنحسار القومي كانت بداية استيقاظ الشعور الوطني والقطري ان شئت تسميته كذلك.
كان هنالك جناح للوطن العربي يمثل تجربة ناجحة منتصرة هي التجربة الجزائرية ما جعل الفلسطيني ينظر إليها كنموذج. وظن الفلسطيني وأنا أقول أن بعض الفلسطينيين توهم ان في استطاعتهم تقليد الثورة الجزائرية دون أن يدركوا أن هناك فروقاً موضوعية بين القضيتين: أي أولاً ان تحارب فرنسا شيء وأن تحارب الصهيونية والإستعمار سوية شيئٌ آخر، يوجد فرق كبير. الفيتناميون مثلاً كانوا يحاربوا أميركا وانتصروا عليها. لكن التحالف الصهيوني الإمبريالي لا يوجد إلا في حالة واحدة هي قضية إسرائيل. إذاً هناك فرق في العدو، فرق في الجغرافيا، في الجزائر أرض جغرافيتها تسمح لها بوجود مطارات داخلية وجبال وغابات ومساحات شاسعة ومحيط عربي على الأقل ان لم يكن مسانداً فهو غيرمعادي أي حتى تونس بقيادة بورقيبة اضطرت ان تسمح بشيء من الحركة لجيش التحرير الجزائري عبر الحدود التونسية. هذا فارق ثاني مهم. ثالثاً، الثورة الجزائرية استطاعت أن تنجو من سلبيات المحاور العربية، يعني مهما اختلفت القاهرة مع بغداد أو دمشق مع الرياض كان الجزائري مرحباً به في جميع هذه العواصم ولم يكن مضطراً بأن يتخذ مواقف قد تؤخذ عليه من هذه العاصمة أو تلك العاصمة، فبالتالي ينعكس موقفها على قضيته بالذات.
الفلسطيني لا يستطيع ذلك، الفلسطيني أولاً محاط بالمشرق العربي، يتأثر بكل الدول وتتأثر به اضف إلى ذلك وجود اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية حيث اصبحوا أحد العوامل السياسية المؤثرة في السياسة الداخلية لكل هذه الأقطار. أمام انحسار المد القومي وتهافت الأنظمة المعادية للوحدة على تشجيع العمل القطري، يفتح مثلاً عبد الكريم قاسم معسكرات لتدريب الفلسطينيين في بغداد وكأنه يقول لهم ان ليس عبد الناصر هو الذي يحرر البلاد أو القومية العربية، أنتم تدربوا وأذهبوا وقاتلوا.
سوريا كانت من المبادرين لتمرير بعض التنظيمات الفلسطينية والعمل الفلسطيني عبر الجليل كذلك تحت شعار أنتم الذين تحررون البلاد وليس عبد الناصر والوحدة العربية.
محمد نورالدين: المرحلة القومية وصفتها أنها مرحلة رهان للفلسطينيين على أن العمل القومي هو الطريق الأصح لتحرير فلسطين. هذه المرحلة نحاول تلخيصها.. انتهت أو لم يعد الفلسطيني يراهن عليها.
أول سبب فشل التجربة الوحدوية لنقل، في مطلع الستينات. وفي الوقت نفسه تزامن ذلك مع انتصار الثورة الجزائرية. إلى ذلك كان هنالك عامل تشجيع الأقطار العربية من زاوية قطرية وليست قومية للفصائل الفلسطينية إنطلاقاً من تصفية حسابات

بينية بين الدول العربية. هذا شكل مرحلة أولى تؤسس لطرح جديد، مرحلة جديدة أخرى، ما هي؟ وما أبرز سماتها؟

شفيق الحوت: أنا أسميها المرحلة الوطنية وسنتلمس تفاصيلها الآن. بداية أواسط الستينات من ٦٣ وما بعدها بدأنا نلحظ في الخريطة السياسية الفلسطينية وجود ما يسمى التنظيمات الفدائية الفلسطينية. وكنت بحكم عمري ومكانتي في مجتمعي أحد المؤسسين لواحد من هذه التنظيمات التي كنا نسميها «جبهة التحرير» تيمناً طبعاً بجبهة التحرير الجزائرية وكان هناك مشروع اسمه طريق العودة وفي الوقت نفسه كانت هنالك عشرات من التنظيمات التي بدأت تنمو في مختلف الساحات الفلسطينية ومن أهمها «فتح» وكانت ظاهرة جديدة في الوسط الفلسطيني وأما التنظيمات الأخرى فمعظمها إما تابع لأنظمة عربية وإما من بقايا حركة القوميين العرب أو البعثية الفلسطينية، هذا كان الواقع المختلط بين التيارات القومية وبين التيارات القطرية. ربما أهم ما ميز هذه المرحلة فكرة الكفاح المسلح وهنا انقسمنا فلسطينياً بين تيارين، الكل مؤمن بالكفاح المسلح ولكن الفريق القومي أو بقايا الفريق القومي إذا صح التعبير، كان يحذر من أن يُعتمد الكفاح المسلح كبديل لإستراتيجية عربية شاملة وأنا كنت من بين هؤلاء. نظرت إلى الكفاح الفلسطيني المسلح كعنصر فاعل وقلت لمحمد حيدر أحد زعماء الجزائر حين قابلته قلت له نحن كالصاعق في كتلة ديناميت عربية. هذا كان هدفنا، يعني ان نجبر من خلال الكفاح المسلح الدول العربية على أن تتحرك.

هناك دول عربية خائنة كنا نسميها دولاً عاجزة، ونعتقد ان القصة هي قصة قرار. كان هناك فريق يقول لا، أي (لا يحك جلدك إلا ظفرك)، والفلسطيني كفيل بتحرير الوطن. أخوتنا في فتح كانوا يقولون ان البعد العربي بُعد استراتيجي وقرروا ورفعوا شعار أن الأنظمة العربية مصنفة رجعية وتقدمية الخ... يعني أن الذي بجانبي هو التقدمي الذي يدعمني بغض النظر عن هيكليته الداخلية ملكي دستوري أم غير دستوري عشائري أم يساري هذا غير مهم، المهم هو الموقف من القضية الفلسطينية واعتقد ان هذا الموقف فيه شيء من السطحية. فمن المغالاة الإعتماد على المواقف اللفظية للأنظمة العربية. في هذا الخضم نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ بناءاً على استشعار عبد الناصر عجز الوضع القومي وبقي ناصر على رأيه وهو أن هنالك ظروفاً لا بد من توفيرها لضمان النصر على إسرائيل. أولاً، ان يكون عنده جيش قوي وجيش حضاري وثانياً، ان يكون هناك حد أدنى من التضامن العربي وهذان الشرطان كانا غير متوافرين، لذلك وفي الوقت نفسه كان عبد الناصر لديه احساس أن القضية الفلسطينية في خطر وإنه لا بد أن يبقى هناك من يثير هذه القضية التي حاولت هيئة الأمم أن تحولها إلى قضية لاجئين ومساعدات مادية طبية وتعليمية الخ، فدعا إلى المؤتمر المشهور في ١٩٦٣. وفي ١٩٦٤

اجتمعوا وتقرر بسطرين متواضعين إقامة منظمة التحرير الفلسطينية وسلمت إلى أحمد الشقيري والذي كان سبق تعيينه كمندوب لفلسطين في جامعة الدول العربية (حتى ١٩٦٤ كان مندوب فلسطين للجامعة العربية تعينه الدول العربية وليس الشعب الفلسطيني). لأنه لم تكن يوجد هيئات تمثل الشعب الفلسطيني.

محمد نورالدين: منذ سنة ١٩٤٨ ولغاية ١٩٦٤ هل كانت هناك هيئات مدنية تمثل أو تنطق بلسان الشعب الفلسطيني؟

شفيق الحوت: لم يكن يوجد هيئات. فقط كانت الهيئة العربية العليا. وحتى الهيئة العربية العليا كانت أحياناً تستثنى. لم يكن يوجد دائماً مندوب فلسطيني في الجامعة العربية. وبعد ١٩٤٨ قامت حكومة عموم فلسطين في قطاع غزة برئاسة الهيئة العربية العليا أي تحت لواء الحاج أمين الحسيني. ولكن بقيت سنتين فقط لأنها لم تحصل على الدعم المطلوب من الدول العربية.

محمد نورالدين: ألم يكن يوجد من ينطق بإسم فلسطين على المستوى الشعبي والشرعي؟

شفيق الحوت: كان يعين مندوب فلسطين وفق إتفاق عربي حسب موازين القوى في تلك المرحلة. ثم قامت منظمة التحرير الفلسطينية وكثير من المنظمات الفلسطينية وفتح على رأسها. فيما قوى القومية العربية والبعثية لم يكونوا راغبين في المشاركة أصلاً. كانوا ينعتونها بأنها نتاج للأنظمة العربية وقامت لتصفية قضية فلسطين ويجب أن تُقاطع وكان هنالك رأي آخر. وأنا كنت من انصاره وان هذا الأمر يعتمد علينا إذا نحن لم نتكلم واتخذنا مواقف سلبية ستتحول منظمة التحرير إلى أداة تابعة للأنظمة العربية، أما إذا نحن الشباب أقدمنا بقوانا الشعبية المختلفة وأخذنا دورنا في مجلسها الوطني وفي لجانها ومؤسساتها المختلفة فبإستطاعتنا أن نعمل من أجل التحرير.

واستمر في الحقيقة هذا الصراع بين الرأيين ولكن مع رجحان الكفة لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية التي لاقت قبولاً جماهيرياً واسعاً لأن الفلسطيني افتقد إلى مرجعية قيادية. واسمح لنفسي أن أقول هنا بأن الكرم العربي كان قد بدأ يشح في التعامل مع الفلسطيني اللاجيء في الأقطار العربية، لكي لا أقول سوء المعاملة وأحياناً التمييز العنصري ضد الفلسطيني في بعض الدول العربية. أي تجد الفلسطيني بنفس المؤهلات لمواطن هذه الدولة يأخذ نصف الراتب الذي يأخذه هذا المواطن. ناهيك عن حرمانه من حقوق مدنية. حيث لا يوجد حقوق صحية أو اجتماعية. فمنظمة التحرير ردت الاعتبار للشعب الفلسطيني وللشخصية الوطنية الفلسطينية وأصبح لنا مركزاً للإحتجاج وعنواناً، وأصبح من يريد أن يتضامن معنا يعرف لمن يكتب. وفي الوقت نفسه استمر العمل الفدائي، يعني كما يذكره التاريخ الحديث إلى أن كانت مرحلة ١٩٦٧. وكانت الكارثة

الكبرى، هنا ندخل في حقبة جديدة من حياة القضية الفلسطينية أسميها أنا مرحلة العمل الفدائي أو مرحلة الثورة الفلسطينية.

محمد نورالدين: يعني المرحلة الثانية كانت بداية بروز ملامح شخصية القضية الفلسطينية عبر بداية هيكلية معينة ومؤسسات لم تكتمل كظهور منظمة التحرير الفلسطينية؟

شفيق الحوت: الذي صار في أعقاب ٦٧ أن الأنظمة العربية أفلست نهائياً أمام الهزيمة الكبرى واندفعت الجماهير تؤيد من يقول لا للإستسلام، لا للهزيمة. من قال لا للهزيمة؟ هو الشعب الفلسطيني ممثلاً بقواه الفلسطينية المتعددة بدءاً بمنظمة التحرير وانتهاءاً بأصغر فصيل فلسطيني وأرغمنا القرار ٢٤٢ على وقف اطلاق النار وبدأت الساحات الفلسطينية في المخيمات وفي الأغوار في الأردن تتحول إلى ملتقى للثوار العرب من جميع اطراف الدنيا. أنا استقبلت في بيروت وأرسلت إلى ميادين التدريب على عشرات من الشباب الذين اتوا من أميركا ومن أوروبا وكانوا طلاب جامعات. فكانت الحماسة فوق التصور وأصبحت الثورة الفلسطينية هي منظمة التحرير الفلسطينية. وهنا عودة إلى إشارة مهمة، في أعقاب ١٩٦٧ إنتهى التردد الفصائلي حول تسلم المسؤولية في منظمة التحرير فاتفقوا جميعاً. فاستقال أحمد الشقيري واتفقت المنظمات الفلسطينية على تشكيل مجلس وطني جديد تتمثل فيه جميع القوى الفلسطينية الفاعلة في الساحة واستلم قيادة المنظمة ياسر عرفات الذي بقي رئيساً لمنظمة التحرير حتى رحيله في العام ٢٠٠٥.

محمد نورالدين: إستقالة الشقيري إذاً لم تكن مثابة اعتراض أو إحتجاج من جانب الفصائل الفلسطينية على مرحلة أحمد الشقيري بقدر ما كان هناك واقع جديد يتطلب قيادة جديدة ووجد الشقيري من تلقاء نفسه انه يجب ان يترك الساحة لغيره!

شفيق الحوت: أريد ان اقول ان الشقيري كان ينتمي إلى جيل كانت الزعامة عنده تتميز بالفردية وبالإنتقائية وبرغبة إحاطة الذات بمن يقول نعم. وأنا شخصياً كنت من المعارضين له داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وقد عينني سفيراً في الهند ولم يكن لدينا علاقات مع الهند.

كان هنالك تزمت منا نحن أنصار منظمة التحرير وأركانها في الداخل، كان هناك نوع من التمرد على سياسة أحمد الشقيري. جاءت الظروف بعد ١٩٦٧ وألبسوا احمد الشقيري أشياء لا ذنب له فيها. يعني حاول العرب ان يضعوا المشكلة كلها في احمد الشقيري وإنه قال إنه سيرمي اليهود في البحر. كلها أكاذيب فقط ليضعوا اللوم عليه. حتى إنني اذكر في ١٩٦٧ في مؤتمر قمة الخرطوم كانت هنالك محاولة لاستثناء منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في المؤتمر. قضيته هي قضية فلسطين. يعني كان هنالك نوع من الظلم في تلك الفترة وقد وقفنا مع الزميل احمد الشقيري وقفتنا المشهورة في الخرطوم

والتي أدت إلى نوع من التلاسن العربي في وقت كانت الأمور مرشحة فيه للإنهيار والإنقسام. المهم أصبحت الساحة مهيأة لرفض هذه الأنظمة وسياساتها في العموم وان ليس هناك بديلاً من العمل الفدائي سبيلاً لتحرير فلسطين. وبقدر ما كان هذا انتصاراً للقيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بقدر ما كان مسؤولية، يعني ليست كلمة سهلة أن احملك مسؤولية القضية الفلسطينية. وأدركنا مع الزمن والآن ندرك اكثر من أي وقت مضى مدى تعقدها وتشابكها الدولي وأهمية التحالف الإمبريالي الصهيوني وصعوبة توفير الشروط المكنة لتحقيق النصر فيها خصوصاً بعد ١٩٩٠ وغياب الإتحاد السوفياتي وإنهيار الكتلة الشرقية. الآن ندرك انه لم يكن سهلاً على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقود وتتحمل مسؤولية تحرير فلسطين في ظل هكذا ظروف. هذه المرحلة مرحلة منظمة التحرير والثورة الفلسطينية ممكن تجزئتها إلى ثلاث مراحل ما قبل ١٩٧٠ وهي الفترة الرومانسية (عبور النهر وزرع العبوات الناسفة هنا وهناك، مرحلة الأغوار ونهر الأردن والعبور على الضفة) هذه المرحلة انتهت عام ١٩٧٠ وتضمنت اجتثاث المنظمة وقواتها المسلحة من الأردن وانتقالها إلى الشمال. وهناك عند درعا كان المفترق: هل ترحل القافلة إلى دمشق أم ترحل إلى لبنان؟ الذي كان يتوقعه العروبيون أمثالي ان هانوي هي دمشق وبيروت سايغون، أقول هذا تشبيهاً لما كان عليه الحال لدى الشعب اللبناني. الثورة كانت في حاجة إلى هانوي، إلى عاصمة عربية عروبية ثورية تدعم نضالنا بينما كنا كلنا نعرف ان لبنان كان دائماً الحلقة الأضعف في الطوق العربي لأسباب تاريخية معروفة ولأنه بلد فعلاً غير قوي، يعني عسكرياً لا يستطيع ان يتحمل مثل هذه المسؤولية ناهيك عن نسيجه الإجتماعي واختلافاته الداخلية. وكانت سوريا تعاني في الداخل في السبعينات من ارهاصات داخلية انتهت بانتصار ما يسمى بالحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الراحل حافظ الأسد.

محمد نورالدين: أي بعد أيلول / سبتمبر الأسود كان عند الفلسطيني تفكير بإختيار دمشق أو بيروت؟ يعني هل كان مدارَ بحث الأختيارُ بين دمشق أو لبنان؟

شفيق الحوت: نعم طبعاً، كان يخطر على البال اين سنذهب؟ لو شعرت القيادة إنه مرحب بها في دمشق لربما اختارت دمشق.

محمد نورالدين: حصل اتفاق القاهرة في أيار / مايو عام ١٩٦٩ أي قبل أيلول / سبتمبر الأسود ما يعني أن لبنان كان حاضراً حتى قبل أيلول / سبتمبر.

شفيق الحوت: هذه النقطة تشكل حساسية لدى اللبناني أريد أن اضيء عليها للحقيقة وليس دفاعاً عن الفلسطيني. العمل الفدائي كان يحاول ويسعى ان يضرب إسرائيل عبر الحدود العربية المحيطة به، هذا كان طموحه. وكانت هناك محاولة هزيلة في سيناء، ولنا محاولات عبر البحر الميت، ثم على امتداد الأردن ـ لبنان كذلك كان موضوع طموح. لا

نستطيع ان نتحرك في الجولان إلا من خلال الإتفاق مع سوريا، هذه كانت واضحة لدينا. سوريا لم تكن تكره النضال لكن كان لها استراتيجيتها الخاصة، وهي غير مستعدة ان تتحمل نتائج استراتيجية تقررها قيادة اخرى، حتى ولو كانت القيادة الفلسطينية، في المحصلة أبو عمار بالنسبة اليهم ثائر صغير نساعده وندعمه نعطيه كم مسدس وكم فلس.

محمد نورالدين: يعني كنتم تتحركون أينما أتيح لكم ذلك؟

شفيق الحوت: كان وقتها التحرك الأساسي من الأردن من دون أن نلغي التحرك في سيناء.

أما في لبنان فكان الوجود الفلسطيني كثيفاً وعلى مرأى وعين الديار في فلسطين في الجليل، أرى سبع قرى من فلسطين موضوع جدل هل هي قرى فلسطينية أم لبنانية؟ يعني هناك حدود متماسكة متشابكة في جنوب لبنان مؤهلة لحرب عصابات وإشتباك مع العدو. والذي استطيع تأكيده فإن ما كان في الخاطر هو المرتكز الثوري للقيادة الفلسطينية. ولكن بالنسبة للبنان هذا حدث فيما بعد، عندما وجدت القيادة الفلسطينية إنها مضطرة أن تذهب نحو لبنان. وفي الحقيقة كان لبنان حديقة دون سياج وهذا ما يتحمل مسؤوليته لبنان والسياسة التي كانت سائدة. إن قوة لبنان في ضعفه وسياسته الدفاعية بلا دفاع والذين يوافقون مع العرب عندما يتفقون واثقاً ان العرب لا يتفقون على شيء لهذا السبب لم تجد القيادة الفلسطينية صعوبة كبيرة في الإقامة في لبنان أو في إيجاد المرتكز في لبنان من دون أن تعي الوضع الداخلي اللبناني. حيث أن اللبنانيين انقسموا ازاء الفلسطينيين بين مؤيد ومناصر إلى درجة المشاركة وبين كاره ومعارض إلى درجة المقاتلة ضد الفلسطينيين.

إن مرحلة ما بعد العام ١٩٧٠ هي المرحلة التي تمركزت فيها الثورة الفلسطينية قيادة ووجوداً سياسياً في لبنان وهي المرحلة التي امتدت وكانت لها تداعياتها وللأسف على ما جرى فوق اراضي لبنان من حروب متعددة ما بين الفلسطيني واللبناني والفلسطيني والعربي وبين اللبناني والعربي. لم تبق قضية في لبنان إلا وضربت قضية اخرى. إلى أن كان الاجتياح الصهيوني. لكن هنا قبل ان ننتقل إلى المرحلة الثالثة. أريد ان اشير إلى حدث مهم على المستوى العربي وقع خلال السبعينات وهو حرب تشرين الأول / اكتوبر التي شاركت فيها القوات العربية السورية والقوات المصرية وكانت نوعاً من الثأر لحرب ١٩٦٧ حيث تم العبور عبر القناة وسجل ما اعتبر على الأقل تكافؤاً عسكرياً إلى حد ما، غير إنه للأسف فإن من انتصر فيها لم يصل إلى النتائج السياسية المناسبة. يعني كان المفروض أن تعطي حرب ٧٣ نتائج إيجابية على المستوى السياسي، لكن السادات تعجل وكان هناك سوء حسابات من قبله لكي لا نقول أي شيء أخر. وأدى انقسام الجبهتين السورية والمصرية مرة أخرى في النهاية إلى توقيع اتفاقية كامب دايفيد، لكن قبل ذلك

كانت هناك الدعوة إلى مؤتمر جنيف، حيث دعي إليه السوريون والمصريون والفلسطينيون قبل اتفاقية كامب ديفيد. نحن هنا في ٧٣ ـ ٧٤ اخترنا، أمام واقع عربي جديد خصوصاً في مصر التي هي مركز الثقل، أن ننتقل صوب التسوية والحديث عن الحل السياسي السلمي. سوريا كانت مترددة لكنها لا تملك القوة في أن تفرض رأياً مغايراً أو أن توجد بديلاً عن مصر في عملية ميزان الصراع، فكان مطلوب منا أن نشارك في العملية السياسية في العام ١٩٧٤ وفق قرارات الأمم المتحدة وكيسنجر في تلك الأيام والسياسة الأميركية التي بدأت تظهر انحيازها بوضوح في الساحة الشرق الأوسطية بالنسبة للصراع العربي الفلسطيني. هنا انقسمنا في المنظمة كذلك بين رافض وبين متردد، كيف نستطيع ان نتابع النضال إذا تركت مصر الساحة وسوريا مترددة في وضعها، فكان الخيار أن نذهب إلى الأمم المتحدة. لقد شهدنا كثيراً من الصراعات الداخلية حتى استطعنا ان نتخذ قراراً بالقبول ومن الفلسطينيين من خوّن هذا الإتجاه. هنا اشرت إلى هذه الحرب (١٩٧٣) إنها كانت بداية التحول الإستراتيجي في منحى الثورة الفلسطينية في إطارها العربي، صرنا نسبح في بحر يكثر الحديث فيه عن استحالة حسم المعركة وإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي عسكرياً، كان يقال يومها بعد تشرين الأول / اكتوبر إن الجبارَيْن لن يسمحا لأي من الفريقين المتصارعين بالانتصار الحاسم على الآخر. هذه المقولة كانت ترويجاً لضرورة البحث عن حل سياسي بعيداً من الصراع المسلح. منذ هذا التحول بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتعرض إلى ضغوط عسكرية واقتصادية وسياسية وأنا أذكر وللتاريخ رسالة قرأها السفير اليوغوسلافي في بيروت أمامي عند ياسر عرفات وذلك في العام ٧٤ وفيها أن كيسنجر بدأ ينظر اليكم بخطورة. كنّا في العام ٧٤ أي بعد عشر سنين على بداية منظمة التحرير عندما اعترفت الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. حتى في الساحة العربية احتجنا إلى عشر سنوات من النضال ومن التعب ومن التضحيات حتى يعترف بنا عربياً وهذه كانت المقدمة لذهابنا إلى الأمم المتحدة. طبعاً هنا بداية التحول أو التركيز في التوجه نحو العمل الديبلوماسي وأنا في هذا المجال انشغلت أكثرمن غيري، كنت في الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة احضر جميع الجلسات والناطق الإعلامي باسم المنظمة وهي فترة اعتز فيها بانجازات المنظمة الديبلوماسية. يعني أولاً أصبح لنا وجود في الأمم المتحدة، كان هناك إسرائيل فقط الآن صار هناك إسرائيل وفلسطين، وثانياً، أصبحنا أعضاء في كتلة عدم الإنحياز نتمتع بعضوية كاملة أي مثلنا مثل يوغوسلافيا مثل اندونيسيا مثل ماليزيا مثل مصر، أصبحنا عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي. كذلك تعمّق الوعي العالمي للقضية الفلسطينية واتسع، في هذه المرحلة من العام ٧٤ وما بعد إلى الثمانينات، انا ورفاقي وزملائي والرعيل الأول أكاد أقول غطينا العالم إعلامياً حول

القضية الفلسطينية طبعاً ضمن امكاناتنا المتواضعة. ولكن من كان يحلم أن فلسطينياً مثلي يمكن له أن يحاضر في طوكيو في اليابان وفي بانكوك في كوالامبور وفي تورنتو وفي اوتاوا ودلهي وفي فانكوفر وفي البرازيل. وهكذا كان أخواننا يعبروا عن قضيتنا في جميع أنحاء العالم. أصبح هناك وعي دولي للقضية الفلسطينية.

محمد نورالدين: هل كان التوجه للخيار الديبلوماسي والأمم المتحدة، نتيجة لتداعيات حرب ١٩٧٣، والضغوط العربية لفتح مسارات أخرى غير استخدام السلاح، أم إنه كان خياراً واعياً يواكب ويرفد الكفاح السلاح؟

شفيق الحوت: كل ما أوردته من تساؤلات وارد. شيء عن قصد وشيء من طبيعة التفاعل السياسي. في كل مرحلة من المراحل كان هناك ضعف وباستمرار كانت الدول العربية تسعى لإجراء اتصال مع أميركا وكانت الدعوات تجد صداها لدى جهات في القيادة الفلسطينية. وكانت حجتها أنه إذا اعترفت بي أميركا وناقشتني وحاورتني فهذا نصر لفلسطين. كان الأمر يفسر على هذه الطريقة، طبعاً كان هناك من يحرض وبالعكس ويزايد علينا في النضال وأقول ان العقيد القذافي أمرنا ذات يوم أن ننتحر في لبنان ولا نستسلم. كان هناك ضغوط وإغراءات واتجاهات متعددة متضاربة وكانت الساحة الفلسطينية حيوية. هذا كلام كان يتردد في مجالسنا الوطنية يعني إذا تابعت مجالسنا والمحاضر تجد كل هذا الكلام، ما كان يرد سواء كمخاوف أو كطروحات وكان هنالك نقد. ولكن صدقني مهما ادعى الفلسطيني بأن القرار الفلسطيني كان مستقلاً فهو لم يكن كذلك، أبو عمار مات وهو يلهج بما أسماه القرار الوطني المستقل. لا يوجد قرار وطني مستقل ولا يوجد قرار عربي مستقل، قرارات اليوم هي صراع طاقات وقدرات وإرادات معنية في الساحة. هناك قدرتك الذاتية وقدرتك الإقليمية وقدرتك الدولية. ثمة حلقات لا بد ان نضعها في نصابها عندما تقرر استراتيجيتك طبعاً في إطار ان الإستراتيجية يجب أن تكون مرنة قليلاً لكن بإتجاه معين. كانت هنالك تغيرات في الساحات أحياناً تستدعي إعادة النظر في كل شيء (مثل رحيلنا من الأردن فقد اثر في مسار مستقبل الثورة جذرياً، ورحيلنا من لبنان وخلافنا مع سوريا وإبعاد مصر بعد كامب دايفيد عن المجموعة العربية ودورها في هذه المجموعة)، وكل هذه العوامل كانت تؤثر في إتخاذ القرار الفلسطيني الذي ظن أنه كان مستقلاً وهو في واقع الأمر ليس إلا انعكاساً لمجموع محصلة القدرات والقرارات.

محمد نورالدين: إذن في الـ ٧٤ وما بعد بدأت مرحلة، مرحلة الديبلوماسية أو أضيف البعد الديبلوماسي إلى البعد العسكري في القضية الفلسطينية، هذه المرحلة تنتهي بحقبة ٨٢ بالتحديد.

شفيق الحوت: يعني أنهت الحل العسكري نهائياً وبدأت التوجه السياسي ليس نتيجة للضغط، بل نتيجة الخيار الذي لا بد وهو الأوحد بعد الرحيل الثاني لياسر عرفات من

لبنان أقول رحيله الثاني. لأنه رحل أول مرة عام ٨٢ ثم جاء إلى طرابلس واندلعت هناك حرب بين القوات الفلسطينية والقوات السورية وكان رحيله الثاني، يعني انه أبعد مرتين عن لبنان وعن مركزه الثوري في عام واحد. هنا غيره استمر في حلم استعادة لبنان أو المرحلة اللبنانية يعني كل الذين استشعروا أن مرحلة الـ ٨٢ أي الإجتياح كان حدثاً استراتيجياً يستدعي إعادة النظر في استراتيجيتنا الفلسطينية.

يوجد من ظن أن هناك مجالاً للعودة، عودة ما إلى الوراء. لذلك انقسمنا حول هذا الرأي. وأبو عمار كان قائداً مؤثراً فاعلاً. أي لم يكن مجرد منصب في الثورة الفلسطينية، كان قوة فاعلة ويواجه تحدياته الداخلية. أتذكر بأن ياسر عرفات، بعد الرحيل الثاني أخذ باخرة واتجه غرباً ليعبر قناة السويس ويجري إتصالاً مع حسني مبارك رئيس الدولة المصرية الذي كان مُقاطعاً من قبل المجموعة العربية نتيجة لإتفاقية كامب دايفيد. كانت مصر لا تزال مبعدة أو معزولة عربياً وكانت الجامعة العربية في تونس. تستطيع هنا إذا أردت التأريخ الدقيق أن تقول أن هذه اللحظة كانت بداية التحول لياسر عرفات في التخطيط لسيرة نضال سياسي ديبلوماسي يميل إلى التسوية وفق ما يمكن ان تسمح به موازين القوى العامة الفلسطينية والعربية. ازداد هذا التوجه وأخذ مداه في الأعوام ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ يمكن التأريخ هكذا لما يسمى بالإنتفاضة الأولى. ١٩٨٧ هي فترة مهمة بالنسبة لنا ولكن الإنتفاضة كانت في الساحة الفلسطينية وكان تأثيرها ضخماً على القيادات الفلسطينية، على ياسر عرفات وعلى منظمة التحرير وعلى جميع الفصائل، إنها بداية التحرك في الداخل وإنتقال مسرح العمليات إلى الداخل وهذا التحول استراتيجي.

محمد نورالدين: لقد مرت القضية الفلسطينية منذ خروج عرفات الأول من بيروت عام ١٩٨٢ ثم الثاني عام ١٩٨٣ من طرابلس، ثم الذهاب إلى مصر ثم تونس، بتقلبات عدة. وفي العام ١٩٨٧ اندلعت الإنتفاضة المدنية في فلسطين. هي لم تظهر من فراغ، لكن السؤال هو هل كانت هذه الإنتفاضة، ونقل الكفاح، وإن في شكل مدني، إلى داخل فلسطين نتيجة للتطورات التي ذكرناها بين ١٩٨٢ و١٩٨٦، واليأس من الرهان على العمل من خارج فلسطين، وضمن التوازنات العربية؟ وهل كانت فكرة الإنتفاضة والتحول إلى الداخل موجودة منذ لحظة الخروج عام ١٩٨٢ من بيروت؟ أم ماذا؟

شفيق الحوت: أبو عمار رجل ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة يتابع ويتفاعل، يعني هو يتأثر كثيراً بالسياسة الراهنة المتحركة اليومية أي لا يضع يده على رأسه ويفكر بإستراتيجية، أي يقول ماذا سأفعل بالعشر سنوات، ليس عنده هذا الأسلوب النظري في العمل، هو يعتمد الحدس: شعوره والواقع الذي يتحرك حوله. أبو عمار واقعي جداً لكنه في الوقت نفسه كان قبل أوسلو شديد الحذر وقد أبقى الجسور مع الكل أي يغازل أميركا وليس عنده مانع أن يكون هناك مظاهرات ضد أميركا أو أن تضرب المصالح الأميركية، يختلف

مع مصر ولكن يبقى مكتبه مفتوحاً في مصر ويبقي اتصالاته قائمة. فأبو عمار مؤمن إنه يجب أن يكون حاضراً في جميع الإحتمالات. يجيد لعبة التوازنات ويحاول جهده أن يجيد هذه اللعبة، طبعاً الفريق من حوله يكون الواحد في تخصصه. إذا تكلمنا عن الإنتفاضة بالذات من حسن حظ الداخل أن مسؤولاً عنه كان واحداً اسمه ابو جهاد (رحمه الله) خليل الوزير هو أحد القياديين الذين أحترم وأجل لتفانيه ولصدقه وصدقيته ومدى التصاقه بجماهيرنا في الداخل. يعني كان يبذل كل ما في وسعه، لم يكن عنده شيء مستحيل وقد أفلح بالفعل. فكلمة حق ان الإنتفاضة لم تقم من الفراغ أي لولا العشرين سنة نضال في الخارج.نحن كنا نذيع من بيروت فنهيّج الداخل. يا جماهيرنا في الأرض المحتلة ثوري. يعني الداخل أخذ وقت حتى تمكن من أن يتحرك (احتلال صهيوني رهيب، هجوم وقتل. وضغط خارجي. وكل وسائل القمع).

حتى أن إدخال رصاصة إلى داخل فلسطين المحتلة لم يكن بالأمر السهل. أولاً يريد أن يتخلص من الحدود العربية ومن المقاومة العربية الرسمية لدخول هذا السلاح إلى الداخل. فالحمدلله أبو جهاد تمكن في الحقيقة من إعطاء الداخل دفعة معنوية ومادية ساعدت في قيام الإنتفاضة الشهيرة في أواخر سنة ١٩٨٧ اضف إلى ذلك شعور المواطن الفلسطيني ووعيه لما أصاب النضال الفلسطيني ولأخوته في الشتات، فاكتشف أن مسرح العمليات هنا. واكتشف أن التحرير عبر الحدود بات مستحيلاً. إذاً لم يعد في استطاعتنا إنتظار حصان التحرير الأبيض القادم من الخارج. فلا بد أن نتحرك من الداخل وكان هذا التحرك الموفق جداً في عام ١٩٨٧ رغم تواضع شعارات الإنتفاضة، فهي لم ترفع شعار تحرير كامل تراب الوطن الفلسطيني بل رفعت شعار دحر الإحتلال وإطلاق المعتقلين التزاماً بإتفاقات جنيف، يعني شعارات من النوع المقبول غربياً. لذلك استطاعت هذه الإنتفاضة بعد هزيمتنا ورحيلنا من لبنان أن تعيد الإعتبار والأضواء للقضية الفلسطينية من جديد لدى الأوساط العالمية.

محمد نورالدين: حول أداة الإنتفاضة التي كان الحجر وقتها. لقد ذكرت تواضع الشعارات وتواضع الأدوات، هل كانت هذه من أسباب إعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية؟

شفيق الحوت: لا يوجد شك، أولاً، لأن الشعارات كانت متواضعة لا تثير حفيظة الغرب أو مخاوف الغرب: أطالب بإتفاقية جنيف أطالب بحقي في الإنتخابات وفي المشروعات البلدية وحقي في عودة النازحين. مطالب كلها مقرّة دولياً وحتى موافق عليها في الأمم المتحدة. وحتى الجيل الذي سمعنا عنه في أثناء الإنتفاضة معظم أفراده كانوا مقبولين لدى الأميركيين مثل حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وفيصل الحسيني وغيرهم. تلقتهم الإدارة الأميركية والغرب خلافاً لنا نحن في منظمة التحرير. صنفنا كأرهابيين بينما

صنفوا هؤلاء كسياسيين. لكن هذا المشهد كان يحدث ضمن الإطار الأوسع السائر نحو الحل السلمي نحو التسوية السلمية، والبعض منا كان يحلم أن الإنتفاضة يجب أن تصبح انتفاضة مسلحة كما حدث مؤخراً وأن تستكمل شعاراتها الحقيقية وتحرر الوطن على الأقل وفق قرار التقسيم ووفق الشرعية الدولية كما يقال. هنا دخلت القوى الغربية، أميركا بالذات وأوروبا، إذ استشعروا أهمية الوضع الجديد وضرورة تحريك قضية فلسطين، لا سيما أننا وصلنا في حديثنا دون أن ندري إلى متغيرات أخرى إقليمية ودولية، أصبحنا على أبواب التسعينات. وحدث ما حدث في العراق وبداية الإنهيار في الإتحاد السوفياتي، وهذه من أهم العوامل التي أدت إلى التسليم بأن لا بد من القبول بالأميركي وأنا من ضمن الذين قبلوا تحت شعار أن النضال متعدد الوجوه والمراحل تفرض الخيارات، فعندما أكون قادراً على رفع السلاح أحمل السلاح وقد يرضى البعض بالمظاهرة والبعض الآخر بالإعتصام وبالكلمة الخ... وخصوصاً ونحن نملك قضية أوراقنا فيها ليست بسيطة. إبتداءً من الوثائق المتعلقة بالملكية الخاصة وهي موجودة في الأمم المتحدة. فلو رفضنا أن نفاوض فلربما سحقتنا الأنظمة العربية وكان بدأ الشح المالي وأصبحت الناس تتظاهر أمام منزلي هنا بإعتباري ممثل منظمة التحرير في لبنان بمن فيهم أسر الشهداء.

محمد نورالدين: يعني عشية مؤتمر مدريد هل كان أمامكم خيار آخر؟

شفيق الحوت: لا، من خلال المؤتمر وبداية المفاوضات في واشنطن التي كان يترأسها الأستاذ الدكتور حيدر عبد الشافي وهو رجل وطني ورغم عدم احترافه للعمل السياسي، إلا إنه كان يتمتع بقدرة وبوعي عريق للقضية الفلسطينية وحرص شديد عليها. استشعر منذ البداية أن من مبادىء التفاوض أن يجمد كل شيء بإنتظار نتيجة التفاوض، لأنه بين الإسرائيلي والفلسطيني هناك واقع يجب عدم المساس به بإنتظار ما ستؤول إليه المفاوضات، بمعنى أن تتوقف إسرائيل عن تهويد الضفة الغربية والقدس وبناء المستوطنات لأنه اتضح فيما بعد أن شامير قال، وهو المتطرف المشهور، إنه صحيح أنا وافقت على المفاوضات ولكن كنت أنوي أن أفاوض عشر سنين واستمر في خرق وقائع جنيف وهذه استراتيجية إسرائيلية لم تتغير حتى الآن.

عند هذا الحد أصر حيدر عبد الشافي وفريق منا يدعمه وأنا عضو لجنة متابعة قيادية وكنت من الفريق الذي يقول أن حيدر على حق، ولا يجوز أن نتحرك خطوة واحدة إلى الأمام قبل أن يبت في هذا الموضوع. (وعلى سبيل الفكاهة أذكّر أنه مرت علينا فترة في المفاوضات في واشنطن سمّيت مفاوضات الكوريدور حيث رفض الوفد الفلسطيني ان يجلس مع الوفد الإسرائيلي وصاروا يتحادثون في الكوريدور (الممر): تقبلوا أو لا تقبلوا حتى نصل إلى طاولة واحدة. لهذه الدرجة وصلت الحال).

هنا دخلنا في منعطف وبدون إسهاب دعني أقول أن ابو عمار اختار، لحسابات اعتبرتها

أنا خاطئة وما زلت، **الطريق السري في التفاوض**. وأنا اعتقد إنه كان بوحي الأميركي وان كانت اميركا تدعي ان ليس لديها علم على الإطلاق وهذا كذب. والدور النروجي الذي اضطلع به تيري رود لارسن نفسه معروف. بدأت المفاوضات دون ان يعلم القسم الأكبر من القيادة الفلسطينية بها وأنا عضو اللجنة التنفيذية وعضو متابع للمفاوضات لم اكن على علم على الإطلاق حتى منتصف آب / أغسطس ١٩٩٣ بأن هنالك مفاوضات سرية.

محمد نورالدين: لم يتضح أن هناك مساراً سرياً موازياً إلا في منتصف آب / أغسطس؟

شفيق الحوت: بالنسبة لي.

محمد نورالدين: وبالنسبة إلى الأعضاء؟

شفيق الحوت: اعترضوا، حتى ابو اللطف وزير الخارجية وحيدر عبد الشافي والجميع.

محمد نورالدين: أي كان هناك وفد آخر منفصل؟

شفيق الحوت: ربما حيدر وفريقه استشعر أكثر من العرب. لقد شعروا ان المفاوضات تجري في واشنطن، أحياناً كان يأتي المندوب الأميركي ويقول لهم. لماذا تقولون هذا الكلام؟ هذا ليس موقف قيادتكم، فعلموا ان أبا عمار يفاوض مع الأميركيين عبر قناة أخرى، عندما أنا شخصياً استشعرت هذا الموقف. حذرت علناً في مؤتمر صحافي متواضع في بيروت وقلت لأبي عمار أنا أعلق عضويتي في اللجنة التنفيذية بإنتظار دعوتكم لعقد مجلس وطني فلسطيني، أي يجتمع البرلمان ويبت بثلاثة شؤون: الشأن المالي الذي دائماً كان يلح علينا، فقد قطع العرب مساعداتهم ولم يعد لدينا ما ننفق به. والوضع التنظيمي في الساحة الفلسطينية وكنت من الساعين لإدخال حركة حماس في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وهنا بدأت حماس تظهر على الساحة. وضرورة مشاركتها كانت قضية وأخيراً ما يشاع من أحاديث عن مفاوضات سرية. لأن هذه القرارات هي قرارات سيادية مصيرية وليس من حق اللجنة التنفيذية ان تبت بها قبل العودة إلى المجلس. أكيد لم يرد عليّ وقال لي أصبر حتى جاء القدومي نفسه إلى بيروت في زيارة للمشاركة في مؤتمر وزراء دول الطوق.

فجاء أبو اللطف إلى بيروت وكان دور لبنان ان يستضيف هذه الدورة ودعاني لحضور المؤتمر. قلت له إني لن أحضر المؤتمر. قال لي يا أخ شفيق ليس هناك أي شيء مما تقوله (حول مفاوضات سرية) أنا وزير الخارجية وهل من المعقول أن يكون أبو عمار يجري مفاوضات سرية وأنا لا أدري. قلت له إن أنفي يشم رائحة والرجل لم يشعرني بالطمأنينة وأنا لا أريد أن أبدو مغفلاً أمام الناس وأمام ضميري. قال هذه المرة سأعفيك وكما ترى انت الأمور، ليس هناك شيء. وحضر كما أذكر المؤتمر وعقد مؤتمراً صحافياً وطرحت فيه قضية هل هناك مفاوضات سرية واتفاقات سرية أم لا يوجد. فوقف فاروق القدومي ونفى

وكان معه صائب عريقات والآن يسمى كبير المفاوضين بالسلطة الوطنية وصرح بأن ليس هناك شيء وفعلاً لم يكن هو وصائب على علم بهذا الموضوع. هذا الكلام في بداية أيلول / سبتمبر، أي في أعقاب انتهاء مؤتمر الطوق وكان هذا تصريح وزير الخارجية الفلسطيني. إذ نفاجأ بعد اسبوعين أي في ١٥ أيلول / سبتمبر أن هناك اتفاقاً وهناك توقيع في واشنطن. نأتي إلى ما بعد أوسلو. وبإختصار هذا أصبح تاريخاً حديثاً ربما مألوفاً لبعض الأخوان ولن نمر على مراحله.

قلت رأيي في حينه أي في أوسلو وكنت في المجلس الوطني وسجلته في كتيب صغير موضحاً لماذا أرفض، لكن الآن لست في صدد تكرار ذلك ولكن أثبتت الأيام هذا الموقف أي ان أوسلو لم تخدم القضية عكس ما زعمت القوى الرافعة للواء أوسلو وأنا اعتقد أن في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو وقع من الضحايا لفريقي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي ما يعادل الضحايا التي وقعت منذ سنة ١٩٤٨ أي الآلاف من الشباب الذين استشهدوا ومئات من البيوت التي دمرت وأعداد لا تحصى من أبناء الشعب الفلسطيني يعانون من أشياء لم يعانوها أثناء الإحتلال المباشر.

محمد نورالدين: أنت كما لو إنك تضع مرحلة أوسلو من ٩٣ وحتى اليوم في هذه المحصلة، البعض يرى إن مرحلة أوسلو هذه إنتهت مع بدء الإنتفاضة عام ٢٠٠٠ المستمرة حتى الآن بل إن الإسرائيليين أنفسهم وخصوصاً شارون لا يعترفون باوسلو وهو استبدل أوسلو بصيغ أخرى كخارطة الطريق. هل تعتقد أن أوسلو لا تزال مستمرة أم انتهت في أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٠؟

شفيق الحوت: واقع الأمر هو انه قبل سنة الألفين أوسلو انتهت. يعني إسرائيل لم تنجز أي بند يتعلق بها في أوسلو.

محمد نورالدين: إسرائيل تضع اللوم على الفلسطينيين وعرفات بأنه هو بادر إلى الإنتفاضة؟ الآخرين يقولون إن إسرائيل هي التي ادركت أن أوسلو لا يصب في مصلحتها. لمصلحة من أُنهيت. من سعى لإنهاء أوسلو؟

شفيق الحوت: هذا قول خاطىء؛ هذه مقاربة غير سليمة لأن الإنتفاضة جاءت نتيجة سلبية المرحلة التي سبقتها ولو كانت بنود أوسلو على تفاهتها وعلى تواضعها بالنسبة للجانب الفلسطيني، قد تحقق شيء منها ربما ما حدثت الإنتفاضة. ليس سهلاً أن ينتفض الشعب وأن يتحمل مسؤولية التمرد والإنتفاضة. ثمة معاناة يومياً وخوف واعتقال ودم وحجز حريات وعذاب. لم تلبي إسرائيل أي شيء من أوسلو، واقع الأمر أن كل ما حاولت السلطة الفلسطينية ان تسوقه من إنتصارات، كان أوهاماً. الآن نعيش أكبر وهم وهو انسحاب إسرائيل من غزة. الإحتلال بالضفة الغربية كامل وما قبل أوسلو وما قبل ٢٠٠٠، يعني انكشف الواقع الإسرائيلي على حقيقة الأمر.

محمد نورالدين: مرحلة أوسلو غير مستمرة لغاية الآن، إنتهت؟

شفيق الحوت: إسرائيل لا تريدها أصلاً. الخلاصة أن إسرائيل لا تريد سلاماً واليهودي واسمح لنفسي باعتماد هذا التعبير بالذات. اليهودي أي المؤمن بالديانة اليهودية والمتقمص للشخصية اليهودية النموذجية في عالم اليوم إنسان لم يحسم أمره بالنسبة لقضية المصير اليهودي بمعنى أن اليهودي يعاني عقدتين: ظلم الآخر له عبر التاريخ.. سواء كانت كذباً أم صدقاً فإن اليهودي يعيش عقدة الخوف من الآخر حتى من الأميركي، وهناك من يحذر أن أميركا سوف تصحو على نفسها وتضرب اليهودي. العقدة الثانية هي ظلم اليهودي للفلسطيني وحتى المؤرخون الذين يحاولون أن يقولوا بأنهم مقبولين من الرأي العام، عندما يكتبون عن تاريخ إسرائيل الحديث يقفون عند قصة الأرض. لذلك لم تجد مؤرخاً يرضى بحق العودة لفلسطين لأن من آثار حق العودة إلى فلسطين اعتراف بأنك اغتصبت، وطردت هذا الإنسان من أرضه ومن ممتلكاته. فإذا اعترفت بحق العودة إعترفت بالجريمة التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني. أنا لا أرفض التفاوض وأعتقد أن النضال هو تفاوض والمعركة هي تفاوض وإسرائيل لم تقر الرأي حتى الآن أنه يوجد شعب إسمه الشعب الفلسطيني ولا تزال متمسكة بوجود أرض بلا شعب. شارون انسحب من غزة وله أسبابه ولا يرى الشعب الفلسطيني. وهو إنسحب لأنه أراد أن ينسحب وليس نتيجة مفاوضة.

محمد نورالدين: إنطلاقاً من هذا الكلام هل تعتقد أن إسرائيل تخاف من أي حل سلمي أو إقامة السلام بغض النظر عن الصيغة التي يمكن أن يكون عليها هذا الحل السلمي. هل تعتقد أن اليهودي أو إسرائيل أو الحركة الصهيونية تفقد مبرر وجودها ومشروعها ومستقبلها في حال صار هناك حل سلمي وسلام على الأرض الفلسطينية أو أن هذا المشروع لا يحيا إلا في وجود تحد خارجي وخطر خارجي يجعل هذا الإسرائيلي متماسك تجاه هذا التحدي؟

شفيق الحوت: سأجيب بقدر ما استطيع. هذا الحل السلمي الذي قد يدوم ويقوى في المنطقة لن يتم إلا إذا تنازلت إسرائيل على الأقل عن العقيدة الصهيونية، أنا لا أريد المساس بالدين اليهودي وقولهم بأنهم شعب مختار وهذه نظرية عنصرية فلا يوجد أحد أحسن من الآخر، الشعوب متساوية. والله خلق الناس متساوين في الحقوق والواجبات. إن لم تتحرر إسرائيل من عقيدتها الصهيونية كما حدث للنازية في المانيا لا يمكن أن يتحقق السلام لذلك أقول أنه حتى التصالح الممكن الذي يفيد إسرائيل لا يمكن أن يتم إلا بعد كسر شوكتها العسكرية أي عندما تفقد القدرة. أي إن لم أجردها من إمكاناتها العسكرية وأجعل التفكير في محاربة العرب أمراً خاسراً فإن إسرائيل ستستمر في سياستها الراهنة. المفاوضات الراهنة، السلام الكاذب الخادع القائم اليوم ومفاوضات السلم الخادعة اليوم لا يزال شعارها شطب الفلسطيني من الخريطة ومن الوجود، وعملية

التهجير الجماعي لم تغادر أحلام الصهاينة ولكن ربما الآن يريدون ممارستها بنهج تدريجي. يضعوك في أجواء إجتماعية واقتصادية وجغرافية تحول دون أي حلم لك في أن تبقى في فلسطين أضف إلى ذلك وجود خطر يستشعره الصهيوني يقوم في وجود أكثر من مليون عربي الآن في داخل ما يسمى إسرائيل ويحملون الجنسية الإسرائيلية وهؤلاء يتكاثرون وسيصبحون نصف المجتمع الإسرائيلي في عشرين سنة. فماذا يبقى من الدور الصهيوني؟ هذا كله وارد في خيال المخطط الإسرائيلي ويحاول أن يضع له العقاقير والأدوية التي نشهدها الآن وتتراوح بين القمع والإرهاب والإغراء والتحالف مع القوة الإمبريالية.

محمد نورالدين: إذا أخذنا نقطة خوف إسرائيل من حصول سلام. الجميع يعرف ن أحد أسباب إقامة دولة إسرائيل هي أن تكون جزءاً أو رأس حربة كما هو شائع للمشروع الغربي للسيطرة على المنطقة. فمن الممكن أن تكون هذه الأداة سياسية أو عسكرية - اقتصادية لكن بالنهاية هل يمكن لإسرائيل ان تستبدل دورها العسكري في المشروع الغربي بالمنطقة بدور إقتصادي أو دور سياسي؟ فالمشروع الغربي لا يمكن أن ينتهي خصوصاً بعد ١١ أيلول / سبتمبر لأن الأمور مفتوحة على سنوات من الصراع بين الشرق والغرب. هل يحول هذا السلام دون استكمال المشروع الغربي سيطرته على المنطقة وبالتالي لن يكون هناك سلام؟

شفيق الحوت: إسرائيل لم تعد أداة لأميركا، أصبحت شريكة واستطاعت أن تقنع الولايات المتحدة منذ إدارة ريغان حيث قام أول تحالف استراتيجي عميق بين الدولتين. إسرائيل اليوم تتصرف أحياناً كمنافس للولايات المتحدة. مثلاً في أسواق السلاح. منذ فترة أميركا احتجت وغضبت منها لأنها أرادت أن تبيع للصين أسلحة متطورة. الحلم الإسرائيلي تعاظم ليطالب بموقع الشريك وليس بموقع الأداة. أصبحت شريكاً وشريكاً مؤثراً ومهماً وله تاريخه.

شيمون بيريز قال ما معناه وكان يرد على الليكود وهو أقرب إلى تقاليد التوراة وإلى التلمود قال إسرائيل اليوم يجب ان تنظر نحو آفاق بعيدة. لم تعد قصة ان اختلف مع الفلسطيني على بضعة كيلومترات هنا وهناك ليس هذا المهم أنا أريد أن أصل إلى الرباط إلى نواكشوط، وقد وصل، أريد أن أصل إلى دبي وقد وصل، أريد أن أصل إلى عمان وقد وصل، أصبح ينظر الإسرائيلي إلى الآفاق وربما آفاقه تتجاوز حتى المنطقة العربية لأنه في الإطار العسكري يعتبر أن حدوده باكستان لوجود قنبلة ذرية في باكستان. يعتبر حدوده وأمنه في إيران لأن الثورة الإيرانية لها موقف من الوجود الإسرائيلي لذلك يريد الإسرائيلي أن يهيمن على السياسة الإيرانية ويريد أن لا تصنع قنبلة ذرية تحدد برامجها ومدى تقدمها. يعني العقيدة الدينية من جهة وعقيدة صهيونية عنصرية بحد ذاتها. اضافة

إلى ذلك تطور يتواكب مع ما يسمى اليوم بالعولمة الكولونيالية الجديدة. في شبابي كنت أتكلم عن الإستعمار الجديد. صار قديماً. اليوم يوجد الإمبريالية التقنية الإمبريالية التي ليست مضطرة أن ترسل جيوشاً، يكفي أن ترسل إشارات وهنالك أمثلة عديدة، تعطينا فكرة عن نوعية الإمبريالية هذه، إسرائيل تضع نفسها اليوم في هذا الفلك، فلك القوى ذات التقنية.

محمد نورالدين: يعني الفكرة الأساسية أن إسرائيل خرجت من أن تكون مجرد أداة وإسرائيل هي شريك كامل مهم ومؤكد وخلال تحقيب هذه المراحل التي تفضلت بها تطرقت إلى دور التوجهات الدولية في مسار القضية الفلسطينية. أريد أن أسمع تقويماً منك كشاهد. أنت ذكرت أنه ممنوع على العرب أن ينتصروا على إسرائيل بمعنى أن الإتحاد السوفياتي كان مع القضايا العربية والفلسطينية ولكن ليس لدرجة تهديد الوجود الإسرائيلي. كيف تقرأ الموقف السوفياتي ولاحقاً الروسي من القضية الفلسطينية. على إعتبار أن الموقف الأميركي واضح ومعروف؟

شفيق الحوت: الموقف السوفياتي مر بمرحلتين: في المرحلة الأولى كان العرب أنفسهم مبتعدين عن السوفيات، يعني كان هناك مندوب سوفياتي لدى الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ كان يبحث عن عربي يقول له ماذا يريد العرب حول القضية الفلسطينية. لكن كان الموقف السلبي العربي إجمالاً من كل شيء إسمه شيوعية موسكو. لم يحاولوا ان يطرقوا باب موسكو أما الروس فمن منطلق ربما متأثر بالعقيدة والدور الأممي وأن مصلحة العمال اليهود والعرب في النهاية أن يعيشوا في سلام، وافقوا على قرار التقسيم. وقرار التقسيم أحدث إنقساماً في الدول العربية عامة. كل الأحزاب الشيوعية انقسمت حول قرار التقسيم وحول الموقف من الإتحاد السوفياتي وفي طليعتها الحزب الشيوعي الفلسطيني انقسم وكاد أن يدمر، هذه مرحلة. المرحلة الثانية، هي مع بداية اليقظة العربية الجديدة، مع بداية الوعي العربي إذ كانت الدول العربية والهاشميون خصوصاً إلى ما قبل ثورة جمال عبد الناصر تعتقد أن الداء والدواء في الغرب، حتى في الفترة الأولى كان جمال عبد الناصر من هذه المدرسة وأول من اتصل بأميركا. بإعتبار أن الأميركيين حلّوا مكان الإنكليز. وهم ديموقراطيون وأحرار. ولكن بعد حرب ٥٦ - ولا تنسى ان في سنة ٥٦ وقفت موسكو وقفتها الشهيرة دعماً لنضال عبد الناصر .. وهدّد خروتشوف الغرب بتحويل بواخرهم إلى علب سردين في البحر المتوسط. أي هدد - فاكتشف العرب موقفاً سوفياتياً داعماً وكان قبلها احتكار السلاح (الصفقة التشيكية المشهورة). أصبح هناك شعور عند العرب أنه يوجد فريق آخر ممكن بالتعاون معه التأثير على المستوى الدولي على الموقف الغربي. لكن، لم يكن تطوير العلاقة العربية مع السوفيات بالأمر السهل. كان السلاح السوفياتي يتدفق على مصر وكل اعضاء الحزب الشيوعي المصري في السجن، لم تكن

العلاقة خالية من رواسب الماضي والمخاوف من الشيوعية، أضف إلى ذلك موقف الدول ذات الطبيعة التقليدية التي هي معادية بإستمرار للشيوعية في التاريخ الحديث. وكان السوفيات في علاقتهم بالعرب يشتكون ويقولون: إنكم عندما تتحدثون عن الحرب تأتون إلينا وعندما تتكلمون عن السلاح أيضاً تأتون إلينا وعندما تتكلمون عن السلام تذهبون إلى أميركا. السوفيات كانوا يشكون من سوء العلاقة العربية معهم رغم ما قدموه للعرب لا سيما على المستوى العسكري.

محمد نورالدين: هل قدموا برأيك أفضل وأقصى ما يمكن ضمن الظروف العربية التي كانت سائداً في تلك المرحلة. أم كان ممكن أن يقدموا أكثر؟

شفيق الحوت: هذا صحيح أضف إلى ذلك. إنهم لم يخدعوا العرب أبداً ولم يخدعوا الفلسطيني، هم لم يوافقونا على إزالة إسرائيل. كانوا دائماً يقولون بالتقسيم وبحدود التقسيم حتى لاحقاً هم ما وعدوا وأخلوا، قالوا نحن معكم في نضالكم المشروع لتحقيق الأهداف التي اتفق عليها في الأمم المتحدة، أي حق الشعب الفلسطيني وتقرير المصير، وفي العودة وفي إقامة الدولة الفلسطينية والجلاء عن الجولان والجلاء عن سيناء... القصة في تقديري لم تكن مزاجاً سوفياتياً، كانت اقتناعاً. فالإتحاد السوفياتي كان يثق ثقة تامة بأن موضوع بقاء أو عدم بقاء إسرائيل يثير حرباً عالمية ثالثة وهو غير مستعد لدخولها، كان عندهم اقتناع في ذلك. غروميكو، قال لنا بالحرف الواحد دعوني الآن أصوت لكم بقبولكم القرار ٢٤٢، الآن بإستطاعتي ان آتي لكم بثمنه أما غداً فلا تستطيعون الحصول على ثمن. هم لا يخدعونا بالعكس كانوا أحياناً، يبدون وكأنهم سلبيون عند البعض، نحن نأخذ الناس على مزاجنا. نسايرهم حسب ما نتمنى وليس حسب ما هم عليه.

محمد نورالدين: آخر سؤال مزيج بين أمرين. برأيك أستاذ شفيق أي حل دائم ممكن أن يكون للصراع العربي الإسرائيلي وللقضية الفلسطينية؟ ما الذي يجب على الفلسطينيين أن لا يتنازلوا عنه في مطلق الأحوال وتحت أي ظرف من الظروف؟

شفيق الحوت: لا أطمح أن أتكلم عن حل دائم، لا حل دائم في هذه المنطقة إلا بزوال إسرائيل كدولة عنصرية. أضف إليها العقيدة الدينية التي تصر خلافاً لروح العصر على معايير تمييزية في التواجد مع الآخرين. وأنا لا أرى إمكانية لإسرائيل أن تكون غالبة لأن كل شيء في الطبيعة ضدها حتى المناخ ضدها. كي يتأقلم اليهودي الآتي من بولندا في حاجة إلى ثلاثة أجيال ليتأقلم بطقس فلسطين. وأنا أطمح إلى تطوير الصراع حتى ولو يئست من حل عسكري أنا أعتقد أن تطوير الشعب العربي والشعب الفلسطيني هو تغيير وسائل حياته الحالية وتطويرها. وهذا كفيل بتدمير وتصغير وتحجيم إسرائيل دون حرب وهذا ممكن على المدى البعيد.

وكذلك بالوعي وبالبناء وببناء الإنسان العربي. أي عندما تبني إنساناً حراً حقيقة. وأريد

أن أقول كلمة: إيران كانت قبل الثورة الإسلامية عبء على الفلسطينيين وعلى الشعب الفلسطيني وعلى النضال الفلسطيني. يعني إيران الشاه كانت تزود الدبابة الإسرائيلية بالنفط في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ الآن إنقلب هذا الميزان، وارتفع الصوت في طهران منادياً بتحرير فلسطين وبزوالها.

لذلك أنا أطمح أن تنتهي المعاناة الفلسطينية وأن نحاول التخفيف منها على المدى المتوسط. وهناك تقصير عربي كبير في حق الشعب الفلسطيني وفي حق الأرض الفلسطينية. في الخليج هناك طمر للمياه وبناء ناطحات سحاب بينما توجد أراضٍ في قطاع غزة والضفة الغربية، نحن في حاجة إلى من يبني لهؤلاء الناس ويدعم هؤلاء الناس ولماذا لا تكون غزة سنغافورة؟ نريد تفكير الرأسمالي الليبرالي الذي يتكلمون عنه أيضاً. نحن مقصرون وأموالنا تهدر في غير موضعها هذا ما أتصوره في المنظار البعيد. بالنسبة للخطوط الحمر للشعب الفلسطيني. أنا دائماً أقول لإخواني في القيادة نحن لم نكن محظوظين في تحقيق النصر في عهدنا لكن ليس من حقنا التنازل عما هو حق مشروع.

اليهودي سرقني وقتلني وهجرني ويسلبني تاريخي وتراثي ولا استطيع أن أرده، يمكن أن انتظر الفرصة. إما أن أوقع أن هذا مشروع وأنا ليس لي حق العودة إلى فلسطين وبأن يافا ليست عربية فهذا غير وارد. فلا يجوز لي ان أشرع للجلاد الذي ذبحني ان من حقه ان يذبحني، لأن أي تشريع لهذا هو نفي لتاريخي، وتنديد بنضالي، ويصبح شهدائي قتلى لم يحاربوا دفاعاً عن قضية عادلة وحق مغتصب. ومن الخطوط الحمر هناك القدس، القدس لا ينظر إليها بالجغرافيا والا تصبح مثل أي قطعة أرض، بل القيمة الرمزية والثقافية والدينية والروحية. القدس هي روح الوطن. علينا تأكيد حقنا في القدس ❑

المقاطعة والتطبيع: تجليات الإعاقة وإمكانات المقاومة

ياسين سويد *

منذ أن غُرِس الكيان الصهيوني في أرضنا، في فلسطين، ورغم كل المحاولات التي بذلتها الدول الكبرى النافذة والمتعاطفة مع هذا الكيان، ورغم ان الكثير من الأنظمة العربية قد استكانت، لأسباب خاصة بها، لهذه المحاولات، فأقامت سلاماً ما، أو علاقة ما، معه، لا تزال الشعوب العربية، في كل الأقطار العربية، بلا استثناء، تقاوم أية اجراءات للتطبيع مع هذا الكيان، حتى في الأقطار التي أقامت معه علاقات ديبلوماسية أو ما شابهها.

قال لي، ذات يوم، مسؤول سياسي عربي كبير: يمكن ان تقوم علاقات سلامٍ بين الانظمة العربية والكيان الصهيوني، الا أنه يستحيل قيام صلح بين شعب هذا الكيان واي شعب عربي، وذلك لأنه لا يمكن ان تمحى، من الضمير العربي، صورة ذلك الصهيوني المعتدي على ارض عربية، بدون وجه حق، والذي احتل بلداً عربياً وطرد شعبه وأهله من ارضهم وديارهم، منتزعاً منهم وطنهم وحقهم في حياة حرةٍ كريمة، استناداً إلى مزاعم توراتية باطلة لا تقوم على اي أساس قانوني او إنساني.

إن السلام بيننا وبين إسرائيل ممكن، الا ان التصالح معها مستحيل، مهما طال الزمن.

وسوف نعالج، في هذا البحث، مظاهر الإعاقة التي تعرقل مسيرة المقاطعة ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وامكانات مقاومة هذه المظاهر.

أولاً: مظاهر الإعاقة

١ ـ بدأ انهيار جدار العداء العربي للكيان الصهيوني مع معاهدة "كامب ديفيد" عام ١٩٧٩ حين خرجت، من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أكبر دولة عربية وأقواها، وحين فرضت هذه المعاهدة، على مصر، قيوداً جعلت سيناء، التي يفترض ان الرئيس السادات صالح إسرائيل لأجل تحريرها، رهينة تلك القيود (لا يحق لمصر ان ترسل أية فرقة عسكرية، مهما كان عديدها وسلاحها، إلى الحدود مع غزة)، بينما بدا واضحاً أن هذه المعاهدة شقت لإسرائيل طريق البقاء والتواصل مع عدد من الدول العربية. يقول "حاييم هرتسوغ"

(*) لواء ركن متقاعد. الأمين العام السابق للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان.

(وكان مندوباً دائماً لإسرائيل في الامم المتحدة) عن فضائل معاهدة "كامب ديفيد": "بعد توقيع هذا السلام .... ستصبح دولة إسرائيل دولة مختلفة. لن تبقى غرسةً غريبة في المنطقة، يتطلع العالم العربي إلى اقتلاعها، بل ستصبح دولة تقبل بوجودها الدولة العربية رقم١ (اي مصر) كحقيقة شرعية، وتقيم معها علاقات سياسية واقتصادية، وربما تربوية وانسانية ايضاً. ومهما يحصل في المستقبل، فان هذه الحقيقة لا يمكن اعادتها إلى الوراء"(١). وكان هذا القول، وسيبقى، حقيقة دامغة لا لبس فيها، فخروج مصر من الصراع، في معاهدة "كامب ديفيد"، أدى إلى سقوط الوطن العربي كله في حمأة الضياع والخيبة، ذلك أن "لا حرب بلا مصر"، وفي الواقع، كانت حرب تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٣ آخر حروبنا، نحن العرب، مع إسرائيل، رغم ان إسرائيل شنت علينا، بعدها، حروباً عديدة، ليس أهمها: حرب لبنان عام ١٩٨٢، وحرب فلسطين القائمة حالياً.

لا شك في ان السلم الذي قام بين مصر وإسرائيل، وفقاً لهذه المعاهدة، لم يؤدِ، ولن يؤدي، إلى تصالح بين الشعبين: المصري والإسرائيلي، فالرفض الشعبي المصري الذي لا يزال قائماً ومستمراً وحاراً، لم يتح للكيان الصهيوني أن يحقق رغباته في التمدد والتغلغل في شرايين مصر بغية الوصول إلى قلب مصر ونخاعها، لكي يستقر سعيداً، في أرض الكنانة، ومن هنا، نرى الشعب المصري، بطبقاته وفئاته كافة، يأنف من ان يقيم علاقات مع الإسرائيليين الذين ظلوا غرباء عن هذا الشعب، بل اعداء له، رغم مرور ربع قرن على معاهدة السلم هذه، وظل النظام المصري مراعياً لمشاعر المصريين، في هذا الصدد، إذ كان يتعامل مع الدولة العبرية بكثير من الحذر والتربص (باستثناء بعض المسؤولين)، إلا ان احداث ١١ أيلول/ سبتمبر وما تبعها من تسلطٍ اميركي على منطقتنا (احتلال العراق)، ومن عداءٍ مكشوف للعرب والمسلمين، وما اتضح، إثرها، من تحالفٍ وطيدٍ بين ادارة الرئيس الاميركي، بوش، والحكم الشاروني في إسرائيل، جعل الحكم، في مصر، (وفي غيرها من الدول العربية) يتراخى امام الهجمة الاميركية ـ الإسرائيلية المشتركة، فتصبح مصر، الدولة الأكبر والأقوى بين العرب، وسيطاً بين إسرائيل والفلسطينيين، ثم انها لا تتورع، وبضغطٍ اميركي على ما يبدو، عن ان تعزز تعاملها الاقتصادي مع الدولة العبرية، فتسعى لإنشاء "منظمة للتبادل التجاري الحر" بينها وبين إسرائيل، وذلك برعاية أميركية، فتقوم أول "شراكة استراتيجية، تجارية وصناعية" بين البلدين، وقد وقعت اتفاقية الشراكة هذه في الرابع عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، حيث رأى "روبرت زوليك"، المندوب الاميركي للشؤون التجارية، ان هذا الاتفاق هو "الاتفاق الاقتصادي الاكثر اهمية بين مصر وإسرائيل منذ عقدين، وهو النتيجة العملية والملموسة لخطة الرئيس الاميركي لتشجيع العلاقات التجارية مع الشرق الاوسط، وتنمية العلاقات الاقتصادية المنفتحة والسلمية بين إسرائيل وجيرانها (صحيفة اللواء اللبنانية، ٢٠٠٤/١٢/١٢).

(١) محمود سويد، من كامب ديفيد إلى المعاهدة، خلفية القرار الإسرائيلي،(بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩).

وفي بيان صادر عن مجلس الوزراء المصري، في هذا الصدد، يتبين ان الاتفاقات المتعلقة بهذه الشراكة تصبّ في مصلحة إسرائيل اولاً، وان كانت تدغدغ الطموحات الربحية لمصر، إذ يتم "توطين بعض الصناعات" في مناطق يحددها الجانب المصري، وخصوصاً "صناعة النسوجات والملابس الجاهزة، حيث تستخدم نسبة من مدخلات الانتاج المستوردة من إسرائيل،.... وتتمتع هذه المنتجات، في المقابل، بحرية الدخول إلى السوق الاميركية" (صحيفة الاهرام المصرية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٨).

إذن: تقوم الولايات المتحدة الاميركية باغراء مصر، والضغط عليها، لتعزيز شراكتها الصناعية والتجارية مع إسرائيل، وهي شراكة ذات بعدٍ استراتيجي، ومنفعةٍ مادية، مع إغوائها بان الصناعات الناتجة من هذه الشراكة تدخل اسواق الولايات المتحدة الاميركية من "دون رسوم جمركية او أي نوع من العوائق التجارية" شرط ان تستخدم، في هذه الصناعات "نسبة محددة من المدخلات المستوردة من إسرائيل"، هذا مع العلم ان هناك "تجارة، بالفعل، بين مصر وإسرائيل، حيث يتم الاستيراد (من إسرائيل) من دون مقابل" (الاهرام، التاريخ نفسه).

ويرى مسؤول إسرائيلي كبير ان هذه الاتفاقية تعتبر "اهم اختراق اقتصادي، منذ توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر، في اواخر السبعينات، ومن شأنها ان تعطي زخماً جديداً للعلاقات التجارية بين البلدين، والتي تقدر حالياً بـ٤٤ مليون دولار سنوياً". كما يتوقع رئيس جمعية الصناعيين الإسرائيليين، "عوديد تيراه"، ان تصل قيمة هذه المبادلات سريعاً إلى ٧٠ مليون دولار سنوياً، "بتحفيز من اتفاقية التبادل الحر" هذه (جريدة الرأي الاردنية في ٢٠٠٤/١٢/٨).

وليس خفياً، على أي عاقل، كم ان هذا النوع من الشراكة يخفف من حال العداء بين الشعبين: المصري والإسرائيلي، ويعوق مهمات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، إذ إنه يشكل افضل السبل لمحاربة نشاط هذه اللجان، كما يشكل عاملاً مهماً لتسهيل التواصل بين المواطن المصري والآخر الإسرائيلي.

٢ ـ يمكن اعتبار حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ المدخل الجدي للانهيار العربي الكامل، بل يمكن اعتبارها "الحرب الرابعة" بين العرب وإسرائيل، ذلك ان من نتائج هذه الحرب: مؤتمر مدريد (عام ١٩٩١) الذي ذهب اليه العرب فرادى مستسلمين أمام القوة الاميركية المهيمنة، وهو ما نتج منه اتفاق "اوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (عام ١٩٩٣)، هذا الاتفاق الذي لا يزال الفلسطينيون يعانون آثاره السيئة إلى اليوم، ثم معاهدة "وادي عربة" بين الاردن وإسرائيل (عام ١٩٩٤)، ولا ننسى حصار العراق وتجويعه لاكثر من عشر سنوات، هذا الحصار الذي انتهى بالاحتلال الاميركي الذي دمّر العراق تدميراً كاملاً، ولا يزال.

٣ ـ وكما كان "مؤتمر مدريد" الإبن الطبيعي لحرب الخليج الثانية، كانت "اوسلو" (١٩٩٣) الابن الطبيعي لمؤتمر مدريد، كما كانت "الانفجار الثاني" الذي قوّض جدار العداء بين معظم الانظمة العربية والكيان الصهيوني، إذ إنه، ما إن وقّع (الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر) عرفات ورئيس وزراء الكيان الإسرائيلي آنذاك اسحق رابين "معاهدة اوسلو" في البيت الابيض، حتى سارع ملك الاردن الراحل (الملك عبد الله) إلى توقيع معاهدة "وادي عربة" (عام ١٩٩٤) التي منحت إسرائيل السلام على حدودها الشرقية، كما منحتها معاهدة "كامب ديفيد" السلام على حدودها الجنوبية.

واذا كانت "اوسلو" قد أتاحت لعرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية الدخول إلى فلسطين من بوابتها العريضة، والتمركز في الضفة وغزة بشكل "سلطة فلسطينية" على ارض فلسطينية محتلة ومحكمة الإغلاق في وجه ما يفترض ان تتمتع به من سلطات ومسؤوليات، فان واقع الحال أظهر، بعد عشر سنوات من "اوسلو"، أن هذه المعاهدة لم تكن اكثر من "وهم" تخيله الفلسطينيون حقيقة واقعة، بينما اعتبره الإسرائيليون فرصة نادرة المثال لكي يكملوا مخططهم في "تهويد" القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.

وما ان اندلعت "إنتفاضة الاقصى" في وجه الاحتلال الإسرائيلي، حتى وجد الفلسطينيون انفسهم يسبحون في بحرٍ مخترقٍ بجزر استيطانية صهيونية تعوق تحركهم وتقف حائلاً دون تواصلهم، اذ أصبحت الضفة الغربية أشبه بـ "جلد النمر" أنتشرت فيه البقع السوداء التي هي تلك المستوطنات، كما وجد الفلسطينيون انفسهم محاصرين من كل الجهات: من الشرق، حيث تجسد "السلام الاردني ـ الإسرائيلي" في حواجز عسكرية تحول دون وصول أي إمدادٍ عسكري للانتفاضة، ومن الغرب، في الكيان الصهيوني نفسه، ومن الشمال، في الحدود اللبنانية والسورية الراكدة، ومن الجنوب، من الحدود المصرية الممسوكة (جيداً) من القوات الإسرائيلية (ورغم ذلك، ظلت إسرائيل تشكو من إمدادات تصل إلى الانتفاضة من هذه الحدود، رغم تشدد السلطات المصرية في مراقبتها).

تلك هي "اوسلو" التي تخلت إسرائيل عنها، بعد ان اغتالت الشريك الاول "رابين"، ثم اغتالت الشريك الثاني "عرفات"، واستبدلت بها "خريطة طريق" اميركية ـ أوروبية لا يبدو انها ممكنة التحقيق.

٤ ـ وكانت "وادي عربة" في العام التالي (عام ١٩٩٤) نتيجة حتمية لاتفاق "اوسلو" الا انها فاقت، في تجلياتها، كل الاتفاقات التي سبقتها، إذ إنه، ما إن عاد الملك الراحل "حسين" من واشنطن، بعد حضوره التوقيع على "اوسلو" برعاية الرئيس الاميركي "بيل كلينتون"، حتى بادر إلى فتح مسار التفاوض مع إسرائيل، وسرعان ما تم الاتفاق الذي منح إسرائيل أرضاً اردنية، من طريق الايجار، لمدة ٩٩ سنة.

إلا ان مفاعيل "وادي عربة" لم تنته عند هذا الحد، إذ قامت، بين إسرائيل والاردن، عام

١٩٩٧، إتفاقية مماثلة للاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية (التي ورد ذكرها)، وبناءً على هذه الاتفاقية، أنشئت، في الأردن "مناطق خاصة تسمح للشركات بتصدير منتجاتها إلى أميركا، شرط ان تكون نسبة ٣٥ في المئة من هذه المنتجات ثمرة تعاون بين شركات إسرائيلية وأردنية، وان تكون حصة المكونات الإسرائيلية بمعدل ٨ في المئة على الأقل" (صحيفة الرأي الاردنية في ٢٠٠٤/١٢/٨). كما ادت هذه الاتفاقية، بعد توقيعها، إلى ارتفاع قيمة "الصادرات النسيجية" للاردن، من ٢ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣. (الصحيفة نفسها، التاريخ نفسه). ولم يلبث الاردن ان وقع مع إسرائيل، في عمان وبتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٣ اتفاقاً جديداً للتبادل التجاري والاقتصادي "هدفه تعزيز الصادرات الوطنية إلى الإتحاد الاوروبي... وإرساء قاعدة التبادل التجاري الثنائي بين البلدين" (الاردن وإسرائيل)، (صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٤)؛ وقد تم ذلك بينما كانت النقابات المهنية الاردنية تعتصم احتجاجاً على هذه الخطوة، في الوقت الذي "تزداد مذابح الصهاينة والاميركيين لشعبنا في العراق وفلسطين" معتبراً الاتفاق في مثابة "دعم لشارون ودولة الصهاينة" (الصحيفة نفسها، بالتاريخ نفسه).

وهكذا تُغرق الولايات المتحدة الاميركية، بالاتفاق مع إسرائيل، كلاً من مصر والاردن، في شراكة لا بد من أن تؤدي، على المدى الطويل، وفي كلا البلدين، إلى اضعاف الروح القومية التي تتسم بالعداء للكيان الصهيوني الغاصب.

٥ ـ إلا ان إسرائيل استطاعت، خلال فترة من الزمن، ان تخترق العديد من الانظمة العربية، فهي استطاعت، منذ عام ١٩٩٤، ان تقيم علاقات ديبلوماسية مع ثلاث دول مغاربية هي: المغرب، وتونس، وموريتانيا. ففي العام ١٩٩٤، فتحت إسرائيل مكتباً لها في الرباط، وبعد أربعة اشهر، فتحت المغرب مكتباً لها في تل ابيب. وفي العام ١٩٩٦، ارسلت موريتانيا بعثة ديبلوماسية من قبلها، لتمثلها في إسرائيل، وأقامت هذه البعثة في السفارة الاسبانية في تل ابيب، كما ارسلت إسرائيل إلى السفارة الاسبانية في "نواكشوط" بعثة تمثلها تجاه السلطات الموريتانية، وفي العام ١٩٩٩، أصبحت موريتانيا ثالث دولة عربية تقيم علاقات ديبلوماسية كاملة مع إسرائيل، بعد مصر والأردن. وفي نيسان / أبريل عام ١٩٩٦ فتحت إسرائيل مكتباً لها في تونس، كما فتحت تونس مكتباً لها في إسرائيل في العام نفسه (أيار / مايو ١٩٩٦)، وذلك بناء على اتفاق تم، في مطلع العام ١٩٩٦، بين كل من الولايات المتحدة الاميركية وتونس وإسرائيل.

إلا انه، بعد انطلاق انتفاضة الاقصى، وفي ايلول / سبتمبر عام ٢٠٠٠، قطعت كلٌ من المغرب وتونس علاقاتهما الديبلوماسية مع إسرائيل، ولكن العلاقات التجارية لا تزال مستمرة.

أما في الخليج، فقد قامت "إتصالات اولية، مع زيارات متبادلة، بين مسؤولين (خليجيين

وإسرائيليين) ذوي مستوى عال"، وفي أيار / مايو عام ١٩٩٦، فتحت إسرائيل "مكاتب للتمثيل التجاري" لها في عُمان وقطر، بغية "تنمية العلاقات الاقتصادية والعلمية والتجارية" مع "التاكيد على اهمية استخدام الموارد المائية، والسياحية، والزراعية، والكيميائية، والتقنيات المتطورة" بين إسرائيل وهذين البلدين الخليجيين[٢]. وقد تمّ ذلك، كله، بتشجيع، بل بضغط من الولايات المتحدة الاميركية.

دمج إسرائيل في المنطقة، هذا هو الهدف الحقيقي لكل المبادرات التي تطلقها الإدارة الاميركية، تجاه الشرق الاوسط بعامة، والبلدان العربية بخاصة، ونخدع انفسنا وشعوبنا عندما نرى غير ذلك.

إن أي تقدم في العلاقات، اية علاقات، بين الدول العربية وإسرائيل، سواء أكانت ديبلوماسية كاملة، أم علاقات لم تصل، بعد، إلى درجة تبادل السفراء، يسيء، إلى حد كبير، إلى تضامن العرب ووحدتهم إتجاه الخطر الكامن في التوسع الإسرائيلي جغرافياً واقتصادياً، على حسابنا، نحن العرب، جميعاً وبلا استثناء.

فما هو موقف "مكتب المقاطعة العربية" المنبثق من "جامعة الدول العربية" من هذه الاتفاقات؟ وما هو موقفه من الصناعات ذات "المكونات الإسرائيلية" التي تنتجها المصانع، المصرية والاردنية، العاملة بموجب هذه الاتفاقات؟ وهل سيضع هذه الصناعات على لوائح المقاطعة؟ بل ما هو موقف الشعوب العربية المناهضة للتواصل والتعامل والتطبيع مع العدو الصهيوني؟ وما هو موقف اللجان والهيئات الوطنية المقاطعة لإسرائيل والمقاومة للتطبيع معها، من كل ذلك؟

لن اتوقف عند الرد على السؤال عن موقف "مكتب المقاطعة العربية" المنبثق من "جامعة الدول العربية" التي لم تعد "جامعة" وأكاد أقول: لم تعد عربية، ما دامت تشيح ببصرها عن كل ما يسيء إلى العرب ويحطّ من كراماتهم، ويقوض مستقبلهم، ويدمّر آمال شعوبهم. وإنما أتساءل عن موقف الشعوب العربية ولجانها وهيئاتها التي تناضل لوقف الهجمة الوقحة التي تقودها بعض الانظمة العربية المارقة، برعاية اميركية، نحو التواصل والتعامل والتطبيع مع الكيان الصهيوني؟ سؤال سيظل مطروحاً في زمن التخلف والهزائم والإحباط الذي نعيش.

إلا ان التبادل التجاري ليس وقفاً على ذلك القائم بين مصر والاردن وموريتانيا وإسرائيل، وانما يتعداها إلى الدول العربية الاخرى التي تقيم مع إسرائيل علاقات شبه ديبلوماسية (وقد سبق الحديث عنها)، الا انه لا يمكن رصد قيمة هذا التبادل، في صورة علمية اكيدة، ما دامت هذه الدول تسعى إلى جعلها سرية، ما امكن، إضافة إلى ان "مدخلات" إسرائيلية متنوعة تدخل في مختلف الصناعات العالمية، كما ان صناعات إسرائيلية مختلفة تنتقل من بلدان أجنبية إلى الاسواق العربية تحت "ماركات" اجنبية غير إسرائيلية، وتشير

(٢) Israeli Ministry of Foreign Affairs - *Israeli cooperation with Arab countries* (www.Jewishvirtuallibrary.org/Jsource/politics/Arabs.html).

الاحصاءات إلى ان السلع المدرجة، لتعريف بلد المنشأ، تحت عنوان "دول أخرى" او "دول غير مصنفة"، تلعب دوراً مهماً في اختراق إسرائيل للاسواق العربية كافة، واهم البلدان المصدرة لهذا النوع من السلع: هونغ كونغ وسنغافورة (لتغطية الصادرات الإسرائيلية إلى البلدان غير المرغوب في الاعلان عنها) وإسرائيل واللوكسمبورج (لتصدير المجوهرات مثل الالماس وسواه)(٣).

ثانياً: إمكانات المقاومة

لا شك في ان الكيان الصهيوني يطمح إلى إقامة علاقات طبيعية مع كل الاقطار العربية، وخصوصاً تلك التي تجاوره، وذلك لغايات اقتصادية نفعيةٍ بحتة، وليس لأهداف إنسانية تتعلق بحسن الجوار، او كتلك التي تقوم، عادة، بين بشر أكفاء متساوين، ما دام يحتل فلسطين بكاملها ويمنع عن شعبها أية حياة حرة كريمة، ضمن دولة مستقلةٍ وقابلة للحياة. كما ان الشعوب العربية، في غالبيتها، غير راضية اليوم، ولن ترضى مستقبلاً، باقامة مثل هذه العلاقات مع كيانٍ مغتصبٍ لحقوقها القومية، ومدمرٍ لمستقبل أمتها، وهي تدرك أن أية علاقات يسعى هذا الكيان إلى إقامتها مع أي شعب عربي، أو أية دولة عربية، إنما تهدف إلى تحقيق مصالحه وأطماعه، وليس اكثر. وليس أدل على ذلك من العلاقة القائمة بين العربي المقيم على الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨ والذي يحمل الجنسية الإسرائيلية (رغماً عنه، ولا نتخذ عزام عزام نموذجاً) وبين الإسرائيلي اليهودي المقيم على تلك الارض، أو بينه وبين الدولة العبرية نفسها، حيث لم ترتق تلك العلاقة، رغم مرور اكثر من نصف قرن، إلى درجة المواطنة الحقيقية، إلا في ما ندر (كي لا نقع في خطأ التعميم). ولا ريب في انه يمكن تعميم هذه القاعدة على معظم ابناء الوطن العربي، إن لم يكن عليهم كلهم، وهي مستمرة ولا ريب، بل انها ازدادت شدةً بعد استعار "انتفاضة الاقصى" واشتداد "إرهاب الدولة" العبرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل من أي سلاح، سوى سلاح الإيمان في حقه في ارضه ووطنه، بعدما اكد تشبثه بها واستحالة اقتلاعه منها، (خلافاً لما جرى خلال حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧) رغم كل ما يمارسه العدو الصهيوني عليه من قتل وتدمير، ما أكد جدارة هذا الشعب في الحياة الحرة الكريمة، في وطنٍ حرٍ ومستقل.

لقد جذّر السلوك الهمجي للعدو الصهيوني، ضد ابناء فلسطين، في الضفة الغربية وغزة، مشاعر العداء ضد الشعب «الإسرائيلي» في الكيان الغاصب، ولم يعد ممكناً، أمام ما جرى ويجري في فلسطين، من مجازر للأبرياء وتدمير للعمران وقتل للشيوخ والنساء والاطفال وعمليات اغتيال للشباب الفلسطيني، أن يغفر العربي، اي عربي، للايدي الإسرائيلية الملطخة بدماء العرب الفلسطينيين، ما ارتكبت من مآسي بحق هذا الشعب. لقد غار النصل الشاروني عميقاً في لحم الجسد الفلسطيني واستنزف الكثير من دماء هذا

(٣) ابو النمل، حسين، **الاقتصاد الإسرائيلي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢)، ٢٠٠٤

الجسد، فلا يعقل ان يشفى الجرح سريعاً، وسيظل نازفاً، ابداً، يذكّر العربي بالمظالم التي ارتكبتها الايدي الصهيونية الآثمة في حق الشعب العربي في فلسطين، وفي حق الحلم العربي الجميل بحياة سعيدة هانئة لاجيال عديدة من أمتنا. وبعد، لا يمكن ان يتم أي تطبيع بين هذا الشعب وبين تلك الايدي الآثمة، إلى زمنٍ طويل، ربما تعود، بعده، فلسطين إلى وطن للجميع عرباً ويهوداً، لا تحمل من آثار الحكم الصهيوني سوى ذكرى مؤلمة ومدمّاة للعرب واليهود معاً. وإلى ذلك الحين، سيظل الإسرائيلي (اليهودي) غريباً في ارض العرب، وبينهم، منبوذاً في المجتمع العربي، عاجزاً عن اقامة اية علاقةٍ سوية مع هذا المجتمع. ورغم كل ذلك، يقتضي الحذر ان نكون يقظين لوقف اي تسلل صهيوني في أي قطر عربي، ولصدّ أية محاولة للتطبيع مع ضعاف النفوس منا، وهم قليلون.

ولا تكون "مقاومة التطبيع" مع الكيان الصهيوني بالاسلوب، وحده، الذي تتبعه "الهيئات الوطنية لمقاومة التطبيع" في مختلف اقطار الوطن العربي، بل يجب ان تتعداه إلى وضع برنامج عملي يحدد "النهج" المتوجب اتباعه للوصول إلى "ممارسة" فعلية قائمة على الاقتناع بخطورة التطبيع مع هذا العدو. ويمكننا، في هذا البحث، ان نحدد "النهج" المقترح للوصول إلى الغاية المتوخاة، ولا نزعم انه النهج الاوفى والاسلم والأقدر، وانما هي مجرد افكار ومقترحات:

١ - على الصعيد الرسمي:

١ - تفعيل "مكتب المقاطعة" التابع لجامعة الدول العربية، الذي يجب ان ينشر، كل عام على الاقل، لائحة باسماء الشركات المتعاملة مع الكيان الصهيوني، والتي يجب مقاطعتها، مع ضرورة اجراء تعديل على "قانون المقاطعة" الذي يطبقه هذا المكتب، بحيث تصبح توصياته قرارات ملزمة لكل الدول العربية تحت طائلة فرض عقوبات "اقتصادية" على الدول التي لا تلتزم به.

إن تعديل قانون المقاطعة أمر ضروري للغاية، وكذلك تفعيل مكتب المقاطعة، ولا يمكن ان يعتبر هذا القانون جدياً وفاعلاً إن لم يعدّل بالشكل الذي أشرنا اليه، ولا يمكن لمكتب المقاطعة ان يحظى بالجدية اللازمة، وان يكون فاعلاً، على الصعيد العربي العام، إن لم تكن قراراته ملزمة للجميع. ولا بد لهذا المكتب، انطلاقاً مما تقدم، أن يتخذ موقفاً جدياً من الصناعات التي تنتجها "المناطق الصناعية المؤهلة" المقامة في كل من مصر والاردن، بالاشتراك مع إسرائيل، فليس لهذين النظامين العربيين، اللذين "تورّطا" بصلح مع العدو الصهيوني، أن "يورّطا" الشعوب العربية المقاطعة لإسرائيل، والتي لا تزال تقاوم التطبيع معها، بترويج صناعات مشتركة بينها وبين هذا العدو، لدى تلك الشعوب، ما يؤثر، سلباً، على معنويات الشعوب العربية وقدرتها على المقاومة، وبالتالي، على علاقة هذه الشعوب، ومنها شعبا البلدين، بذينك النظامين.

٢ ـ على الدول العربية التي اقامت علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، ان تلتزم، بدورها، بقانون المقاطعة، وتنفذ قرارات مكتب المقاطعة، باعتبار أنها ملزمة بذلك وفقاً لاحكام القوانين والاتفاقات المنبثقة من ميثاق جامعة الدول العربية، وخصوصاً المعاهدات الاقتصادية.

واذا تعذر على هذه الدول العودة إلى تلك المعاهدات لتنفيذها، فانها تظل ملزمة، على الأقل، باتاحة الفرص أمام شعوبها لممارسة مختلف اوجه النشاطات في مجال مقاومة التطبيع والمقاطعة. كما انه، على الدول العربية التي لم تقم علاقات مع هذا العدو أن تسهل عمل لجان المقاطعة في بلدانها، لا أن تقف حائلاً دون تنفيذ قرارات مكتب المقاطعة الذي تساهم، هي، في اتخاذ قراراته، ولا تنفذها.

أوليس مفجعاً أن نرى بعض الشركات الأجنبية المتعاملة مع الكيان الصهيوني تفتح ابوابها، دون اي حرج، في عددٍ من العواصم والمدن العربية، وبعضها لا يقيم علاقات معه، رغم صدور توصيات من مكتب المقاطعة بوضع هذه الشركات على لوائح المقاطعة؟

٣ ـ العودة، في الاعلام الرسمي، المرئي والمسموع خصوصاً، إلى البرامج التي عهدناها سابقاً، والتي كانت تهتم بالتوجيه الوطني، فتبين المضار، الوطنية والقومية، التي تصيب الاقتصاد، الوطني والقومي، كما تصيب المواطن العربي، من جراء التعامل مع الكيان الصهيوني، على ان يتم ذلك وفقاً لأسس علمية مدروسة، وعلى يد أساتذة متخصصين.

ونذكر، في هذا المجال، البرنامج الشهير الذي عرفناه، في الاذاعة اللبنانية، وفي السنوات الأولى التي تلت نكبة عام ١٩٤٨، وكان بعنوان "كل مواطن خفير"، او برنامج "أعرف عدوك".

٤ ـ تضمين المناهج التربوية، في المدارس الرسمية والخاصة، مادة تشرح اخطار الكيان الصهيوني ومضارّ التطبيع معه، على مختلف الاصعدة: الفكرية والعقيدية والتربوية والاقتصادية، الوطنية والقومية، بحيث يتعلم التلميذ، في الصفوف الإبتدائية، والطالب، في الصفوف الثانوية والجامعية، ان التعامل مع الكيان الصهيوني يشكل خطراً اكيداً على وطنه وأمته، وبالتالي عليه، كما يجب ان تكون هذه المادة إجبارية في الامتحانات الرسمية في مختلف الشهادات، ووفقاً للمستوى التعليمي لكل شهادة.

على الصعيد الشعبي:

يظل العمل، على الصعيد الشعبي، اكثر فاعلية وتأثيراً، شرط ان يقترن بتعاونٍ جديٍ وصادق من السلطات الرسمية، ومن ذلك:

١ ـ عمل "هيئات مقاومة التطبيع": تعتبر هذه الهيئات "الشعبية" الجهاز الاساسي الذي يتولى مراقبة التسلل الصهيوني، في مختلف اشكاله (الفكرية والثقافية والاعلامية والاجتماعية والتربوية والتجارية والاقتصادية والسياسية... الخ) في القطر الذي تعمل فيه

الهيئة، بحيث تقاوم هذا التسلل الذي، إن استمر، لا بد من أن يؤدي إلى شكل من اشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، مع ما يحمل ذلك من أخطار على "الهوية العربية" لذلك القطر "ودوره الحضاري وارادته الوطنية ومصالحه العليا"، (المادة الثالثة من النظام الاساسي للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان: الاهداف الاساسية).

كما تتولى هذه الهيئة التنسيق مع السلطات الحاكمة في القطر الذي تعمل فيه، ومع الهيئات المماثلة "في البلدان العربية الاخرى، وسائر انحاء العالم"، (المادة نفسها).

وتسعى الهيئة، في تحقيق أهدافها، إلى استخدام الوسائل الآتية:

- جمع الوثائق والنشرات والمطبوعات المتعلقة بقضية مقاومة التطبيع، ووضع المناهج والبرامج والسياسات التي تخدم اهداف الهيئة.
- إقامة الندوات والمؤتمرات وإعداد الدراسات واجراء الإحصائيات ونشرها، واجراء الاتصالات مع المراجع الرسمية والخاصة، واتخاذ المواقف العامة واعلانها.
- القيام بجميع الأنشطة الآيلة إلى تنفيذ الاهداف الاساسية المنصوص عليها في المادة الثالثة من النظام" (المادة الرابعة من النظام الاساسي المذكور).

كما تتولى الهيئة التنسيق مع مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية، بحيث يتاح لها الاطلاع على اسماء الشركات التي تخضع للمقاطعة (لتعاملها مع العدو الصهيوني) والسعي لمنع عمل هذه الشركات في القطر، كما لو انها كانت إسرائيلية.

ولتنفيذ هذه المهمات، لا بد من قيام تعاون وثيق بين هذه الهيئات وبقية اجهزة السلطات الحاكمة في القطر، من جهة، وبينها وبين بقية المرافق الحية والحيوية في القطر، مثل: المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والفكرية والاعلامية، والاحزاب والجمعيات الاهلية واللجان والحركات الشعبية، سياسية وغير سياسية.

إنشاء "اتحاد هيئات مقاومة التطبيع" في الوطن العربي: ومن واجب كل هيئة، في كل قطرٍ ان تسعى إلى قيام "اتحاد" لهيئات مقاومة التطبيع في سائر اقطار الوطن العربي، ولا يخفى ما لاجتماع هذه الهيئات في "اتحاد" من فاعلية وتأثير، على العدو نفسه، وعلى الانظمة الحاكمة. ويكون من مهمات هذا الاتحاد:

أ - تحقيق التواصل والتعاون بين كل هيئة قطرية والهيئات المماثلة في بقية الاقطار العربية، والتنسيق مع هذه الهيئات، والسعي لإنشاء "لجنة قومية" لمقاومة التطبيع تنضم اليها جميع اللجان في مختلف الأقطار العربية، وقد أقرّ المؤتمر القومي العربي الحادي عشر الذي عُقد في بغداد، هذه التوصية.

ب - الاستمرار في مناصرة الهيئات المماثلة القائمة في الأقطار العربية، والتي تتعرض للاضطهاد والتنكيل من الانظمة القائمة في هذه الأقطار، (قامت هيئتنا برصد كل تحرك مناوئ لتلك الهيئات، فساندتها وانتصرت لها، فهي قد انتصرت، لأحمد ولد داداه في

موريتانيا، كما انتصرت لليث شبيلات في الاردن، وللنقابي علي سكر ورفاقه المناضلين من ممثلي النقابات الاردنية الذين زجهم النظام الاردني في السجون بسبب نشاطهم في جمعيات مقاومة التطبيع في هذا القطر).

ج ـ مؤازرة الهيئات المماثلة في الدول العربية التي تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني، في دعوتها إلى ان تقطع هذه الدول كل علاقة لها مع هذا الكيان، والعمل على تقديم مذكرات وإرسال برقيات شديدة اللهجة إلى حكومات تلك الدول لعلها تعود إلى رشدها وتدرك أن المصلحة القومية العليا، إضافة إلى مصالحها القطرية، هي المتضرر الرئيسي من هذه العلاقات.

د ـ المساهمة في تشجيع ودعم أي نشاط، سواء في مجال مقاومة التطبيع، أم في مجال مناهضة العدو الصهيوني، يمكن أن يقوم في أي بلد عربي.

ـ السعي لتفعيل مكتب المقاطعة العربية (القائم في دمشق) والذي قرر مؤتمر القمة العربية تفعيله، إلا أن هذا القرار أُجهض بسبب تخلّف بعض الدول العربية عن تنفيذه.

ويجب ان يظل في رأس مهمات هيئاتنا: السعي الحثيث لقيام "اتحاد عربي لمقاومة التطبيع" في الوطن العربي، كله، من المحيط إلى الخليج، وتفعيل نشاط الهيئات القطرية بغية خلق تيار شعبي عربي واسع لا بد من أن يساهم، بالتالي، في وقف التدهور العربي، مستفيدين مما خلقته انتفاضة الأقصى من اجواء لا بد من أن تضع الشعوب العربية في مقدمة الاحداث، وأن تدفع بها لتسلّم زمام المبادرة، بعد أن يُوارى عن المسرح العربي كل دعاة التطبيع والاستسلام.

٢ ـ عمل الأحزاب والهيئات الأهلية واللجان والحركات الشعبية: اذا كانت الهيئات الوطنية لمقاومة التطبيع تعتبر المحرك الاساسي لهذه المقاومة، فان الاحزاب والهيئات الاهلية واللجان والحركات الشعبية تعتبر الأداة الرئيسية الضاغطة والفاعلة والمؤثرة في تحريك الشارع العربي والضغط على السلطات الرسمية لحضها على مقاومة التطبيع إن هي تقاعست. وتعمل هذه الاحزاب والهيئات، على اختلافها، على صعيدين:

أ ـ على الصعيد الوطني، بحيث تنمي لدى أتباعها، من حزبيين وسواهم، روح العداء للكيان الصهيوني والتوعية لأخطاره ومضار التعامل معه، وتدرِّبهم على مختلف الوسائل الناجعة لمقاومة أي نوع من انواع التطبيع. ومن هذه الوسائل: إقامة الندوات والقاء المحاضرات وتوزيع النشرات (على الحزبيين والعامة معاً)، والقيام باعمال ميدانية كأن تنشط في توعية الجماهير وتحضهم على ضرورة مقاطعة البضائع التي تنتجها شركات تتعامل مع الكيان الصهيوني، او ارتياد المقاهي والمطاعم التي تؤسسها (او تديرها) تلك الشركات، على ان يتم ذلك كله من طريق الدعاية والاقناع، وبالوسائل الحضارية، لا من طريق العنف.

ب ـ على الصعيد القومي، بحيث يتم التنسيق مع الاحزاب والهيئات الاهلية في مختلف اقطار الوطن العربي، كي يأتي العمل والتحرك، في هذا المجال، متناسقاً، بل وموحداً ما امكن.

٣ ـ العمل التربوي

أ ـ على الصعيد الرسمي: في المدارس والجامعات الحكومية، وقد سبق ان تحدثنا عن ذلك.

ب ـ على الصعيد الاهلي: في المدارس والجامعات الخاصة (غير الحكومية)، ومن المهم ان تلزم الدولة تلك المدارس والجامعات ببرامج محددة في هذا المجال.

ج ـ على الصعيد العائلي: في البيت وضمن العائلة، حيث يلتزم الاهل بتربية ابنائهم على مقاومة العدو وعدم التطبيع معه، وتساهم الدولة، وكذلك الاحزاب والهيئات، في توجيه الأهل وارشادهم، في هذا المجال.

لن يكون ممكناً إدراج مناهج لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الدول العربية التي اقامت علاقات ديبلوماسية مع هذا الكيان، الا ان ادراج مثل هذه المناهج لن يكون مستحيلاً في المدارس والجامعات الخاصة، وكذلك في البيت وضمن العائلة، حيث يقوم الاهل بترشيد ابنائهم على هذه الأسس الوطنية والقومية، وللهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع، كما للاحزاب والهيئات الاهلية، دورٌ في ترشيد الاهل وتوجيههم للقيام بهذا العمل الوطني والقومي النبيل.

٤ ـ العمل الإعلامي: ويعتبر من اهم الوسائل واكثرها نجاعة في مقاومة التطبيع، وخصوصاً اذا ما شاركت الدولة في هذا المضمار، والوسائل الاعلامية، مكتوبة او مرئية او مسموعة، تظل الساحة الاكثر شمولاً في أي عمل توجيهي، سياسياً كان ام غير سياسي. ومن المهم ان تصدر "الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع" نشرة خاصة بها، تشرح، من خلالها، أنشطتها وتوجيهاتها، وتكون الوسيلة الفضلى لايصال آرائها، في هذا المجال، إلى المواطنين من جهة، وإلى السلطات الرسمية من جهة ثانية، وإلى مثيلاتها في الأقطار العربية، من جهة ثالثة.

إن صراعنا مع العدو الصهيوني لا ينتهي باحلال السلام معه، ذلك ان هذا الكيان المغتصب لارض عربية، في قلب الوطن العربي، سيظل يهدد أمتنا، في هويتها وقوميتها ومستقبلها ومصيرها، واي سلام معه لن يكون سوى هدنة، ربما تطول او تقصر، وفقاً لظروف هذه الأمة، الا انه لن ينتهي إلى "تصالح" دائم، ذلك ان هذا الكيان سوف يظل، مهما طال الزمن، سرطاناً بشرياً قاتلاً، وجسماً غريباً نافراً، زرعه الاستعمار في قلبنا العربي، ولا بد من اقتلاعه، عاجلاً أم آجلاً.

لذا، يجب ان تظل مقاومتنا للتسلل الصهيوني إلى اقطارنا قائمة وحاسمة وفاعلة، بحيث نقف حائلاً دون تسلله الخطير إلى مجتمعاتنا وبيوتنا وعقولنا، ولكي نستطيع ذلك، علينا ان نقنع الانسان العربي، في البيت والشارع والمدرسة والمتجر والمنتدى والحزب... بمدى خطره علينا، وطناً وقوماً وهوية ومجتمعاً، وتلك هي مهمة كل منا، كل في مجال نشاطه وعمله، ووفقاً لامكاناته وكفاءاته.

وسنظل نأمل بأن ترعوي الانظمة العربية اللاهثة خلف الحلول السلمية الاستسلامية، أميركية كانت أم صهيونية، فتنصاع لإرادة شعوبها التي آن لها ان تساهم في قيادة مسيرة الأمة إلى المكان اللائق بها بين الأمم، إلى الوحدة والحرية والديموقراطية، التي يشدنا اليها، نحن العرب جميعاً، توق يجب ان يرتقي بنا إلى مستوى انتفاضة شعبنا المناضل في فلسطين، فالوحدة والحرية والديموقراطية، وحدها دون سواها، هي طريقنا إلى الحياة الحرة الكريمة، طريقنا إلى النصر ❑

المراجع

- ابو النمل، حسين، **الاقتصاد الإسرائيلي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ٢٠٠٤).

- سويد، محمود، **من كامب ديفيد إلى المعاهدة، خلفية القرار الإسرائيلي**، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩).

- النظام الاساسي للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان.

- صحيفة **اللواء** اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣.

- صحيفة **الاهرام** المصرية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٨.

- صحيفة **الرأي** الاردنية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٨.

- صحيفة **السفير** اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥.

- صحيفة **النهار** اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٤.

- Israeli Ministry of Foreign Affairs - *Israeli cooperation with Arab countries* (www.Jewishvirtuallibrary.org/Jsource/politics/Arabs.html).

فلسطين تواصل صمودها بعد خمس سنوات على الإنتفاضة

علي سمور *

ـ حماس في مواجهة شارون ـ

لا تزال الإنتفاضة مستمرة بعد خمس سنوات على اشتعالها، وهي أخذت في العام الأخير مظاهر مختلفة في التعبير عن نفسها على المستويات الميدانية والسياسية، رغم الشراسة الصهيونية في التعامل مع الشعب الفلسطيني، واستخدام مختلف الأساليب الضارية لإخماد حركته. فلا الجدار الأمني العازل، ولا مسلسل الإغتيالات التي نالت من أبرز قيادات فلسطين، ولا القتل المستمر لأبناء الشعب وفرض الحصار القاسي على قراه ومدنه، وتدمير زراعته ومؤسساته الصناعية، فت من عضد هذا الشعب، فاستمرت المقاومة بما تسمح به الظروف الأمنية والسياسية، وبما يرد على العدو الذي يعمل باستمرار على ضرب سياسة التهدئة التي قبلت بها الفصائل المجاهدة على خلفية تجنب الحرب الأهلية وحفظ المصالح الفلسطينية العليا.

وفي هذا الإطار، لم تفلح سياسة الإجرام الصهيونية في قتل الروح الجهادية والمقاومة، حيث بدا واضحاً في الأشهر الأخيرة أن فصائل الجهاد والمقاومة هي التي تتصدر المشهد الفلسطيني، سواء في العمليات الجهادية المتميزة التي قامت بها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرها من الفصائل، أو في النجاح المتميز لحركة حماس في الإنتخابات البلدية، ما أقلق العدو وأخاف بعض أطراف السلطة الفلسطينية من احتمال إمساك حماس بمقادير السلطة في الإنتخابات التشريعية القادمة.

وعلى هذا الخط فإن الساحة الفلسطينية بانتظار استحقاقات مهمة ستفرضها نتائج الإنتخابات التشريعية الفلسطينية من جهة، ونتائج الإنتخابات الصهيونية من جهة أخرى، حيث تشير التوقعات إلى إمكان أن تؤدي حركة حماس دوراً كبيراً في المرحلة المقبلة، وذلك في مواجهة أرييل شارون الذي يمكن أن يتسلم حزب «كديما»، الذي أنشأه، زمام السلطة في الكيان الصهيوني.

وإذا كان الشعب الفلسطيني قد صمد في الفترة الأخيرة ضمن ظروف عربية ودولية قاسية للغاية، ما ساعد قوات الاحتلال في تحقيق نجاحات أمنية، إلا أن الإنسحاب من قطاع غزة أظهر في المقابل فاعلية الفعل الجهادي المتواصل، كما أن الظروف الإقليمية والدولية بدأت تتجه نحو منعطفات أفضل نسبياً لمصلحة استمرار المقاومة، وتجسد ذلك في تفاقم المأزق الأميركي في العراق، إضافة إلى الثبات اللبناني السوري الإيراني أمام الضغوط الأميركية الكبيرة لإحداث

(*) كاتب لبناني.

تحولات سياسية لمصلحة واشنطن، والأهم في هذا المجال، التصعيد البارز في الموقف السياسي الإيراني ضد الكيان الصهيوني، وتمسكه الشديد في حقه في امتلاك القدرة النووية، ما ولد وضعية جديدة في المنطقة قد تلقي بانعكاساتها الإيجابية على تعزيز وضعية المقاومة والصمود في فلسطين.

خسائر العدو خلال انتفاضة الأقصى(*)

تمكنت المقاومة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى من توجيه الضربات المتتالية والمؤلمة للعدو الصهيوني، وقد أسفرت عمليات المقاومة عن مصرع ١٠٠١ صهيوني وإصابة ٦٣٥٨ صهيونياً، وقد تقدمت كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بفارق ملحوظ، بقيةَ الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية عبر مسؤوليتها عن إيقاع قرابة نصف العدد المذكور من القتلى والجرحى الصهاينة.

إن كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة «حماس»، قد تبوأت المرتبة الأولى في عدد قتلى الصهاينة، بواقع ٤٦٥ قتيلاً، وهو ما نسبته ٤٦,٥ في المئة من إجمالي عدد القتلى، فيما حلت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في المرتبة الثانية بواقع ١٨٤ قتيلاً، وهو ما نسبته ١٨,٤ في المئة من إجمالي العدد، وجاءت «سرايا القدس» الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في المرتبة الثالثة بواقع ١١٨ قتيلاً، أي ما نسبته ١١,٨ في المئة من إجمالي عدد القتلى الصهاينة.

وقد حلت المقاومة الفلسطينية الشعبية، أي العمليات غير المتبناة، في المرتبة الرابعة بواقع ٧٢ قتيلاً صهيونياً، أي ما نسبته ٧,٢ في المئة، في حين جاءت العمليات المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية في المرتبة الخامسة بواقع ٦٩ قتيلاً صهيونياً، أي ما نسبته ٦,٩ في المئة، بينما حلت العمليات المشتركة لفصائل المقاومة أثناء الاجتياحات في المرتبة السادسة بواقع ٣٦ قتيلاً صهيونياً، أي ما نسبته ٣,٦ في المئة، وجاءت كتائب أبو علي مصطفى الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المرتبة السابعة بواقع ٢٣ قتيلاً صهيونياً، وهو ما نسبته ٢,٣ في المئة. أما في ما يتعلق بالإصابات التي ألحقتها المقاومة الفلسطينية في صفوف الصهاينة، فقد بينت الدراسة أن كتائب عز الدين القسام قد تبوأت أيضاً المرتبة الأولى بواقع ٢٩١٤ جريحاً، وهو ما نسبته ٤٥,٨ في المئة من إجمالي عدد الجرحى الصهاينة، فيما حلت كتائب شهداء الأقصى في المرتبة الثانية بواقع ١٣٨٨ جريحاً صهيونياً، وهو ما نسبته ٢١,٨ في المئة، وجاءت سرايا القدس في المرتبة الثالثة بواقع ٧٥٩ جريحاً صهيونياً، أي ما نسبته ١١,٩ في المئة.

شهداء وخسائر

بلغ عدد الشهداء منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥/٩/٢٩ أي مع دخولها عامها السادس، ٤١٦٦ شهيداً، فيما بلغ عدد الجرحى ٤٥٥٢٨، والأسرى ٨٦٠٠ أسيراً ومعتقلاً، وبلغ عدد المنازل التي تم تدميرها من قبل آلة الحرب الإسرائيلية ٧٢١٠٥ منزلاً، وبلغت مساحة الأراضي التي جرفتها الآليات العسكرية الإسرائيلية ٧٦٨٦٧ دونماً.

(*) إعتماداً على تقرير المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٠٥/٦/١

وذكر تقرير أصدره **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني** في الهيئة العامة للاستعلامات، عن تلك الفترة، أن عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية، بلغ ٤١٦٦ شهيداً، بينهم ٢١٩٣ شهيداً في قطاع غزة أي ما نسبته ٥١,٦ في المئة من إجمالي عدد الشهداء، أما في الضفة الغربية فقد بلغ ١٩٧٣ شهيداً بنسبة ٤٧,٤ في المئة.

كما أوضح التقرير، أن عدد الشهداء من الأطفال وصل إلى ٧٧٥ شهيداً، فيما بلغ عدد الشهداء من الإناث ٢٦٩ شهيدة، كما بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا على الحواجز العسكرية الإسرائيلية ١٣٧ شهيداً.

وأوضح التقرير أن عدد الشهداء خارج إطار القانون: «الإغتيالات والتصفية الجسدية»، بلغ ٣٥٢ مواطناً، كما بلغ عدد الشهداء الذين قضوا جراء اعتداءات المستعمرين اليهود على المواطنين الفلسطينيين ٥٩ شهيداً، و٣٦ شهيداً من أفراد الأطقم الطبية والدفاع المدني، و٩ من الشهداء الإعلاميين والصحافيين، و٢٢٠ شهيداً من أبناء الحركة الرياضية.

وذكر التقرير أن إجمالي عدد الجرحى والمصابين بلغ ٤٥٥٣٨ مواطناً، مشيراً إلى أن عدد الجرحى في الضفة الغربية بلغ ٣٠٤٨٨ جريحاً بنسبة ٦٧ في المئة، أما في قطاع غزة فقد بلغ ١٥٠٥٠ جريحاً بنسبة ٣٣ في المئة من إجمالي عدد الجرحى.

وأفاد تقرير **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني**، أن عدد الأسرى والمعتقلين في المعتقلات والسجون الإسرائيلية حتى منتصف أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ بلغ (٨٦٠٠) أسيراً، بينهم ٢٨٨ طفلاً، و١١٥ أسيرة. وأشار التقرير إن إجمالي عدد المنازل التي تضررت في شكل كلي أو جزئي، بلغ ٧٢١٠٥ منزلاً، منها ٧٦٢٨ تضررت في شكل كلي، أما عدد المنازل التي تضررت في شكل جزئي، فبلغ ٦٣٨٤٢ منزلاً، فيما بلغ عدد المباني العامة والمنشآت الأمنية التي تضررت في شكل كلي أو جزئي، ٦٥٠ مقراً عاماً ومنشأة أمنية.

وحول الانتهاكات الإسرائيلية للقطاع الزراعي، أوضح التقرير أن إجمالي مساحة الأراضي التي تم تجريفها بلغت ٧٦٨٦٧ دونماً، حيث تم اقتلاع ١٣٥٥٢٩٠ شجرة، وتم تجريف ٣١٢٦٣ دونماً من شبكات الري، وتم تدمير ٩٠٢٦٦٢ متراً من خطوط المياه.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية التي تضررت نتيجة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية ٤١٧ منشأة صناعية، حسب ما ورد من وزارة الاقتصاد الوطني.

وأفاد التقرير أن معدل البطالة نتيجة للإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية بلغ ما نسبته ٢٦,٥ في المئة حسب نتائج مسح الربع الأول من العام ٢٠٠٥، وبلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية جراء الإغلاق والحصار الإسرائيلي ٤,٦ في المئة حسب نتائج مسح الفقر حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة للأراضي التي تم مصادرتها لخدمة جدار الفصل العنصري، فقد بلغ إجمالي مساحتها ٢٢٩٧٨٩ دونماً.

غزة: جهاد واستشهاد

على مدار سنوات الانتفاضة الخمس استطاعت الانتفاضة الفلسطينية ورجال المقاومة تحقيق

معادلة جديدة من الرعب مع الاحتلال الإسرائيلي، فتمكنت في كثير من الأحيان من تنفيذ عمليات عسكرية سريعة رداً على اعتداءات الاحتلال... ورغم أن رجال المقاومة لم يستطيعوا نقل استشهاديين من قطاع غزة إلا مرة واحدة وصلوا خلالها إلى ميناء أشدود، لكنهم وجدوا طرقاً كثيرة لتنفيذ عمليات استشهادية في غزة، بدأت بعملية الاستشهادي نبيل العرعير ضد موقع عسكري، والاستشهادي بهاء أبو السعيد في مستوطنة كفار داروم، لتتوالى العمليات التي خلفت ١٢٤ قتيلاً إسرائيلياً في قطاع غزة خلال سنوات الانتفاضة الخمس حسب معطيات منظمة «بتسيلم»، ٣٩ منهم كانوا مستوطنين و٨٥ جنوداً. في السنة والنصف الأخيرة، منذ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون عن خطة الإنسحاب من غزة، قتل في القطاع ٥٢ إسرائيلياً، آخرهم اثنان سقطا في ٢٤ تموز/يوليو الماضي بإطلاق النار على سيارتهما في محور كوسوفيم(*).

وقتل أيضاً ٨ إسرائيليين بنار صواريخ المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ثمانية وأربعين. وقد أطلق المقاومون أكثر من ٥٠٠ صاروخ ونحو ٦ آلاف قذيفة هاون على المستوطنات في غزة، وعلى المستوطنات في أراضي الـ٤٨، ونحو مواقع الجيش الإسرائيلي. وقالت معطيات إحصائية إسرائيلية إن ٢٣٠ إسرائيلياً قتلوا في قطاع غزة منذ العام ٦٧. وحسب معطيات منظمة شوفي «نساء من أجل الخروج من غزة»، فإنه بين ١٩٦٧ و ١٩٨٧ قتل ٣٨ إسرائيلياً في عمليات مسلحة في القطاع. وابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ عند اندلاع الإنتفاضة الأولى على مدى سنواتها الست، قتل ٢٩ إسرائيلياً بين مدنيين وجنود. وهذه الأرقام لا تتضمن القتلى داخل أراضي الـ ٤٨، من أعمال مقاومة مصدرها غزة. ومنذ التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قتل ٣٩ إسرائيلياً في قطاع غزة.

وفي المقابل استشهد خلال الإنتفاضة الحالية ٢٢٥٨ فلسطينياً في قطاع غزة، فيما وصل عدد الشهداء منذ الإحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة إلى نحو خمسة آلاف فلسطيني، توزعوا منذ العدوان حتى الإنتفاضة الأولى، فيما جرح أكثر من واحد وعشرين ألف فلسطيني، أصيب سبعة آلاف منهم بإعاقات دائمة، فيما دخل سجون الإحتلال عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

صواريخ «القسام»

لم تكن العمليات الجهادية على أهميتها في العام ٢٠٠٥، توازي في الكم والنوع مستوى العمليات التي جرت خلال السنوات الماضية، وذلك لأسباب ذاتية فلسطينية، فضلاً عن الكثير من الإجراءات الصهيونية الضاغطة على حركة الشعب الفلسطيني، وذلك في ظل أوضاع عربية ودولية غير مؤاتية. إلا أن صواريخ الكاتيوشا التي استمرت تنهمر على مواقع إسرائيلية متعددة، أو ما سماه العسكريون الإسرائيليون إطلاق القذائف البدائية، أو ما بات يعرف بصواريخ القسام، لا تزال تحدث حال من القلق الدائم لدى الأوساط الصهيونية، عسكرية وسياسية ومدنية، وحسب المعلق العسكري في صحيفة (**يديعوت أحرونوت** - ٢٠٠٥/١٢/٢٣) عوفر شيلح، فإن عدداً من القادة العسكريين الميدانيين أعربوا عن إحباطهم من عدم قدرتهم على وقف سقوط صواريخ القسام في جنوب إسرائيل، مشيراً إلى أن ما يحدث يولد «الإحباط الذي أصاب قادة الجيش الإسرائيلي في

(*) الإنتقاد، ٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

جنوب لبنان أثناء مواجهة الكاتيوشا التي يطلقها حزب الله». ويرى شيلح أن ضرر هذه الصواريخ لا يوازي طبعاً الضرر الناجم عن العمليات الانتحارية، لكن المشكلة معها هي «نفسية معنوية في شكل رئيسي وتتمثل في الشعور بالعجز عن التصدي له ووقفه، وفي أنه يخرق وهم السيطرة الذي هو مدماك رئيسي في سيكولوجية الأمن الصهيوني».

على أن المشكلة الأبرز عند الإسرائيليين تتصل بالبحث عن ردود حقيقية لوقف عملية تطوير الفلسطينيين للصواريخ، ذلك أن وصول الصواريخ الفلسطينية إلى المناطق الحساسة جنوب عسقلان يعني أن لديهم القدرة على إنتاج صاروخ يزيد مداه على ١٦ كيلومتراً، كما أن تطوير هذه القدرة يعني انتقالها قريباً إلى الضفة الغربية.

وحتى الآن فإن كافة الإجراءات الصهيونية لم تؤد إلى وقف إطلاق الصواريخ، فعلى الرغم من القصف المدفعي المكثف، إلى استخدام طائرات للاستطلاع والقصف، والاستعانة بالوحدات الخاصة، مروراً باستئناف التهديد باجتياح غزة، لم تتوقف الصواريخ، وقد أبدى أكثر من معلق عسكري إسرائيلي استخفافاً بكل هذه الإجراءات وآخرها التهديد بقطع الكهرباء والمياه عن غزة.

وعلى ما يبدو، فإن القيادة العسكرية الصهيونية تتجه لإقامة حزام أمني في عمق القطاع، يواكب العمل المتواصل لاغتيال نشطاء الإنتفاضة وقصف الكتائب ومؤسسات مساندة لهم، إضافة إلى مواصلة ضرب الخلايا التي تطلق الصواريخ.

وبموجب هذا التوجه الذي رسمه وزير الدفاع الصهيوني شاوول موفاز، فإن الهدف يتمثل في إنشاء حزام أمني ناري في مناطق معينة لإبعاد خطر الصواريخ، على أن يحدد الجيش حدود هذه المناطق، ويطلب من الفلسطينيين عدم الوصول إليها، مع التحذير باعتبار كل من يدخل إليها طرفاً معادياً يمكن القضاء عليه، وحسب «**يديعوت أحرونوت**»، فإن الحزام الأمني سيتشكل من مناطق مختلفة في القطاع، خصوصاً تلك التي شهدت عمليات إطلاق مكثفة لصواريخ القسام، الأمر الذي يهدد الكثير من مصالح الفلسطينيين الذين يستخدمون تلك المناطق للزراعة أو السكن والمرور، ما يعني حكماً حسب، بعض المعلقين الصهاينة أن الحزام سيضع إسرائيل في موقع المتصادم مع الرأي العام العالمي.

هل من انتخابات تشريعية

خرجت النتائج النهائية للانتخابات البلدية في عدد من مدن الضفة الغربية وقراها، وبعض الدوائر في قطاع غزة، لتعلن فوز حركة حماس بما يقارب من ٥٠ في المئة من مجموع الأصوات التي شاركت في الإنتخابات مقابل ١٩ في المئة لحركة فتح، فيما تقاسمت بقية الفصائل والمستقلين ما تبقى من أصوات. وبحسب ما أعلنت اللجنة العليا للإنتخابات، فإن حماس فازت بمعظم المقاعد في المدن الرئيسية الكبرى، مثل نابلس وجنين والبيرة، حيث حصدت ٣٠ مقعداً من مجموع المقاعد المخصصة للمدن الثلاث البالغة ٥٤ مقعداً، عدا عن تقدم في بعض القرى المجاورة لهذه المدن.

وتفصيلاً للنتائج، فإن حماس حصلت على ١٢٢ مقعداً في ٢٩ دائرة إنتخابية خاضت الإنتخابات فيها لوحدها دون حاجتها إلى تحالفات مع أطراف أخرى، وأشارت الأرقام التي أعلنتها اللجنة

العليا للإنتخابات إلى أن ما مجموعه ٤٨٤٩٥ ناخباً صوتوا لقوائم حماس، أي ما نسبته ٥٠ في المئة من مجموع الأصوات، وفي المقابل صوت ما مجموعه ١٨٧٥٩ ناخباً لقوائم حركة فتح أي ما نسبته ١٩ في المئة من مجموع الأصوات.

لقد أظهرت نتائج هذه الإنتخابات دليلاً بارزاً على تعزيز مكانة حركة حماس لدى الشارع الفلسطيني، ما ولد قلقاً إسرائيلياً وغربياً من الدلالات التي تحملها هذه النتائج، فعادت إسرائيل إلى تحريضها على حماس، حيث أشار الجنرال أهرون رئيسفي فركش رئيس الإستخبارات العسكرية إلى ما اعتبره مخاطر تحول المناطق الفلسطينية إلى **«حماس ستان»** مستخدماً التعبير نفسه الذي أطلقه سلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلية، وبدا من خلال ردود الفعل الغربية أن حملة التحريض الإسرائيلية قد جاءت بالنتائج المطلوبة، سيما وأنها أتت في سياق التحذير من مشاركة «حماس» في الإنتخابات التشريعية، حيث كانت أغلب التوقعات تشير إلى فوز كاسح لحماس فيها.

في المقابل فإن من الأسباب الأساسية لتراجع حركة فتح هي في تحولها إلى حزب السلطة في نظر غالبية الشعب الفلسطيني وهو ما حمل الحركة الذي شغل الكثير من قادتها مسؤوليات في السلطة، ذلك التاريخ السيئ من الإخفاقات والفساد الإداري والمالي.

وفي نظر الكثير من المراقبين للشأن الفلسطيني، فإنه لولا كتائب الأقصى التي تشكلت من تلك الكوادر الفتحاوية الذين لاقوا الإهمال والاستغلال من قبل المراتب التنظيمية العليا، وردت على الهجمة الإسرائيلية الشرسة على الشعب الفلسطيني، لما كان لحركة فتح في الساحة الفلسطينية أية وضعية، وخصوصاً أمام حالة المد الهائل والتعاطف غير المسبوق مع القوى الإسلامية التي ظهرت كأنها هي عنوان الكفاح الفلسطيني المسلح.

وترد أوساط مراقبة من مختلف الإتجاهات التراجع في وضعية فتح إلى انقسامات وانشقاقات حادة جاءت نتيجة تراكمات سلبية عاشتها على مدار السنوات الماضية، حيث كثرت القيادات، ما أدى تارة إلى صراع للاستفادة من مغانم السلطة، وطوراً إلى صراع حقيقي بين الأجيال، ووجود رغبة عند كل جيل لإزاحة الآخر، فضلاً عن غياب الفكر الموحد لدى التنظيم، ما جعلها حسب أحد المحللين (حسن أبو حشيش، **الجزيرة**. نت) حزباً يملك القرار والمال وكذلك ضعف الأداء.

وفي الواقع فقد تحولت الخلافات التي شهدتها حركة فتح، والتي برزت في قوة أثناء إجراء الإنتخابات التمهيدية لتحديد أسماء المرشحين للمجلس التشريعي، والتي ألغيت في عدة مواقع، إلى انقسام حقيقي داخل الحركة، عبر عن نفسه، في إعلان حركة فتح قائمتها الرسمية برئاسة النائب الأسير مروان البرغوثي، وفي المقابل إعلان زوجة البرغوثي ومعها قيادات بارزة من فتح، مثل محمد دحلان وجبريل الرجوب، قائمة باسم «المستقبل».

وفي حين يصر القائمون على فتح الرسمية، على أن هذا التطور لم يكن انقساماً فحسب وإنما هو انشقاق، فإن القائمين على قائمة «المستقبل»، يرفضون هذا المنطق، ويعتبرون أن تشكيل القائمة يمثل محاولة لتعزيز صفوف حركة فتح، لأنها تحظى بشروط القبول لدى القاعدة الفتحاوية والشارع الفلسطيني. لكن المخاوف الفتحاوية الكبيرة من هزيمة ساحقة على أيدي حماس، والتي

حملت نذرها الإنتخابات البلدية، فرضت على حركة فتح التغلب على الخلافات، ونجحت بعد جهود كبيرة تلك المساعي المبذولة لتوحيد القائمتين.

ضمن هذه الأجواء يحاول عدد من المسؤولين الفلسطينيين إقناع الرئيس محمود عباس بتأجيل الإنتخابات البرلمانية المزمعة في ٢٥ كانون الثاني/يناير المقبل بسبب الإنقسام في حركة فتح الذي يمكن أن يعزز فرص حركة حماس. وهؤلاء المسؤولين الذين ينتمي بعضهم إلى المجلس التشريعي الحالي، وبعضهم الآخر هم أعضاء كبار في حركة فتح، يدعون الرئيس الفلسطيني إلى «ترتيب بيته» قبل إجراء الإنتخابات، ويحذرون من إندلاع أعمال عنف في اليوم المقرر للإنتخابات ما لم يتم رأب الإنقسام داخل فتح.

في المقابل يصر أبو مازن على إجراء الإنتخابات في موعدها، رغم كل الضغوط، لأن ذلك، وحسب دبلوماسيين عرب وأجانب، يمثل اختباراً حاسماً لأداء عباس كزعيم وعلامة على قدرته على إقناع إسرائيل بأنه شريك سلام، إضافة إلى أن عدم إجرائها يقوض ما تبقى من شرعية ومصداقية للسلطة، وقد يعرضها للإنهيار ولكارثة كبيرة.

وفي ضوء هذه الإنقسامات والمخاوف من الإنتخابات التشريعية تنصب الضغوط من كل جانب على حركة حماس لمنعها من المشاركة في الإنتخابات التشريعية، في ضوء توقعات بأنها ستحقق فوزاً كبيراً فيها

فقد حذر مجلس النواب الأميركي (**الحياة**، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) السلطة الفلسطينية من أنها ستخسر دعماً مالياً أميركياً وعلاقة طبيعية مع الولايات المتحدة إذا سمحت لحماس المشاركة في الإنتخابات التشريعية، محدداً شرطين لمشاركتها هما نزع سلاحها واعترافها بإسرائيل. فيما أعلن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) أن الإتحاد الأوروبي سيعيد النظر في الدعم المالي الذي يقدمه للسلطة في حال فازت حماس في الإنتخابات.

ولاقت هذه المواقف صدى إيجابياً لدى وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم، فقال إن فوز حماس في هذه الإنتخابات سيعيد المنطقة خمسين سنة إلى الوراء، ودعا شالوم عباس إلى منع حماس من المشاركة فيها، قائلاً «إن اليوم هو يوم اتخاذ القرارات الصعبة، القرارات الإستراتيجية بتفكيك بُنى الإرهاب والذهاب إلى الإنتخابات بنية تحقيق السلام مع إسرائيل»، ومعتبراً قرار مجلس النواب الأميركي «مهماً جداً».

أوساط فلسطينية رفيعة المستوى (**المستقبل**، ٢٤/ ١٢/٢٠٠٥) ذكرت أن الإدارة الأميركية ينتابها القلق من احتمال فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات، على التسوية وإعادة تموضع أوزان وأحجام القوى السياسية الفلسطينية، والخوف من ربط الشأن الفلسطيني بقوى إقليمية كسوريا وإيران وحزب الله، وغيرها من لا حصر له من هواجس تثير مخاوف الإدارة الأميركية وتجعلها تتريث قبل أن تنطق بموقفها من إجراء الإنتخابات.

على إن القرار الصهيوني بعدم السماح بإجراء الإنتخابات التشريعية في القدس يمكن النظر إليه

بأنه إشارة إلى رفض إسرائيلي لها، لكن الموقف الأميركي في حال حسم لمصلحة إجرائها، فإن إسرائيل ستستجيب لذلك من خلال القبول بصيغة انتخابات العام ١٩٩٦، حيث سمح لأهل القدس التصويت عبر صناديق البريد.
وفي الواقع، فإن إسرائيل تتدخل في شكل فاضح في الشأن الإنتخابي، سواء من خلال مواقف قادتها، أو من خلال حظر الإقتراع في القدس الشرقية فضلاً عن تصعيد عمليات الإغتيال ضد نشطاء المقاومة، لكنها في الوقت نفسه لا تريد الظهور بمظهر المسؤول عن تأجيل الإنتخابات.
وحسب هاني المصري المحلل السياسي في نابلس (**شبكة أمين**، ٢٠٠٥/١٢/٢٤)، فإن إسرائيل لم تتخذ مواقف رسمية تهدد بمنع إجراء الإنتخابات إذا لم تؤخذ مواقفها في الحسبان، فهذا المنع يمكن أن يؤدي إلى انهيار السلطة، وهو آخر ما تريده إسرائيل لأنها ستحمل في هذه الحالة المسؤولية عن الفلسطينيين وستعود دولة محتلة بكل معنى الكلمة وستتحمل تبعات ذلك سياسياً وقانونياً وإنسانياً، ما يعرضها لاحتمال طرح مبادرات تطلب منها إزالة الاحتلال، الأمر الذي يدفعها لرفضها، ما يعرضها للعزلة.
على أن إسرائيل إذا أصرت على موقفها بعدم السماح بإجراء الإنتخابات في القدس، وبتواطؤ أميركي، فإن احتمال إجراء الإنتخابات يصبح ضعيفاً جداً، وخصوصاً مع إصرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس على أن إقصاء القدس خطأ أحمر لا يمكن أن يقبل به أو يسجل عليه أنه وافق بطريقة ما على السيادة الإسرائيلية على المدينة المقدسة.
لكن مهما كانت الأحوال، فإن حماس أكدت على لسان عدد من قادتها أن الموقف الإسرائيلي من موضوع الإنتخابات في القدس ليس سبباً للتأجيل، واقترحوا بديلاً عن الإنتخاب هو التعيين.

حماس والإستحقاقات المقبلة

فتح الفوز الكبير الذي حققته حركة حماس في منافستها مع حركة «فتح»، في الجولة الرابعة من انتخابات المجالس البلدية، الباب واسعاً أمام تعزيز النقاش الداخلي الذي بدأته بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، في شأن دورها المقبل في السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية.
وحسب قيادات كبيرة في حماس (**الحياة**، ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥)، فإن السؤال المطروح منذ رحيل عرفات هو: هل حانت اللحظة المناسبة كي تتقدم الحركة وتتولى قيادة المنظمة والسلطة؟ أم أن الابتعاد عن السلطة هو الأفضل لأنه يضع الحركة على محك الاختبار في وضع لا تملك فيه سلطة حقيقية في ظل الاحتلال؟ وعلى ما يبدو فإن التعايش قد حسم لمصلحة الرأي القائل إن الوقت قد حان لتولي القيادة وتنفيذ برنامج «حماس» الذي يقوم على جناحي **«التنمية والمقاومة»**.
وما ساعد على الحسم في هذا الاتجاه، اتخاذ إسرائيل قرار الانسحاب الفعلي من غزة، ما دفع إلى تراجع الرأي الداعي إلى الإكتفاء بتولي قيادة المنظمة كمرجعية سياسية عليا للشعب الفلسطيني، أو المشاركة فيها بحصة كبيرة تساوي حصة فتح وضمن آلية تسمح لهذه الحصة بالتوسع وفق حجم الحركة المتنامي.

على هذا الخط، فإن توقعات حماس بالنجاح كبير في انتخابات المجلس التشريعي، بما يسمح لها، بالحصول على أكثر من خمسين في المئة من المقاعد، يطرح على بعض قيادييها في قوة احتمال تشكيل حكومة، وهو ما يغري البعض، على الرغم من أن المعارضة أفضل لأي قوة سياسية كونه يجنبها أي فشل أو قصور، ومصدر الإغراء أن هؤلاء يرون أن الفرصة سانحة لتشكيل نموذج مختلف عن نموذج السلطة في السنوات الـ١٢ الماضية، والتي اعتبرت تجربة فساد وفشل وقمع.

وإذا كانت الحوافز لدى بعض قياديي حماس لتشكيل الحكومة المقبلة أو المشاركة فيها في قوة، تجد مبرراتها سواء في انتزاع الأجهزة الأمنية من مجموعات مجهولة الولاء، أم في تقديم برنامج إصلاحي يعزز من دور الدين ومحاربة الفساد في المجتمع، فإن هناك في المقابل سعياً لمواجهة استحقاقات سياسية حاسمة، أبرزها عنصران، الأول، العلاقة مع القوى السياسية الفلسطينية، حيث ستحرص حماس على عدم الاستئثار بالسلطة وتسعى إلى مشاركة وطنية واسعة، أما العنصر الثاني وهو الأهم فيتصل بمسألة العلاقة مع الكيان الصهيوني.

في هذا المجال نقلت صحيفة «**الحياة**» عن مسؤول بارز في حماس لم تذكر اسمه، أن تولي الحركة زمام التفاوض مع إسرائيل يشكل ضمانة لعدم حدوث تنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، فالتفاوض سيكون مستقبلاً من موقع الند، من دون أي تنازل عن شبر من الأرض أو عن حق من الحقوق:

وفي ما يتصل بمسألة العمليات الاستشهادية وكيفية تعامل حماس معها في حال كانت في السلطة وخصوصاً أن من شأن هذه العمليات أن تقود إلى حرب إسرائيلية شاملة على السلطة قد تشمل اغتيال مسؤولين فيها، وربما حلها نهائياً وإعادة الحكم العسكري الذي كان سائداً قبل «أوسلو» فإن هذا المسؤول يرى أن هذه العمليات وسيلة وليست غاية، والقتال قد يكون انتحاراً في ظرف ما بخلاف ظرف آخر، ولا تخرج سياسة التهدئة التي تتمسك بها حماس إذا التزم بها الإسرائيليون عن هذا الخيار.

أما في حال حصول «حماس» على أقلية في المجلس التشريعي، فيبدو أن الحركة تتجه لإعلان برنامج برلماني يقوم على التنمية ودعم جهود الرئيس محمود عباس الإصلاحية.

وحسب هذا المسؤول فإن **الفقر والبطالة** هما الهم الأكبر أمام الشعب، وتحديد الأولويات يكمن في التنمية والإصلاح ومواصلة المقاومة حتى لو كانت بالتربية.

وفي إطار القراءة نفسها لمواقف حماس، فإن أوساطاً مقربة منها لا ترى في محاولتها لدخول المجلس التشريعي من خلال الانتخابات، ما يفرض عليها أي اعتراف بإسرائيل أو التسليم بأي تنازل عن الحق الفلسطيني أو أي التزامات سياسية وأمنية، وخصوصاً أن اتفاق أوسلو انتهى كجوهر وكمشروع، حتى بات ثمة إجماع فلسطيني على التخلص من الاحتلال والمطالبة بالدولة والسيادة وعودة القدس وحق العودة ورفض الإستيطان، وذلك بصرف النظر عن حيثيات كل طرف فلسطيني في التعامل مع هذه المبادئ.

وإذا كانت «حماس» لا ترى بأساً من الدخول إلى المجلس التشريعي ما دامت لن تقدم أي تنازل،

فإن أهم ما يدفعها للمشاركة هو مواجهة الفساد الذي استشرى خلال السنوات العشرة الماضية، فضلاً عن تعزيز الديموقراطية والشراكة بين القوى الفلسطينية كافة بعيداً من التفرد، وهو ما يعتبره خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشرط الموضوعي لمواصلة المقاومة خصوصاً أن حماس أعلنت صراحة شعار: «أننا شركاء في الدم وفي القرار».

وعلى هذا الخط ترى مصادر مقربة من «حماس» أن هناك اجتهادين أساسيين في الأوساط القيادية لحماس في شأن تصورها لموضوع تسلمها للسلطة.

الاتجاه الأول: يرى في الوهن والضعف الذي أصاب حركة «فتح» وانقسامها على نفسها، لحظة تاريخية يجب اقتناصها، لأنها قد تكون غير قابلة للتكرار، وبالتالي يجب أن تلقي الحركة بكامل ثقلها في هذه الإنتخابات، وأن تحقق الأغلبية الكافية لانتزاع السلطة من فتح، ولعل من عبر عن هذا التوجه أحد قياديي الحركة سعيد هيام حين أعلن عن استعداد الحركة للمشاركة في الحكومة والأجهزة الأمنية بعد الانتخابات ووقف العمليات التفجيرية.

الإتجاه الثاني: يقول إن الحركة تستطيع راهناً أن تقفز إلى قمة القيادة وتقود السلطة، وذلك بسبب استحقاقات هذه المرحلة السياسية والأمنية، فهي ليست مهيئة للجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل، وما زالت ترفض اتفاق أوسلو الذي يلزم السلطة أي سلطة سواء بقيادة «فتح» أو «حماس» بالتزامات واتفاقات أمنية ستدخلها في صدام مع الكتائب المسلحة المختلفة.

ويدافع هذا الاتجاه عن هذا الموقع بالقول أن الوضعين الإقليمي والدولي لا يقبلان حماس في زعامة السلطة، وبالتالي، وفي حال حصول ذلك، فمن المرجح أن تقاطع الإدارة الأميركية والإتحاد الأوروبي السلطة، وتحرم الشعب الفلسطيني من المساعدات، وهو ما سيؤدي إلى أزمة شاملة وعامة.

ويؤكد مقربون من حماس (**المستقبل**، ٢٠٠٥/١٢/٢٤) أن ثمة جدلاً دائراً داخل حركة حماس حول مسارها القادم، وإن نفي الناطق باسم الحركة سامي أبو زهري لتصريحات سعيد هيام حول الحكومة يدخل في إطار هذا الجدل، مع الإلتفات إلى أن جيلي الإنتفاضة الأولى والثانية في «حماس» هما غير الجيل الذي تربى في أحضان حركة الإخوان المسلمين، وتعايش سنوات مع الأنظمة العربية وتحالف مع بعضها واستنكف عن الانخراط في الحركة الوطنية الفلسطينية سنوات طويلة.

في هذا الإطار لفتت إفتتاحية «**هآرتس**،٢٠٠٥/١٢/٢٢» إلى أن حركة حماس أثبتت بالفعل قدرتها على الإلتزام باتفاقات الهدنة، وأثبتت قدرة على كبح تنفيذ العمليات عندما يخدم هذا الأمر مصالحها، لكن حماس لم تقم حتى الآن بالخطوة الحاسمة للإعتراف بإسرائيل كشريك في مفاوضات سياسية حول تقسيم البلاد بين الشعبين. ورأت **هآرتس** أن مطلب تجريد حماس من سلاحها الذي ترفعه إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا مطلب إستراتيجي يشكل مقدمة لكل تغيير في العلاقة والنظرة تجاه الحركة، تماماً كما مطلب الإعتراف بإسرائيل، مضيفة أنه لم يتبق أمام إسرائيل سوى ترك باب المفاوضات مفتوحاً مع حماس.

على أن دعاة التأجيل للإنتخابات ليسوا في موقع القرار، ما يجعل تأثيرهم محدوداً أو محصوراً،

فيما يتضح أن السبب الأساسي لانكفاء أحد تيارات «فتح» ومطالبته بإرجاء الإنتخابات يعود إلى الخوف من الهزيمة أمام حماس. وفي نظره، فإن التأجيل يمنح الحركة بعض الوقت للملمة صفوفها الممزقة، ونشوء ظروف أفضل لاستنهاض شعبيتها، أما إصرار أعضاء المجلس التشريعي من كتلة «فتح» على التأجيل، فمبعثه حرصهم على البقاء في مناصبهم، وخصوصاً أن بعضهم سقط سقوطاً مدوياً في الإنتخابات التمهيدية للحركة في شأن تعيين الفائزين للإنتخابات التشريعية.

أما بالنسبة لنظرة حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فإن قادتها يرون أنها تصلح كإطار سياسي جامع لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ولكل القوى الفلسطينية، إلا أنها في حاجة إلى إعادة بناء على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تزيل ما علق بها من سلبيات.

وفي هذا الإطار فإن الحوار بين مختلف الفصائل حول هذه الصيغة يسير بخطوات بطيئة، وبعد التوافق على الصيغة المناسبة ستدخل حركتا حماس والجهاد إلى المنظمة، لتصبح بذلك المرجع العام الوطني للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية في الداخل والخارج.

اللوحة السياسية الإسرائيلية

تعرضت الخريطة السياسية الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٥ لتغييرات حقيقية، وصفها الكثير من المراقبين بالزلزال، وأدرجها آخرون في دائرة التغييرات الداخلية، فيما رأى فيها الجميع أنها تحافظ على الإطار العام للسياسة الإسرائيلية، وإن صح وصفها بالزلزال فإنه زلزال لا يولد توجهات سياسية مختلفة جذرياً تجاه الخارج.

التغيير الأساسي الأول يتمثل في الإنقسام الكبير داخل حزب الليكود بعد ترك رئيس الحكومة أرييل شارون لهذا الحزب، بسبب خطته المتصلة بالإنسحاب من طرف واحد من قطاع غزة إضافة إلى أربعة مستوطنات من الضفة الغربية، والتي ولدت معارضة قوية داخل الليكود ثم تأسيسه لحزب جديد هو «كديما» أو المسؤولية الوطنية.

التغيير الثاني حصل في حزب العمل باختيار عمير ميريتس، الشرقي والمتحدر من بلدات التطوير (سديروت) زعيماً له، فيما التغيير الثالث تمثل باختيار نتنياهو رئيساً لتكتل الليكود. بالنسبة للتغيير الأول، فإن أكثر من مراقب لا يرى أن رئيس الحكومة الصهيونية آريل شارون في تأسيس حزب «كاديما» قد انتقل إلى خط الوسطية، فحسب خالد مشعل (**الحياة**، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) فإن شارون لم يكن يوماً في الوسط، أما عن تحوله، فلا تفسير له إلا تأكده، من أن المزايدة في الشعارات المطلقة لا رصيد لها على الأرض، وقد أدرك أن سحق الشعب الفلسطيني عبر الخيار العسكري أمر غير عملي، وبالتالي اضطر للحفاظ على إسرائيل إلى التسليم ببعض الحق الفلسطيني، وإلى تحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي، وهو ما يفيده أيضاً من أجل تأمين غطاء لمزيد من العدوانية التوسعية. ما يعني أنه أخذ أخيراً التعامل الواقعي مع إفرازات السنوات الخمس الماضية من الإنتفاضة.

ويفسر عزمي بشارة (**شبكة أمين**، ٢٠٠٥/١١/٢٤) الأسباب التي دعت شارون إلى القيام

بتشكيل حزب جديد، فيرى أن زعيم الليكود السابق فعل ذلك كي يحرر يديه من قوى في الليكود لا تقبل الحل الذي يرضاه والمتمحور حول إقامة كيان سياسي فلسطيني على أصغر رقعة ممكنة من الأرض، حتى لو سمي دولة، على الرغم من أن القبول الفلسطيني به لا يزال يحتاج إلى إنضاج له على نار الضغط والقمع والحصار، وهو ما بدأ عند انسحابه من دون اتفاق من قطاع غزة، وذلك في ظل معارضة شديدة من قوة الليكود.

وإضافة إلى هذا السبب، فإن شارون في خطوته الجديدة استهدف التخلص من منافسين على قيادة الحزب. يؤدلجون الصراع معه، فضلاً عن حرصه على التخلص من الفجوة الكبيرة بين ما يفرضه التفاهم مع الإدارة الأميركية من حاجة إلى المناورة السياسية وما تفرضه الحاجات الحزبية من مساومات وصفقات وخطوات في مركز حزب الليكود وهذه حالة كلاسيكية لرغبة زعيم سياسي في التخلص من القيود الحزبية البيروقراطية والديمقراطية في آن.

وإذا كانت القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية لا تحتل الأولوية في برنامج شارون، وأن عرض بعضها فلاسترضاء الفقراء من الطوائف الشرقية، وكسب تأييدها في معركة انتخابات الكنيست، فإن التغيير الذي حصل في حزب العمل وجاء بعمير بيرتس بديلاً من شمعون بيرين، مثل محاولة ليس لاستعادة الهوية الضائعة للحزب الذي حوله الأخير إلى فرعاً لليكود خلال السنوات الأخيرة فحسب، بل لإحيائه مجدداً ككيان متميز يقوم برنامجه على المسألة الاجتماعية الاقتصادية في الدرجة الرئيسية، مثل مكافحة البطالة والفقر والرفاه الاقتصادي وإعادة الكرامة للمسنين والضعفاء، وذلك لحل مشكلة نحو مليون ونصف مليون من الفقراء الذين ينتمون في أغلبيتهم الواسعة إلى أبناء الطوائف الشرقية.

لكن، وعلى الرغم من أن بيرتس يرى أن الإحتلال يدمر ويفسد قيم الديموقراطية ويشجع العنف، ويضعف التنمية مع ذهاب كل شيكل للمستوطنات، وذلك على حساب التعليم والصحة والرفاه، فإنه لا يحمل سياسة واضحة من قضايا الأمن والإستيطان والكتل الإستيطانية وجدار الفصل العنصري فضلاً عن القدس وقضية اللاجئين، وحسب تيسير خالد أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (**شبكة أمين**،١٠/١٢/٢٠٠٥) فإنه إذا كان من الصحيح أن بيرتس يدعو إلى تسوية سياسية متفاوض عليها للصراع ويعترف بالشريك الفلسطيني بيد أن الغموض أو التردد في تظهير موقف متميز على هذا الصعيد، من شأنه أن يحوله على رأس حزب العمل إلى بطة عرجاء.

أما عن المتغير الثالث في تكتل الليكود والمتمثل في خروج شارون منه ومعه كتلة من قياداته البارزة، وتسلم بنيامين نتنياهو لرئاسة التكتل، فلا شك أنه أضعف كثيراً من قوة الليكود بعد هذا الإنقسام الكبير في صفوفه، ويشير نتنياهو إلى أن وحدة التكتل ستكون العنوان الأساسي لحركته الداخلية، فيما أكد أن برنامجه الإنتخابي سيتمحور حول مسألة ضمان الأمن، واعتبر أن تنمية القوة الإسرائيلية هي الأساس، وأن السلام يقوم على التبادلية العملية وليس على التصريحات التي تتحدث عن القضاء على الإرهاب، معيداً التركيز على سياسته القائمة على تكريس الإحتلال في القدس الشرقية وغور الأردن وهضبة الجولان، ومشيراً إلى ضرورة تمرير

قانون الاستفتاء الشعبي لإلزام كل حكومة في التوجه إلى الشعب، وليس إلى حياكة مؤامرات وترتيب وظائف وحقائب وزارية.

وفي جدول الأعمال الراهن للرئيس الجديد لليكود رفض أي عمليات انسحاب أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك في سياق رفضه للإنسحاب من غزة، والتعهد بتوسيع المستوطنات رغم معارضة واشنطن، وفي ما يتعلق بوضع القدس فإنه يرفض تقسيم المدينة، أو وضعها في أية مفاوضات مستقبلية، ولا شك أن هذه التوجهات التي تضع الليكود في مواقع اليمين الأقصى تفيد شارون إلى أبعد الحدود، وذلك حين تفسح مجال «الوسط» ليشغله حزبه كديما، وهو ما يزيد من نسبة الأصوات التي سينالها في الإنتخابات القادمة.

في هذه الأجواء تظهر استطلاعات الرأي في إسرائيل أن الليكود لن يحصل في الإنتخابات إلا على ١٢ مقعداً مقابل ٣٨ في انتخابات عام ٢٠٠٣ بزعامة شارون، فيما سيحصل حزب كديما على ما بين ٣٠ و ٤٠ مقعداً مقابل نحو ٢٠ لحزب العمل.

في ضوء هذه الوقائع، لا بد من التوقف عند الأهداف التي يحملها رئيس الحكومة الصهيونية آرييل شارون. فمن الواضح أن تشكيل حزب شارون الجديد وثيق الصلة بملف التسوية مع الفلسطينيين، فالصدام مع صقور الليكود قام على هذا الأساس ومن ترك الليكود من شخصيات، كذلك من أتى من الخارج إلى حزب كديما يولون اهتماماً بالخروج من الصراع التاريخي مع الفلسطينيين الذي بات يؤثر في كل شيء على الصعيد الإسرائيلي، وهو ما أظهرته انتفاضة الأقصى وما ولدته من جروح غائرة في المجتمع الصهيوني. ويبدو وفق استطلاعات الرأي أن هذا الحزب يحظى بثقة غالبية الإسرائيليين، ما يؤهل شارون لتولي الحكومة المقبلة ما بعد الإنتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في ٢٧ من آذار/مارس المقبل (٢٠٠٦)، والإمساك بملف التسوية التي تقوم في نظره على دولة فلسطينية موقتة تقع في حدود جدار الفصل الأمني، وتضم ٨ في المئة من مساحة فلسطين التاريخية، وهي مساحة لا تشمل القدس ولا غور الأردن ولا المستوطنات الكبرى، مدعوماً في كل ذلك برعاية أميركية خاصة، وباستقطاب شعبي كبير حول شخصه، وذلك على خلفية اعتقاد كثير من الإسرائيليين أنه الأحرص على الأمن، والأقدر على التوصل إلى تسوية سياسية تحقق أعلى المكاسب الإسرائيلية.

على هذه الصورة، يركز عزمي بشارة، فيقول إن خريطة الطريق التي يفهمها شارون هي تلك التي تبناها الرئيس الأميركي جورج بوش في المراسلات بينهما، ما يعني أن الدولة الفلسطينية في نظره ليست بديلاً للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبدل حق العودة والقدس، أما الشروط التي يضعها للبدء بمفاوضات سياسية مع الفلسطينيين، فهي تتصل بصعود قيادة فلسطينية جاهزة للقبول بهذه الشروط ويسبق التفاوض استعدادها لضرب فصائل المقاومة الفلسطينية، وحتى ذلك الحين فإن إسرائيل، وفق رؤية شارون، ستشغل الفلسطينيين واللجنة الرباعية الدولية وممثلها في غزة ووزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بمفاوضات إجرائية حول قطاع غزة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فسوف يواصل شارون تغيير معالم الأرض الفلسطينية بواسطة الإستيطان والجدار الأمني والطرق الإلتفافية بحيث تتلاءم مع الحدود

التي يرغب وبحيث تجهز الجغرافيا الجديدة لاستقبال هذه الحدود، فيما سيتحرك خلال هذه الأجواء لتغيير المزاج السياسي الفلسطيني والمصالح الفلسطينية وبنية القيادة الفلسطينية بالعصا ضد من يعصى وبالجزرة لمن يرضى.

ومن أجل توضيح هذه الصورة، يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت الفلسطينية علي الجرباوي (**أمين**، ٢٠٠٥/١٢/٨) أن شارون يريد أن يعطي الفلسطينيين «دولة» البقايا، وهي دولة لا تتمتع بالإستقلال الكامل، والسيادة التامة، وتقام على ما يتبقى من أرض فلسطينية لا تستطيع إسرائيل ضمها لها بسبب وجود كثافة سكانية فلسطينية عليها ستؤدي في حال ضمها إلى الإخلال بالتفوق الديموغرافي اليهودي لإسرائيل، ما سيعرضها مستقبلاً إلى خطر التحول القسري إلى دولة ثنائية القومية، وهو ما يتجنبه شارون وقد قام بالإنسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة على هذا الأساس، من هنا سيستمر في عملية الإستيطان في الضفة الغربية وفصل القدس عن محيطها واستكمال الجدار العازل وإقامة الكانتونات لحشر الفلسطينيين في أصغر بقع جغرافية متفرقة والإحتفاظ بغور الأردن منطقة أمنية عازلة تحت السيطرة الإسرائيلية.

وضع إسرائيل الإستراتيجي

توقف مركز «يافه للدراسات الإستراتيجية» (**هآرتس**، ٢٠٠٥/١١/٢٩) عند الوضع الإستراتيجي الإسرائيلي، وقدم تصوراً لهذا الوضع يشير إلى أن إسرائيل في أفضل وضع، باستثناء ما يثيره الملف النووي الإيراني، ذلك أن التفوق الإسرائيلي العسكري النوعي على الجيوش العربية وازدياد الفجوة مع الجانب العربي المجاور بلغا درجة جعلت قوة الردع الإسرائيلي أكبر مما سبق، فلم تعد إسرائيل تواجه خطراً فعلياً، سيما وأن خطر «الإرهاب» وإن كان ما زال قائماً، إلا أنه لا يشكل خطراً على وجود إسرائيل ومصيرها.

وحسب «تسفي شتاوبير» مدير المركز، فإن سوريا قد أضعفت ويراد عزلها، أما العلاقات مع مصر فقد تحسنت في العام الماضي (٢٠٠٤)، وتم توقيع اتفاقية إستراتيجية معها، تقوم القاهرة بموجبها بتزويد إسرائيل بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى قبول مصر بدور الوسيط والفلسطينيين. ويتناول شتاوبير العلاقة مع الأردن فيرى أن اتفاقية السلام مستقرة، حتى أن التقرير يشير إلى أن إسرائيل والأردن أصبحا حليفين من ناحية إستراتيجية، وأصبح التعاون الأمني بينهما مهماً، وخصوصاً أن غزو العراق أزال الخطر الذي كان يتمثل في الجبهة الشرقية.

وعلى صعيد أوروبا، يؤكد التقرير أن العلاقات الإسرائيلية الأوروبية تحسنت بدرجة كبيرة بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، إذ بدا الإتحاد الأوروبي يتفهم السياسة الإسرائيلية ويعمل على تحسين العلاقات بين الفلسطينيين وإسرائيل، فيما العلاقات مع الولايات المتحدة باتت أفضل من أي وقت مضى، فالرئيس بوش لم يعد يوجه أي ضغط على إسرائيل أو دفعها إلى عقد اتفاقية مع الفلسطينيين، في وقت وفر لها حرية التصرف في الحرب على الإرهاب.

ويشير التقرير إلى التطورات الفلسطينية التي ساهمت في تحسين الوضع الأمني في إسرائيل، حيث مات عرفات وحل محله محمود عباس الذي يشكل عهداً جديداً أفضل من عهد عرفات.

وحول عملية الدعوة إلى التحول الديموقراطي في المنطقة، يرى التقرير أنه رغم ضعف هذه الحركة، فإن الإندفاع في هذا الإتجاه من شأنه إتمام عملية التوافق العربي تجاه الإعتراف بإسرائيل والإقرار بوجودها.

ويتساءل رؤبين بيداتسور (هارتس): «إذا كان وضع إسرائيل جيداً فهل من ضرورة لزيادة الاستثمارات الإسرائيلية في المسائل الأمنية والعسكرية» ثم يطلب من وزير الدفاع الإسرائيلي دراسة هذا التقرير جيداً، لمقارنته بما يعرفه ويطلع عليه، لأن أموالاً كبيرة يمكن توفيرها في الموازنة العسكرية من أجل التغلب على أوضاع الفقر المستمرة.

باختصار شديد، فإن الوضع الإسرائيلي العام، كما يراه القادة في إسرائيل أو في مراكز الدراسات الإستراتيجية، في وضعية ممتازة، ما يعني أن لا جدوى من توقع تنازلات إسرائيلية قادمة بناء على هذا التصور، فكيف إذا أضفنا إلى ذلك أن شارون هو الذي سيتولى إدارة العملية السياسية في إسرائيل في المرحلة القادمة.

احتمالات التصعيد قائمة

وإذا كانت المحصلة السياسية لنتائج الإنتخابات الإسرائيلية والفلسطينية أن يكون برنامج شارون للتسوية هو برنامج الحكومة الصهيونية، وأن يكون برنامج «حماس» متضمناً في جانب كبير منه لبرنامج السلطة الفلسطينية، فما معنى ذلك، غير ما توقعه الكثير من المراقبين، من أن المواجهة ستكون سيدة الموقف بين الفريقين، ما قد يمهد لانتفاضة مقبلة قد يكون فصل الربيع ساحتها، أو إلى إنفجار سياسة التهدئة القائمة حالياً.

ذلك أن تجربة التهدئة الأولى التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية حين جمدت العمليات ضد العدو الصهيوني مشجعة، كذلك تجربة التهدئة الثانية، فقوات الإحتلال لم توقف عدوانها قط مقابل ما أظهره الفلسطينيون من إيجابية، وإذا كانت التهدئة الأولى بمبادرة داخلية قام بها عدد من الفصائل، من دون توافق عام ورعاية إقليمية، ما سمح ربما ببعض الثغر، فإن التجربة الثانية تمت بتوافق فلسطيني عام ورعاية مصرية، لكنها أيضاً فشلت.

ففي مقابل سياسة التهدئة لم يفرج عن الأسرى بل ازداد عددهم، وتواصل العدوان، واستمرت سياسة التصعيد، الأمر الذي يضعف احتمالات التجديد لأية سياسة تهدئة، وخصوصاً أن موعد التهدئة الأخيرة ينتهي في نهاية العام ٢٠٠٥، وما يزيد من احتمال أن تسقط هذه السياسة، ذلك الجمود القاتل الذي تشهده العلاقات التفاوضية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على الرغم من ذلك الترحيب الإسرائيلي بتولي «أبو مازن» رئاسة السلطة الفلسطينية. في ضوء هذه التوقعات، لا بديل أمام الفلسطينيين إلا الاستمرار في سياسة الصمود، وترسيخ التحالفات مع القوى الممانعة التي تتعرض لاستهدافات أميركية إسرائيلية، ويأتي في مقدمها سوريا وإيران.

العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية

لم تتوقف إسرائيل طيلة الشهور الماضية عن إطلاق التحذيرات والتهديدات من مغبة امتلاك إيران

للقنبلة النووية، وذلك على خلفية المفاوضات الدولية الدائرة حول حق الجمهورية الإسلامية في امتلاكها لدورة كاملة للمفاعل النووي، بما يتيح لها إستخدام تقنياته في مجالات التنمية الاقتصادية، لكن القادة الإيرانيين واجهوا المنطق الإسرائيلي بتهديد مقابل في حال قامت إسرائيل بأي عدوان على المنشآت الإيرانية، وقد بلغ الأمر بالرئيس الإيراني أحمدي نجاد الدعوة إلى إعادة النظر في موقع إسرائيل على الخارطة الدولية والتشكيك بما يسمى المحرقة اليهودية، فضلاً عن دعوته بعض الدول الأوروبية الحاضنة لإسرائيل، إلى فسح المجال لمكان يأويها على الخارطة الأوروبية، وقد لاقت هذه المواقف ردود فعل إسرائيلية وأميركية وغربية غاضبة وقد توقف معلقون إسرائيليون على الموضوع النووي، فرأى رؤبين بيداتسور (**هآرتس**، ٢٠٠٥/١١/٢٩) أن مستقبل إسرائيل قد يكون محفوفاً بخطر إيراني نووي، رغم أن الوقت الذي سيستغرقه ظهور هذا الخطر ما زال طويلاً نسبياً ولا يضعه في المقدمة.

وحسب تقرير مدير مركز «يافه للدراسات الاستراتيجية»، فإنه أمام التأكيد الإيراني على ضرورة امتلاك السلاح النووي، تفضل إسرائيل تجنب العمل المباشر الآن، وتوافق على إعطاء دور لأوروبا وجهودها في التوصل إلى اتفاق ينهي البرنامج النووي العسكري الإيراني. وفي هذا المجال تعتبر إسرائيل أن فشل مساعي أوروبا سيؤدي إلى انتظار سنوات كثيرة ريثما يتسنى لإيران التحول إلى دولة نووية، وإذا ما تحقق هذا التحول، فإن توازن الردع النووي سيظهر في العلاقة بين الدولتين، وسوف تعمل إسرائيل عندئذ على إزالة هذا الخطر النووي.

من جهته تناول عوزي بنزيمان (**هآرتس**، ٢٠٠٥/١٢/١٤) مواقف رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران بالقول، إن نجاد يقترح خيار مواجهة القدرة الذرية المنسوبة لإسرائيل، ويدعو العالم الإسلامي إلى الأخذ به. باسم الإسلام يدعو أحمدي نجاد إلى إبادة إسرائيل، ويصورها مثل وصمة على خارطة العالم، وينزع الشرعية عن حقها في الوجود، وهو ينكر المحرقة، في تصور أيديولوجي عميق ومنهجي، وينشئ برنامجاً فكرياً ومفاهيمياً لتصور سياسي، وربما لاحقاً بخطة عمل، تطمح إلى تدمير دولة إسرائيل.

ويشير بنزيمان إلى مدرستين إسرائيليتين تبحثان في الرد على هذا التصور الإيراني، توصي الأولى بعدم التأثر من هذه المواقف التي تندرج في الثقافة الكلامية أو النغمة الحماسية التي تميز الخطاب الإيراني والتي تسود في مباحثات إيرانية في الداخل أو مع العالم، وتعتبر هذه المدرسة أن الرئيس الإيراني مبتدئ ولا يعبر بالضرورة عن سائر تصورات الشعب الإيراني، ما يعني انتظار تطورات داخلية في إيران تؤدي يوماً ما إلى بروز قيادة أخرى.

فيما المدرسة الأخرى، تحمل توجهاً معاكساً، يؤكد على عدم الاستهانة بهذه المواقف، وضرورة مكافحتها في الساحة الدولية، أو حتى الاستعداد العملي لمواجهتها، وتدعو هذه المدرسة إلى أخذ السيناريو المتشائم في الحسبان، ما يتطلب التركيز على هذا التهديد، وحل النزاع مع الفلسطينيين والسوريين في أقرب وقت، لأن مجرد قدرة إيران على إيجاد توازن رعب نووي مقابل إسرائيل، يغير إلى الأسوأ صورة إسرائيل ومكانتها في نظر جيرانها. أما عمير ريابورت (**معاريف**، ٢٠٠٥/١٢/١) فقال إن الحقيقة المحزنة هي أنه لا يوجد خيار عسكري لتدمير

المشروع النووي الإيراني على غرار قصف المفاعل النووي العراقي سنة ١٩٨١. فالضربة الوقائية ليست ممكنة لأن الإيرانيين استخلصوا جيداً العبر من صدام حسين، فبدل تجميع وتركيز مشروعهم النووي كله في موقع واحد، نشروا ووزعوا مركباته وعناصره في كل أرجاء الدولة، ولا يوجد أي موقع في إيران يمكن لتدميره بواسطة الهجوم الجوي أن يؤدي إلى وقف المشروع الذي يوظفون فيه أفضل مواردهم وأهم علمائهم.

ويراهن «ريابورت» على اتفاق أوروبي ـ أميركي يهدد إيران بفرض عقوبات قاسية عليها ما لم توقف مشروعها النووي، لكن المشكلة ـ في رأيه ـ تكمن في أن الإيرانيين يلعبون البوكر في شكل ممتاز مقابل الوكالة الدولية للطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة ومقابل المجتمع الدولي، ما يتطلب إذا لم تجد التهديدات أن يبقى الخيار العسكري قائماً بشن هجوم شامل على إيران من أجل إسقاط النظام قبل حصوله على القنبلة الأولى.

وينقل المحلل الإسرائيلي عن محافل سياسية فرنسية كشفت لصحيفة **معاريف** عن استعدادها لدراسة الخيار العسكري في إيران، لكنه يستطرد قائلاً إن المستنقع الذي يغرق فيه الأميركيون في العراق، يجعل من الصعب الإعتقاد أن الجمهور سيسمح للإدارة الأميركية الخروج في مغامرة عسكرية إضافية لا تكون نهايتها معروفة، مؤكداً أن ثمة عجزاً إسرائيلياً واضحاً في التعامل مع المشروع النووي الإيراني، الأمر الذي يدفعها للاعتماد على الأسرة الدولية، وأخيراً يعرب «ريابورت» عن «تفاؤله» من تصريحات الرئيس الإيراني في شأن شطب إسرائيل عن الخارطة، حيث يرى أنه أحدث صدمة حقيقية في أوساط صناع القرار في أوروبا والولايات المتحدة وهو ما يزيد من حماس الأسرة الدولية ضد الإيرانيين.

وأخيراً فإنه في ظل هذه المعطيات الإقليمية والدولية، فإن مواقع الممانعة الفلسطينية والعربية والإسلامية قادرة على إفشال الكثير من المخططات العدوانية الإسرائيلية والأميركية، ولعل فشل العدو الإسرائيلي في إخماد الانتفاضة رغم مرور خمس سنوات، كما تخبط الاحتلال الأميركي في الأوحال العراقية، فضلاً عن صمود المقاومة الإسلامية في لبنان والثبات السوري إزاء التحديات... كل ذلك يشير إلى دلائل واضحة على إمكان المواجهة ولو في ظل ظروف صعبة ❑

تقارير ووثـــائق

وجهة نظر

الإنتخـابات الفلسطينية: حماس، المقاومة في السلطة

جرت يوم الأربعاء ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ الإنتخابات التشريعية الفلسطينية. وحققت فيها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» فوزاً كاسحاً على منافستها حركة «فتح». وحصلت حماس على ٧٣ مقعداً من أصل ١٣٢ هم مجموع أعضاء البرلمان. ونالت حركة فتح ٤٦ مقعداً، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثلاثة مقاعد، وائتلاف اليسار (قائمة البديل) مقعدين، و«قائمة فلسطين» المستقلة مقعدين و«الطريق الثالث» مقعدين، كما فاز أربعة مستقلين. ونظراً لإجراء الإنتخابات وظهور النتائج، حين كانت ***«شؤون الأوسط»*** *تعد للطبع، فقد ارتأينا مواكبة الحدث من خلال وجهتي نظر في ما جرى، نشرتا في صحيفة «السفير» اللبنانية، يوم الجمعة ٢٧/١/٢٠٠٦، لكل من المفكر الفلسطيني عزمي بشارة، ورئيس تحرير «السفير» جوزف سماحة.*

فوز حماس وفعل التحدّي (*)

تتداعى إلى الذهن بشكل سريع مع هذا الفوز لحركة «حماس» في المجلس التشريعي الفلسطيني الأفكار التالية:

١ ـ التدخل الأميركي الإسرائيلي ضد «حماس» وتهديد المجتمع الفلسطيني بعواقب انتخابها جلب على أصحابه نتائج عكسية. هذا لا يعني أن قوة «حماس» مؤلفة من رد فعل على السياسات الإسرائيلية والأميركية فحسب، فقوتها نابعة من عناصر عديدة أهمها قواعدها الاجتماعية ومؤسساتها واستنادها في بعض الحالات إلى بنى أهلية تقليدية وغيرها، وثانيها نهج المقاومة الذي اتبعته منذ الانتفاضة الأولى، وثالثها وليس أقلها أهمية الخطاب الإسلامي. ولكن إذا كانت حركة «حماس» تشكل قوة رئيسية على الساحة الفلسطينية فقد ازدادت نفوذا انتخابيا بفعل تحويل إسرائيل وأميركا الانتخابات إلى تحدي إرادات، أو إلى فعل إرادة. وإذا كان ناخب فلسطيني بالغ يريد أن يصوّت لـ «حماس»، فقد أضيف إليه بالغ آخر يصوّت لها ضد أميركا وإسرائيل. وفي الأمر عبرة

(*) عزمي بشارة.

إقليمية لا تقتصر على فلسطين وحدها. قد تستفيد الولايات المتحدة لو كان على رأسها رأس يفكر ويستفيد من هذا الدرس عبراً.

لقد هددت أميركا وإسرائيل الشعب الفلسطيني بالويل والثبور وعظائم الأمور إذا حازت «حماس» على غالبية مقاعد المجلس التشريعي وانضم إليهما الاتحاد الأوروبي. وفي نظام سياسي اجتماعي نمّى اقتصادا طفيليا وغذّى عقلية تسولٍ قامت أوروبا بمخاطبة جيوب بعض الناس وبطون بعضهم الآخر بالتهديد بقطع المساعدات المالية. وفي ظل هيمنة نهج وثقافة سياسيين يرهنان المصير السياسي الفلسطيني بالاستراتيجية الأميركية هددت أميركا بقطع أي اتصال سياسي مع السلطة باعتبار «حماس» حركة إرهابية. وفي ظروف احتلال هددت قوة الاحتلال بأنها لن تعترف بالنتائج واتخذت إجراءات تبدأ بالاعتقال وتنتهي بالاغتيال.

في هذه الظروف ينقسم التصويت لـ«حماس» إلى تصويت لأنها «حماس»، وتصويت ضد العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه، وهذه الـ«لا» هي شهادة شرف للشعب الفلسطيني. وهي لا تنقص من قدر الفائز في الانتخابات، فهذا النفي، هذه الممانعة هي جزء من قوته...

وهي شهادة شرف لأن الشعب والمجتمع الفلسطيني يعيش في سياق عربي ما إن يسمع فيه رئيس أو زعيم أو ملك ولو تلميحا أميركيا غاضبا، في مقابلة مع وزيرة الخارجية الأميركية، ناهيك عن الرئيس الأميركي، حتى ترتعد فرائصه ويقوم بجولة عربية يخوّف فيها بقية الزعماء العرب.

في هذه الظروف تسنح فرصة للشعب الواقع تحت الاحتلال أن يقول موقفه. ومع أن الفرصة سنحت والانتخابات نظمت لأسباب ودوافع لم يخترها هو إلا أنه يستغل الفرصة ليقول «لا» لأميركا وإسرائيل، فيحرج الزعامات العربية ويحثها على بعض الثقة بالنفس، فلا مبرر لتضاؤل إرادة هذه القيادات السياسية العربية إلى درجة الذوبان أمام إملاءات الولايات المتحدة. يقول الشعب الفلسطيني وتقول الشعوب العربية، لو سنحت لها نفس الفرصة، لقياداتها لزعاماتها: ليست أميركا كلية القدرة يا ناس، أستغفر الله العظيم يا رب.

٢ ـ جرت الانتخابات بعد تجربة لـ «فتح» في السلطة دامت عشر سنوات. والسلطة الفلسطينية تحت الاحتلال ليست ولم تكن ذات سيادة، ولن تصبح ذات سيادة بمجرد أن انتخبت «حماس». ويخطئ من يتوهم أنه بانتخاب «حماس» ستزول منغّصات احتلالية يومية جعلته ينقم على الاحتلال والسلطة سوياً. ومن أثر وجود «فتح» في السلطة الفلسطينية تعرضها لأزمة هوية ما بين سلطة لم تصبح دولة وحركة تحرر وطني لم تحافظ على ثقافة وسلوكيات حركات التحرر الوطني، وانعكست تلك على رزمة من السلوكيّات. وتشمل هذه الرزمة فجوة بين الخطاب والممارسة تحوّل خطاب التحرر إلى كاريكاتير وإلى

نكتة في ثقافة الشارع الفلسطيني تتناول زمرة من رجالات السلطة صبغوا بلونهم حركة تاريخية تعجّ بالمناضلين والشرفاء. وحتى حركات الإصلاح داخل السلطة والحركة لم تنجُ من تلويث الرجالات أنفسهم لها إذ حوّلوها إلى حركات تستخدم في الصراع على السلطة بين الرجالات أنفسهم. لقد أحبطوا محاولات إصلاح قام بها شرفاء من شباب الحركة الميدانيين إذ حوّلوها إلى مدد وجيوش احتياط في صراعاتهم الداخلية على كعكة السلطة الضامرة التي تأملوا أن تسمن بالمساعدات الأجنبية بعد وفاة عرفات، أو استشهاده والله أعلم. اقترع الشعب الفلسطيني ضد هذه السلوكيات وضد هذه الثقافة التي حشرت بين الاستقالة من التحرر الوطني واللهاث وراء الدولة دون دولة، أو وراء الدولة دون أي مضمون من ثوابت العدالة والإنصاف سوى «الدولة». ولكن قبل أن نسارع إلى الاستنتاج لا بد أن نذكر أن حركة «حماس» لم تجرِّب في إدارة المجتمع والسلطة. ولا ندري إذا كانت ستجرؤ على اقتحام هذه التجربة من خلال أغلبية في المجلس التشريعي تمكنها من تشكيل حكومة فلسطينية. ولا ينم هذا التردد عن نقص في الشجاعة بل عن تناقض بين سياسة ونهج أيديولوجية «حماس» التي أوصلتها إلى الأغلبية التشريعية وبين الوجود في سلطة تنفيذية مرتبطة من قمة رأسها إلى أخمص قدميها في علاقات تنسيق وغيره مع إسرائيل وأميركا وأوروبا يصل إلى حد الوجود الرسمي للمخابرات الأميركية في بعض المواقع. ليس هنالك ما هو فاسد في جوهر الناس الذين كانوا في السلطة وفي قيادة منظمة التحرير، ولكن المفسد والفاسد هو الواقع الممتد من العمل على هوامش الأنظمة العربية إلى العمل على هامش النظام الإسرائيلي الأميركي. وكل من يضع نفسه في مكان هؤلاء سيفسد هو الآخر. إذا لم تكن «حماس» قادرة على ولوج عالم السلطة التنفيذية تحت الاحتلال دون أن تتغير فليس أمامها إلا خيار من اثنين: الخيار الأول هو حل السلطة وتغيير واقع وجود سلطة أصلا وهو خيار قد يؤدي إلى فوضى تخلق فراغا يمكن الأجهزة الأمنية من ملئه دون أخذ الخيار الديموقراطي بعين الاعتبار، أو يتمثل الخيار الثاني بأن تطرح «حماس» ما سبق وطرحناه سابقا وهو قيادة وطنية موحدة تتحكم باستراتيجية المفاوضات يشكلها المجلس التشريعي وسلطة تنفيذية من مهنيين تدير شؤون المجتمع وليس لها صلاحية التفاوض ولا تقديم التنازلات.

سوف تنشأ على الأرض الفلسطينية حالة سياسية معقدة جداً، إذا أخذ بعين الاعتبار تعقيدات نشوء السلطة ووظائفها. خذ مثلا وحيداً هو علاقة الأغلبية البرلمانية لو تحولت إلى حكومة بالأجهزة الأمنية وتدريبها ودورها ومصادر تمويلها ناهيك عن موقفها من المقاومة وممارسة هذا الموقف. يحتاج هذا التعقيد بحد ذاته الى قيادة وطنية موحدة. كما يحتاج الاصلاح الداخلي لحركة «فتح» أن تنضم هذه الأخيرة إلى مثل هذا الطرح وعلى هذا الخيار الذي يحررها من أزمة الهوية.

٣ ـ ربما يدعي البعض أنه لـ «فتح» وغيرها من القوى أغلبية عددية على الأرض. ولكن القوة الكامنة على الأرض ليست هي الانتخابية. القوة الانتخابية هي القوة المنظمة القادرة على جلب الأصوات إلى صناديق الاقتراع. وقد تستغل في ذلك تناقضات وصراعات وشلل وفوضى عند قوة أكبر منها منعتها من العمل. لا أحد يحسب الأعذار والأسباب عند عد الأصوات. فالعدد غير المنظم ليس عددا انتخابيا. وهو بذلك لا يشكل قوة ديموقراطية للأسف. القوة الديموقراطية هي قوة منظمة، أو بكلمات أخرى التنظيم هو قوة لأنه يترجم إلى عدد. ويخشى الناس في بعض الدول العربية أن تجلب الانتخابات أغلبية للإسلاميين في الصناديق ليس دائما لأنهم الأغلبية بل لأنهم أيضا الأكثر تنظيما. وما على هؤلاء بدل أن يتذمروا إلا أن يحسنوا تنظيم أنفسهم.

٤ ـ لقد نشأ وضع سياسي فلسطيني جديد من ركائزه أغلبية فلسطينية منتخبة ترفض مسلسل التراجع أمام الإملاءات الإسرائيلية. ويجب أن نرى هذا الإنجاز على خلفية عشرة أعوام من محاولات ناجحة نسبيا قامت بها السلطة الفلسطينية لتهميش منظمة التحرير الفلسطينية وتغييب أي مرجعية فوق السلطة الفلسطينية في شؤون التفاوض والثوابت الوطنية الفلسطينية. هكذا ضعف تمثيل الشعب الفلسطيني في الشتات وضعفت عناصر التحرير وحق العودة في الأيديولوجية السياسية الفلسطينية. ولكن من لم يرغب بمنظمة التحرير في الخارج نال «حماس» في الداخل، وفي داخل المجلس التشريعي حصرا ولم يعد التفاوض ممكنا دون مرجعيات وثوابت. وقد قال الشعب الفلسطيني كلمته في هذه الانتخابات: أنه لا يريد مفاوضات غير ملتزمة ولا ملزمة بثوابت.

وكنت أتوقع أن تضرب حركة «فتح» الآن كفاً بكف أسفاً على تهميش دور منظمة التحرير، ولكني لم أتوقع أن يتم ذلك بهذه السرعة. فجأة يتذكرون المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ ـ لا شك أن حزب الليكود سيدّعي الآن في الانتخابات الإسرائيلية أن الشعب الفلسطيني قد اختار طريقاً معادياً للسلام وأن الرد يجب أن يكون بالتصويت لمن لم يثق أصلا برغبة الفلسطينيين بالسلام ولديه الرد المناسب على هذا العناد الفلسطيني. وسوف يدعي أقطاب حزب «كديما» الجديد أن هذا الخيار الفلسطيني سوف يعمق لديهم النزعة لفك الارتباط من طرف واحد دون تفاوض وأن هذا هو الرد الذي أعده شارون لوجود قيادة فلسطينية لا تقبل بالإملاءات الإسرائيلية، وبالتالي سيحاول هؤلاء الاستفادة من هذا الخيار الفلسطيني لزيادة تفهم الرأي العام لخطوات إسرائيلية من طرف واحد. أما حزب العمل فسوف يؤكد على الشروط الملزمة لأي طرف في السلطة ليكون مؤهلا للتفاوض مع إسرائيل.

كل هذا ليس مهماً ولو اختار الشعب الفلسطيني حتى طرفاً سياسياً يقبل بالإملاءات الإسرائيلية، فكل ما كان سيكون هو إعلان القوى الإسرائيلية أعلاه عن انتصار السياسة

الإسرائيلية وعن توفر ظروف لإملاء سياستها «بتفاهم» مع الفلسطينيين. رد الفعل الإسرائيلي ليس هو الأساس بل ما يريده الفلسطينيون.

الأساس هو بلورة إجماع فلسطيني يتمسك بالعدالة أساسا للحل ويرفض اعتبار الحجج الديموغرافية الإسرائيلية أساسا له إن كان ذلك عند الليكود أو كديما أو العمل.

الأساس أيضا أن تدرك حركة «حماس» أن قواعد اللعبة الديموقراطية التي مكنتها من تحقيق الأغلبية تستند في ما تستند أيضا إلى قيم تشمل الحريات الشخصية وحقوق الأفراد في اختيار مسار حياتهم وحقوق المواطنة وعدم الإكراه في الدين. وتتقاطع عند هذه القيمة الأخيرة الديموقراطية مع قيم إسلامية موجودة لمن يريد ولمن لديه الرغبة والمصلحة في اكتشافها. هذه تحديات لا تقل أهمية عن تحدي الإرادة التي عبرت عنها الأغلبية في هذا اليوم المشهود.

الثورة الفلسطينية: الفصل الثاني (*)

قال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة كلمته. قالها في يوم انتخابي هادئ ونموذجي انتهى إلى ما يمكننا اعتباره، بحق، أول تداول سلمي للسلطة بهذه الجذرية في تاريخنا العربي. سنعيش مع هذه المحطة الفاصلة لسنوات قادمة. وسيكون في وسعنا لاحقاً أن نرى ما إذا كنا أمام حشرجة تواكب تراجعنا أم أمام بداية موجة ارتدادية تصد عن المنطقة غائلة عدوان مهين يزداد همجية بمقدار ما يلحظ وهناً في مقاومته. هذه دفعة أولى من الملاحظات حول الدرس الذي لقننا إياه شعبنا الفلسطيني.

لقد حققت حركة «حماس» فوزاً يفوق توقعاتها وتقديرات الجميع. إنه نوع من الفوز الذي يُقال فيه إنه لو كان أقل لكان أفضل. لقد كان مستحسناً، ربما، أن تتقدم «فتح» وأن تشكل «حماس» قوة ضغط اعتراضية جدية. لكن الناخب أراد غير ذلك وفضّل القطع على التدرّج. لقد ارتمت السلطة بين يدي «حماس» فارضة عليها تعايشات قد تكون صعبة مع الرئيس المنتخب محمود عباس، ومع الإدارة الفتحاوية، ومع أجهزة الأمن. كما بات على الحركة أن تبادر بسرعة إلى اقتراح تصورها لإعادة هيكلة منظمة التحرير وإعادة صوغ العلاقات المتقطعة بين «الداخل» و«الخارج».

الفوز الذي يفوق التوقعات هو فوز في سياق. من أجل أن نفهمه علينا أن نستحضر السياسة الإسرائيلية الأميركية حيال ياسر عرفات وحيال الشعب الخاضع للاحتلال وحيال محمود عباس نفسه. لقد استمرت هذه السياسة، بعد أن انضمت إليها أوروبا، حتى قبل ساعات من الاقتراع حين هُدِّد الفلسطينيون بالتجويع في حال مارسوا حرياتهم. إلا أن مسؤولية خاصة تقع على عاتق «فتح». لقد «نجحت» هذه الحركة الرائدة في أن تجمع المساوئ: فساد، فوضى أمنية، سوء إدارة، إسقاط ثنائية الاحتلال المقاومة. ويمكن

(*) جوزف سماحة.

للمرء أن يتخيّل ما كانت ستكون النتائج لولا مروان البرغوثي، وكتائب الأقصى، وإبعاد المترهلين عن تصدر اللائحة. إن حركة لا ينقذها مروان البرغوثي هي حركة في أزمة كبرى ولا خيار لها لإنقاذ نفسها إلا بالعودة إلى تلك الوطنية الواقعية التي ميّزتها.

أوضح الشعب الفلسطيني أنه يملك مخزوناً نضالياً يكمّ الأفواه التي بنت استراتيجيتها على أساس أنه شعب منهك يفترض إنقاذه قبل أن يستسلم ولكنها في الواقع انصرفت إلى الانفصال الوجداني والاجتماعي عنه. لقد تعاطى فلسطينيون وعرب، بضغط عالمي، مع الانحياز الإسرائيلي إلى اليمين وكأنه قدر لا راد له. لا بل خرج مَن يزعم أن إسرائيل تجنح إلى السلام كلما كانت أقوى. رفض الفلسطينيون هذه المقولة لأن تجربتهم التاريخية تقول عكس ذلك وعبّروا عن رفضهم عبر صناديق الاقتراع.

تستطيع «حماس»، اليوم، أن تملك ترف الدعوة إلى «الوحدة الوطنية». الرد «الفتحاوي» الأول محكوم بالمرارة إلا أنه لا يفعل سوى تدعيم النتائج. إن هذا هو الحل الأفضل للفلسطينيين وإلا سيكون على الفائز أن يتحمّل تبعات فوزه مستفيداً من تجربة في إدارة مؤسساته ومن خبرته في البلديات.

ستكون «حماس» مضطرة إلى رفع منسوب الواقعية لديها. لقد استلمت مسؤوليات حكم ذاتي على تماس يومي مع الاحتلال وثمة عالم من التفاصيل اليومية الذي يفرض الاحتكاك. ولا بد لذلك من أن يترك أثره على صياغتها لمشروعها الوطني العام بدءاً ببت مصير الهدنة وصولاً إلى مرحلية الحل.

ستتدخل نتائج الانتخابات الفلسطينية في مسار الانتخابات الإسرائيلية. وسيتعزز، على الأرجح، منطق الحلول المفروضة من جانب واحد وعلى حساب التفاوض و«خريطة الطريق» و... «تفكيك المنظمات الإرهابية». وليس مستبعداً أن يدعو بعض الغلاة إلى تصعيد العنف. إلا أن الوضع الناشئ في الأرض المحتلة سيجعل «الانفراد» هروباً إلى الأمام. إن مَن كان يشك في أن الصراع مفتوح عليه أن يتأكد من ذلك.

لانتصار «حماس» آثاره المباشرة على الوضع العربي المحيط. على مصر المعنية بالصراع والمتدخلة في «حل غزة». على الأردن حيث يفترض بالمملكة أن تعيد النظر في الكثير من حساباتها في ظل وجود حركة إسلامية قوية لديها. على سوريا التي ستعتبر أن ثغرة فُتحت في جدار الحصار. على لبنان حيث السؤال الفلسطيني مطروح بقوة وحيث يأتي التحوّل ليضيف قوة إلى موقف «حزب الله» والمقاومة.

سيضع الانتصار دولاً عربية أخرى أمام مسؤوليات جديدة وخيارات صعبة. إن دعمها للسلطة قد يتهم بأنه دعم للإرهاب. وسيكون عليها أن توازن بين علاقتها بالقضية الفلسطينية، في صيغتها الناشئة، وبين علاقاتها مع الدول الغربية.

يؤدي الانتصار إلى إرباك المجتمع الدولي. ستظهر تباينات داخل أوروبا وبينها وبين

الولايات المتحدة. ولكن يجب أن يكون مفهوماً هنا أن العلاقة مع الأوروبيين محكومة بهموم إسرائيلية أولاً وبالدرجة الأساسية. لن يكون الانسحاب سهلاً. ومن المقدّر حصول مناورات كثيرة تحت عنوان مطالبة «حماس» بتعديل استراتيجيتها وتغيير أهدافها. سيعود تعريف «الإرهاب» ليكون مطروحاً بقوة على جدول الأعمال.

يوجه انتصار «حماس» ضربة قاسية إلى خرافة «الهلال الشيعي». ثمة «هلال ممانعة» لكل طرف فيه توجهاته المحلية الخاصة. إن إضافة البُعد الفلسطيني إلى محور الممانعة حدث استثنائي بالمعايير كلها. فبرغم كل ما يُقال فإن الوهج الرمزي للقضية الفلسطينية يطال العالمين العربي والإسلامي، ومن يقبض على هذا الوهج يتحوّل، مباشرة، إلى قوة ذات امتداد إقليمي ودولي لا يستهان به.

يكشف الانتصار جوهر التناقض في مشروع جورج بوش الزاعم نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط الكبير. لا تفعل الديموقراطية سوى توفير قاعدة شعبية شرعية للاعتراض على السياسة الأميركية وذلك في بلدان عربية وإسلامية عديدة وكذلك في بلدان أميركا اللاتينية. إن واشنطن أمام مشكلة في احترام إرادة الشعوب أو في رفضها. إن الإصابة في القلب: ليست الديموقراطية بديلاً للوطنية، إنها أداة من أدوات تحقيقها. إن للتطلب الوطني والتحرري أولوية. إن ركام التنظيرات والخزعبلات سينهار. لقد اهتز في العراق وجعلته فلسطين حطاماً. هاتوا ديموقراطية وخذوا مقاومة! لقد اقتربت المنطقة أمس خطوة مهمة من توفير الأرضية اللازمة لمنع المشروع الأميركي من هزيمتها.

تقدم «حماس» يؤكد اتجاهاً عاماً: «أسلمة» القضية الوطنية. قد يحب البعض ذلك وقد لا يحبه. إلا أن هذا هو الواقع. إن من لا يدرك المعاني العميقة لخسارة «فتح»، إحدى أبرز حركات التحرر الوطني الشعبية في التاريخ المعاصر، إن من لا يدرك ذلك يوحي أنه يعيش خارج المنطقة ومزاجها ومتاعبها ورغباتها وإرادتها في عدم الانكسار واستعداد شعوبها للدفاع عن النفس بأي لغة متاحة.

لقد اعتقد العالم الغربي، نخبه الحاكمة على الأقل، أن إضعاف الحركة الوطنية والشعور القومي يفتح الطريق أمام التيار الليبرالي الالتحاقي. ها هي البدائل الإسلامية تملأ الفراغ وتستعد لتتحكّم بمرحلة تاريخية مديدة نافية إلى الهامش الإرهاب العدمي ومعه التبعية التي لا تقل عدمية.

إن هذه الدفعة الأولى من الملاحظات لا تختزل إطلاقاً ما يمكن أن يقال في هذه الانعطافة المهمة. إن الإحاطة بالمعطى الطارئ صعبة وخاصة أنه خاضع لتجاذبات لا حصر لها. إلا أن الإحاطة قد تكون عمل الغد. يمكن الاكتفاء، اليوم، بتسجيل الإنجاز الديموقراطي الفلسطيني وبالانحناء أمامه، وبالتمني على «حماس» أن تكون على مستوى تطلعات شعبها وشعوب المنطقة ❑

تقرير

الإنتخابات العراقية: تراجع القوائم

جرت يوم الخميس الواقع في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ الإنتخابات التشريعية في العراق، وهي الثانية منذ الإحتلال الأميركي، حيث أقيمت الأولى في ١٥ كانون الثاني / يناير من العام ٢٠٠٥.

ويوم الجمعة في العشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أُعلنت النتائج رسمياً وجاءت على الشكل الآتي:

الإئتلاف العراقي الموحد، ذو الغالبية الشيعية الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم، حصل على ١٢٨ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٢٧٥.

قائمة التحالف الكردستاني، والتي تضم تحالف الحزبين الكرديين الرئيسيين: الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني حصلت على ٥٣ مقعداً.

جبهة التوافق العراقي، السنيّة، ويتزعمها عدنان الدليمي، حصلت على ٤٤ مقعداً. القائمة العراقية الوطنية بزعامة إياد علاوي، حصلت على ٢٥ مقعداً.

الجبهة الوطنية للحوار الوطني (السنيّة) بزعامة صالح المطلك، حصلت على ١١ مقعداً. الإتحاد الإسلامي الكردستاني نال خمسة مقاعد. كتلة المصالحة والتحرير بزعامة مشعان الجبوري نالت ثلاثة مقاعد.

قائمة «رساليون» (شيعية) نالت مقعدين.

ونالت مقعداً واحداً كل من: قائمة مثال الألوسي للأمة العراقية، اليزيديين، التركمان، الرافدين (وهذه مسيحية).

ومقارنة مع إنتخابات كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، تراجع الائتلاف العراقي الموحد بإثني عشر مقعداً، وقائمة التحالف الكردستاني ٢٢ مقعداً، وإياد علاوي ١٥ مقعداً، ومن أبرز الخاسرين، أحمد جلبي الذي خرج من قائمة الأئتلاف العراقي الموحد، ولم تنل قائمته أي مقعد. وبهذه النتيجة لم تتمكن أي قائمة من الحصول على الغالبية المطلقة، التي تخولّها، تشكيل حكومة بمفردها ❑

تقارير ووثائق

"مؤتمر الشرق": ثقافة الممانعة في مواجهة الغزو الخارجي

محمد نورالدين *

في ظل محاولات تجويف الثقافة الممانعة لمجتمعات الشرق، وفي مصادفة ذات دلالة مع موعد انعقاد «منتدى المستقبل» في البحرين، أحد أبعاد فكرة ومشروع الشرق الأوسط الكبير، كانت مدينة اسطنبول على موعد مع انعقاد أول ملتقى لنخب فكرية وناشطة من العالم العربي وإيران وتركيا والهند وماليزيا في إطار «مؤتمر الشرق» الذي امتدت أعماله من التاسع حتى الثالث عشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥. و«مؤتمر الشرق» في الأساس فكرة تركية انبثقت بعد احتلال العراق، على أيدي مجموعة من المثقفين والناشطين الأتراك من مختلف المشارب والأطياف، العلمانية واليسارية والإسلامية والمستقلة والقومية. وقد بادر هؤلاء الى التواصل مع منظمات المجتمع المدني في إيران والعالم العربي، والاتفاق على عقد مؤتمر أول أقرب الى التأسيسي منه، يطرح أفكارا وأسئلة على أمل التوصل الى أجوبة مشتركة.

انطلق مؤتمر الشرق في اسطنبول بحضور أكثر من مئة وخمسين مثقفا من تركيا وإيران ومصر ولبنان وسوريا والعراق والأردن والبحرين والهند وماليزيا وتونس. لم يكن هدف المؤتمر إقامة مؤسسة أو تنظيم، بل التعاون والتواصل في إطار مفتوح، أساسه الإيمان بأهمية التقاء نخب هذه المنطقة والتفاعل في مواجهة خطرين أو تهديدين: الاستبداد الداخلي والغزو الخارجي، خصوصا أن وحدة مجتمعات الشرق تتعرض للتدمير المنظم بدءاً من أفغانستان والعراق وصولا الى الأخطار الجدية التي تحيق بسوريا ولبنان وتركيا وإيران وكل كيانات ومجتمعات المنطقة.

توزع المؤتمرون على لجان عمل أربعة ناقشت مستقبل «مؤتمر الشرق» وآليات استمراره، فضلاً عن عناوين أساسية أربعة: **معنى الشرق وحدوده وماهيته، العلاقات بين الغرب والشرق، المقاومة في مشروعيتها ومواجهتها للإرهاب، ومسائل الديموقراطية والحريات والمرأة.** وقد ترأس هذه المجموعات كل من: عبد النبي اصطيف من سوريا، هبة رؤوف عزت من مصر، جيم صوميل من تركيا، ومحمد نور الدين من لبنان. وشهد المؤتمر محاضرة رئيسية للدكتور حسن حنفي، وأربع ندوات حول فلسطين والمقاومة وإرهاب الإرهاب، والإمبريالية الجديدة والشرق الأوسط، والديموقراطية. كما تخلل المؤتمر عرض فيلم من السينما الإيرانية، وأمسية موسيقية من وحي التراثين البيزنطي والعثماني في إشارة الى تفاعل الحضارات وامتداداتها.

(*) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

ومن خلال النقاشات الكثيرة، وبعضها اتسم بالحدة، سواء بين الأتراك أنفسهم أو العرب أنفسهم، غلب التوجه أن يكون «مؤتمر الشرق» حالة مدنية مستقلة، خارج أي سلطة رسمية، سواء من حيث التوجيه أو حتى التمويل، وأن يكون مفتوحا لكل المثقفين من بلدان المنطقة بشكل أساسي، على أساس التفاعل ومقاومة الهجمة الأميركية الغربية. وشددت النقاشات على أهمية الحوار والتواصل مع المجتمعات الغربية، ولا سيما المعارضة لسياسات حكوماتها العدوانية.
ورغم أن بعض المشاركين دعا الى مواجهة واضحة مع الأنظمة القائمة، إلا أن الغالبية عارضت ذلك، لأن فيه توريطا في معركة تنسف الإجماع على أولويات المرحلة. ورغم أن البعض حاول إثارة حساسيات سياسية معينة، إلا أن الوعي بأهمية نجاح اللقاء حال دون نجاح هذه المحاولات.
وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده أمين المؤتمر البروفسور محمد بكار أوغلو الى جانب كل من نوراي ميرت وجيم صوميل وعصام الراوي ومحمد نور الدين، ظهر الأحد (٣١ تشرين الثاني/نوفمبر)، تلا بكار أوغلو البيان الختامي للمؤتمر وفيه أن التحديات التي تواجهها مجتمعات الشرق داخلية تتمثل في إقامة مجتمعات حرة، أو خارجية تتمثل في المحو المنظم للهوية الفلسطينية واحتلال العراق وتهديد سوريا وإيران. ودعا المشاركون الى ضرورة استعادة وحدة هذه الشعوب وتعزيز الروابط بين مكوناتها وتعبئة إمكانات المجتمع المدني من أجل المقاومة الشاملة للهجمة الإمبريالية الجديدة بالتعاون مع الكيان الصهيوني، كما من أجل بناء مجتمعات ديموقراطية وحرة. ودعا البيان الختامي الى التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي والإرهاب الذي يهدد أمن الشعوب ويدمر بناها ولا سيما إرهاب الدولة المقنّع بقناع محاربة الإرهاب الدولي.
وشدد البيان على احترام مبادئ القانون الدولي في المؤسسات الدولية التي باتت مجرد أدوات لإضفاء شرعية على سياسة الولايات المتحدة. وفي الختام دعا البيان الى التعاون مع قوى العدل والتقدم في كل المجتمعات الأخرى، ومنها الغربية، من أجل بناء عالم أفضل يحرص على كرامة الإنسان بغض النظر عن دينه ولونه وعرقه وجنسه.
عكس ملتقى اسطنبول لمؤتمر الشرق، الحيوية التي لا تزال كامنة في مجتمعات هذه المنطقة، وضرورة البحث عن أطر جديدة لمواجهة الهجمة الغربية وشركائها المحليين، والتي تستهدف كل شعوب المنطقة دون استثناء من العراق الى فلسطين ومن سوريا الى السعودية ومن إيران الى تركيا. وكان لافتا ان يصادف انعقاد مؤتمر الشرق مع تمثيل تركي رسمي رفيع، ممثل برئيس الحكومة رجب طيب أردوغان بفعاليات «منتدى المستقبل» في البحرين، لنشر الديموقراطية، برعاية وزيرة الخارجية الأميركية كوندليسا رايس. ان انعقاد مؤتمر الشرق، ومن بين أهدافه، مقاومة الغزو الأميركي، في اسطنبول تحديدا، كان علامة أخرى على الممانعة في تركيا، التي وصلت نسبة الكراهية فيها لسياسات جورج بوش أكثر من ثمانين في المئة. الباحثون عن مصير مشترك وجذور جامعة في هذه المنطقة العريقة المهددة هويتها بالتدمير على أيدي المحافظين الجدد وشركائهم المحليين، وجدوا وسيجدون في «مؤتمر الشرق» أملاً متجدداً لتوسيع التضامن والتفاعل، وبالتالي وضع لبنة في مشروع المقاومة الشاملة، على الأقل على الصعيد الفكري ■

تقارير ووثائق

مؤتمر* مئوية محمد عبده (١٩٠٥ ـ ٢٠٠٥)

حداثات إسلامية

أقام المعهد الفرنسي للشرق الأدنى ـ قسم الدراسات العربية ندوة دولية حملت عنوان «**حداثات إسلامية**» بمناسبة الذكرى المئوية لرحيل الإمام محمد عبده (١٩٠٥ ـ ٢٠٠٥) بتنظيم من الدكتور ماهر الشريف والباحثة الفرنسية صابرينا ميرفان (S. Mervin). وذلك نهاري الأربعاء والخميس في ٩ و١٠ تشرين الثاني / نوفمبر في مدينة حلب السورية.

المحور الأول: الإمام محمد عبده بعد قرن على رحيله: مقاربات جديدة

تحدث فيه د. علاء زعتري (مدير الإفتاء في سوريا) عن «**خصوصية مساهمة عبده الإصلاحية في المسيرة الحضارية**»، فرأى أنها متأتية من بعدين هما الأصالة والشمولية استناداً إلى عقيدة دينية راسخة عمادها الوحي الإلهي. وتناول الباحث انشائه لجمعية التأليف والتقريب بين أصحاب الديانات السماوية والجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية احياء العلوم العربية وتحدث عن جوهر اصلاحه الاقتصادي القائم على الانتاج والتصرف في الثروة الوطنية. والأهم كان إصلاحه القضائي بتأسيسه لمعهد قضاة الشرع واجتهاداته ساهمت في دفع حقوق المرأة. وكذلك اصلاحه التعليمي الذي كان محله مؤسسة الأزهر العريقة.

الباحث الفرنسي بيير جان لويزار تناول في مداخلته «**محمد عبده وإصلاح الأزهر، ضرورات التحديث والمسألة الوطنية**» ورأى فيها أن غاية إصلاح عبده تمكين الاسلام من مواجهة تحدي الحداثة الغربية الغازية. فاعتقد ان التربية وإصلاح الاذهان هي المدخل لذلك بعد فشل تجربته السياسية باخفاق حركة عرابي. كما أن عبده أولى اهتماماً كبيراً في بدايته لاصلاح اللغة العربية، وخلال رئاسته للجنة الإصلاحية جد في مواجهة الصعوبات التي تمثلت في نشوء بنى بيروقراطية في الأزهر، دعته في نهاية المطاف إلى الإنسحاب منه تحت جملة من الضغوط أهمها المواجهة مع الخديوي. وانتهى لويزار إلى القول أن إصلاح الأزهر انتهى بسيطرة الدولة عليه فأصبحت هي القائمة على الإصلاح.

د. أحمد برقاوي تناول «**محمد عبده ومسالة الحكم ـ جرثومة العلمانية في فكره**»، فعرض رؤية عبده للحكم وهو حكم مدني بحت، فالحاكم تنصبه الأمة. وقد وقف عبده ضد الغرب ولكن

(*) اعتماداً على تقارير أعدها باسل ديوب وزيد قطريب.

ليس بالمطلق وهو ضد استبداد الغرب في علاقته معنا بوصفه معياراً للتقدم. وقدم الإمام مشروع دستور للدولة المصرية لتنظيم السلطات وفصلها. وبهذا المعنى قدم اقتراحاً لدولة مدنية. ويرى برقاوي أن عبده من وضع جرثومة العلمانية في الفكر المصري والعربي وأن كتاب علي عبد الرازق «**الإسلام وأصول الحكم**» ما هو إلا الصيغة النهائية لتلك الجرثومة.

قدم د. أحميدة النيفر مداخلته «**محمد عبده في ذكرى وفاته، تحديات الحاضر وأسئلة الماضي، علاقة المفكر بالنص**» فعرض لتطور فكر محمد عبده وما طرأ عليه من تحول في المنهج والأولويات، والذي انتهى للإعتماد على العلم والتربية للتغيير. فالتعليم هو أسلوب التغيير من تحت، والتفسير ليؤكد انه لا تعارض بين العلم والقرآن. ويرى الباحث أن ما تحقق في خصوص المؤسسة التعليمية بعد قرن من رحيله كان متواضعاً، فقد ظلت أسئلته ذات راهنية.

انتقد الباحث عبد الرحمن الحاج في مداخلته «**خطاب الإصلاح من التفسير النصي إلى التأويل المقاصدي**» التصور الأيديولوجي المسبق في نقد خطاب الإصلاح الديني والمعاصر، مشيراً إلى أن العدة المعرفية الحداثية البسيطة التي تسلح بها عبده في نهاية القرن التاسع عشر جعلت تأويلاته المقاصدية للنص تبدو هشة لمن أتى بعده. غير أن أدواته التحليلية، القائمة على المقارنة والقياس التاريخي ظلت بالغة التأثير حتى اليوم، وقد طاولت الفكر العربي الإصلاحي الحداثي ذاته. فالمقايسة على المسار الأوروبي التاريخي للنهضة ابتدأها خطاب الإصلاحية وهي اليوم لا تزال تؤسس للتفكير في الفكر الحداثي العربي، رغم أن مسارات الفكر الحداثي انتهت إلى نقض المفهوم التقدمي للتاريخ في «ما بعد الحداثة».

المحور الثاني: تراث محمد عبده أي مآل؟

حملت مداخلة ديالا حمزة عنوان «**فكر محمد عبده في العصر النفعي: الصالح العام بين مصلحة ومنفعة**»، ومداخلة الباحثة الفرنسية كاترين مايور «**المسألة النسائية من منظار مجلة الفتح واتباعها**». قدم أحمد سالم بحثه «**خطاب الإصلاح من تعدد الدلالات إلى الوضوح المنهجي: من محمد عبده إلى أمين الخولي**» فتطرق إلى بداية الإصلاح اثر الاحتكاك بالغرب بعد الحملة الفرنسية على مصر ونشوء نظامين للتعليم، أحدهما تقليدي في الأزهر وآخر حديث يعتمد العلوم التطبيقية المدنية. وقد خلقت الازدواجية اعتقاداً عند كثير من النخب أن النهضة لا تتحقق إلا في حال اتباع مناهج العلوم المدنية وأن العلوم الدينية لا تقدم ولا تؤخر. وأشار إلى أن الجميع خرج من تحت عباءة محمد عبده الإصلاحية من محمد رشيد رضا إلى أمين الخولي ويعتبر أن دستور ١٩٢٣ من ثمار اصلاحاته.

تحت عنوان «**محمد عبده ومحمد إقبال: رؤيتان في تحديث الفكر الإسلامي**» قدم عبد الجبار الرفاعي عرضاً لمحاولات الإصلاح الديني والمدني والاجتماعي في العصر الحديث ابتداء من جهود رفاعة الطهطاوي في مصر (١٨٠١- ١٨٧٣). وتساءل الرفاعي: ما هو مصير رؤية كل من محمد اقبال ومحمد عبده في تحديث التفكير الديني وأين التقى المساران وأين افترقا؟ فرأى أن رؤية اقبال في الفكر الإسلامي المعاصر تجلت عبر آراء الدكتور فضل الرحمن وهو مفكر

باكستاني عمل في الحقل التربوي إلا انه اضطر للهجرة من بلاده بعد تعرضه لهجمة شرسة من الجماعات السلفية، وأثر هيمنة تلك الجماعات على الحياة الثقافية اضمحل الخط الفكري لإقبال ليساهم لاحقاً التفكير الديني في إيران في النصف الثاني من القرن العشرين في إعادة انتاج المقولات الإسلامية في فكر إقبال وتنميتها وتطويرها. وأضاف: أما محمد عبده فامتد من خلال تلميذه محمد رشيد رضا الذي عمل على إحياء النزعة السلفية وبعثها من التراث وحرص على تكريسها عبر مجلته «المنار» وكتاباته المتنوعة، وقد كانت آثار الغزالي من أهم مصادر إلهام جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا.

مداخلة عبده فيلالي الأنصاري أتت تحت عنوان **«لحظة ديكارتية في الفكر الإسلامي المعاصر: قراءات نقدية للمرحلة التأسيسية للإسلام»**.

أثار رضوان زيادة في بحثه **«إيديولوجيا الصراع على إرث محمد عبده النهضوي»** مسألة غياب سؤال النهضة لمصلحة البحث عن سبب تأخر المسلمين. فقد اعتبر فرح أنطون أنظمة الحكم الأوروبية السبب في رقي أوروبا وتمدنها، وهذه كانت نقطة خلاف رئيسية مع عبده. لقد كان سؤال النهضة لدى انطون مرهوناً بالغرب ومتحققاً به، والأمر نفسه لدى سلامة موسى وقد عرضه في كتابه **«ما هي النهضة»** (١٩٣٤).

ليست النهضة عند هذا التيار تلك المتحققة في ذاتها والناتجة عن تطوير امكانات ذاتية لدى الأمة وتجديدها. بل كانت النهضة تعني العيش في فكر الغرب وانجازاته التكنولوجية.

المحور الثالث: إشكاليات الإصلاح الديني بين الماضي والحاضر

إنطلقت مداخلة نصر حامد أبو زيد **«إشكاليات الإصلاح الديني بين رهانات الحاضر واستعادة الماضي»** من راهنية السؤال: لماذا استمرت المشكلات كما هي؟ ودورنا في حل مشكلة الأسئلة؟ فرأى أن الآخر بوصفه مرآة يعطينا صورة ما عن سلبياتنا، داعياً إلى عدم وضع أي قيد على البحث العلمي وبضمنه البحث في «الوحي»، فسؤال الوحي كان مؤجلاً في عصر النهضة ويجب البحث فيه الآن، والإستفادة مما يؤلفه الآخرون في كلام الله والقرآن. ويقول أبو زيد: لقد طرح الإسلام على اعتبار انه السبب في التخلف والنقيض للحداثة والديموقراطية، فكان لا بد من الدفاع عن الإسلام... نعم نحن متخلفون، لكن ليس بسبب الإسلام، بل بسبب المسلمين... وأضاف: المسألة الثانية التي يجب أن نركز عليها هي مشكلة أن خطاب الإصلاح الديني نظر باحتقار وإدانة للإسلام الشعبي، من دون دراسة علمية ما أدى إلى تجريد الدين من التجربة الدينية. ورأى أبو زيد أننا ما زلنا نعمل على النسق المعرفي القديم الذي أنتج التمييزات ونريد أن نزيل التمييزات دون أن نزيل القوالب المعرفية التي صنعت هذه التمييزات!

أكد البروفيسور كريستيان فان نيسبن في مداخلته **«أي عقل لأي حداثه»** على إيمانية محمد عبده العميقة وهاجسه الكبير في إصلاح شؤون أمته. فالركون إلى العقل كان مهماً لإصلاحيته، فعند تناقض الشرع والعقل يجب أن يطبق العقل على فهم النص. فالإسلام دين عقلانية والعالم الحديث هو عالم العقلانية. فلا يوجد في مفهوم عبده مشكلة بينهما. وعقد مقارنة بين الإمام عبده

والقديس أوغسطين في المسيحية حول دور العقل وتغليبه على ظاهر الشرع والنص. ويقول نيسين بأن عقلانية عبده لم يدعمها أي احتكاك فعلي واقعي بالعلوم الحديثة وبالتالي فمعرفته بالثقافة العالمية كانت محدودة جداً.

وختم مداخلته بالقول: إن هذا اللبس يشرح إلى درجة كبيرة الإنقسام في تراث عبده بين الإنفتاح الكامل على الحداثة وبين عدم وضوح العقلية المنهجية، إن كانت عقل العلوم الوضعية أم الإنسانية... يجب أن نحدد أي عقل قبل كل شيء...

المحور الرابع: الإسلاميون والحداثة

تحدث يوسف سلامة في مداخلته «**الشيخ القرضاوي ومفهوم الليبرالية**» عن مركزية العقل بوصفها سلطة نهائية على الأشياء كما تجلت في عصر الأنوار الأوروبي. ثم تناول مفهوم الليبرالية في نسقه الأوروبي تاريخياً وكما يحدده القرضاوي بوصفه إسلامياً بمعايير هي العلمانية والاقتصاد الحر وحرية المرأة في الاختلاط وحياة سياسية برلمانية وإصدار صحف وكتب وتأليف. ويؤكد سلامة أن القرضاوي لا يستمر ليبرالياً حتى النهاية، فهو يضع شروطاً تفرغها من محتواها وجدواها. فهو لا يوافق على أن تكون البرلمانات مصدر التشريع، لأن المشرع الأول هو الله.

بدوره قدم عبد الرزاق عيد بحثاً عن «**الشيخ يوسف القرضاوي بين التسامح والتعصب**» في محاولة لمقاربة العقل المشيخي ونقده. وتساءل أين تبدأ وسطية القرضاوي؟ فرآها في فروع الفقهيات المتصلة بتفاصيل الحياة مثل السفر مع محرم أو رمي الجمرات. ويقول الباحث أن المنظومة الإسلامية التي يمثلها القرضاوي منظومة تعيش الثبات والتكرار. وينتهي إلى أن فكره الوسطي بعيد من التسامح.

عالج ماهر الشريف «**مفهوم الجهاد بين الشيخين محمد عبده وعبدالله عزام**» فعرفه تقليدياً وكما عرض له محمد عبده بحسب الآية ٢٠٨ من سورة البقرة وقارنه مع مفهوم الجهاد عند عزام بمرجعياته الأساسية عند ابن تيمية وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي. واستعرض الباحث كتب الشيخ عزام حول الجهاد التي يقدم فيها تفسيره لدور هذه الفريضة التي يساويها بالصلاة والصوم منزلة. والجهاد في رأيه فرض واجب شُرع لإنقاذ البشرية من الكفر ولنشر رسالة الإسلام ودعوته وهو فرض عين عندما تقع بلاد المسلمين في أيدي الكفار.

ويقول الشريف: إن استيعاب التحولات التي طرأت على مفهوم الجهاد في عصرنا الحاضر لا يمكن أن يتم بالرجوع إلى تاريخ الأفكار وتطورها فحسب، بل يتطلب رصد وتحليل جملة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على واقع المجتمعات العربية والإسلامية في العقود الأخيرة بما فيها التغير الذي طرأ على النظرة إلى «الآخر».

المحور الخامس: أي حداثات للمجتمعات الإسلامية اليوم؟

تناول فيه عبد المجيد الشرفي «**الإسلام والحداثة والعلمانية**»، وقد فرق بين تيارين: الأول،

مشيخي شعبوي وتقليدي. والثاني، حديث يحاول أن يستفيد من مكتسبات العلوم الاجتماعية في تفسير القرآن والتعامل مع النصوص باعتماد مبادىء جديدة، منها عدم جواز إسقاط مفاهيم العصر وقيمه على عصر النص، والإنطلاق من النص لا من منقولات علم الكلام حوله. ويؤكد أن الإسلام حض على فردانية كل شخص واعتمد مبدأ المسؤولية الذاتية. أما عن العلمانية فيتساءل: ماذا بقي من الشريعة في التطبيق؟ فقد تطور العالم تطوراً خيالياً وفرضت الشرائع الوضعية نفسها بقوة لا ترد. فقوانين السير وضعية وموحدة وقوانين الشركات لا بد أن تكن متقاربة بسبب وحدة العمل الاقتصادي أي أن العلمنة فرضت نفسها، ولم يبق مجال للشريعة التقليدية إلا في موضوع الحدود. ويختم د. الشرفي أن الأسئلة المصيرية التي كانت زمن الشيخ محمد عبده لا تزال راهنة ويزيد أن القضايا تلك مشتركة بين أتباع الديانات الثلاث، ويجب تغليب منطق الحوار على منطق المواجهة.

وفي نهاية فاعليات الندوة تحدث السيد فلوريال سناغوستان، مدير المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، داعياً إلى تفعيل الحوار وابتكار الأفكار الجديدة لعقد ندوات لاحقة تتناول اشكالات الفكر والثقافة ❑

وثيقة * | قـــــــــــرار ١٦٣٦

إن مجلس الأمن إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة ولاسيما القرار ١٥٩٥ لعام ٢٠٠٥ والقرار ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ والقرار ١٥٦٦ لعام ٢٠٠٤.

وإذ يكرر تأكيد دعوته إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان.

وإذ يعيد تأكيد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحدا من أشد التهديدات خطرا على السلام والأمن.

وقد درس بعناية تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة اللجنة بشأن التحقيق في التفجير الإرهابي الذي وقع في بيروت لبنان في ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و٢٢ آخرين وتسبب في إصابة عشرات الأشخاص بجروح. وإذ يثني على اللجنة لما اضطلعت به من عمل بارز يتسم بالاقتدار المهني في ظل ظروف صعبة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه بشأن جميع جوانب هذا العمل الإرهابي.. وإذ يلاحظ استنتاج اللجنة بأن التحقيق لم يتم الانتهاء منه بعد.. وإذ يثني على الدول التي قدمت المساعدة للجنة في الاضطلاع بمهامها.

وإذ يثني أيضا على السلطات اللبنانية لما قدمته للجنة من تعاون كامل في الاضطلاع بمهامها وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ لعام ٢٠٠٥، وإذ يشير إلى أنه على جميع الدول، عملا بقراراته ذات الصلة، أن تقدم إلى بعضها البعض أقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بالأعمال الإرهابية.. وإذ يشير على وجه الخصوص إلى أنه طلب في قراره رقم ١٥٩٥ من جميع الدول وجميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة. وإذ يحيط علما بما خلصت إليه اللجنة من أنه على الرغم من أن التحقيق أحرز بالفعل تقدما كبيرا وتوصل إلى نتائج هامة، من الأهمية القصوى أن يواصل التحقيق سيره داخل لبنان وخارجه على السواء؛ من أجل التوضيح التام لجميع جوانب هذا العمل الإرهابي وبخاصة تحديد هوية جميع من تقع عليهم مسئولية التخطيط له وتمويله وتنظيمه وارتكابه ومحاسبتهم على ذلك. وإدراكا منه لما يطالب به الشعب اللبناني من تحديد هوية جميع المسئولين عن التفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل

(*) اقر في مجلس الأمن بالإجماع في ٢٠٠٥/١٠/٣١.

رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وآخرين ومحاسبتهم عليه. وإذ يقرر في هذا الصدد بتلقي الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان التي يطلب فيها تمديد ولاية اللجنة لتمكينها من الاستمرار في مساعدة السلطات اللبنانية المختصة في أي تحقيق لاحق لمختلف إبعاد الجريمة الإرهابية.

وإذ يقر أيضا بالتوصية المتزامنة للجنة بأن هناك حاجة إلى استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى السلطات اللبنانية ومعاونتها على كشف كل خفايا هذا العمل الإرهابي وبأنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بجهد متواصل لإقامة برنامج للمساعدة والتعاون مع السلطات اللبنانية في ميدان الأمن والعدالة.

ورغبة منه في الاستمرار في مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة مرتكبي هذا العمل الإرهابي على جريمتهم.. وإذ يهيب بجميع الدول أن تقدم إلى السلطات اللبنانية واللجنة ما يمكن أن تحتاج إليه وتطلبه من مساعدة فيما يتصل بهذا التحقيق وخاصة تزويدها بكل ما قد يكون بحوزتها من معلومات ذات صلة تتعلق بهذا الهجوم الإرهابي.

وإذ يعيد تأكيد التزامه البالغ بوحدة لبنان الوطنية واستقراره ويؤكد على أن مستقبل لبنان ينبغي أن يقرر بالطرق السلمية وعلى يد اللبنانيين أنفسهم دونما تخويف أو تدخل أجنبي، وإذ يحذر في هذا الصدد من أنه لا تسامح مع المحاولات الرامية إلى تقويض استقرار لبنان. وإذ يحيط علما بالاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة ومفاده أنه في ضوء تغلغل دوائر الاستخبارات السورية واللبنانية عاملة، جنبا إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني يصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ما كان يمكن له أن يتخذ دون موافقة مسئولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى. وإذ يضع في اعتباره ما خلصت إليه اللجنة من أنه بينما تعاونت السلطات السورية بدرجة محدودة مع اللجنة، بعد أن كانت قد ترددت في البدء، فإن عدة مسئولين سوريين حاولوا تضليل التحقيق بإعطاء بيانات مغلوطة أو غير دقيقة.

واقتناعا منه بأنه ليس من المقبول من حيث المبدأ أن يفلت أحد في أي مكان من تحمل المسؤولية عن عمل إرهابي لأي سبب كان بما في ذلك نتيجة قيامه هو بعرقلة التحقيق أو عدم تعاونه الصادق معه.. وإذ يقرر أن هذا العمل الإرهابي والآثار المترتبة عليه تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.. وإذ يشدد على أهمية السلام والاستقرار في المنطقة وعلى الحاجة إلى التوصل إلى حلول سلمية.. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

أولاً:

١ ـ يرحب بتقرير اللجنة.

١ ـ يحيط علما مع بالغ القلق بالاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة ومفاده أن هناك التقاء في الأدلة يشير إلى ضلوع مسئولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الإرهابي، وأنه من الصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمهم.

٣ ـ يقرر كخطوة لمساعدة التحقيق ودون المساس بالحكم القضائي الذي سيصدر في نهاية المطاف بذنب أو براءة أي شخص ما يلي:

أ ـ أن يخضع جميع الأفراد الذين حددت اللجنة أو الحكومة اللبنانية أسماءهم باعتبارهم أشخاصا مشتبها في اشتراكهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي، أو تمويله أو تنظيمه أو ارتكابه، وبعد إبلاغ هذا التحديد إلى اللجنة المنشأة في الفقرة الفرعية (ب) أدناه وبموافقتها للتدابير التالية:

ـ تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع هؤلاء الأفراد من دخول أراضيها أو عبورها.. مع العلم بأنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها أو لكي تكفل في حالة وجود هؤلاء الأفراد داخل أراضيها إتاحة هؤلاء الأفراد لإجراء مقابلات مع لجنة التحقيق إن هي طلبت ذلك.

ـ تقوم جميع الدول بما يلي: تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها التي يملكها أو يتحكم بها هؤلاء الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر أو التي تحوزها كيانات يملكها أو يتحكم بها هؤلاء الأفراد أو أفراد يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم، وكفالة ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مادية أو موارد اقتصادية لهؤلاء الأفراد أو الكيانات أو لصالحهم والتعاون التام وفقا للقوانين المعمول بها مع أي تحقيق دولي يتعلق بالأصول أو المعاملات المالية لهؤلاء الأفراد أو الكيانات أو الأشخاص الذين يعملون لحسابهم بما في ذلك عن طريق تقاسم المعلومات المالية.

ب ـ أن ينشىء وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس من أجل الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في مرفق هذا القرار.

ج ـ أن تنهى أعمال اللجنة التابعة لمجلس الأمن وكذلك أية تدابير تكون سارية بموجب الفقرة الفرعية (أ) عندما تبلغ تلك اللجنة مجلس الأمن باكتمال جميع إجراءات التحقيقات والإجراءات القضائية المتصلة بالهجوم الإرهابي ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك.

٤ ـ يقرر أن ضلوع أي دولة في هذا العمل الإرهابي يشكل انتهاكا خطيرا من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه وبخاصة وفقا للقرارين ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ و١٥٦٦ لعام ٢٠٠٤ وأنه يصل أيضا إلى حد كونه انتهاكا خطيرا لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

٥ ـ يحيط علما مع بالغ القلق أيضا بالاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة بما مفاده أن السلطات السورية بينما تعاونت مع اللجنة من حيث الشكل لا من حيث المضمون فإن عدة مسؤولين سوريين حاولوا تضليل اللجنة عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة.. ويقرر أن استمرار سوريا في عدم التعاون في التحقيق سيشكل انتهاكا خطيرا لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة بما فيها القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٦٦ (٢٠٠٤) و١٥٩٥ (٢٠٠٥).

ثانياً:

٦ ـ يحيط علما بالبيان الذي أصدرته سوريا مؤخرا بشأن التزامها الآن بالتعاون مع اللجنة، ويتوقع من الحكومة السورية أن تنفذ بالكامل الالتزامات التي تقطعها على نفسها في الوقت الحاضر.

٧ ـ يسلم بأن استمرار تقديم المساعدة من اللجنة إلى لبنان حسبما طلبت حكومته في رسالتها المؤرخة ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام، وحسبما أوصت به اللجنة في تقريرها يظل أمرا ضروريا من أجل التوضيح الكامل لجميع جوانب هذه الجريمة الشنيعة مما يمكن من تحديد هوية جميع من اشتركوا في تخطيط هذا العمل الإرهابي ورعايته وتنظيمه وارتكابه والمتواطئين معهم وتقديمهم إلى العدالة.

٨ ـ يرحب في هذا الصدد بقرار الأمين العام بأن يمدد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٥٩٥ لسنة ٢٠٠٥، ويقرر أنه سيمدد هذه الولاية مرة أخرى إذا أوصت اللجنة بذلك وطلبته الحكومة اللبنانية.

٩ ـ يثني على السلطات اللبنانية لما اتخذته بالفعل من قرارات شجاعة تتعلق بالتحقيق بما في ذلك بصورة خاصة قرارها بناء على توصية من اللجنة اعتقال المسئولين الأمنيين اللبنانيين السابقين المشتبه بضلوعهم في هذا العمل الإرهابي، وتوجيه الاتهام إليهم.. ويشجع السلطات اللبنانية على مواصلة جهودها بنفس الإصرار من أجل كشف كل خفايا هذه الجريمة.

ثالثاً:

١٠ ـ يؤيد استنتاج اللجنة بأنه يتعين على السلطات السورية أن توضح قدرا كبيرا من المسائل التي لم يتم حسمها. يقرر في هذا السياق ما يلي:

أ ـ يجب على سوريا أن تعتقل المسؤولين أو الأشخاص السوريين الذي تعتبر اللجنة أنه يشتبه بضلوعهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي أو تمويله أو تنظيمه أو ارتكابه وأن تجعلهم متاحين للجنة بالكامل.

ب ـ يكون للجنة في علاقتها بسوريا نفس الحقوق والسلطات المذكورة في الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ لسنة ٢٠٠٥، ويجب على سوريا أن تتعاون مع اللجنة بالكامل ودون شروط استنادا إلى ذلك.

ج ـ يكون للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين الذين ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق.

١٢ ـ يصر على أن تتوقف سوريا عن التدخل في الشئون الداخلية للبنان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأن تمتنع عن أي محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار لبنان وأن تتقيد بدقة باحترام سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

رابعاً:

١٣ ـ يطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس تقريرا عن التقدم المحرز في التحقيق بما في ذلك ما تلقاه اللجنة من تعاون من جانب السلطات السورية بحلول ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ وفى أي موعد قبل ذلك إذا ارتأت اللجنة أن هذا التعاون لا يفي بمتطلبات هذا القرار.

١٤ ـ يعرب عن استعداده للنظر في أي طلب آخر للمساعدة تقدمه الحكومة اللبنانية لضمان محاسبة جميع المسئولين عن هذه الجريمة.

١٥ ـ يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

مرفق خاص بقرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٦

في ما يلي مهام اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٦

أ ـ تسجل كشخص تسري بشأنه التدابير الواردة في الفقرة ٣ /أ/ من هذا القرار أي شخص تحدده لجنة التحقيق أو تحدده حكومة لبنان بشرط عدم إبداء اعتراض من جانب أي عضو في اللجنة في غضون يومين عمل من وقت تلقى هذا التحديد، وفى حالة الاعتراض تجتمع اللجنة خلال خمسة عشر يوما للبت في مدى انطباق التدابير الواردة في الفقرة ٣ /أ/.

٢ ـ توافق على استثناءات من التدابير المنصوص عليها في المادة ٣ /أ/ على أساس كل حالة على حدة:

١ ـ في ما يتعلق بالقيود على السفر، عندما تقرر اللجنة أن هذا السفر مبرر بحاجة إنسانية بما في ذلك أداء الواجبات الدينية، أو عندما تستنج اللجنة أن الاستثناء يمكن من باب آخر أن يدعم مقاصد هذا القرار.

٢ ـ في ما يتعلق بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية الأخرى، عندما تقرر اللجنة أن هذه الاستثناءات ضرورية للإيفاء بالمصروفات الأساسية بما فيها المدفوعات اللازمة للمواد الغذائية والإيجارات أو أقساط القروض العقارية والدواء والعلاج الطبي والضرائب وأقساط التأمين ورسوم المنافع العامة أو لازمة حصرا لدفع أتعاب معقولة لقاء خدمات فنية، وتسديد المصروفات التي يجرى تكبدها في سياق توفير الخدمات القانونية أو الأتعاب أو رسوم الخدمات اللازمة لمداومة احتياز الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية المجمدة الأخرى والحفاظ عليها.

٣ ـ تسجل استبعاد أي شخص من نطاق التدابير الواردة في الفقرة ٣ /أ/ بناء على إشعار من لجنة التحقيق أو من حكومة لبنان بأن هذا الشخص لم يعد يشتبه بأنه متورط في هذا العمل الإرهابي، بشرط عدم إبداء اعتراض من جانب أي عضو في اللجنة في غضون يومي عمل من تلقي هذا التحديد وفى حالة الاعتراض تجتمع اللجنة خلال خمسة عشر يوما للبت في استبعاد الشخص من نطاق التدابير الواردة في الفقرة ٣ /أ/.

٤ ـ تبلغ جميع الدول الأعضاء بالأشخاص الذين يخضعون للتدابير الواردة في الفقرة ٣/أ/ من هذا القرار ❑

تقارير ووثائق

وثيقة * | القـــــرار ١٦٤٤

إن مجلس الأمن، إذ يؤكد مجددا كل قراراته السابقة ذات الصلة بما فيها القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) تاريخ السابع من نيسان / إبريل ٢٠٠٥ و١٣٧٣ (٢٠٠١) تاريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ و١٥٦٦ (٢٠٠٤) تاريخ ٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤.

ويؤكد مجددا وبصورة خاصة على القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) تاريخ ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، وإذ يؤكد مجددا إدانته بأشد لهجة للتفجير الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ ولجميع الهجمات الإرهابية الأخرى التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤ ويؤكد مجددا وجوب محاسبة جميع المتورطين في هذه الهجمات على جرائمهم، وبعد أن درس بعناية تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (إس - ٢٠٠٥/٧٧٥) اللجنة حول التحقيق الذي تجريه في التفجير الإرهابي الذي وقع في بيروت (لبنان) في ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ وأودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و٢٢ آخرين وتسبب بإصابة العشرات بجروح، وإذ يهنئ اللجنة على العمل الاحترافي الممتاز الذي أنجزته في ظروف صعبة السلطات اللبنانية في تحقيقها في هذا العمل الإرهابي، وإذ يهنئ بصورة خاصة ديتليف ميليس على الطريقة التي أنجز بها مهامه على رأس اللجنة وتفانيه لقضية العدالة، وإذ يجدد دعوته لجميع الدول من أجل أن تقدم للسلطات اللبنانية وللجنة كل المساعدة التي قد تحتاج إليها وتطلبها في سياق التحقيق وعلى الأخص تقديم كل المعلومات المتصلة بهذا الاعتداء الإرهابي التي قد تكون في حوزتها، وإذ يأخذ علما بالرسالة التي وجهها رئيس الوزراء اللبناني إلى الأمانة العامة في ٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ (إس/٢٠٠٥/٧٦٢) وطلب فيها تمديد مهمة اللجنة لستة أشهر مع احتمال تمديدها فترة إضافية عند الاقتضاء، لتمكين اللجنة من مواصلة مساعدتها للسلطات اللبنانية المختصة في التحقيقات الجارية في الجريمة، وللبحث في إجراءات متابعة محتملة لجلب مرتكبي الجريمة المشار إليها أمام العدالة، وإذ يأخذ علما أيضا بتوصيات اللجنة بهذا الصدد، وإذ يأخذ علما أيضا بالرسالة التي وجهها رئيس الوزراء اللبناني إلى الأمانة العامة في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ (إس/٢٠٠٥/٧٨٣) التي طلب فيها إنشاء لجنة ذات طابع دولي لمحاكمة كل الذين تثبت مسئوليتهم في هذه الجريمة الإرهابية وطلب أيضا توسيع مهمة اللجنة أو تشكيل لجنة

(*) النص الحرفي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦٤٤ (٢٠٠٥) الذي يمدد مهمة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

تحقيق دولية أخرى للتحقيق في الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في لبنان منذ ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ يلحظ أن السلطات السورية أتاحت استجواب مسؤولين سوريين، مبديا في الوقت نفسه قلقه العميق لتقييم اللجنة لسلوك سوريا إلى اليوم، ويشير إلى أن اللجنة ما زالت تنتظر من السلطات السورية توفير مواد أخرى مطلوبة، وإذ يؤكد مجددا أن هذا العمل الإرهابي يشكل مع تداعياته تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وعملا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

١ - يرحب بتقرير اللجنة. ٢ - يقرر طبقا لتوصيات اللجنة وطلب الحكومة اللبنانية، تمديد مهمة اللجنة مثلما حدده القراران ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و١٦٣٦ (٢٠٠٥)، حتى ١٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ كفترة أولية. ٣ - يأخذ علما بارتياح بالتقدم الذي أحرزه التحقيق منذ تقرير اللجنة الأخير إلى المجلس، ويلحظ بقلق بالغ أن التحقيق وبالرغم من أنه لم يكتمل بعد، يؤكد استنتاجات اللجنة السابقة، وبأن الحكومة السورية لم تقدم بعد للجنة التعاون الكامل وغير المشروط الذي طلب منها في القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

٤ - يشير إلى واجب سوريا وتعهدها بالتعاون بصورة تامة وغير مشروطة مع اللجنة، ويطالب سوريا صراحة بالتجاوب بشكل فوري لا لبس فيه في المسائل التي يشير إليها قاضي التحقيق وبتلبية أي طلب قد تقدمه اللجنة في المستقبل بدون إبطاء.

٥ - يطلب من اللجنة رفع تقرير إلى المجلس حول سير التحقيق بما في ذلك تعاون السلطات السورية، كل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا القرار أو في أي وقت قبل هذه المهلة إذا ما ارتأت اللجنة أن هذا التعاون لا يستجيب لمتطلبات هذا القرار والقرارين ١٥٩٥ و١٦٣٦. ٦ - يأخذ علما بطلب الحكومة اللبنانية بمحاكمة أولئك الذين سيتهمون لاحقا بالضلوع في هذا الاعتداء الإرهابي أمام محكمة ذات طابع دولي(*)، ويطلب من الأمين العام مساعدة الحكومة اللبنانية علي تحديد طبيعة ونطاق المساعدة الدولية المطلوبة بهذا الصدد، كما يطلب من الأمين العام رفع التقارير إليه بشكل سريع حول المسألة.

٧ - يسمح للجنة بطلب من الحكومة اللبنانية بتقديم المساعدة الفنية التي تراها مناسبة للسلطات اللبنانية في التحقيقات حول الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في لبنان منذ ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤، ويطلب من الأمين العام رفع توصيات بالتشاور مع اللجنة ومع الحكومة اللبنانية، لتوسيع تفويض اللجنة ليشمل التحقيق في هذه الاعتداءات.

٨ - يطلب من الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بالدعم والموارد الضرورية للقيام بمهامها.

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر ❑

(*) في النص الفرنسي الذي وزع ترد كلمة «دولية» بدلاً من عبارة «ذات طابع دولي».

تقارير ووثائق

بلاغ بلاغ مكة المكرمة

"نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ نجتمع في الدورة الاستثنائية الثالثة للمؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة بين ٥ و٦ ذي القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٧ و٨ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥م، نرفع آيات الحمد لله عز وجل إذ من علينا بأن نجتمع في رحاب هذا البلد الحرام على ثرى مهد الرسالة الإسلامية قبلة المسلمين التي انطلق منها نور الإسلام ليهدي البشرية الى سبل الخير والسلام ويرسي دعائم حضارة إسلامية شكلت رافدا مهما من روافد الحضارة الإنسانية.

وإذا ما كان ظهور الرسالة الإسلامية بمضامينها السامية استهدف إخراج العالم من غياهب الجهل والظلام والاستبداد الى نور الحق والعدالة وطريق العلم والمعرفة ومبادئ التعايش السلمي، فإننا نجد أنفسنا اليوم في عهد اختلفت فيه المفاهيم واختلطت القيم وعم الجهل واستشرت الأمراض والأوبئة وتفشى الظلم وتدهورت فيه بيئة الإنسان، وأضحينا أحوج ما نكون فيه الى منظور جديد للخروج بالأمة كما شاءت إرادة الله لكي تكون مصدرا للإشراق والعلم والمعرفة والأخلاق ومنارا للإنسانية. إن الحفاظ على هويتنا الإسلامية وقيمنا الأساسية ومصالح الأمة العليا لن يأتي إلا من خلال انتماء المسلمين الصادق الى الإسلام الحقيقي والتزامهم الحق بمبادئه وقيمه الأصيلة منهاجا لحياتهم لكي تنهض الأمة وتمارس دورها الفعال في خدمة البشرية والحضارة الإنسانية. إننا نستشعر ضمير الأمة الذي عبر عنه علماؤها ومفكروها - جزاهم الله عنا خير الجزاء - في لقائهم الذي سبق اجتماع القمة مدركين للتحديات التي أشاروا إليها على الصعد السياسية والتنموية والاجتماعية والثقافية والعلمية كافة، وما تتعرض له الأمة من تهديدات داخلية وخارجية أسهمت في تعميق المأزق الحالي الذي تعيشه وتنعكس على مستقبله بل مستقبل البشرية والحضارة الإنسانية.

ولا بد من التعامل مع هذه التحديات من خلال رؤية استراتيجية تخطط لمستقبل الأمة وتواكب المتغيرات الدولية وتطوراتها من اجل بلورة رؤية تستشرف آفاق المستقبل بما يمكن العالم الإسلامي من التعامل مع لا تحديات القرن الحادي والعشرين بالاستناد إلى إرادة جماعية وعمل إسلامي مشترك. وفي هذا الإطار فإنه ينبغي علينا الوقوف وقفة صادقة حازمة مع النفس حول

إصلاح شأن الأمة الذي يبدأ من إصلاح الذات بالاتفاق على كلمة سواء ركيزتها كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والتصدي بكل حزم لدعاة الفتنة والانحراف والضلالة التي تستهدف تحريف مبادئ الإسلام السامية الداعية الى المحبة والسلام والوئام والحضارة الى أفكار منحرفة تقوم على الجهل والانغلاق والكراهية وسفك الدماء.

إن امتنا الإسلامية مطالبة اليوم بالاجتماع على الخير مصداقا لقوله عز وجل "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا"، الأمر الذي يستوجب من علمائنا وفقهائنا توحيد كلمتهم في فضح انحراف هذه الفئة الضالة وبطلان مزاعمها واتخاذ موقف حازم ضدها.

وإذ نؤكد في هذا الصدد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على أي دين أو جنس أو لون أو بلد وعلى عدم وجود أي مبرر أو مسوغ للإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومصادره، فإننا عازمون - بحول الله تعالى - على تطوير أنظمتنا وقوانيننا الوطنية لتجريم كل ممارسات الإرهاب وتمويلها والتحريض عليها، مطالبين في الوقت نفسه بمضاعفة الجهود الدولية وتنسيقها لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب الذي أقره مؤتمر الرياض لمكافحة الإرهاب. إن أولوية الإصلاح والتطوير تشكل قناعة تجمع عليها الأمة حكومات وشعوبا في إطار نابع من داخل مجتمعاتنا الإسلامية ومتوائم مع مكتسبات الحضارة الإنسانية ومستلهم لمبادئ الشورى والعدل والمساواة في تحقيق الحكم الرشيد وتوسيع المشاركة السياسية وتكريس سيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان وبسط العدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد وبناء مؤسسات المجتمع. والحضارة الإسلامية هي جزء لا يتجزأ من الحضارة الإنسانية، تقوم على قيم الحوار والوسطية والعدل والبر والتسامح باعتبارها قيما إنسانية راقية في مقابل التعصب والانغلاق والاستبداد والإقصاء، لذلك فإنه من المهم تعميق هذه القيم السامية في خطابنا الاسلامي داخل مجتمعاتنا وخارجها. وإذ نؤكد على نبذنا للتطرف والغلو والعنف فإننا نبدى استياءنا وقلقنا من تنامي ظاهرة كراهية ومعاداة الإسلام في العالم باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز وعن العزم على العمل الجاد للتصدي لها بالوسائل المتاحة كافة، ولما يشكله التعاون الاقتصادي والتكافل الاجتماعي بين الدول الإسلامية من أهمية في تعزيز تضامنها وتعظيم استفادتها من مزايا العولمة وتفادي سلبياتها، فإننا نعتبر أهداف محو الأمية واستئصال الأمراض والأوبئة ومكافحة الفقر في الدول الإسلامية أهدافا استراتيجية ملحة تتطلب حشد الموارد اللازمة كافة لتحقيقها. إن تحقيق الأهداف المتوخاة لن يتأتي إلا من خلال الالتزام بالجدية والمصداقية في العمل الإسلامي والانطلاق من رؤية جديدة للعالم الإسلامي تتعامل مع التحديات الدولية ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحفظ قيم الأمة ومصالحها، فقد تم اعتماد وإقرار خطة العمل العشرية لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الواحد والعشرين.

وإننا لندعو ربنا أن يهيئ لنا من أمرنا رشداً وفي مسعانا توفيقاً وفي حياتنا خيراً "وعد الله الذين أمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون" ❑

تقارير ووثائق

بيان * البيان الختامي للقمة الإسلامية

المجال الفكري

أكد المؤتمر أن الاسلام هو دين الوسطية ويرفض الغلو والتطرف والانغلاق، وأكد في هذا الصدد أهمية التصدي للفكر المنحرف بكافة الوسائل المتاحة الى جانب تطوير المناهج الدراسية بما يرسخ قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية، وأكد المؤتمر على ان حوار الحضارات المبني على الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة بين الشعوب أمر ضروري لبناء عالم يسوده التسامح والتعاون والثقة بين الامم، ودعا المؤتمر الى مكافحة التطرف المستتر بالدين والمذهب وعدم تكفير المذاهب الاسلامية واكد تعميق الحوار بينها وتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح وندد بالجرأة على الفتوى ممن ليس اهلا لها، واكد المؤتمر على اهمية اصلاح مجمع الفقه الاسلامي ليكون مرجعية فقهية للامة الاسلامية.

المجال السياسي

القضية الفلسطينية: أكد المؤتمر أهمية قضية فلسطين باعتبارها القضية المركزية للامة الاسلامية، وعليه فإن انهاء الإحتلال الإسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الاراضي اللبنانية المحتلة وفق قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ يعتبر مطلباً حيويا للامة الاسلامية قاطبة ومن شأن هذه القضية توحيد الموقف الاسلامي من الحل الشامل لقضية فلسطين وفق قرارات الامم المتحدة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. كما يجب بذل الجهود من اجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الاسلامي والتاريخي وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الاقصى وباقي الاماكن المقدسة وحمايتها والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة ودعا المؤسسات الفلسطينية فيها وانشاء جامعة الاقصى في مدينة القدس. ودعا الى دعم وقفية صندوق القدس بحيث يسهم كل مسلم بدولار واحد الى جانب مساهمة الدول الاعضاء للحفاظ على المقدسات في مدينة القدس، وفي مقدمتها المسجد الاقصى المبارك، والمحافظة على المعالم الحضارية والتاريخية في المدينة المقدسة وعلى طابعها العربي

(*) انعقدت في مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية يومي ٧ و٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.

الاسلامي وتعزيز صمود اهلها لتعود للتعايش والتسامح عاصمة لدولة فلسطين. واكد العمل مع المجتمع الدولي من اجل حمل اسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وكذلك وقف بناء الجدار وازالة الجزء القائم منه وفقا للفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية.

العراق: ناقشت القمة الوضع في العراق حيث اعربت عن ترحيبها بالمبادرة العربية للوفاق الوطني بين الفئات العراقية وعن أملها في ان تؤدي الانتخابات التشريعية القادمة الى قيام الحكومة العراقية الدستورية بما يحفظ وحدة العراق وسلامة اراضيه ويحقق أمنه واستقراره ويمكن العراق من القيام بدوره الحضاري في الساحة العربية والاسلامية والدولية، وأعربت عن ادانتها للارهاب الذي يتعرض له الشعب العراقي وعن دعمها للعملية السياسية واستكمال المؤسسات الدستورية ودعم عملية الاعمار. وأكدت اهمية دور الامم المتحدة والتعاون بينها وبين منظمة المؤتمر الاسلامي لدعم العملية السياسية في العراق.

جامو وكشمير: أكد المؤتمر دعمه لحقوق وتطلعات شعب جامو وكشمير في تقرير المصير وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة. ودعا الى احترام حقوق الانسان للشعب الكشميري كما وافق المؤتمر على توفير الدعم السياسي والدبلوماسي للممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري في نضالهم ضد الإحتلال الاجنبي.

الصومال: أكد المؤتمر وقوفه الى جانب الحكومة الصومالية في سعيها لاستعادة الامن واعادة الاعمار.

أذربيجان: وجدد المؤتمر ادانته للعدوان المستمر لجمهورية أرمينيا على سيادة جمهورية اذربيجان وسلامة اراضيها، ودعا الى الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الارمينية من جميع الاراضي الاذربيجانية المحتلة.

القبارصة الأتراك: واعرب المؤتمر عن التضامن مع الشعب القبرصي التركي المسلم وحقه المشروع، من خلال دعم الجهود في إطار الأمم المتحدة للوصول الى حل شامل وعادل ودائم لهذه القضية على اساس المساواة السياسية وكذا اتخاذ اجراءات ملموسة نحو حذف جميع القيود المؤدية الى عزلة الشعب القبرصي التركي.

دعم السلام في السودان: وجدد المؤتمر ترحيبه باتفاق السلام الشامل في السودان والقرار الصادر عن القمة العاشرة بانشاء صندوق لاعادة اعمار المناطق المتأثرة بالحرب في السودان وحث الدول الاعضاء على المساهمة الفعالة في الصندوق.

التضامن الإسلامي

اكد المؤتمر الجدية والمصداقية في العمل الاسلامي المشترك من خلال التنفيذ العملي لقرارات المؤتمرات الاسلامية خاصة في ما يتعلق بتجسيد التضامن الاسلامي عند مواجهة الشدائد ، كالكوارث الطبيعية وغيرها ومواجهة التهديدات الخارجية التي تزعزع أمن أية دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بموقف موحد ورفض العقوبات احادية الجانب، كما اكد ضرورة إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي بغية زيادة تفعيل مؤسساتها وتنمية دورها.

الإرهاب

شدد المؤتمر على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفض أي مبرر أو مسوغ له واعلن عن تضامنه مع الدول الاعضاء في المنظمة التي تعرضت وتتعرض للعمليات الارهابية، كما شدد على ضرورة تجريم كافة الممارسات الإرهابية وجميع أشكال دعمها وتمويلها والتحريض عليها، معتبرا الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بأي دين أو جنس أو لون أو بلد، وأكد على أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام ٢٠٠٥م بما في ذلك انشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب. وأكد ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين مشروعية مقاومة الإحتلال الأجنبي التي لا تستبيح دماء المدنيين الأبرياء ودعم الجهود الرامية إلى وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الارهاب وكذلك عقد مؤتمر دولي او دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لتأكيد التوافق الدولي على استراتيجية متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

ظاهرة كراهية الإسلام: أكد المؤتمر ضرورة العمل الجماعي على ابراز حقيقة الاسلام وقيمه السامية والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام وتشويه صورته وقيمه وتدنيس الأماكن الإسلامية والعمل الفعال مع الدول والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وحثها على تجريم هذه الظاهرة باعتبارها شكلا من اشكال العنصرية، وأعرب المؤتمر عن قلقه ازاء تنامي الكراهية ضد الاسلام والمسلمين في العالم وندد بالاساءة الى صورة نبي الاسلام محمد صلى الله عليه وسلم في وسائل اعلام بعض البلدان وأكد مسؤولية جميع الحكومات على ضمان الاحترام الكامل لجميع الاديان والرموز الدينية وعدم جواز استغلال حرية التعبير ذريعة للاساءة الى الاديان. التعاون مع الدول غير الأعضاء بالمنظمة: شدد المؤتمر على أهمية تعزيز التعاون والحوار مع الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي توجد بها مجتمعات إسلامية وكذلك مع الممثلين الحقيقيين لهذه المجتمعات بما يحفظ حقوقها ومواصلة مراقبة اي تطور عن كثب.

حقوق الإنسان: دعا المؤتمر لدراسة إمكانية إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وكذلك امكانية اعداد ميثاق اسلامي لحقوق الانسان وفقا لما نص عليه إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. كما دعا الى التفاعل في هذا المجال مع الامم المتحدة والمنظمات الاخرى ذات الصلة واكد اهمية تعزيز حقوق المرأة وتعليمها ورحب بعرض تركيا استضافة المؤتمر الأول لمنظمة المؤتمر الاسلامي حول المرأة.

الإعلام: واكد المؤتمر ضرورة قيام وسائل الإعلام في العالم الإسلامي بعرض الوجه الحقيقي المشرق لعقيدتنا الإسلامية والتعامل مع الإعلام الدولي بكيفية فعالة تحقق هذا الهدف ودعا الى تفعيل)الكومياك) واكد اهمية دعم صندوق التضامن الرقمي لتنمية مجتمع المعلومات في البلدان الاسلامية.

المجال الاقتصادي والاجتماعي

التعاون الاقتصادي: أكد المؤتمر أهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية

والاقتصادية المتوفرة في العالم الإسلامي والاستفادة منها في تعزيز التعاون بين دوله والعمل على تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تطوير هذا التعاون ودراسة إمكانية إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء والانضمام الى الاتفاقيات والقرارات المبرمة وتنفيذها ودعم أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

التجارة البينية: أكد المؤتمر ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في التجارة البينية بين الدول الاعضاء ورحب بإنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة استجابة لدعوة خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر داعيا إلى سرعة مباشرة هذه المؤسسة لأعمالها. كما دعا إلى زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من تلبية احتياجات الدول الاعضاء وجدد المؤتمر التاكيد على حيوية دور القطاع الخاص في التنمية.

مكافحة الأمراض والكوارث: أكد المؤتمر أهمية التعاون في مجال بناء القدرات ومكافحة الفقر والبطالة ومحو الأمية واستئصال الامراض مثل الايدز والملاريا والسل والسعي لحشد الموارد اللازمة لذلك من خلال تأسيس صندوق خاص في البنك الإسلامي وتكليف مجلس محافظي البنك بتنفيذ ذلك وعطفا على دعوة الامين العام للامم المتحدة بخصوص القضاء على شلل الاطفال واكد اهمية دعم الجهود الدولية في هذا المجال خاصة ان الدول الاعضاء تعد من ابرز ضحايا شلل الاطفال.

التنمية في أفريقيا: دعا المؤتمر إلى دعم التنمية في افريقيا ومبادرة (النيباد) وقرر وضع برنامج خاص لذلك، وأكد من جديد الالتزام بتحقيق أهداف الألفية التنموية من خلال اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء ودعا الدول والمؤسسات الدولية التي تستطيع تقليص او إلغاء ديونها المترتبة على الدول الأعضاء أن تدرس إمكانية القيام بذلك حتى تتمكن الدول المدينة من تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر. كما شجع مبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع بقية الدول الاعضاء والبلدان الاقل نموا والبلدان منخفضة الدخل الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

التكنولوجيا ونظم المعلومات: قرر المؤتمر تبني خطوات واضحة للتنمية العلمية والتكنولوجية خاصة ما ينتج من اكتفائها الذاتي كالاستخدام السلمي لتقنية التكنولوجيا في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية دعم التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، واكد الاجتماع اهمية القرارات والتوصيات الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد في تونس ودعا الى تقليص الفجوة الرقمية بين الدول وتحقيق التقدم الحضاري المنشود. كما دعا ايضا للتعاون الوثيق في مجال العلوم والتكنولوجيا ❑

قراءة فـي عشـرة كـتـب

أحمد مفلح *

نبيه بشير، ***عودة إلى التاريخ المقدس: الحريدية والصهيونية،***
(دمشق: تدمر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ٥٧١ ص.

يستعرض الكتاب تطور المعسكر الحريدي، ذلك التجمع اليهودي المتزمت دينياً، في الكيان الصهيوني وخارجه، ويكشف مفاصل ونقاط تحول كان لها أثر بالغ في مستقبل تطور هذا المعسكر إلى المشروع الصهيوني ونتائجه. كما يتوقف الكتاب عند الإعتقاد المهيمن بين الصهاينة، وخصوصاً بين الباحثين والمؤرخين منهم، الذي يخلص إلى أن الحريديم كانوا وما زالوا مناهضين للصهيونية وللكيان الصهيوني. فيكشف عن حقيقة تتلخص في أن هذا الاعتقاد غير دقيق إطلاقاً، ولا يرتكز على معطيات موضوعية وميدانية. بل إن الحريديم كانوا في العديد من المفاصل المركزية في السابق وما زالوا يعارضون الجوانب العلمانية في العقيدة والنشاط الصهيونيين فحسب. كما يكشف عن التحوّلات في نظرة الحريديم بتياراتهم المختلفة للنشاط الصهيوني منذ بدايته، ويتوقف عند أسباب هذه التحولات وشدة تأثيرها في السياسة والمجتمع الصهيونيين. ويكشف الكتاب أيضاً أهم سمات المرحلة الجديدة التي لا تزال تتبلور والتي سيبني عليها المجتمع الحريدي في المستقبل القريب نظرته إلى «دولة إسرائيل» وسياساتها، والتي من دون أدنى شك سيكون لها إسقاطات كبيرة جداً على الصعد السياسية والثقافية، وحتى القطرية في منطقة الشرق الأوسط. وتنبع أهمية هذا الكتاب من أنه يأتي من كاتب يعايش هذا المجتمع الصهيوني (من مواليد سخنين في الجليل)، وباحث اكاديمي يحمل اللقب الثاني في الفلسفة السياسية من الجامعة العبرية في القدس، ومهتم بمسائل إسرائيلية ويهودية، فجاءت مراجعه واستشهاداته من مراجع عبرية وصهيونية بلغتها الأصلية من دون مواربة أو تجميل أو تحريف. إنه كتاب يستحق القراءة والدراسة من قبل كل عربي ومسلم مهتم بالقضية الفلسطينية وبشاعة المؤامرات الصهيونية والحركات اليهودية العنصرية الأخرى.

(*) كاتب فلسطيني.

عبد القادر ياسين (وآخرون)، ***ثالوث الشر: النازية ـ الصهيونية ـ معاداة السامية***، (القاهرة: دار سطور، ٢٠٠٥)، ١٨٧ ص.

يتناول الكتاب ظاهرة معاداة السامية في سياقها التاريخي، فيتوقف مؤلفوه عند اليهود في التاريخ، والسامية ومعاداتها بين الحقيقة والتسخير، وحيثيات ظهور الصهيونية، وما قبل الصهيونية والنازية، والضجة المثارة حول المحرقة اليهودية أيام النازية (الهولوكوست)، وقانون معاداة السامية ونصّه (في الملحق).

ركز الفصل الأول (كتبه أحمد عاطف) على صعوبة دراسة تاريخ اليهود في شكل مستقل عن دراسة بقية الأمم والشعوب التي نشأت في المنطقة، بل هناك صعوبة في الإستناد إلى المصادر الدينية فقط للتعرف إلى تاريخ اليهود.

وحول كلمة «السامية» يرى أحمد زكريا في الفصل الثاني، أن اليهود نقلوها من كتاب عقيدي ديني خاص باليهود، لا يؤمن به إلا جزء يسير من العالم. وإتفاق العلماء عليه ليس إلا اتفاقاً مجازياً. ويتساءل زكريا: كيف يتسنى لليهود إلصاق صفة السامية بهم في حين أن اليهودية ديانة مفتوحة، فيها الزنوج والفلاشا والخزر.

أما الكاتبة زينب حسن فتفند (الفصل الثالث) اعتبار الصهيونية حركة «قومية»، وذلك لأنها ظهرت في فترة أرتد فيها عصر القوميات في أوروبا إلى الرجعية العنصرية بعد هزيمة نابليون عام ١٨١٥.

ورصد محمود عبد في الفصل الرابع الأصول الفكرية المشتركة بين الصهيونية والنازية، واستلهامهما هذا الفكر من المنظومة النيتشوية، حيث فرق الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه بين الشعب العضوي كشعب مختار نقي الدم، وبين الضعفاء الذين يستحقون الإبادة.

وفي الفصل الخامس من الكتاب درس أحمد كمال صلاح الهولوكوست كما يراها اليهود، مستنداً إلى آرائهم ومبالغاتهم في تعظيم عدد الضحايا، ومستخدماً شهود عيان لمعرفة مدى صحة هذه الضجة المفتعلة حول هذه المحرقة، متوقفاً عند استحالة وجود غرف غاز، معلناً أن تلك الغرف لم تكن أكثر من مجرد غرف لحرق جثث الموتى.

وحول قانون تعقب السامية، كتب عبد القادر ياسين أخيراً عن كيفية إقرار هذا القانون من الكونغرس الأميركي في تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٤، وما لذلك من دلالات واضحة، انتقلت من مجرد تحيز الولايات المتحدة لإسرائيل إلى التحالف الاستراتيجي بين الطرفين.

مايكل شوير، ***الفوقية الإمبريالية الأميركية: لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب***، ترجمة سيمة عبد ربه، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ٤٣٧ ص.

يخلص الكاتب، وهو ضابط في الإستخبارات الأميركية ورئيس الوحدة المكلفة ملف أسامة بن لادن في وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية CIA، عند حديثه عن القاعدة وأسامة بن لادن ومعركتهما مع الولايات المتحدة التي هي معركة الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، إلى أن القادة

الأميركيين يصرّون على رفض اعتبار ما يجري على أنه تمرد إسلامي عالمي، وأن القوة العسكرية هي أداة أميركا الوحيدة الآن في الحرب، وستبقى كذلك طالما استمر العمل بالسياسات الحالية. ولن تتمكن أي ديبلوماسية، أو إشادة رئاسية بالإسلام، أو إقامة حوارات سياسية من تغطية حقيقة أن كثيراً من مسلمي العالم البالغ عددهم ١,٣ مليار مسلم، يكرهون أميركا بسبب أفعالها لا بسبب القيم التي تؤمن بها، فأي من تلك الحلول البديلة لن تتمكن من إنقاذ أميركا وإخراجها من هذه الحرب. وكان بن لادن دقيقاً عندما أعلم أميركا بالأسباب التي دفعته إلى شن الحرب عليها. لم تكن تلك الأسباب تتعلق بحرية أميركا وديموقراطيتها، ولكنها تتعلق في شكل مباشر بسياستها وأفعالها في العالم الإسلامي. فالحرب التي يشنها بن لادن وثيقة الصلة بمعتقدات الدين الإسلامي. فهو لم يكن ليتوصل إلى النجاح الذي حققه اليوم، هذا النجاح المتزايد يوماً بعد يوم، لو لم يكن المسلمون على اقتناع تام بأن دينهم، وإخوتهم، وثرواتهم تحت تهديد الحرب التي تشنها الولايات المتحدة، أو الغرب في شكل أعم. في الحقيقة إن سياسة الولايات المتحدة وأفعالها هي الحليف الوحيد لبن لادن. وإن النفط العربي، والغياب الخطير لتطوير الولايات المتحدة لمصادر طاقة بديلة، هو في صميم قضية بن لادن. فسعي واشنطن والغرب وراء نفط بخس الثمن هو السبب الذي دفعها لدعم حكومات طاغية في البلاد الإسلامية، هذه الحكومات التي يناضل بن لادن وإسلاميون آخرون للقضاء عليها. وفي النهاية قد تدوم هذه الحرب وتستمر لأجيال عدة، وأغلب الظن أن رحاها قد تدور على أرض الولايات المتحدة.

ويتساءل المؤلف لماذا لم يتوصل الأميركيون بعد إلى هذه النتائج، على الرغم من أن هذه المعلومات موجودة في المكتبات والانترنت، ويجيب من خلال خبرته الطويلة في الأوساط الاستخباراتية الأميركية (٢٢ سنة)، بأن القادة في واشنطن كانوا يكذّبون هذه المعلومات بكل ما في وسعهم، فهم يعتمون على تهديدات لا يريدون اتخاذ أي تدابير إزاءها، ويحافظون على الواجهة المزيفة التي توحي بأن التعاون في الأوساط الاستخباراتية هو أمر لا غبار عليه، حيث إنهم يخفون فشل بعض الوكالات وإهمالها. كما أنهم يتجنبون النقاشات التي تمس الأمن القومي، والتي تتطلب التركيز على قضايا سياسية حساسة كالدين وإسرائيل والسعودية. وأهم ما في ذلك أنهم يتجنبون المخاطرة باتخاذ أي خطوة من شأنها الحد من تقدمهم المهني وأعمالهم بعد الانتهاء من وظائفهم الحكومية وتطلعاتهم السياسية. ولقد بذل معظم القادة الأميركيين في حقل الاستخبارات جهوداً حثيثة في سبيل تنحية معظم الضباط الذين أدركوا حجم التهديد الذي يمثله بن لادن قبل ٩/١١، وعمدوا إلى إحالتهم إلى مراكز لا تمس قضايا بن لادن، أو استبعدوهم من الاجتماعات كافة التي قد يكون فيها فرصة ولو ضئيلة لتقديم معلومات استخبارية بنزاهة وصدق. غير أن هؤلاء القادة فشلوا بعد ٩/١١ في مطابقة واستخدام النتائج التي جاء بها الضباط الخبراء، والذين كان في إمكانهم تقديم معلومات غاية في الأهمية بالنسبة للحرب ضد بن لادن. والنتيجة التي يصل إليها المؤلف هي أنه على يقين بأن القاعدة ستضرب الولايات المتحدة بأقسى من ضربة ٩/١١، مستخدمة أسلحة الدمار الشامل.

التقرير الإستراتيجي العربي

(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥)

يستهل التقرير تحليلاته باستعراض نظرة نقدية للثقافة العربية في ضوء التحديات التي تفرضها العولمة، ويسعى نحو صياغة تعريف دقيق للرؤية الإستراتيجية التي يفتقدها الوطن العربي. وخصص قسماً خاصاً تناول تطور مسيرة النظام الإقليمي العربي في ضوء التحديات التي تواجهه مثل كيفية إدارة العلاقة مع حقائق العولمة خصوصاً بعد تأثيرات ٩/١١، مروراً بالتدخل العسكري الأميركي في العراق. وحاول التقرير رسم نظرة مستقبلية لتطور القضية الفلسطينية، حيث تم ترجيح سيناريو مستقبلي بحدوث دورات متعاقبة من التفاوض والحل الجزئي، ثم التوتر والمواجهة، فالتهدئة والتفاوض.

وفي المحور الثاني تناول التقرير التفاعلات الدولية، فحلل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لروسيا الإتحادية في عهد بوتين، باعتبارها واحدة من القوى الكبرى على الساحة الدولية، وتأثيرها في حركة التفاعلات الدولية، خصوصاً منطقة الشرق الأوسط. ورصد هذا المحور التحولات التي طرأت على حلف الناتو وتوسعه التدريجي في منطقة الشرق الأوسط. وناقش أيضاً أحوال المسلمين في أوروبا بعد أحداث ٩/١١ والحرب على الإرهاب. وبحث أيضاً في طبيعة «الإسلام الآسيوي». وأختتم هذا المحور برصد الخصائص العامة لأداء الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٤، وخصوصاً توسيع الإتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا، فضلاً عن تدهور قيمة الدولار، واجتياح العواصف والأعاصير خليج المكسيك وتدمير المنشآت النفطية هناك.

أما المحور الثالث فاستعرض التفاعلات الإقليمية التي اتسمت بالتدخل الخارجي في شؤون منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن اعتبار إيران محوراً للتفاعلات المهمة خلال العالم ٢٠٠٤، خصوصاً في ما يتعلق باستمرار الأزمة النووية، ومعركة الإنتخابات الرئاسية التي اسفرت عن فوز المرشح المحافظ أحمدي نجاد، وتداعيات ذلك على السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية.

وناقش هذا المحور أيضاً «التدويل» في الشرق الأوسط، والداخل الإيراني خصوصاً الإنتخابات ونتائجها ودلالاتها، والتقارب البطيء بين مصر وإيران، والعلاقات الإيرانية ـ الأميركية. واستعرض أيضاً مساعي تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

وتناول المحور الرابع من التقرير الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فتم رصد التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٤، سواء على صعيد التحول الهيكلي للقيادة الفلسطينية عقب وفاة ياسر عرفات، أو من ناحية إصلاح أجهزة السلطة. وعلى الجانب الإسرائيلي أشار هذا المحور إلى التطورات التي حدثت في الساحة الداخلية على الصعيدين السياسي والأمني، والتحركات الإسرائيلية تجاه منطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا، باعتبارها من الدوائر الرئيسة للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

وكان المحور الخامس عن النظام الإقليمي العربي، فتناول قضية الإصلاح الداخلي في الدول العربية، وإصلاح جامعة الدول العربية. وركز أيضاً على قضية المرأة العربية باعتبارها من أبرز

قضايا الإصلاح. وتناول انعكاسات ارتفاع سعر النفط على الاقتصادات العربية.
وتناول المحور الأخير من التقرير جمهورية مصر العربية، من حيث الإصلاح السياسي والأداء الاقتصادي والتحرك السياسي المصري الخارجي في أفريقيا والعالم.

علي الحاج، ***سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ٤٢٧ ص.
شهد العالم زيادة في النفوذ الأميركي على النظام الدولي وعلى شؤون المنطقة العربية منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، وذلك بسبب التحولات التي نتجت من انتهاء الحرب الباردة. غير أنه قد يشهد أيضاً تطوّراً في الدور السياسي لقوى دولية صاعدة كالإتحاد الأوروبي واليابان والصين.
وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أوفر القوى الدولية الصاعدة حظاً في تبوّء المركز الدولي المنافس للولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً تجاه المنطقة العربية التي تشكل المجال الإستراتيجي لمصالحها. تقوم الإشكالية الرئيسية لهذا الكتاب على التساؤل التالي: هل يشهد القرن الحادي والعشرون ولادة إمبراطورية أوروبية على انقاض النظام العالمي المندحر؟ خصوصاً أن سياسة الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية اتجهت بعد الحرب الباردة نحو تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية والحوارية، لعل أهمها: تحقيق تعاون اقتصادي ضمن إطار مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، والدعوة من البعض إلى قيام دور أوروبي قوي في إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر المتوسط، كما ترى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان، وإن كان هناك بعض الأوروبيين، كبريطانيا، الذين يدعون إلى إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ودول شمال الأطلسي. هذا إلى جانب أن الدول الأوروبية وإن بقيت متفاوتة في موقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكنها تبقى أكثر اعتدالاً وتفهماً من غيرها لهذا الموضوع.
أما بالنسبة إلى السياسات الأوروبية الأمنية في المنطقة العربية، فتدور حول تنامي الحركات الأصولية واستشراء ظاهرة العنف والتحدي الديموغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة غير الشرعية والتلوث البيئي الذي يهدد دول حوض البحر المتوسط. وتدور أهداف هذه السياسات الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية حول: التركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والمشاركة في التدابير الملائمة لمكافحة انتشار الجريمة المنظمة والمخدرات. والحرص على دعم الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. وتأسيس مركز لدراسة الأزمات، وتنظيم شبكة للإتصالات، ومراقبة التحركات والمناورات العسكرية.

عبد الرشيد عبد الحافظ، ***الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها،*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ١٤٣ ص.
لا تزال العولمة تشغل أذهان المفكرين والباحثين وعموم الناس على اختلاف تخصصاتهم وميولهم

ومشاربهم في أرجاء العالم كافة، إذ هي من المظاهر العالمية القليلة التي أثارت جدلاً واسعاً لم ينقطع منذ حوالي عقد من الزمان. فهناك من يؤيدها بلا حدود أو تحفظ، وهناك من يرفضها إلى أقصى مدى، وهناك من يتخذ موقفاً وسطاً، يحاول فيه التوفيق بين الوجود الموضوعي للظاهرة وإمكانية التحكم بها، على أساس جني ثمارها من جهة، وتجنب مخاطرها من جهة أخرى.

يأتي هذا الكتاب ليعرف بالعولمة وتجلياتها المتعددة وآثارها السلبية في المنطقة العربية، وكيفية مواجهتها والحماية منها. فيرى أن من أهم هذه الآثار السلبية للعولمة في المجتمع العربي لناحية المجال الاقتصادي هي: إنهيار حلم التنمية الوطنية المستقلة، وتكريس التبعية الاقتصادية للغرب، والقضاء على الصناعات الوطنية. ومن الناحية الثقافية، سترسخ العولمة هيمنة ثقافية معينة هي الثقافة الغربية والأميركية، وتقتل فرص تعزيز التلاقي والحوار والتلاقح بين الثقافات المتعددة في العالم. كما ستؤدي من الناحية السياسية إلى انكماش دور السلطة السياسية وضعف سيطرتها على الأوضاع داخل حدود الدولة التي تحكمها، وارتباط أجهزة الدولة وسلطاتها المتعددة بشبكات من العلاقات مع نظيراتها في الدول الأخرى والمنظمات الدولية على حساب جزء من سيادة هذه الأجهزة في نطاق إقليمها. وهذا يعني بالنسبة إلينا إضعاف سلطة الدولة الوطنية، والسعي إلى فرض نظام أو نموذج سياسي معين على العالم. ومن الناحية الاجتماعية تساهم هذه الظاهرة برواج أنماط السلوك الغربي وأساليب الحياة الغربية على حساب موروثنا الاجتماعي النابع من عقيدتنا وقيمنا الخالصة، ولا بد أن نتوقع المزيد من المعاناة والبؤس للفقراء.

من هنا لا بد من بعض الخطوات الضرورية في كافة النواحي لمواجهة هذه الظاهرة، كالإهتمام بإقامة البنية التحتية والأساسية، والسعي إلى توطين التقنية، والتركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الجدوى، والاهتمام بالبحث والتطوير والتأهيل والتدريب والتكامل والتكتل الاقتصادي، ومحاربة الفساد، والإهتمام بالإنتاج الثقافي والإعلامي المجسد لهويتنا، والإصلاح التربوي، والاهتمام باللغة العربية والقضاء على الأمية والاستخدام الواعي للتقنيات الإعلامية والاتصالية الحديثة. هذا إلى جانب الاحتفاظ بقدرة سلطة المجتمع على فرض السياسات الملائمة لمصلحة الأمة، وانتهاج نظام سياسي ملائم في مجتمعاتنا، مع السعي نحو الوحدة السياسية العربية.

راي تاكيه ونيكولاس غفوسديف، ***نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره***، ترجمة حسان بستاني (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥)، ٢٧٩ ص.

لا تزال كيفية انبعاث التشدد الإسلامي من دون إجابة واضحة. ويقف كثير من المفكرين والمحللين السياسيين حائرين أمام السبب الذي أدى إلى موجات التفجيرات في شوارع الكثير من المدن العربية والإسلامية والغربية، ويتساءلون عن سبب تشدد جماعات أصولية إسلامية في العراق والجزائر وأفغانستان ودول إسلامية وغربية عديدة، وتبنيها العنف وحده كوسيلة لتحقيق انقلاب سياسي تسعى إليه.

يبحث الكتاب في كيفية نشوء الإسلام الراديكالي، وخلاياه المسلّحة، ويستعرض تاريخ الحركات الأصولية المتشددة، ويتقصى مسيرتها. كما يتطرق إلى تجارب الدول التي تبنّت الإسلام

السياسي، ويوثّق مسيرة هذا العنف الدموي الذي اجتاح معظم الدول العربية، محاولاً توضيح أسبابه وآثاره.

يبدأ الكتاب ببحث ما يميز الإسلام السياسي الراديكالي عن أشكال أخرى من السياسات الإسلامية. فالإسلام الراديكالي هو قوة سياسية مميزة، وحركة راديكالية، إصلاحية غير عملية، وتوسعية ترفض الوضع الراهن، وتعتمد العنف لتعزيز برنامجها. وهناك فرق بين المسلمين الراديكاليين والإصلاحيين.

وينتقل الكتاب بعد ذلك إلى تفحص ثلاث ركائز في الشرق الأوسط: إيران، والجزائر ومصر. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت المحاولة الأولى لاعتماد النظرية الإسلامية وتطبيقها في الحكم الفعلي. وحالتا مصر والجزائر حاسمتان لأنهما كانتا الحالات الاختبارية لكل العالم العربي، ولكن أثبت الإسلاميون هناك عجزهم عن الحث على ثورات جماعية حتى ضد الأنظمة الفاسدة، ولم تتمكن المثالية والارهاب من الانتصار على الأنظمة.

ويتفحص الكتاب من ثم كيف أن الحركات الإسلامية ربحت موطىء قدم بسيط في البلقان وعبر أوراسيا، ولكنها أثبتت عجزها عن تعزيز موطىء القدم هذه وسطها لتشمل القرى والوديان المعزولة، على الرغم من تأثير ودعم الحركة الإسلامية الدولية، بمن فيهم اللاجئون من الحملات الفاشلة في مصر والجزائر. ويلاحظ في هذا المجال أن أكبر الأخطاء المرتكبة خلال التسعينات كان افتراض أن أختبار الشرق الأوسط كان معياراً للمسلمين جميعهم. وأحد أسباب تكشف الإسلام في البلقان وعبر أوراسيا، ولا سيما في أسيا الوسطى، عن مقاومة أكبر للإسلام السياسي الراديكالي هو خبرته المختلفة مع الحداثة.

وينتهي الكتاب ببعض الخلاصات العامة حول مسار الأسلمة الراديكالية. فالملاحظ أنه عندما كان يتولى الإسلاميون المسؤوليات البسيطة أو الكبيرة، فإن وقائع السياسات تفرض تبدلاً وتطوّراً في الحركات الإسلامية، وذلك بسبب المأزق والفساد في المؤسسات، وسوء توزيع الثروة، وغياب الديموقراطية، ولهذا السبب تخلى المقاتلون السابقون عن رفاقهم في السلاح، وسعوا إلى التوفيق بين التعليم الأخلاقي الإسلامي والليبرالية الحديثة. ولذلك يعتقد الكاتبان أن فترة تميّز الإسلام السياسي الراديكالي قد ولّت، وأن التحرر السياسي الحقيقي وتحديث الاقتصاد تبقى الوسائل الوحيدة القابلة للحياة لتجاوز المأزق التي يعيشها العالم الإسلامي.

إيال زيسر، ***بإسْم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم،***
(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ٤١٦ ص.

رافق صعود الرئيس بشار الأسد إلى السلطة مجموعة تحديات داخلية وخارجية، إذ كانت سوريا تقف عند مفترق طرق، أو عند طريق مسدودة، أمام التغييرات في المنطقة والعالم، ومقابل سلسلة من التحديات على صعيد السياسة الداخلية الاجتماعية والاقتصادية. فوضع هذا الأمر علامة استفهام على قدرة النظام في سوريا على الاستمرار والبقاء على صيغته الراهنة.

حفل الكتاب بمحطات تاريخية تتناول الواقع والتاريخ السوري منذ أيام الرئيس الراحل حافظ

الأسد حتى السنوات الأربع الأولى من عهد الرئيس السوري الحالي بشار، فتناول السياسة والتاريخ والمجتمع والاقتصاد والعلاقات السورية مع الخارج، وتحديداً مع الولايات المتحدة، مستنداً إلى أحاديث الرئيس حافظ الأسد وخطاباته، وكذلك مواقف الرئيس بشار، مع التوقف عند الآراء الصحافية الصهيونية والعربية.

قُسّم الكتاب إلى أربعة أقسام: التمهيد الذي يدور حول الإرث الذي أبقاه الرئيس الأسد خلفه، ويرسم من خلاله صورة سوريا في أيامه. ويركز القسم الأول على الطريق التي قطعها بشار إلى كرسي الحكم، وعلى جهوده وجهود والده لتأسيس وضمان مكانته كوريث. ويحاول المؤلف في هذا القسم رسم خطوط لشكل التصرفات الشخصية والسياسية لبشار، وكذلك خطوط لطبيعة التركيبة السياسية التي يقف على رأسها.

أما القسم الثاني فيستعرض انجازات الرئيس بشار وإخفاقاته الداخلية، وأبرزها جهوده الإصلاحية في السياسة الداخلية والمجتمع والاقتصاد. ويعالج القسم الثالث علاقات سوريا الخارجية مع العالم بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر والحرب على العراق، ويستعرض في هذا القسم الانعطافة المهمة التي أصابت سياسة بشار بعد انتفاضة الأقصى في فلسطين (٢٨/٩/٢٠٠٠) تجاه التفاوض مع إسرائيل. ويستعرض أيضاً تدخل سوريا في لبنان، والدور الذي تؤديه سوريا على الصعيدين العربي والدولي منذ أحداث ٩/١١.

ويذكر في هذا المجال أن الكتاب هو وجهة نظر صهيونية خطيرة، موجه إلى صانعي القرار في الكيان الصهيوني. والأهم انه يتنبأ بما سيحدث في لبنان وخروج القوات السورية، ما يعني تورط الكاتب في الإشارة إلى اليد الخارجية التي امتدت لتعبث بالعلاقات السورية ـ اللبنانية.

يوهانس رايسنر، ***الحركات الإسلامية في سورية: من الأربعينات وحتى نهاية عهد الشيشكلي***،

ترجمة محمد إبراهيم الأتاسي، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥)، ٤٨٣ ص.

تأسست حركة الإخوان المسلمين كحركة دينية سياسية عام ١٩٢٨، من قبل حسن البنا، وقد تمتع الإخوان المسلمون في الأربعينات والخمسينات بدور مهم في المجالات الاجتماعية والسياسية ليس في مصر فحسب، بل في الدول العربية الأخرى، وخصوصاً في سوريا، وقد تأثرت طريقة تفكيرهم وأعمالهم إلى حد كبير بالثورات ضد الاستعمار من ناحية والتغلغل الصناعي المادي من ناحية أخرى. وكان هدفهم، وما زال، أن يكون الإسلام هو قاعدة الإنطلاق والعمل في المجتمع كما كانت عليه الحال أيام الرسول.

ويأتي هذا الكتاب كمحاولة لتقديم هذه الحركة في تلك الدولة في سياق تاريخي حديث، بالإستناد إلى عدد وافر من المصادر المختلفة. وتقوم منهجيته على عدد من الأسئلة: إلى أي مدى يمكن اعتبار العنف على أنه ميزة من ميزات الإخوان المسلمين؟ وهل يكفي التقرير بأن الأخوان المسلمين هم عبارة عن رد فعل لتقف أمام محاولات التغلغل اللاديني وتفاقمه فيحق بذلك أن يطلق عليهم اسم «محاولات رجعية للسيطرة على الأوضاع»؟ أم هل يجب أو يحق للمراقب غير المسلم

إعطاؤهم صفة «رجعية» لأنهم اتخذوا الدين قاعدة يقتبسون منها مبادئهم؟ هل، وإلى أي مدى يمكن اعتبار حركة الإخوان المسلمين على أنها ربما كانت مثابة ظاهرة طبيعية في المجتمعات التي نشأت فيها؟ إلى أي مدى، وبأي طريقة كان للإسلام تأثيره في تحركات وأفعال الإخوان المسلمين، وما وظيفة الدين أثناء تحركهم للتوصل إلى أهدافهم، وما هو تأثير المحيط الذي كانوا يتفاعلون معه في فهمهم للإسلام، وفي تنظيمهم، بل وأيضاً أثناء محاولاتهم الوصول إلى غاياته الاجتماعية والسياسية.

من هنا، فإن هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على هذه الأسئلة، من خلال الإجابة عنها، وبالتالي ليست تاريخاً عاماً للإخوان في سوريا، بل محاولة لدراسة وتحليل طريقة عملهم خلال فترة من تاريخهم تبدأ منذ تأسيس الجمعية عام ١٩٤٦، أي الفترة التي تمكنوا اثناءها من التحرك ضمن إطار من الحرية السياسية، ودخولهم البرلمان، حتى تاريخ المنع والحل في عهد أديب الشيشكلي في أوائل عام ١٩٥٢.

مضاوي الرشيد، ***مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين،*** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥)، ١٨٢ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى تحليل الأزمة التي تعيشها السعودية في القرن الحادي والعشرين، والتي تتحمل مسؤوليتها الدولة، إذ إنها كانت خلال نصف قرن تقريباً المحرك الأول والأخير لبعض المشاكل التي تبلورت في المملكة. وأي مقولة تحاول تبرئة الدولة (في السعودية) وإلقاء اللوم على المجتمع فحسب، إنما هي إخفاء للحقائق ومحاولة بائسة لقلب العلاقة بين السبب والنتيجة.

إن الدولة السعودية اليوم قوية وضعيفة، فهي تمسك ببعض الأمور (القرار السياسي والثروة النفطية مثلاً)، ولكنها ضعيفة في قدرتها على مواجهة الحراك الشعبي الفكري، إذ تتعرض اليوم لحملة تكاد تقوّض مصداقيتها وقدرتها على التعاطي مع الواقع الداخلي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولا تزال دولة مركزية تملك آلة عسكرية كبيرة، ولا تزال تمسك مصادر ثروة كبيرة تسخرها لأهدافها الخاصة. ولها إمبراطورية إعلامية كبيرة تجندها في سبيل إيصال وجهة نظرها إلى المجتمع. ولكن على الرغم من ذلك دخلت السعودية القرن الحادي والعشرين وسط حالة غليان أمني وسياسي، ترافقت مع دعوات غربية، وأخرى داخلية ليبرالية وإسلامية، مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. وفي وقت كانت تتعرض فيه لحملة من التفجيرات، كان يلح السؤال يوماً بعد يوم عن كيفية إدارة المملكة «حوارها» مع الحركات الإسلامية الداخلية المتهمة بهذه التفجيرات، ومدى رغبتها وتجاوبها مع الدعوات الإصلاحية الداخلية والخارجية، وهل تملك الدولة السعودية فعلاً مشروعاً، أو حتى تصوراً للإصلاح.

يناقش هذا الكتاب مسببات هذه «الأزمة» التي يعيشها مشروع «الإصلاح» في السعودية، ويستعرض العوائق والإشكاليات التي تحول دون تحقيقه، بدءاً من عدم رغبة الدولة، إلى عدم توحد أطياف المعارضة حول مشروع متكامل للإصلاح المنشود، مروراً بالتباس الدعوات المطالبة به ❑

كشّــــاف

«شـــؤون الأوســـط»

من العدد ١١٧ (شتاء ٢٠٠٥)

إلى العدد ١٢٠ (خريف ٢٠٠٥)

إعداد:

لميس عميس

كشـــاف الموضوعات

(أ)

- **التحول في تصوّر واشنطن للتهديد بعد ٩/١١ والتخوف من البرنامج النووي الإيراني**، علي اصغر كاظمي، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ٢١ ـ ٣٤.
- **القانون والممارسة والبرنامج النووي الإيراني**، شفيق المصري، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ٣٥ ـ ٤٢.
- **خيارات أميركا تجاه البرنامج النووي الإيراني**، ريتشارد راسل، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ٤٣ ـ ٥٦.
- **إسرائيل والقدرة النووية الإيرانية: تداعيات وخيارات**، يحيى دبوق، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ٥٧ ـ ٧٤.
- **البرنامج النووي الإيراني: مختارات من الصحافة العربية**، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ٧٥ ـ ٩٩.
- **إيران والتحديات الإقليمية والدولية**، (حوار) سيد حسين موسوي، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ١٠٣ ـ ١٢٠.
- **إيران، أميركا والعراق**، سيد حسين موسوي، **العدد ١١٨**، ربيع ٢٠٠٥، ص ٦ ـ ٧.
- **محمود أحمدي نجاد وديموقراطية بوش**، محمد نورالدين، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ٢ ـ ٤.
- **إيران في عهد نجاد: نحو سياسة أكثر براغماتية**، سيد حسين موسوي، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ٥ ـ ٧.
- **الصين وإيران**، وجهات نظر صينية، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ٣٧ ـ ٦٢.
- **العلاقات الإيرانية ـ الأميركية: مشاكل وتوقعات**، محمود سريع القلم، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ٦٣ ـ ٦٦.
- **سياسة إيران الخارجية إزاء إسرائيل**، أمير حاجي يوسفي، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ٦٧ ـ ٨٢.
- **سلاح الجو الإسرائيلي وتدمير المنشآت النووية الإيرانية**، دانيال افراتي، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ٨٣ ـ ٩٠.
- **تركيا ـ إيران والعرب**، محمد خواجة، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ١٥٦ ـ ١٧٥.
- **مرحلة جديدة في الملف النووي الإيراني**، سيد حسين موسوي، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ٥ ـ ٧.
- **انتخاب نجاد والمسألة النووية في الصحافة العربية**، عفيف عثمان، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ١٨٣ ـ ١٨٧.

(ب)

■ بلغاريا

- **الإستعراب في بلغاريا**، محمد نورالدين، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

- **الدين والسياسة في روسيا**، سهيل فرح، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ٨٣ ـ ٩٥.
- **الدين والسياسة في اليابان**، مسعود ضاهر، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ٦٨ ـ ٨٢.

(ر)

(ع)

■ **العولمة**

- **العولمة العسكرية من أفغانستان إلى العراق**، كمال حمّاد، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ٤٥ ـ ٧٠.
- **الدول النامية والرأسمال العالمي**، الحسين الأدريسي، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ٧١ ـ ٨٨.
- **ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة**، بركات محمد مراد، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ٨٩ ـ ١٠٤.
- **المقاومة في العولمة**، زينب نصار، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ١٠٥ ـ ١٢٤.

(ف)

■ **فلسطين**

- **ياسر عرفات: نبي العودة المؤجلة**، صقر أبو فخر، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ١٢١ ـ ١٢٦.
- **حق العودة والقرار ١٥٥٩**، (ندوة)، (شفيق المصري، سهيل الناطور، خليل شتوي)، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ١١ ـ ٣٣.
- **الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة**، ابراهيم عبد الكريم، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ١١٢ ـ ١٣٤.
- **الواقع الفلسطيني: تحديات وآفاق** (حلقة نقاش)، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ١٨٨ ـ ١٩٨.

(ق)

■ **القرار ١٥٥٩ حول لبنان والبيان الرئاسي وتقرير انان والمذكرة السورية، العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ١٦٣ ـ ١٧٣.

■ **قمة**

- **قمة شرم الشيخ، العدد ١١٨**، ربيع ٢٠٠٥، ص ١٩٤ ـ ١٩٩.
- **إعلان وبيان قمة الجزائر، العدد ١١٨**، ربيع ٢٠٠٥، ص ٢١٥ ـ ٢٢٢.

(ل)

■ **لبنان**

- **لبنان وصراع الهوية**، محمد نورالدين، **العدد ١١٨**، ربيع ٢٠٠٥، ص ٢ ـ ٥.

(و)

■ الولايات المتحدة

(ي)

■ اليابان

كشـــاف الكُتّـــاب

(أ)

(ب)

(ج)

ـ **الجادر، أديب**، الإنتخابات العراقية، (عبد الحسين شعبان، علي السعدي)، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ١١ ـ ٣١.

(ح)

ـ **حماد، كمال**، العولمة العسكرية: من أفغانستان إلى العراق، **العدد** ١٢٠، خريف ٢٠٠٥، ص ٤٥ ـ ٧٠.

ـ **حنا، الياس**، خيارات ايران (نيفين مسعد، غسان العزي، محمود سريع القلم، وليد سكرية، ياسين سويد)، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ٧ ـ ١٨.

ـ **حيدر، صفوان**، الديموقراطية الاقتصادية، (قراءات)، **العدد** ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص ١٩٩ ـ ٢٠٨.

(خ)

ـ **خواجة، محمد**، تركيا ـ إيران ـ العرب، **العدد** ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص ١٥٦ ـ ١٧٥.

(د)

ـ **دبوق، يحيى**، إسرائيل والقدرة النووية الإيرانية: تداعيات وخيارات، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ٥٧ ـ ٧٣.

ـ **دبوق، يحيى**، الرقابة على الإعلام في إسرائيل، **العدد** ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص ١٣٥ ـ ١٥٥.

(ر)

ـ **راسل، ريتشارد**، خيارات أميركا تجاه البرنامج النووي الإيراني، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ٤٣ ـ ٥٦.

(ز)

ـ **زيادة، رضوان**، النظام السياسي العربي وأزمة التغيير، **العدد** ١٢٠، خريف ٢٠٠٥، ص ١٥٤ ـ ١٦٣.

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

- **ضاهر، مسعود**، الدين والسياسة في اليابان، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٥، ص ٦٨ ـ ٨٢.

(ط)

- **الطويل، رواء زكي**، العلاقات الاقتصادية التركية ـ السورية، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ١٠٣ ـ ١١١.

(ع)

- **عبد الكريم، إبراهيم**، الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة، **العدد ١١٩**، صيف ٢٠٠٥، ص ١١٢ ـ ١٣٤.
- **عثمان، عفيف**، الجابري في نقد العقل الأخلاقي العربي، (دراسات ومقالات)، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ١٥٥ ـ ١٦٢.
- **عثمان، عفيف**، رسالة أميركا (قراءات)، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص ٢٠٩ ـ ٢١٤.
- **عثمان، عفيف**، انتخاب نجاد والمسألة النووية في الصحافة العربية، (تقارير ووثائق)، **العدد** ١٢٠، خريف ٢٠٠٥، ص ١٨٣ ـ ١٨٧.
- **العريفي، سمر**، الإرهاب الإسرائيلي: التربية العسكرية نموذجاً، (دراسات ومقالات)، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ١٣٦ ـ ١٥٤.
- **العزي، غسان**، خيارات إيران، (نيفين مسعد، محمود سريع القلم، الياس حنا، وليد سكرية، ياسين سويد)، **العدد ١١٧**، شتاء ٢٠٠٥، ص ٧ ـ ١٨ (ندوة).
- **العزي، غسان**، الدين والسياسة في أوروبا، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ٥٠ ـ ٦٧.

(غ)

- **غاديس، جون ل**. الإستراتيجية الأميركية في الولاية الثانية، (دراسات ومقالات)، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ١٧٨ ـ ١٨٧.
- **غزال، خالد**، السياسة الإمبريالية الأميركية: العدوانية الكاملة، **العدد ١٢٠**، خريف ٢٠٠٥، ص ١٣٩ ـ ١٥٣.
- **غصن، غسان**، الخطر الأميركي: تسييس الدين، ام تديين السياسة، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ٣٥ ـ ٤٩.

(ف)

- **فرح، سهيل**، الدين والسياسة في روسيا، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ٨٣ ـ ٩٥.

(ق)

- **قانصو، وجيه**، الدين بين المجتمع والدولة في العالم العربي، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ١٠٩ ـ ١٣٠.

(ك)

- **كاظمي، علي أصغر**، التحول في تصوُّر واشنطن للتهديد بعد ٩/١١ والتخوف من البرنامج النووي الإيراني، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ٢١ ـ ٣٣.
- **كرم، سمير**، التحولات الإقليمية، (ياسين سويد، غسان العزي)، **العدد** ١٢٠، خريف ٢٠٠٥، ص ١١ ـ ٣٣.

(م)

ماريني، نظام، كركوك صورة نموذجية لعراق فيدرالي متفجر، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ١٢٧ ـ ١٣٥.
- **مراد، بركات محمد**، ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة، **العدد** ١٢٠، خريف ٢٠٠٥، ص ٨٩ ـ ١٠٤.
- **مسعد، نيفين**، خيارات ايران، (غسان العزي، محمود سريع القلم، الياس حنا، وليد سكرية، ياسين سويد)، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ٧ ـ ١٨ (ندوة).
- **المصري، شفيق**، القانون والممارسة والبرنامج النووي، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ٣٥ ـ ٤٢.
- **المصري، شفيق**، حق العودة والقرار ١٥٥٩، (سهيل الناطور، خليل شتوي)، **العدد** ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص ١١ ـ ٣٤ (ندوة).
- **موسوي، سيد حسين**، إيران والتحديات الإقليمية الدولية، (حوار)، **العدد** ١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص ١٠٣ ـ ١٢٠.
- **موسوي، سيد حسين**، إيران، أميركا والعراق، **العدد** ١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص ٦ ـ ٧.
- **موسوي، سيد حسين**، إيران في عهد نجاد: نحو سياسة أكثر براغماتية، **العدد** ١١٩،

صيف ٢٠٠٥، ص ٥ ـ ٧.
ـ **موسوي، سيد حسين،** سياسة نشر النفوذ الأميركي في العالم الإسلامي، **العدد ١١٩،** صيف ٢٠٠٥، ص ١٧٦ ـ ١٨٤.
ـ **موسوي، سيد حسين،** مرحلة جديدة في الملف النووي الإيراني، **العدد ١٢٠،** خريف ٢٠٠٥، ص ٥ ـ ٧.

(ن)

ـ **الناطور، سهيل،** حق العودة والقرار ١٥٥٩، (شفيق المصري، خليل شتوي)، **العدد ١١٩،** صيف، ص ١١ ـ ٣٤ (ندوة).
ـ **نصار، زينب،** المقاومة في العولمة، **العدد ١٢٠،** خريف ٢٠٠٥، ص ١٠٥ ـ ١٢٤.
ـ **نورالدين، محمد،** الحرب على العالم، **العدد ١١٧،** شتاء ٢٠٠٥، ص ٢ ـ ٤.
ـ **نورالدين، محمد،** لبنان وصراع الهوية، **العدد ١١٨،** ربيع ٢٠٠٥، ص ٢ ـ ٥.
ـ **نورالدين، محمد،** الدين والسياسة في تركيا، **العدد ١١٨،** ربيع ٢٠٠٥، ص ٩٦ ـ ١٠٨.
ـ **نورالدين، محمد،** محمود أحمدي نجاد وديموقراطية بوش، **العدد ١١٩،** صيف ٢٠٠٥، ص ٢ ـ ٤.
ـ **نورالدين، محمد،** الاستعراب في بلغاريا، **العدد ١١٩،** صيف ٢٠٠٥، ص ١٨٥ ـ ١٨٦ (تقارير ووثائق).
ـ **نورالدين، محمد،** في مواجهة التحالف الدولي، **العدد ١٢٠،** خريف ٢٠٠٥، ص ٢ ـ ٣.
ـ **نورالدين، محمد،** هويات تركيا الثلاث: أو «اللاهوية»!، **العدد ١٢٠،** خريف ٢٠٠٥، ص ١٧٩ ـ ١٨٢.

(هـ)

ـ **هيلر، مارك،** النظام الدولي بعد الحرب على العراق، (دراسات ومقالات)، **العدد ١١٨،** ربيع ٢٠٠٥، ص ١٦٧ ـ ١٧٧.

(ي)

ـ **يوسفي، أمير حاجي،** سياسة ايران الخارجية ازاء اسرائيل، **العدد ١١٩،** صيف ٢٠٠٥، ص ٦٧ ـ ٨٢.

EU and the US" and their effect on international security, the Middle East and the Gulf region, in the aftermath of nine eleven. Muhammad Haidari outlines "the geopolitical transformations" in Iran especially after the fall of the Soviet Union. He discusses the effects of the demise of the Russian influence, as well as the fact that the US geopolitically is on the Russian borders on the Iranian national interests, a development that besieged Iran and increased its security expenses.

Hadi Kubaisi discussed the structure of the Iranian political system, starting by the constitution and explaining the democratic features and the separation of powers. He also highlighted the political philosophy of the system.

THE ISSUE'S DIALOGUE

The dialogue with Mr. Hout was conducted by the editor in chief. Shafic Al-Hout, the former representative of the PLO in Lebnanon talked about the Palestinian struggle since 1948, and the different stages it passed through, including the establishment of the PLO, 1967 defeat, Oslo, the founding of the Palestinian Authority, the first and second Intifadas... etc.

He also talked about the Palestinians in Lebanon and the historical settlement.

ARTICLES

In his article, Retired General Suwaid outlines the obstacles that hinders the Arab resistance potentials represented by the treaties the Arab regimes signed with the Zionist enemy. He then discusses the Arab ability to oppose the Israeli entity and suggests ways to enhance the boycott to the Jewish state .

REPORTS AND DOCUMENTS

BOOK REVIEWS

INDEX

Editor - In - Chief:
Muhammad Noureddine

Editing Secretariat:
Afif Osman
Ghassan Rimlawi

Computer:
Mona Sherry

Responsible Director:
Mustapha Matar

Middle East Affairs *Shu'un al - Awsat*

121

WINTER 2006

A quarterly concerned with the strategical issues of the Middle East

contents

ROUNDTABLE

In this issue's roundtable which discussed the issue of the integration of the Muslims in France was moderated by Muhammad Noureddine, and the following researchers participated: Walid Arbeid, Mahdi Shahadi and Assa'ad Haidar.
They discussed the root causes and the nature of the problem as well as the roles of history culture and religion. They also studied the responsibility of both parties, the French state and the immigrants, in finding solutions to facilitate the process of integration and adaptation in the new society, with the aim of constraining racism and fanaticism.

THE ISSUE'S AXIS

The Issue's axis focuses on Iran: Ali Larijani The Secretary General of the Iran's Supreme National Security council discussed The Iranian Nuclear program emphasizing the right of Iran of possessing nuclear technology to be utilized in peaceful purposes, and explaining that the US opposition is apart of its politics of hegemony .
Mahmoud Sarioghalam, professor of international relations in Martyr Bahshti University, discussed the theoretical framework of the Iranian Foreign Policy. He touched upon the effects of the internal situation, explaining that the constitution has defined three objectives: economic development, defending Muslims and founding a Shiite Islamic society. Sarioghalam defines the means Iran resorts to achieve these goals, and points out to the fact the international community does not let Iran achieve these objectives.
Naser Thakafi Amiri discusses "the Security Relations between the

Center for Strategic Studies 

The Center is an independent Lebanese institution that was founded in Beirut in 1990 to take part in developing a new strategic awareness. To achieve this goal, the Center concentrated, since its establishment, on the geopolitical and strategic transformations that stormed the world since the end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union, especially their repercussions on the Arab and Islamic worlds.

The Center is also interested in the issues concerning of the Arab regional order and the various suborders including the structural relations between the three spheres: The Arab, the Iranian and the Turkish. In view of these repercussions and their wide - ranging impact on the security, political, economic, cultural and military levels, the Center defined various main spheres that its activities - seminars, research workshops, research programmes and publications - should concentrate on, being.

- The Arab - Israeli struggle.
- The Arab Order.
- The neighboring Islamic countries, especialy, Turkey and Iran.
- The international strategies and policies that have an impact on the Middle East.

Shu'un al-Awsat

شؤون الأوسط

121 ١٢١

العنوان

بئر حسن - شارع السفارات
هاتف: ٨٢٠٩٢٠ - ٨٣٥٥٨٤
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص.ب.: ٥٦٦٨/١١٣
حمرا - بيروت ١١٠٣٢٠٦٠ - لبنان

ADRESS

Bir Hassan - Embassies St.
Tel.: (01) 820920 - 835584
Fax: (01)835495
P.O.Box: 113-5668
HAMRA - Beirut - 11032060
Lebanon
http:// www.cssrd. org.lb
e-mail: cssrd@dm.net.lb

سعر العدد

▪ لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ▪ سوريا ١٥٠ ل.س ▪ الأردن ٢،٥٠ دينار ▪ العراق ٧٥ ديناراً ▪ الكويت ٢ دينار ▪ الإمارات العربية المتحدة ٢٠ درهماً ▪ البحرين ٢ دينار ▪ إيران ٦٠٠٠٠ ريال ▪ قطر ٢٥ ريالاً ▪ السعودية ٢٠ ريالاً ▪ عُمان ٣ ريال ▪ اليمن ٢٠٠ ريال ▪ مصر ٦ جنيهات ▪ السودان ٧٥ دينار ▪ الصومال ١٥٠ شلناً ▪ ليبيا ٥ دنانير ▪ الجزائر ٢٥ ديناراً ▪ تونس ٢،٥٠ دينار ▪ المغرب ٢٨ درهماً ▪ موريتانيا ٤٥٠ أوقية ▪ تركيا ٤ ملايين ليرة ▪ قبرص ٥ جنيهات ▪ فرنسا ٣٥ فرنكاً ▪ المانيا ١٢ ماركاً ▪ إيطاليا ١٥٠٠٠ لير ▪ بريطانيا ٥ جنيه ▪ هولندا ٣٠ فلورن ▪ النمسا ١٢٥ شلناً ▪ كندا ١٥ دولار ▪ أميركا وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات

التوزيع في الخارج - مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧/٠١ ص.ب. ٦٥٩٠/١١٣ بيروت - لبنان

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد
لبنان: افراد (٤٠$) مؤسسات (٦٠$)
الدول العربية: افراد (٦٠$) مؤسسات (٨٠$)
دول أخرى: افراد (٨٠$) مؤسسات (١٠٠$)
ترسل طلبات الاشتراك الى مركز الدراسات الاستراتيجية

Annual subscription rate

(Including Postage)
Lebanon:
Individuals (40 USD) Institutions (60 USD)
Arab Countries: Ind (60 USD) Ins (80 USD)
Other Countries: Ind (80 USD) Ins (100 USD)
Send Your Subscriptions to the
Center For Strategic Studies

Shu'un al - Awsat
ISSN 1081 - 9408